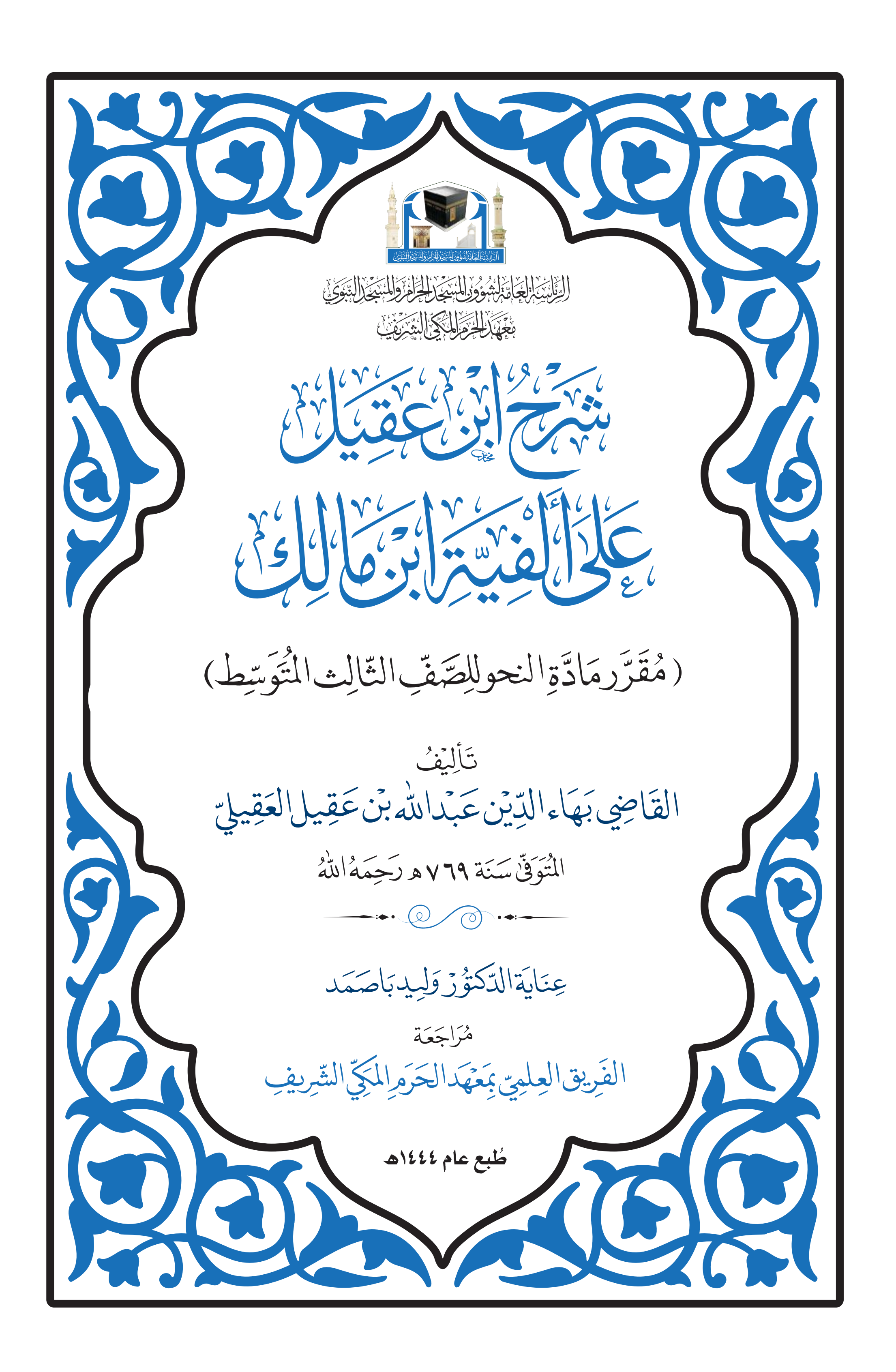


الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي
معهد الحرم المكي الشريف

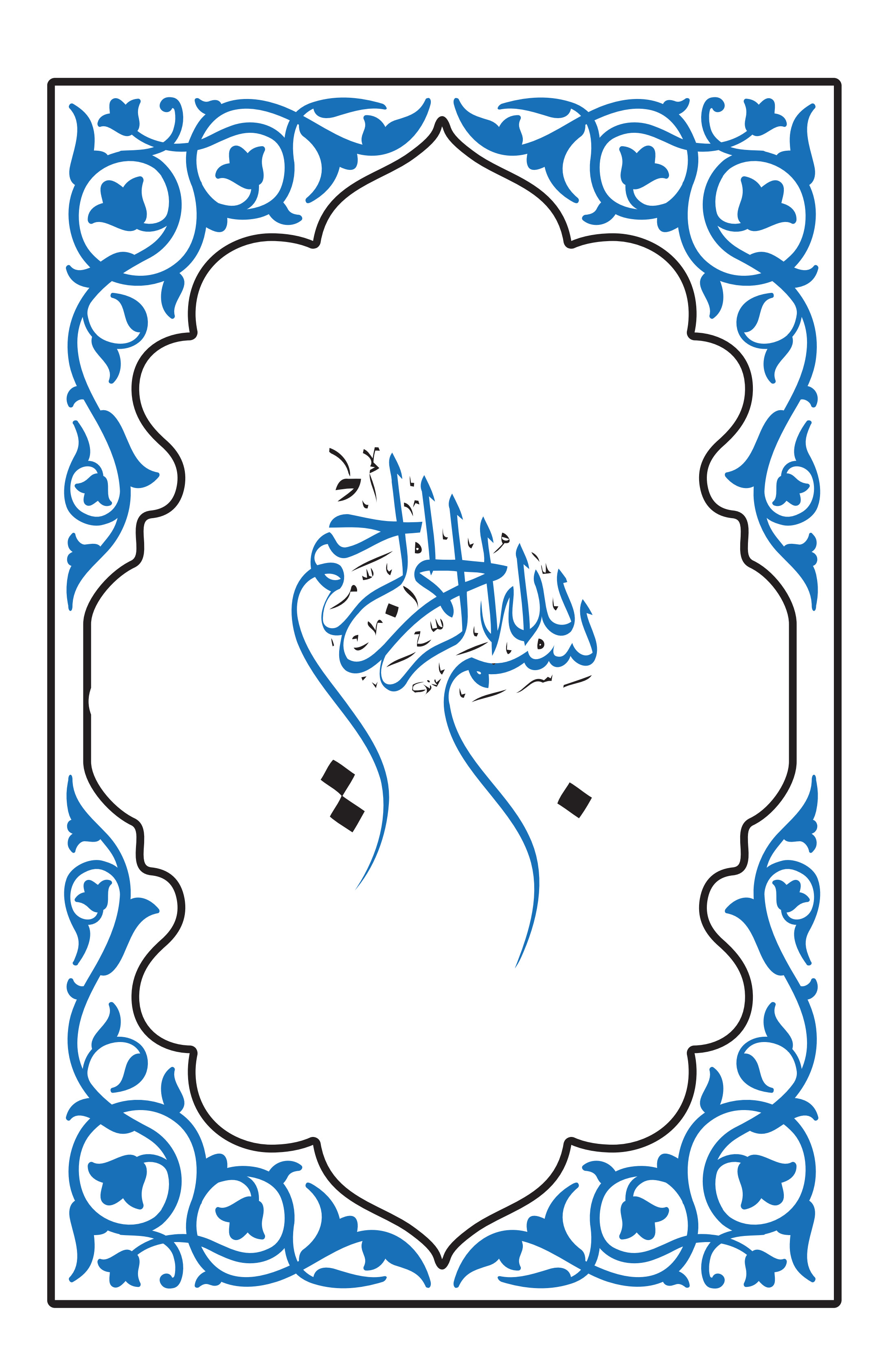
شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

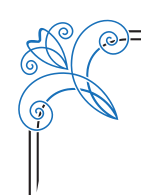
(مُقرّر مادّة النحو للصفّ الثّالث المُتوسّط)

تأليف
القاضي بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ
المُتوفّى سنة ٧٦٩ هـ رحمه الله

عناية الدّكتور وليد باصمد
مُراجعة
الفريق العلميّ بمعهد الحرم المكّيّ الشّريف

طُبع عام ١٤٤٤هـ


بسم الله الرحمن الرحيم





تَصْدِيرُ

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

عبد الرحمــن بن عبد العــزيز الســديس

معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

الحمد لله الذي رفع أهل العلم درجات، وفضلهم باحتواء صدورهم آيات بينات، والصلاة والسلام على من ختم الله به الرسالات، وأيده بأعظم المعجزات، فأنار به دياجير الظلمات، وهدى به أهل العمى والضلالات، وعلى آله وصحبه ذوي الفضائل والمكرمات، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم تطوى فيه الأرض والسموات.

أما بعد:

فإن من نِعَمِ الله تعالى علينا في هذه البلاد المباركة، وجود صروح علمية تُعنى بتدريس العلوم الشرعية وما يخدمها من علوم العربية وغيرها، ويأتي في مقدمة هذه الصروح العلمية: معهد الحرم المكي الشريف الذي أسهم بفاعلية في نشر العلم الشرعي وتعليمه وتدريسه على مدار نصف قرن من الزمان أو يزيد، وقد ظهرت ثماره يانعة في خِرِّيْجِيْهِ الذين انتشروا في الآفاق يحملون مشاعل الهداية، في جميع مناحي الحياة فكان منهم القاضي والمفتي والداعية والمعلم والمربي والخطيب والإمام والمؤلف والمحقق وغير ذلك.

ثمانيةٌ وخمسون عامًا من العطاء والبذل، وتعليم علوم الشريعة الغراء، تعاقبت عليه الأجيال جيلًا بعد جيل، وتخرجت منه طلبة العلم والمعرفة أفواجًا، فكان مشعل هداية ونبراس ضياء.

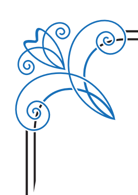
وقد كان المعهد خلال الفترة الماضية يعمل بحرص دؤوب على تحسين مخرجاته، ويبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، ولا زالت عطاءاته تتجدد، وإنجازاته تتوالى بحمد الله، وما هذا المشروع الذي بين أيدينا إلا برهان صدق على ذلك.

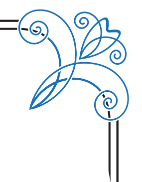
فبتوفيق من الله وفضل تم إطلاق مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف، الذي يهدف في مرحلته هذه إلى طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف طبعة تصحيح ومقابلة بين أفضل الطبعات المتوفرة في المكتبات، وإخراجها في صورة مناسبة يتعانق فيها الجمال والإتقان، وتساهم بإذن الله في تحقيق هذه المناهج الأهدافَ التي وضعت من أجلها، وتعيش عصرها دون ذوبان.

وهذا الكتاب الذي بين يديك أخي القارئ قبس من نور هذا المشروع المبارك الذي نسأل الله أن يكلله بالنجاح، وأن يَعُمَّ نفعه، وأن يبارك في جهود العاملين فيه، وأن يجزيهم خير الجزاء.

وبهذه المناسبة فإني أشكر الله تعالى على ما يسر وأعان، ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى ولاة أمرنا في هذه البلاد المباركة، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين على ما يولون الحرمين الشريفين من اهتمام ورعاية، فأجزل الله لهم المثوبة وبارك في جهودهم وأعمالهم.

كما أشكر إدارة معهد الحرم المكي الشريف على المبادرات المتميزة التي يقدمونها، وأشكر أيضا الفريق العلمي الذي قام بهذا العمل وتحمل أعباءه، والشكر موصول لجميع منسوبي المعهد من معلمين وموظفين على مساهمتهم في نجاح مسيرة المعهد، سدد الله الخُطى، وبارك في الجهود، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.





تقديم

إدارة معهد الحرم المكي الشريف

الحمد لله الذي جعل البيت الحرام مثابة للناس وأمنا، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدا.

أما بعد

فإن الله فضَّل البيت الحرام بفضائل، وخصه بخصائص وأحكام، فأودع فيه آيات بيِّنات شاهدة على مرِّ الزَّمان على مكانته، فكان منذ أقام خليل الرحمن قواعده، وأذَّن بالنَّاس بالحج استجابة لأمر خالقه سبحانه وتعالى، ملتقى الوفود القاصدة إلى فضل بارئها، المؤملة في الفوز برضاه، كما كان أيضا مشعلا يستضاء به، ومنارة هدى وهداية، فكانت أروقته ساحات لنشر العلم على مر تاريخه، يهيئ الله لرعايته والعناية به من يصطفي من عباده جيلا بعد جيل، وهكذا حتى آلت مهمة العناية بمأرز الإيمان، وحرم خليل الرحمن إلى مملكة العلم والسُّنة المملكة العربية السعودية فقام جلالة المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عليه رحمات رب البريَّة ومن بعده أبناؤه الكرام بواجب الرعاية بموئل الطهر والقداسة ، فكانوا بحرم الله أحفياء، فعملوا على تحقيق المقاصد التي أقيمت قواعده لتحقيقها في البشرية؛ فاهتموا بتنظيم الحلقات العلمية بالمسجد الحرام، والعمل على استقطاب الكفاءات العلمية لنشر العلم بين أروقته، فكان من أهم تلك المشاريع العلمية والمفاخر السامقة ذات الأثر في داخل البلاد وخارجها صدور قرار رقم (٢٧٩٦) عام ١٣٨٥هـ توجيهًا من جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إيذانًا بافتتاح

معهد بين أروقة الحرم بعد الاقتراح الذي تقدم به رئيس الإرشاد الديني آنذاك سماحة الوالد الشيخ عبد الله بن حميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ليكون نواة لتدريس العلوم الشرعية على نمط التعليم الحديث، ومنذ ذلك الحين والمعهد بحمد الله يزداد توهجًا في سماء العلم والمعرفة، حتى أضحى معلمًا من المعالم الفاعلة في بلادنا المباركة التي يرى أثرها في كل ناحية من نواحيها، فرحمات الله وبركاته على من مات من قادة بلادنا المباركة، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خيرا، ووفق الباقين منهم لما فيه صلاح العباد والبلاد.

وفي هذا العهد عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود- حفظه الله- لا يزال معهد الحرم بفروعه وأقسامه يلقى مزيدًا من العناية والرعاية من لدن خادم الحرمين الشريفين إيمانًا منه وفقه الله بأهمية العلم الشرعي، ودوره في النهوض بالأمة، فنسأل الله أن يجزل له المثوبة ويجزيه خيرا على ما يقدمه للإسلام والمسلمين.

وإن من نِعَمِ الله الجليلة التي تذكر فتشكر أن هيأ لهذا المعهد المبارك جلة من أكابر علماء البلاد للإشراف على وضع مناهجه الدراسية، ورسم خطته العلمية، فساروا في رسم مقرراته على جادة تأصيلية واضحة، تحقق لطالبها التحصيل المعرفي والتأصيل العلمي، وتعزز في نفسه القيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة، وتسير به على جادة معرفية منضبطة، وتجنبه -بعون الله- مسالك الغلو والانحراف، وتمضي به في طريق الوسطية والاعتدال، فرحمهم الله وجزاهم عن المعهد خير الجزاء.

ومنذ أمد والجهود في خدمة مقررات المعهد تتوالى ولم تتوقف بحمد الله، شارك في ذلك جمهرة من أهل العلم والفضل جزاهم الله خيرا وجعل سعيهم مشكورا.

وتتميما لتلك الجهود فقد دشن معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن

عبد العزيز السديس وفقه الله المشروع الذي أطلقه معهد الحرم المكي الشريف باسم "**مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف**".

وقد قام الفريق العلمي بمعهد الحرم بحمد الله بما أُسند إليه وفق مراحل العمل التي رُسمت للمشروع، وإن من دواعي الفرح والسرور أن نضع بين يديك أخي الطالب ثمرة من ثمرات هذا المشروع، تتمثل في إعادة طباعة **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي،** في أربعة أجزاء أنيقة، تمثِّل **مقرر مادة النحو في الصف الثالث المتوسط والمرحلة الثانوية،** وقد قام فضيلة الشيخ الدكتور/ **وليد بن صالح باصمد** بالعناية بالكتاب، ومراجعة الطبعات السابقة له، وتصويب الأخطاء المطبعية، وتدعيمه بإضافات علمية وزيادات توضيحية تُسهم في تسهيل فهم مادة الكتاب بإذن الله تعالى، وسعيًا في تحقيق جودة الإنتاج قام الفريق العلمي بمعهد الحرم المكي الشريف بمراجعة عمل الدكتور جزاه الله خيرًا، وإضافة ما يرونه مناسبًا من التعليقات المفيدة، حتى يخرج في حلة تناسب مكانته العلمية[1].

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه إلى الله عز وجل بالحمد والشكر على توفيقه لإخراج هذا الكتاب في هذه الحُلّة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لقادة بلادنا المباركة: خادم الحرمين الشريفين

---

(١) جُلُّ التعليقات العلمية الموجودة في الكتاب مأخوذة من:

١. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد اعتمدنا عليها -بتصرف فيها- في: ١- التعليق على الشواهد الشعرية؛ في توثيقها، وتفسير مفرداتها، وإعرابها، وبيان أوجه الاستشهاد بها. ٢- بعض الإضافات والاستدراكات العلمية.

٢. إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في كتاب شرح ابن عقيل، للدكتور رياض الخوام وفقه الله، وقد اعتمدنا عليه في إعراب النصوص الشرعية والآثار المستشهد بها وفي بيان أوجه الاستشهاد بها، مع تصرف فيها كبير.

٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان.

٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ووليِّ عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود على جهودهما المشهودة في خدمة الحرمين الشـريفين وقاصديهما من طلاب العلم ورُوَّاده.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، على ما يلقاه المعهد من معاليه من رعاية واهتمام؛ فأسأل الله أن يجزيه الجزاء الأوفى، ويجعل ما يقدمه في خدمة الحرمين الشريفين من التجارة التي لا تبور.

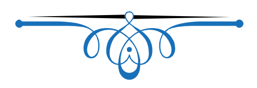
والشكر موصول للفريق العلمي الذي قام بهذا العمل، ولكل من ساهم فيه بتصميم أو تنسيق أو مشورة، أسأل الله أن يجزل لهم المثوبة ويبارك فيهم وفي جهودهم.

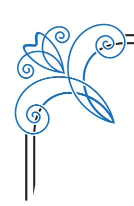
وفي الختام: فلا يخلو عمل بشـري من نقص وخلل، فنرجو من قارئ هذه السطور أن يتحفنا بكل ما لديه من ملاحظات واقتراحات علمية أو فنية تساهم في تحقيق أهداف مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف.

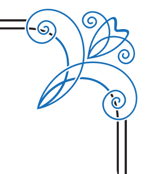
أسال الله أن يبارك في الجهود وأن يخلص النية وأن يصلح العمل وأن يعم به النفع، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

صالح بن دخيل ربه السلمي
مدير معهد الحرم المكي الشريف







ترجمـة الناظـم

ابن مـالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اسمـه - مولـده:

محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، النحويُّ، الطائيُّ، الجيَّانيُّ مولدًا، الدمشقيُّ وفاة، اشتهر بابن مالك في المشرق والمغرب نسبة لجده الأعلى.

ولد على أرجح الأقوال عام ٥٩٨هـبمدينة "جيَّا" بأرض الأندلس المعروفة اليوم بأسبانيا.

نشأته ورحلاته في طلب العلم:

نشأ ابن مالك في مدينة جيَّان بالأندلس، وكانت بداية طلبه للعلم على مقرئ جيَّان ونحويّها أبي المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن حيَّان الكُلاعي (ت٦٢٨هـ).

ثم رحل في طلب العلم، فيمَّم نحو المشرق فمرَّ في طريقه بإشبيلية، فأخذ عن نحويِّها الكبير أبي علي عمر بن محمد الشَّلَوبين الإشبيلي المتوفى سنة ٦٤٥هـ، بقي عنده بضعة عشر يومًا.

ثم انتقل إلى دمشق، وأخذ عن علمائها، ثم إلى حلب، فلازم فيها النحوي البارع أبا البقاء موفق الدين يعيش بن علي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣هـمدة، ثم انتقل إلى تلميذه أبي عبد الله جمال الدين محمد بن محمد الحلبي المشهور بابن عمرون المتوفى سنة ت٦٤٩هـ.

فأُعْجِب به هذان الإمامان وأجازاه، ورشّحاه للتدريس والإمامة في المدرسة السلطانية، ثم عاد إلى دمشق، وظلّ بها عالمًا يملؤ الدنيا بعلمه، توقره الخاصة

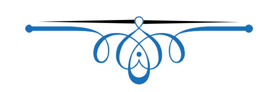
والعامة، يؤم مجلسَه للدراسة عليه طلبةُ العلم من الشرق والغرب، وتصدّر رَحِمَهُ اللَّهُ للتدريس بالتربة العادلية، وبالجامع المعمور، فصار شيخَ المدرسة العادلية الكبرى لقسم القراءات والعربية، فكان رَحِمَهُ اللَّهُ من شدة حرصه على تعليم الناس أنه إذا لم يأته أحد للأخذ يقوم على الشباك، ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية" ثم يدعو ويذهب ويقول: "أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس بهذا المكان لذلك".

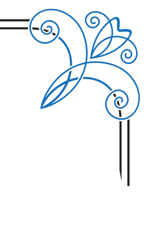
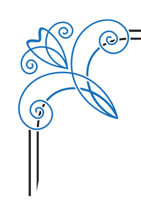
مكانتـه العلميـة:

ابن مالك عالم نحرير، وبحر من بحور العلم، نحويٌّ لغويُّ مقرئ، كان في النحو والتصريف بحرًا متلاطمًا، وإليه المنتهى في علم القراءات في زمانه، كان ثبتًا حافظًا، ذا دين متين، صادق اللهجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْت، موفورَ العقل، وقد أورثته هذه الصفات والمنزلة العلمية مكانة لدى أهل زمانه، ومما يدل على مكانته عند الخاصة أنه كان إذا صلّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعُه القاضي أبو العباس ابن خلّكان إلى بيته تعظيما له، قال عنه الإمام النووي: "شيخنا جمال الدين بن مالك: إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مدافعة".

وفاتـه:

توفي ابن مالك سنة ٦٧٢هـ فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن أمة الإسلام خيرًا.



ترجمة الشارح
(ابن عقيل)

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، أبو محمد، العقيلي -نسبة إلى عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه-، الشافعي مذهبًا، الملقب بهاء الدّين، قدم رحمه الله القاهرة مملقًا فأقبل على طلب العلم والعناية به حتى مهر فيه.

أخذ القراءات عن التقي الصايغ، وقرأ الحديث والفقه على الزّين بن الكتّاني، وأخذ عن العلاء القونوي الفقه وأصوله، وقرأ النحو على أبي حيّان، ولازمه اثنتي عشرة سنة، فتخرج على يديه، فغدا إمامًا في علوم العربية -علم المعاني، والبيان، والنحو وغيرها-. قال عنه شيخه العلامة المفسر النحوي المشهور بأبي حيّان: "**ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل**".

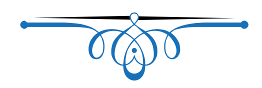
كان رحمه الله جوادًا مهيبًا، أنفق على الفُقَرَاء وطلبة العلم في الفترة التي تولى فيها القضاء نَحْو سِتِّينَ ألف دِرْهَم، وهي فترة لم تتجاوز ثَمَانين يَوْمًا.

تولى رحمه الله عددًا من المناصب، مما يدل على علوِّ كعبه وسعة علمه، ومكانته لدى الخاصة والعامة في زمانه، فمن المهام التي تولاها:

- تولى القضاء مدة من الزمان.
- تولى التدريس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره.

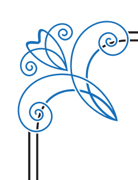
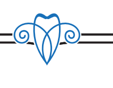
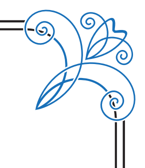
◊ مكث ثلاثًا وعشرين سنة بالجامع الطّولوني، يفسر القرآن الكريم، ختم خلالها ختمة واحدة ثم ابتدأ ختمة أخرى ومات أثناء ذلك.

توفي ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).



(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٤٢/٣)، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة (٤٧/٢).



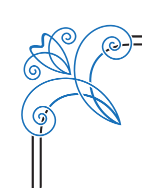
مقدمـــة الألفيـــة

قَـــالَ مُحَمَّــــدٌ هُـــوَ ابْـــنُ مَـــالِكِ	(١)	أَحْـــمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَـــيْرَ مَـــالِكِ
مُصَـــلِّيًا عَلَى النَّـــبِيِّ المُصْـــطَفَى	(٢)	وَآلِـــهِ الـــمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَـــا
وأَسْتَـعِـــــــينُ اللّهَ فِي أَلفِيَّـــــــهْ	(٣)	مَقَـــاصِدُ النَّـــحوِ بِهـــا مَـــحوِيَّه
تُقَـــرِّبُ الأَقْصَـــى بِلَفْـــظٍ مُـــوجَزِ	(٤)	وَتَبْسُـــطُ البَـــذْل بِوَعْـــدٍ مُنْجَـــزِ
وَتَقْتَضِي رِضًـــا بِغَـــيْرِ سُخْـــطِ	(٥)	فَـــائِقَـــةً أَلْفِيَّـــةَ ابْـــنِ مُعْـــطِ[1]
وَهْـــوَ بِسَـــبْقٍ حَـــائِزٌ تَفْضِيـــلَا	(٦)	مُسْـــتَوجِبٌ ثَنَـــائِيَ الجَمِيـــلَا
وَاللَّهُ يَقْـــضِي بِهِبَـــاتٍ وَافِـــرَهْ	(٧)	لِي ولَهُ فِي دَرَجَـــاتِ الآخِـــرَهْ

---

(١) ابن معطي: يحي بن عبد المعطي، أبو الحسين، زين الدين، الزواوي، النحوي والفقيه الحنفي. ولد سنة ٥٦٤هـ، كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة، أقرأ العربية مدة بدمشق ثم بمصر.
توفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨هـ بمصر. ينظر: وفيات الأعيان (١٩٧/٦).





الكلام وما يتألف منه

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقِمْ (٨) وَاسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالقَوْلُ عَمْ (٩) وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ

الكلامُ المصطلحُ عليهِ عندَ النُّحاةِ عبارةٌ عن "اللفظِ المفيدِ فائدةً يحسنُ السكوتُ عليهَا".

فاللفظُ: جنسٌ يشملُ الكلامَ، والكلمةَ، والكلمَ، ويشملُ المهملَ كـ(ديز) والمستعملَ كـ(عمرو). ومفيدٌ: أخرجَ المهمَل.

وفائدةٌ (يحسنُ السكوتُ عليها) أخرجَ الكلمةَ، وبعضَ الكلمِ ـ وهو مَا تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُن السكوتُ عليهِ ـ نحو: إِنْ قَامَ زَيْدٌ.

ولا يتركبُ الكلامُ إلَّا من اسمينِ، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَوْ من فعلٍ واسمٍ كـ(قَامَ زَيْدٌ)، وكقولِ المصنفِ (اسْتَقِمْ)؛ فإنَّه كلامٌ مركبٌ من فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مستترٍ، والتقديرُ: استقمْ أنتَ، فاستغنَى بالمثالِ عن أنْ يقولَ (فائدةٌ يحسنُ السكوتُ عليها) فكأنَّه قالَ: "الكلامُ: هوَ اللفظُ المفيدُ فائدةً كفائدةِ استقمْ".

وإنَّما قالَ المصنفُ (كلامنَا) ليعلمَ أنَّ التعريفَ إنَّما هو للكلامِ في اصطلاحِ النحويينَ، لا في اصطلاحِ اللغويينَ، وهوَ في اللغةِ: اسمٌ لكلِ مَا يُتَكلَّم بهِ، مفيدًا كانَ أَوْ غيرَ مفيدٍ.

والكلِمُ: اسمُ جنسٍ[١] واحدهُ كلمةٌ، وهي: إمَّا اسمٌ، وإمَّا فعلٌ، وإمَّا حرفٌ؛ لأنَّها إنْ دلَّتْ على معنى في نفسهَا غيرَ مقترنةٍ بزمانٍ فهي الاسمُ. وإن اقترنتْ بزمانٍ فهي الفعلُ. وإنْ لمْ تدلَّ على معنىً في نفسهَا ـ بل في غيرهَا ـ فهي الحرفُ.

والكلِمُ: مَا تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، كقولكَ: إنْ قامَ زيدٌ.

والكلمةُ: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفردٍ؛ فقولنَا (الموضوعُ لمعنًى) أخرجَ المهملَ كـ(ديز)، وقولنَا (مفرد) أخرجَ الكلامَ، فإنَّه موضوعٌ لمعنى غير مفردٍ.

ثمَّ ذكرَ المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ القولَ يعمُّ الجميعَ، والمرادُ أنَّه يقعُ على الكلامِ أنَّه قولٌ، ويقعُ أيضًا على الكلِمِ والكلمةِ أنَّه قولٌ، وزعمَ بعضهم أنَّ الأصلَ استعمالهُ في المفردِ.

ثمَّ ذكرَ المصنفُ أنَّ الكلمةَ قدْ يُقصدُ بها الكلامُ، كقولهم في (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: كلمةِ الإخلاصِ).

وقدْ يجتمعُ الكلامُ والكلِمُ في الصِّدقِ، وقدْ ينفردُ أحدهمَا.

فمثالُ اجتماعهما (قَدْ قَامَ زَيْدٌ) فإنَّه كلامٌ؛ لإفادتهِ معْنىً يحسنُ السكوتُ عليهِ، وكَلِمٌ؛ لأنَّه مركبٌ من ثلاثِ كلماتٍ. ومثالُ انفرادِ الكَلِم (إِنْ قَامَ زَيْدٌ)[٢]. ومثالُ انفرادِ الكلامِ (زَيْدٌ قَائِمٌ)[٣].



(١) **اسم الجنس على نوعين: أحدهما:** يقال له: اسم جنس جمعي. والثاني: يقال له: اسم جنس إفرادي؛ **فأما اسم الجنس الجمعي:** فهو "ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء"، كـ(بقرة وبقر وشجرة وشجر)، ومنه (كلم وكلمة)، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء، كزنج وزنجي، وروم ورومي.
فأما اسم الجنس الإفرادي: فهو "ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد" كـ(ماء وذهب وخل وزيت).

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلامًا؛ لأنه لا يفيد معنىً يحسن السكوت عليه.

(٣) لم يكن هذا المثال ونحوه كلِمًا؛ لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات.

بِـــالجَرِّ والتَّنْـــوِينِ وَالنِّـــدَا وَألْ ﴿١٠﴾ وَمُســـنَدٍ لِلاسْـــمِ تَمْيِـــيزٌ حَصَـــلْ

ذكرَ المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذَا البيتِ علاماتِ الاسمِ.

فمنها الجرُّ: وهو يشملُ الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ، نحو (مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ الفَاضِلِ)؛ فـ(الغلام): مجرورٌ بالحرفِ، و(زيد): مجرورٌ بالإضافةِ، و(الفاضل): مجرورٌ بالتبعيةِ، وهو أشملُ من قولِ غيرِهِ (بحرفِ الجرِّ)؛ لأنَّ هذا لا يتناولُ الجرَّ بالإضافةِ، ولا الجرَّ بالتبعيةِ.

ومنها التنوينُ: وهو على أربعةِ أقسامٍ[(١)]:

- **تنوينُ التَّمْكِينِ**: وهو اللاحقُ للأسماءِ المعْرَبةِ، كـ(زَيْدٍ، ورَجُلٍ) إلا جَمْعَ المؤنَّثِ السَّالمِ، نحو (مُسْلِماتٍ) وإلا نحو (جَوارٍ، وغَواشٍ) وسيأتي حكمهما.
- **وتنوينُ التَّنكيرِ**: وهو اللَّاحقُ للأسماءِ المبْنيَّةِ فَرقًا بين معْرِفَتِها ونَكِرَتها، نحو (مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخرَ).
- **وتنوينُ المقَابَلةِ**: وهو اللَّاحقُ لجمْعِ المؤنَّثِ السَّالمِ، نحو (مُسْلِمَاتٍ)؛ فإنَّه في مُقابَلةِ النُّونِ في جمْعِ المذَّكرِ السَّالمِ كـ(مُسْلِمِينَ).
- **وتنوينُ العِوَضِ**: وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

◇ **عِوَضٌ عن جملةٍ**: وهو الَّذي يلحقُ (إذْ) عوضًا عن جملةٍ تكونُ بعدهَا، كقولهِ تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤][(٢)] أي: حينَ إذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ

---

(١) في نسخة "وهو أقسام" بدون ذكر العدد، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(٢) **الإعراب**: (وأنتم): الواو: واو الحال. (أنتم): ضمير منفصل مبتدأ. (حينئذ): حين: ظرف زمان منصوب، متعلق بالفعل تنظرون، وحين: مضاف، وإذ ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون، وحُرِّكَ بالكسر لالتقاء الساكنين. (تنظرون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. والواو: ضمير في محل رفع فاعله. والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ أنتم، والجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل (بلغت) في الآية قبلها.

الحلْقُومَ، فحذفَ (بَلَغَتْ الرُّوحُ الحلْقُومَ) وأتَى بالتنوينِ عوضًا عنهُ.

◈ **وقسمٌ يكونُ عوضًا عن اسمٍ**، وهو اللاحقُ لـ (كل) عوضًا عما تضافُ إليه، نحو (كُلٌّ قَائِمٌ) أي (كُلُّ إنْسَانٍ قَائِمٌ) فحذفَ (إنسان) وأتى بالتنوينِ عوضًا عنه.

◈ **وقسمٌ يكونُ عوضًا عن حرفٍ**، وهو اللَّاحقُ لـ (جَوَارٍ، وغَوَاشٍ) ونحوهما رفعًا وجرًا، نحو (هَؤُلَاءِ جَوارٍ، ومَرَرْتُ بجوارٍ)؛ فحُذِفَت الياءُ وأُتِـي بالتنوين عوضًا عنها.

◂ وتنوينُ التَّرَنُّمِ[١]، وهو الَّذي يلحقُ القَوافي المطْلَقَةَ بحرف عِلَّة؛ كقوله:

١- أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[٢]

---

(١) هذا النوع الخامسُ، وقد ذكره وما بعده استطرادًا.

(٢) ١- هذا بيت من الطويل، لجرير بن عطية بن الخَطَفَى، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: (أقلي) أراد منه في هذا البيت معنى اتركي، والعرب تستعمل القلَّة في معنى النفي بتة، يقولون: قل أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا. (اللوم) العذل والتعنيف. (عاذل) اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم في تسخط، و(العتاب) التقريع على فعل شئ أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطلبين: من الكف عما آتي من الأمور، والفعل لما أذر منها، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

الإعراب: (أقلي) فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع. (اللوم) مفعول به لـ(أقلي). (عاذل) منادى مرخم حذفت منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله يا عاذلة. (والعتابا) الواو عاطفة، العتابا: معطوف على اللوم. (وقولي) فعل أمر، والياء فاعله. (إن) حرف شرط (أصبت) فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم الياء على أنها للمتكلم، وبكسرها على أنها للمخاطبة (لقد أصابن) جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن أصبت فقولي لقد أصابن، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد فيه: قوله: (والعتابن، وأصابن) حيث دخلهما في الإنشاد تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الاطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

فجيء بالتنوينِ بدلًا من الألف لأجلِ التَّرنمِ؛ وكقوله:

٢- أَزِفَ التَّرحُّــلُ غَــيْرَ أنَّ رِكَابَنَــا لــمَّا تَــزُلْ بِرِحَالِنَــا وكَــأنْ قَــدِنْ[١]

◂ **والتنوينُ الغَالي** -وأثبتَه الأخفشُ- وهو الَّذي يلْحقُ القَوافي الـمُقَيَّدة، كقوله:

٣- وَقَــاتِمِ الأَعْمَــاقِ خَــاوِي الـمُخْـتَرَقْنْ[٢]

---

(١) ٢- هذا البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول شعراء الجاهلية، والحكَم في سوق عكاظ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر، ومطلعها:

أَمِــنْ آلِ مَيَّــةَ رَائِــحٌ أو مُغْتَــدِي عَجْــلَانَ ذَا زَادٍ وَغَــيْرَ مُــزَوَّدِ؟

اللغة: (رائح) اسم فاعل من راح يروح رواحا إذا سار في وقت العشي. (مغتدي) اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي إذا سار في وقت الغداة - وهي من الصبح إلى طلوع الشمس-، وأراد بالزاد في قوله (عجلان ذا زاد) ما كان من تسليم مية عليه أوردها تحيَّته (أزف) دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى (أفد) وهو بوزنه ومعناه. (الترحل) الارتحال. (تزل) - مضموم الزاي - مضارع زال، وأصله تزول؛ فحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشي- أو غدا مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود. ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: (أزف) فعل ماض. (الترحل) فاعل. (غير) نصب على الاستثناء. (أن) حرف توكيد ونصب (ركابنا) ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه. (لما) حرف نفي وجزم. (تزل) فعل مضارع مجزوم بلما. (برحالنا) برحال: جار ومجرور متعلق بتزول، ورحال مضاف و(نا) مضاف إليه. (كأن) حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير الشأن، وخبرها جملة محذوفة تقديرها: (وكأن قد زالت) فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقى الحرف الذي هو (قد).

الشاهد فيه: دخول التنوين الذي للترنم على الحرف وهو (قد)، فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء لم يجئ مع غيره.

(٢) ٣- هذا البيت لرؤبة بن العجاج، أحد الرُّجّاز المشهورين، وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

اللغة: (القاتم) كالأقتم: الذي تعلوه القتمة، وهي لون فيه غبرة وحمرة. و(أعماق) جمع عمق - بفتح العين، وتضم - وهو: ما بعد من أطراف الصحراء. و(الخاوي) الخالي. و(المخترق) مهب الرياح، وهو اسم مكان من =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنَّ التنوينَ كُلَّه من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الَّذي يختصُّ به الاسم إنَّما هو تنوينُ التَّمْكين والتَّنكِير والمقَابَلة والعِوض، وأمَّا تنوينُ التَّرنُّم والغَالي فيكونانِ في الاسم والفعل والحرف[١].

ومن خواصِّ الاسمِ: النِّداء، نحو (يا زَيدُ)، **والألفِ واللامِ**[٢]، نحو (الرَّجُل)، والإسنادِ إليهِ، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ).

فمعنى البيت: حصلَ للاسم تمييزٌ عن الفعلِ والحرفِ: بالجرِّ، والتنوينِ، والنِّداءِ، والألفِ واللام، والإسنادِ إليه: أي الإخبارِ عنهُ.

= قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومرَّ فيها. و(الأعلام) علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها، واحدها علم بفتح العين واللام جميعا. و(الخفق) اضطراب السراب، وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحركها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها؛ لشدة التباسها وخفائها قد أَعْمَلْتُ فيها ناقتي وسرت فيها. **يريد:** أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الإعراب: (وقاتم) الواو واو رب، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف. و(الأعماق) مضاف إليه. (خاوي) صفة لقاتم، وخاوي مضاف. و(المخترق) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسَكَّنَه لأجل الوقف. وخبر المبتدأ جملةٌ من فعلٍ ماضٍ وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

تَنَشَّطَتْهُ كُلُّ مِغْلَاةِ الْوَهَقْ

الشاهد فيه: قوله (المخترق والخفقن) حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل. وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ (قافية مقيدة).

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنوينًا إنما هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملهما، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

(٢) المراد من قول الناظم (أل) التي للتعريف نحو (الرجل)، أو الزائدة نحو (الحارث والعباس)، لا الموصولة لأنها تدخل على الأفعال المضارعة عند الناظم، ولا الاستفهامية لدخولها على الماضي نحو (أل فعلت)، بمعنى: (هل فعلت)؟

واستعملَ المصنفُ (أَلْ) مكانَ الألفِ واللامِ، وقدْ وقعَ ذلكَ في عبارةِ بعضِ المتقدمينَ -وهو الخليلُ- واستعملَ المصنفُ (مُسْنَد) مكانَ (الإسْنَاد لَه).

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي ... وَنُونِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي (١١)

ثمَّ ذكرَ المصنفُ أنَّ الفعلَ يمتازُ عن الاسمِ والحرفِ بتاءِ (فَعَلْتُ)، والمرادُ بهَا تاءُ الفاعلِ، وهي المضمومةُ للمتكلمِ، نحو (فَعَلْتُ). والمفتوحةُ للمخاطبِ، نحو (تَبَارَكْتَ). والمكسورةُ للمخاطبةِ، نحو (فَعَلْتِ).

ويمتازُ أيضًا بتاءِ (أَتَتْ) والمرادُ بها تاءُ التأنيثِ الساكنةِ، نحو (نِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ) فاحترزنَا بالساكنةِ عن اللاحقةِ للأسماءِ، فإنَّها تكون متحركةً بحركةِ الإعرابِ، نحو (هَذِهِ مُسْلِمَةٌ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَةً، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَةٍ). ومن اللاحقةِ للحرفِ، نحو (لَاتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ)، وأمَّا تسكينهَا معَ رُبَّ وثُمَّ فقليلٌ، نحو (رُبَّتْ وثُمَّتْ).

ويمتازُ أيضًا بياءِ (افْعَلِي)، والمرادُ بهَا ياءَ الفاعلةِ، وتلحقُ فعلَ الأمرِ، نحو (اضْرِبِي). والفعلَ المضارعَ، نحو (تَضْرِبِين). ولا تلحقُ الماضي.

وإنَّما قالَ المصنفُ: (يَا افْعَلِي) ولمْ يقلْ: (يَاءَ الضَّمِيرِ)؛ لأنَّ هذهِ تدخلُ فيها ياءُ المتكلمِ، وهي لَا تختصُّ بالفعلِ، بلْ تكونُ فيه نحو (أَكْرَمَنِي)، وفي الاسمِ نحو (غُلَامِي)، وفي الحرفِ نحو (إِنِّي)، بخلافِ ياءِ (افْعَلِي) فإنَّ المرادَ بهَا ياءُ الفاعلةِ علَى مَا تقدَّم، وهي لا تكونُ إلَّا في الفعلِ.

ومما يميزُ الفعلَ نُونُ (أقْبِلَنَّ) والمرادُ بها **نونُ التوكيدِ**: خفيفةً كانتْ، أو ثقيلةً، فالخفيفةُ نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥][1] والثقيلةُ نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨][2].

فمعنى البيتِ: ينجلي الفعلُ بتاءِ الفاعلِ، وتاءِ التأنيثِ السَّاكنةِ، وياءِ الفاعلـةِ، ونونِ التوكيدِ.

---

(١) **الإعراب:** لنسفعا: اللام: واقعة في جواب القسم. نسفعا: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنـون التوكيـد الخفيفة. والنون المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب، والفاعـل ضـمير مسـتتر وجوبـا تقـديره: نحـن. والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب. بالناصية: جار ومجرور متعلقان بالفعل نسفعن.

وجه الاستدلال: أن نون التوكيد الخفيفة المبدلة هنا ألفًا من علامات الأفعال، فقوله: (لنسفعا)، فعل مضـارع، وإنما رسمت هنا ألفا؛ لأن القراء جميعهم وقفوا عليها بالألف.

فائدة: نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد، ولا تـدخلان إلا على الأفعـال المستقبلة الخاصة، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيراً في لفظها؛ لأنها تخرج الفعل من الإعراب إلى البناء، وتأثيراً في معناها؛ لأنها تخلص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال معًا؛ لذلك لـما كان فعـل الأمـر مستقبلًا أكد بلا شرط، أما المضارع فإن كان للحال لم يجز توكيده؛ لئلا يقع التناقض، أما الماضي فلا يؤكـد ألبتة أيضا وما ورد من ذلك يؤول.

(٢) **الإعراب:** (لنخرجنك): اللام: واقعة في جواب القسم، نخرجنك: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصـاله بنـون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح، والـكاف: ضـمير في محـل نصـب مفعـول بـه، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية جواب القسـم لا محـل لهـا مـن الإعـراب. (يـا شعيب): يا: حرف نداء، شعيب: منادى مبني على الضم في محل نصب.

وجه الاستدلال: أن نون التوكيد الثقيلة من علامات الأفعال، فقوله: (لنخرجنك) فعل مضارع.

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وفِي وَلَمْ (١٢) فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمّْ

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بالتَّا مِزْ وَسِمْ (١٣) بِالنُّونِ[١] فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

يشيرُ إلى أنَّ الحرفَ يمتازُ عن الاسمِ والفعلِ بِخُلُوِّهِ عن علاماتِ الأسماءِ، وعلاماتِ الأفعالِ، ثمَّ مَثَّل بـ (هَلْ وفِي ولمْ) مُنَبِّهًا على أنَّ الحرفَ ينقسمُ إلى قسمينِ: مختصٌّ، وغير مختصٍّ.

فأشارَ بـ(هَلْ) إلى غيرِ المختصِّ: وهو الَّذي يدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ، نحو (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ) (وهَلْ قَامَ زَيْدٌ). وأشارَ بـ(فِي، ولمْ) إلى المختصِّ، وهو قسمانِ: مختصٌ بالأسماءِ كـ(فِي)، نحو (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، ومختصٌ بالأفعالِ كـ(لمْ)، نحو (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ).

ثمَّ شرعَ في تبيينِ أنَّ الفعلَ ينْقسمُ إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ؛ فجعلَ علامةَ المضارعِ صحةَ دخولِ (لم) عليهِ، كقولك في (يَشَمُّ: لَمْ يَشَمْ) وفي (يَضْرِبُ:لم يَضْرِبْ)، وإليه أشارَ بقولهِ (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ).

ثمَّ أشارَ إلى مَا يميزُ الفعلَ الماضي بقوله (وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ) أي: مَيِّزْ ماضيَ الأفعال بالتَّاء، والمراد بها تاء الفاعلِ وتَاء التأنيثِ السَّاكنة، وكلٌّ منهما لا يدخلُ إلَّا علَى ماضي اللفظِ، نحو (تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلالِ والإِكْرَام)، و(نِعْمَتِ المرْأَةُ هِنْدٌ)، و(بِئْسَتِ المرْأَةُ دَعْدٌ).

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمرِ: قبولُ نونِ التوكيدِ، والدلالة على الأمرِ بصيغتهِ، نحو (اضْرِبَن، واخْرُجَن)[٢].

---

(١) المراد بالنون هنا: نون التوكيد لا نون النسوة لعدم اختصاصها بالفعل؛ فهي في الأفعال: أسماءٌ، وفي الأسماء: علامةٌ على جمع النسوة نحو (أنتُنّ).

(٢) علامة فعل الأمر مجموع شيئين:

أ- إفهام معنى الطلب. ب- قبول نون التوكيد.

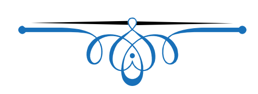


فإنْ دلَّتِ الكَلِمةُ عَلى الأمرِ ولم تقبلْ نونَ التوكيدِ فهي اسمُ فِعلٍ[١]، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلْ (١٤) فِيهِ هُو اسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ

فـ"صهْ" وحيهلْ: اسمانِ -وإنْ دلَّا على الأمرِ[٢]- لعدمِ قبولهما نونَ التوكيدِ، فلا تقول: صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ.

وإنْ كانتْ (صَهْ) بمعنَى: اسكتْ، و(حَيَّهَلْ) بمعنى: أقبلْ، فالفارقُ بينهما قبولُ نونِ التوكيدِ وعدمُهُ، نحو (اسْكُتَنَّ، وأَقْبِلَنَّ)، ولا يجوزُ ذلكَ في (صَهْ، وَحَيَّهَل).



(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهي (لم) - فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو (أوه وأف)، بمعنى أتوجع وأتضجر. وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة؛ فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو (هيهات وشتان) بمعنى: بعد وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة كما في فعل التعجب، نحو (ما أحسن السماء) وكما في (حبذا الاجتهاد) فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

(٢) لكل فعلٍ علامةٌ يعرف بها ومعنى يدل عليه، فمعنى الماضي هو حصول الحدث في الزمن المتقدم، ومعنى المضارع حصول الحدث في الحال أو الاستقبال، ومعنى الأمر الدلالة على الطلب؛ وعليه فإن المعاني لا تستخدم ضابطاً في الأفعال، وإن أي كلمة قبلت المعنى ولم تقبل العلامة لأي فعل منها فهي اسم فعلٍ لذلك الفعل.

واعترض على المصنف بأن الأولى في هذا البيت أن يعمم، فيقول: إن كان فعل لم يقبل علامته فهو اسم فعل منه، بدل أن يخص فعل الأمر بذلك، ولكن لعله خصه لكثرة مجيئه من فعل الأمر وقلة مجيئه من الماضي والمضارع.

وقد نظم بعضهم استدراكًا على الناظم:

وما يكن منها لذي غير محل فاسم كهيهات ووي وحيهل

أي ما يكن من هذه العلامات غير قابل لهذه الأفعال فهو اسم نحو (هيات) اسم فعل ماضي و(وي) اسم فعل مضارع و(حيهل) اسم فعل الأمر.



الـمُعْـرَبُ والـمَبْـنِي

وَالاسْـــمُ مِنْـــهُ مُعْـــرَبٌ وَمَبْـــنِي (١٥) لِـــشَبَهٍ مِـــنَ الحُـــرُوفِ مُـــدْنِيْ

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

- أحدهما: المعربُ: وهو ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف.
- والثاني: المبني: وهو ما أشْبَهَ الحروف، وهو المعني بقوله (لشبه من الحروف مدني) أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف؛ فعلة البناء منحصـرة عند المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شبهِ الحرفِ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبهِ في البيتين اللذين بعد هذا البيتِ، وهذا قريبٌ من مذهبِ أبي علي الفارسي حيثُ جعلَ البِنَاء منحصـرًا في شبه الحرف أو ما تضـمَّنَ معناه، وقد نصَّ سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنَّ علَّة البناءِ كُلها ترجعُ إلى شبه الحرفِ، وممـن ذكره ابنُ أبي الرَّبيع:

كَالشَّـبَهِ الْوَضْـعِيِّ فِي اسْـمَيْ جِئْتَنَـا (١٦) وَالْـمَعْنَـوِيِّ فِي مَـتَى وَفِي هُنَـا

وَ كَـنِـيَـابَةٍ عَـنِ الفِعْـلِ (١٧) تَـأَثُّـرٍ وَكَافْـتِـقَـارٍ[(١)] أُصِّـلَا

---

(١) المراد به: الافتقار إلى الجمل نحو (الموصولات وحيث و إذ و إذا)، أما الافتقار إلى المفـرد كـ(سبحان وعنـد) ونحوهما فإنه لا يقتضي البناء. وكذلك إذا كان الافتقار غير متأصل بل عارضًا كمـا في قـوله تعـالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فأضيف اليوم إلى الجملة ولكن الإضافة عارضة فـلا تسـتلزم البنـاء. وأخذ اشتراط الافتقار إلى الجملة من جعل تنوينِ (افتقارٍ) في النظم للتعظيم.

ذكر في هذين البيتين وُجُوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

(فـالأول) شَبَهُهُ له في الوضع، كأن يكون الاسـمُ موضـوعًا على حـرفٍ واحـدٍ، كالتَّاء في (ضَرَبْتُ)، أو على حرفين كـ(نا) في (أَكْرَمَنَـا)، وإلى ذلـك أشـارَ بقـوله (فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا) فالتَّاء في جئتنا اسمٌ؛ لأنَّه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبه الحرف في الوضْع في كونه على حرفٍ واحدٍ، وكذلك (نا) اسم؛ لأنَّها مفعول، وهو مبنيٌّ، لشبهه بالحرفِ في الوضع في كونهِ على حرفَين[١].

(والثَّاني) شَبَه الاسم له في المعنى، وهو قسمان:

أحدهما: ما أشَبَه حرفًا موجودًا.

والثَّاني: ما أشَبَه حرفًا غيرَ موجودٍ.

فمثـال الأول (مـتى) فإنَّهـا مبنيـةٌ لشَـبَهِهَا الحـرفَ في المعـنى؛ فإنَّهـا تسـتعملُ للاستفهامِ، نحو (مَتَى تَقُومُ ؟). وللشرط، نحو (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) وفي الحـالتين هي مشـبهة لحرف موجود؛ لأنَّها في الاستفهامِ كالهمْزَة، وفي الشَّرطِ كإنْ.

ومثال الثاني (هنا) فإنَّها مبنيةٌ لشبهها حرفًا كان ينبغي أنْ يُوضَـعَ فلـمْ يُوضـعْ؛ وذلك لأن الإشارةَ معنى من المعاني، فحقُّها أنْ يوضعَ لهـا حـرفٌ يـدلُّ عليهـا، كمـا وضعوا للنَّفي (ما) وللنَّهي (لا) وللتمنِّي (ليت) وللترجِّي (لعل) ونحـو ذلـك؛ فبنيـتْ

---

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرفِ هجاءٍ واحد؛ كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطـف وواوه وألـف الاستفهام وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين.
والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا كما لا يحصى من الأسماء.
فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل (إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن) فهو خارج عن الأصل في نوعه، **وما نقص** من الأسماء عن ثلاثة أحرف كـ(تاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر) فهو خـارج عن الأصل في نوعه.
وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع.

أسماءُ الإشارةِ لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا .

(والثَّالـث) شبههُ له في النِّيابةِ عن الفعلِ[١] وعدمِ التَّأثرِ بالعاملِ، وذلك كأسماءِ الأفعال، نحو (دَرَاكِ زَيْدًا)؛ فَدَرَاكِ: مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرفِ في كونـه يَعْمـلُ ولا يَعْمَـلُ فيه غيرُه كما أنَّ الحرفَ كذلك.

واحترزَ بقوله: (بِلَا تَأَثُّر) عمَّا ناب عن الفعل وهو متأثرٌ بالعاملِ، نحو (ضَرْبًا زَيْدًا) فإنه نائب مناب (اضرب) وليسَ بمبنيٍّ؛ لتأثره بالعامل، فإنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، بخلاف (دَرَاكِ) فإنه وإن كان نائبًا عن (أَدْرِك) فليس متأثرًا بالعاملِ.

وحاصلُ ما ذكره المصنِّفُ أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعالِ اشتركا في النِّيابةِ منابَ الفعلِ، لكن المصدر متأثرٌ بالعاملِ؛ فأُعْرِبَ لعدمِ مشابهته الحرفَ، وأسماءُ الأفعالِ غير متأثرةٍ بالعاملِ؛ فبنيتْ لمشابهتِها الحرفَ في أنَّها نائبة عن الفعلِ وغيرُ متأثرةٍ به.

وهذا الَّذي ذكرَه المصنِّفُ مبنيٌّ على أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا محلَّ لها من الإعرابِ والمسألةُ خلافيةٌ، وسنذكرُ ذلك في بابِ أسماءِ الأفعالِ.

(والرَّابع) شَبَه الحرفِ في الافتقارِ اللازمِ، وإليه أشارَ بقـوله: (وَكَافْتِقَـارٍ أُصِّـلَا) وذلك كالأسماءِ الموصولةِ، نحـو (الَّذي) فإنَّهـا مفتقـرةٌ في سـائرِ أحوالهـا إلى الصـلةِ، فأشبهت الحرفَ في ملازمةِ الافتقارِ؛ فبُنِيَتْ.

وحاصلُ البيتين: أنَّ البناءَ يكونُ في ستةِ أبوابٍ: المضمرات، وأسماء الشـرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.



(١) قوله: "في النيابة عن الفعل" هذا هو الشبه الاستعمالي، وهو أن يكون الاسم عاملًا غير معمول كالحرف.

وَمُعْـــرَبُ الأَسْـــمَاءِ مَـا قَـدْ سَلِـــمَا (١٨) مِــنْ شَـــبَهِ الحَــرْفِ كَــأَرْضٍ وَسُـــمَا

يريد أنَّ المعربَ خلافُ المبنيِّ، وقد تقدَّم أنَّ المبني ما أَشْبَه الحرف؛ فالمعرب مـا لم يُشْبِه الحرفَ، وينقسمُ إلى: **صحيحٍ**: وهو ما ليس آخرُه حرفَ عِلّةٍ كـ(أرض)، وإلى **معتلٍّ**: وهو ما آخرُه حرفُ عِلّةٍ كـ(سُمَا).

و"سما": لغةٌ في الاسمِ، وفيه ستُ لغاتٍ:

- "اسم" بضم الهمزة وكسـرها.
- و"سم" بضم السين وكسرها.
- و"سما" بضم السين وكسـرها أيضًا.

وينقسمُ المعربُ أيضًا إلى: متمكن أمكن ـ وهو المنصرف ـ كزيدٍ وعمرٍو.

وإلى متمكن غير أمكن ـ وهو غير المنصرف ـ نحو: أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ.

فغير المتمكن هو المبني، والمتمكن: هو المعرب. وهو قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن.



وَفِعلُ أمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا (١٩) وَأَعْرِبُوا مُضَارِعًا: إنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِن (٢٠) نُونِ إنَاثٍ: كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء؛ شرعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال:

ومذهب البصريين أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعالِ، فالأصل في الفعلِ البناء عندهم.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ وفي الأفعالِ، والأولُ هو الصحيحُ.

ونقل ضياءُ الدِّين بن العِلْج ـ في البسيط ـ أنَّ بعض النحويين ذهبَ إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأفعال، فرعٌ في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان:

(أحدُهما) ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبنيٌّ على الفتح، نحو (ضَرَبَ وَانْطَلَقَ) ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيضم، أو ضميرُ رفعٍ متحركٍ فيسكن.

(والثَّاني) ما اختُلِفَ في بنائه والرَّاجح أنَّه مبني، وهو فعل الأمر نحو (اضْرِبْ) وهو مبنيٌّ عند البصريين، ومعربٌ عند الكوفيين[١].

والمعربُ من الأفعال هو المضارع، ولا يعربُ إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نونُ الإناثِ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة (هَلْ تَضْرِبَنَّ) والفعلُ معها مبني على الفتح،

---

(١) يرى الكوفيون أنّ فعل الأمر مجزوم بلام الأمر مقدرة، فقولك: "اضرب" أصله "لِتَضْرِبْ"، فحذفت اللام تخفيفا، فصار "تضرب" ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار "اضرب"، ذكره في منحة الجليل، ثم قال: وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإنْ لم تتصل به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو (هَلْ تَضْرِبانِّ)، وأصله: هل تضربانِنَّ، فاجتمعت ثلاث نونات؛ فحذفت الأولى ـ وهي نون الرفع ـ كراهة توالي الأمثال؛ فصار (هل تَضرِبانِّ).

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نونِ التوكيدِ واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، نحو (هَلْ تَضْرِبُنَّ يا زيدون) و (هَلْ تَضْربِنَّ يا هند) وأصل (تضربُنَّ) تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربُوْنَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك (تضربن) أصله تضربينَنَّ؛ ففعل به ما فعل بـ(تضربونن).

وهذا هو المراد بقوله: (وأعربوا مضارعًا إن عريا من نون توكيد مباشر) فَشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومه أنَّه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًا.

فعُلِمَ أنَّ مذهبه أنَّ الفعلَ المضارعَ لا يُبنى إلا إذا باشرته نونُ التوكيدِ، نحو (هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ) فإنْ لم تباشره أُعْرب، وهذا هو مذهبُ الجمهور.

وذهب الأخفشُ إلى أنَّه مبنيٌّ مع نونِ التوكيدِ، سواء اتصلتْ به نون التوكيدِ أو لم تتصل. ونُقِلَ عن بعضهم أنَّه معربٌ وإن اتصلتْ به نون التوكيد.

ومثالُ ما اتصلتْ به نونُ الإناثِ (الهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ) والفعلُ معها مبنيٌّ على السكونِ. ونقل المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض كتبه أنَّه لا خلافَ في بناء الفعلِ المضارعِ مع نونِ الأناثِ، وليس كذلك، بل الخلاف موجودٌ، وممن نقله الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح.

وَكُلُّ حَـرْفٍ مُسْتَحِـقٌّ لِلبِنَـا (٢١) وَالأَصْـلُ في الـمَبْـنِيِّ أَنْ يُـسَكَّنَا
وَمِنْـهُ ذُوفَـتْحٍ وَذُو كَسْـرٍ وَضَـمْ (٢٢) كَـأَيْنَ أَمْـسِ حَيْـثُ وَالسَـاكِنُ كَـمْ

الحروف كلُّها مبنيةٌ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعرابٍ، نحو (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) فالتبعيضُ مستفادٌ من لفظِ (من) بدون الإعرابِ.

والأصلُ في البناءِ أن يكون على **السكون**؛ لأنه أخف من الحركةِ، ولا يحرك المبني إلا لسببٍ كالتَّخلصِ من التقاءِ السَّاكنين، وقد تكونُ **الحركةُ فتحةً**، كـ(أَيْنَ وقَامَ وإنَّ)، وقد تكون **كسرةً**، كـ(أَمْسِ وجَيْرِ)، وقد تكون **ضمة**، كـ(حَيْثُ)، وهو اسمٌ، و(مُنْذُ) وهو حرفٌ إذا جَررتَ به، وأما **السُّكون**، فنحو (كَمْ، واضْرِبْ، وأَجَلْ).

وعُلم مما مثلنا به أنَّ البناءَ على الكسرِ والضمِّ لا يكون في الفعلِ، بل في الاسمِ والحرفِ، وأنَّ البناء على الفتحِ أو السكونِ: يكونُ في الاسمِ، والفعلِ، والحرفِ(١).



(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون، ومنها ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث.
واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول: الأمر المعتل الآخر، نحو: (اغْزُ وارْمِ واسْعَ)، والثَّاني: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو (اكتُبا واكتُبوا واكتُبي).
وأنَّه ينوب عن الفتح في البناء شيئان: أولهما: الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا لـ"لا" النافية للجنس، نحو (لا مسلمات)، وثانيهما: الياء، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسمًا لـلا النافية للجنس أيضًا، نحو: (لا مسلمين).
وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئان: أحدهما: الألف، وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو: (يا زيدان).
وثانيهما: الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً، نحو: (يا زيدون).

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا ... لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا (٢٣)

وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا ... قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا (٢٤)

فَارْفَعْ بِضَمٍّ وَانْصِبَنْ فَتْحًا وَجُرْ ... كَسْرًا، كَـ(ذِكْرُ اللهِ عَبْدَهُ يَسُرْ) (٢٥)

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرُ مَا ذُكِرْ ... يَنُوبُ نَحْوُ: جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ (٢٦)

أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

فأمَّا الرفعُ والنصبُ فيشتركُ فيهما الأسماء والأفعال، نحو (زَيْدٌ يَقُومُ، وإنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ)، وأمَّا الجرُّ فيختصُ بالأسماءِ، نحو (زيدٍ)، وأمَّا الجزمُ فيختصُ بالأفعالِ، نحو (لَمْ يَضْرِبْ).

والرفعُ يكون بالضمةِ، والنَّصبُ يكون بالفتحةِ، والجرُّ يكون بالكسرةِ، والجزمُ يكون بالسكونِ[1]، وما عدَا ذلكَ يكونُ نائبًا عنه، كما نابتِ الواوُ عن الضمةِ في (أَخُو)، والياء عن الكسرةِ في (بَنِي) من قوله: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ) وسيذكرُ بعدَ هذا مواضعَ النِّيابةِ



(١) ذكر الناظم هنا الحركات الأربع وهي الأصول، وسيذكر في الأبيات القادمة الحركات النائبة وهي عشرة، فيكون المجموع أربع عشرة حركة: أربعة أصول وعشرة نوائب.

- فينوب عن الضمة: الواو و الألف و النون.
- وعن الفتحة : الألف والكسرة والياء وحذف النون.
- وعن الكسرة: الفتحة والياء.
- وعن السكون: الحذف.

وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب:

١) الأسماء الستة. ٢) المثنى. ٣) جمع المذكر السالم. ٤) جمع المؤنث السالم.
٥) ما لا ينصرف. ٦) الأمثلة الخمسة. ٧) الفعل المعتل.

وَارْفَــعْ بِــوَاوٍ، وَانْــصِبَنَّ بـــالأَلِفْ (٢٧) وَاجْـرُرْ بِيَــاءٍ مَــا مِـنَ الأَسْـما أَصِـفْ

شرعَ في بيانِ ما يعربُ بالنِّيابةِ عما سبق ذكرُه، والمرادُ بالأسماءِ التي سيصفُها: الأسماء الستة؛ وهي أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهَنٌ، وفُوهُ، وذُو مالٍ؛ فهذه ترفعُ بالواوِ، نحو (جَاءَ أَبُو زَيْدٍ)، وتنصبُ بالألفِ، نحو (رَأَيْتُ أَبَاهُ)، وتجرُّ بالياءِ، نحو (مَرَرْتُ بَأَبِيهِ)، والمشهور أنَّها مُعْرَبَةٌ بالحروفِ؛ فالواو نائبةٌ عن الضمةِ، والألفُ نائبةٌ عن الفتحةِ، والياء نائبةٌ عن الكسرةِ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (وارفع بواو... إلى آخر البيت)، والصحيحُ أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ على الواوِ والألفِ والياءِ؛ فالرفعُ بضمةٍ مقدرةٍ على الواوِ، والنَّصب بفتحةٍ مقدرةٍ على الألفِ، والجرُّ بكسرةٍ مقدرةٍ على الياءِ؛ فعلى هذا المذهب الصحيحِ لم ينب شيءٌ عن شيءٍ مما سبق ذكره.

مِــنْ ذَاكَ (ذُوْ):إِنْ صُحْبَــةً أَبَانَــا (٢٨) وَالفَــمُ حَيْــثُ الــمِيمُ مِنْــهُ بَانَــا

أي: من الأسماءِ الَّتي ترفعُ بالواوِ، وتنْصبُ بالألف، وتجرُّ بالياءِ ـ ذو، وفم؛ ولكن يشترطُ في (ذو) أنْ تكونَ بمعنى صاحب، نحو (جَاءَنِي ذُو مَالٍ) أي: صَاحبُ مالٍ، وهو المرادُ بقوله: (إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أي: إنْ أفهمَ صحبةً، واحترزَ بذلكَ عن (ذو) الطائية؛ فإنَّها لا تُفْهم صحبةً، بل هي بمعْنى الَّذي، فلا تكونُ مثلَ (ذِي) بمعنى صاحب، بل تكونُ مبنيةً، وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًا، ونحو (جَاءَنِي ذُو قَامَ، ورأَيْتُ ذُو قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ)، ومنه قوله:

٤- فَإِمَّــا كِــرَامٌ مُــوسِرُونَ لَقِيــتُهُم فَحَسْــبِي مِــنْ ذُو عِنْــدَهُم مَــا كَفَانِيَــا

وكذلك يُشترطُ في إعرابِ الـ(فم) بهذه الأحرفِ زوالُ الميمِ منه، نحو (هَذَا فُوهُ، وَرَأَيْتُ فَاهُ، ونَظَرْتُ إِلى فِيهِ)، وإليهِ أشارَ بقوله: (والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بَانَا) أي: انفصلتْ منه الميمُ، أي زالتْ منه، فإنْ لَمْ تزل منه أعربَ بالحركاتِ، نحو (هَذَا فَمٌ، وَرَأَيْتُ فَمًا، ونَظَرْتُ إِلَى فَمٍ).

أَبٌ، أَخٌ، حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ (٢٩) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ (٣٠) وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

يعني أنَّ (أبًا، وأخًا، وحمًا) تجري مجرى (ذو، وفم) اللذين سبقَ ذكرهما، فتُرفعُ بالواوِ، وتُنصبُ بالألفِ، وتُجرُّ بالياءِ، نحو (هَذَا أَبُوهُ وأَخُوهُ وحَمُوهَا، ورَأَيتُ أبَاه وأَخَاه وحَمَاهَا، ومَرَرْتُ بِأَبِيهِ وأَخِيهِ وحَمِيهَا) وهذه هي اللغةُ المشهورةُ في هذهِ الثَّلاثَةِ، وسيذكرُ المصنفُ في هذه الثَّلاثةِ لُغتين أُخْرَيَيْن.

وأمَّا "هن" فالفصيح فيه أنْ يعربَ بالحركاتِ الظاهرةِ على النُّون، ولا يكون في آخره حرفُ علةٍ، نحو (هَذَا هَنُ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ هَنَ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بَهَنِ زَيْدٍ)[1] وإليه أشار بقوله: (والنَّقص في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ) أي: النقص في "هَنِ" أحسنُ من الإتمامِ، والإتمامُ جائزٌ لكنَّه قليلٌ جدًا، نحو (هَذَا هَنُوهُ، ورَأَيْتُ هَنَاهُ، ونَظَرْتُ إِلَى هَنِيهِ) وأنكر الفَرَّاءُ جَوازَ إتمامِه، وهو محجوجٌ بحكايةِ سيبويه الإتمامَ عن العربِ، ومَن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

وأشارَ المصنفُ بقوله: (وفي أبٍ وتاليه يندرُ... إلى آخرِ البيتِ) إلى اللغتين الباقيتين في (أب) وتاليه - وهما (أخ، وحم) - فإحْدَى اللغتين النَّقصُ، وهو حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ، والإعرابُ بالحركاتِ الظاهرةِ على الباءِ والخاءِ والميمِ، نحو "هَذَا أَبُه وأَخُه وحَمُها، ورَأَيْتُ أَبَه وأَخَه وحَمَها، ومَرَرْتُ بَأَبِه وأَخِهِ وحَمِها" وعليه قوله:

(١) ومن ذلك قوله ﷺ: «من تَعزّى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه، ولا تَكْنُوا» رواه ابن حبان في صحيحه، وتعزى بعزاء الجاهلية معناه: دعا بدعائها فقال: يا لفلان، ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القَبَلِيّة التي جهد النبي ﷺ جهده في محوها.
ومعنى (أعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه) قولوا له: عُضَّ أَيْرَ أبيك، ومعنى (ولا تَكْنُوا) قولوا له ذلك بلفظ صريح، مبالغةً في التشنيع عليه، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: (بِهَنِ أبيه) حيث جُرَّ لفظُ الهن بالكسرة الظاهرة، ومن ذلك قولهم في المثل: (مَنْ يَطُل هَنُ أَبِيه يَنْتَطِق به) يريدون: مَنْ كَثُرَ إخوته اشتَدَّ بهم ظَهْرُه وقَوِي بهم عِزُّه. (انظر: مجمع الأمثال).

٥- بَأَبِــه اقْتَــدَى عَــدِيٌّ فِي الْكَــرَمْ وَمَــنْ يُشَــابِهْ أَبَــهُ فَمَــا ظَلَــمْ[(١)]

وهذه اللغةُ نادرةٌ في (أبٍ) وتاليه؛ ولهذا قال: (وفي أب وتاليه يندر) أي: يندرُ النَّقص، واللغةُ الأخرى في (أب) وتاليه أنْ يكونَ بالألفِ: رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ونحو (هَذَا أَبَاه وأَخَاه وحَمَاها، ورَأَيتُ أَبَاه وأَخَاه وحَمَاها، ومَرَرْتُ بِأَبَاه وأَخَاه وحَمَاهَا، وعليه قول الشاعر:

٦- إنّ أَبَاهَــــا وَأَبَــــا أَبَاهَــــا قَــدْ بَلَغَــا فِي المَجْــدِ غَايَتَاهَــا[(٢)]

---

(١) ٥- ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي، وقبله قوله:

أَنْــتَ الحَلِــيمُ والأَمِــيرُ المُنْــتَقِمْ تَصْــدَعُ بِــالحَقِ وَتَــنْفِي مَــنْ ظَلَــمْ

اللغة: (عدي) أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور. (اقتدى) يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته. (فما ظلم) يريد أنه لم يظلم أمَّه؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه؛ وذلك لأنه لو جاء مخالفاً لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمّه واتهام لها. (انظر: مجمع الامثال).

الإعراب: (بأبه) الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه. (اقتدى عدي) فعل ماض وفاعله. (في الكرم) جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً، وسكن المجرور للوقف. (ومن) اسم شرط مبتدأ. (يشابه) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) يعود إلى من. (أبه) مفعول به ليشابه، ومضاف إليه. (فما) الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية. (ظلم) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجحه من بينها، وإن رجح كثير من النحاة غيره.

الشاهد فيه: قوله (بأبه... يشابه أبه) حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة. وهذا يدل على أن قومًا من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره، ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب.

(٢) ٦- نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أي قلــوص راكــب تــراها طــاروا عليــهن فشــل عــلاها

واشــدد بمثــنى حقــب حقــواها نــاجيــة وناجــيــا أباهــا =

فعلامةُ الرَّفع والنَّصبِ والجرِّ حركةٌ مقدرةٌ على الألفِ كما تُقدَّر في المقصورِ، وهذه اللغةُ أشهرُ من النَّقص.

وحاصلُ ما ذكره أنَّ في (أب، وأخ، وحم) ثلاث لغات:

أشهرها: أن تكون بالواو والألف والياءِ.

والثَّانية: أنْ تكون بالألفِ مطلقًا.

والثَّالثة: أنْ تُحذف منها الأحرفُ الثَّلاثةُ، وهذا نادرٌ.

وأنَّ في (هن) لغتين: إحداهما: النَّقص؛ وهو الأشهر. والثانية: الإتمام؛ وهو قليلٌ.

= **وفي هذه الأبيات** شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: (وناجيا أباها) فإن (أباها) فاعل بقوله: (ناجيا) وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: (وناجيا أبوها).

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب. (أباها) أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابةً عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا: مضاف والضمير مضاف إليه. (وأبا) معطوف على اسم إن، وأبا: مضاف وأبا من (أباها) مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه. (قد) حرف تحقيق. (بلغا) فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن . (في المجد) جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو: بلغ. (غايتاها) مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير؛ لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: (أباها) الثالثة؛ لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة؛ لأنه يبعد جدًّا أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

وَشَرْطُ ذَا الإِعْــرَابِ:أَنْ يُضَــفْنَ لَا (٣١) لِلْيَــا كَجَـا أَخُــو أَبِيــكَ ذَا اعْــتِلَا

ذكرَ النحويون لإعرابِ هَذهِ الأسماءِ بالحروفِ شروطًا أربعةً:

(أحدها) أنْ تكونَ مضافةً، واحترزَ بذلكَ من ألا تضاف؛ فإنَّها حينئذٍ تعربُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحو (هَذَا أَبٌ، ورَأَيتُ أبًا، ومَرَرْتُ بِأَبٍ).

(الثَّاني) أن تضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ، نحو (هَذَا أَبُو زَيْدٍ وأَخُوهُ وَحَمُوهُ)، فإنْ أُضِيفَتْ إلى يَاءِ المَتَكَلِّمِ أُعْرِبتْ بِحركاتٍ مُقَدَّرةٍ، نحو (هَـذَا أَبِي، ورَأَيْـتُ أَبِي، ومَـرَرْتُ بِأَبِي)، ولم تعرب بهذه الحروفِ، وسيأتي ذِكرُ ما تعرب به حينئذ.

(الثَّالث) أن تكون مكبرةً، واحترز بذلك من أنْ تكونَ مصغرةً، فإنَّها حينئذ تعربُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحو: (هَذَا أُبَيُّ زيدٍ وذُوَيُّ مال، ورَأَيْتُ أُبيَّ زَيْدٍ وذُويَّ مـالٍ، ومَرَرْتُ بُأبيِّ زَيدٍ وذُوَيِّ مَالٍ).

(الرَّابع): أن تكون مفردةً، واحْترز بذلك من أنْ تكونَ مجموعةً أو مثناةً؛ فإنْ كانتْ مجموعةً أعربتْ بالحركاتِ الظاهرةِ[1]، نحـو (هـؤلاءِ آبـاءُ الزَّيْـدين، ورَأَيْـتُ آبَاءهُم، ومَرَرْتُ بِآبَائِهم)، وإنْ كانتْ مُثنّاة أعربـتْ أعـرابَ المثـنَّى: بـالألفِ رفعًـا، وبالياءِ جرًا ونصبًا، نحو: (هَذانِ أَبَوا زَيدٍ، ورَأَيْتُ أبَويه، ومَرَرْتُ بِأبَويْه).

(١) المراد جمع التكسير كما مثَّل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذًا، وهي - حينئذ - تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذًا: بالواو رفعًا، وبالياء المكسور ما قبلها نصبًا وجراً، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

وأما (ذو) فقد ورد جمعه مضافًا مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس. والأخرى إلى الضمير شذوذًا، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذووها

ففي (ذووها) شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمع المذكر السالم.

ولم يذكر المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ من هذه الأربعةِ سوى الشرطين الأولين، ثم أشار إليهما بقوله: (وشرطُ ذا الإعراب أنْ يُضفن لا لليا) أي: شرطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ أنْ تضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ، فعلمَ من هَذَا أنَّه لابدَّ من إضَافتها، وأنَّه لابدَّ أنْ تكونَ إضافتها إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ.

ويمكن أنْ يُفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أنَّ الضميرَ في قوله (يضفن) راجعٌ إلى الأسماءِ الَّتي سبقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبرةً؛ فكأنَّه قال: (وشرط ذا الإعراب أنْ يضافَ أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ).

واعلم أنَّ (ذو) لا تستعملُ إلا مضافةً، ولا تضافُ إلى مضمرٍ، بل إلى اسمِ جنسٍ ظاهرٍ غيرِ صِفَة، نحو: (جَاءَنِي ذُو مالٍ)، فلا يجوز (جَاءَني ذُو قَائِمٍ).[1]



(١) اعلم أن الأصل في وضع (ذو) التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي شيئين: **أحدهما**: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به. **والثاني**: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء؛ ومن أجل ذلك لازمت الإضافةَ إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه، فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال، وبكر ذو فضل، وعلي ذو جاه، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء، ألا ترى أنك لا تقول (محمد فضل) إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة.

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتًا - وذلك الضمير والعلم - فلا يضاف (ذو) ولا مُثَنَّاه ولا جَمْعُهُ إلى شيء منها، وشَذَّ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده:

صبحنا الخزرجية مرهفات ... أبار ذوي أرومتها ذووها

كما شذ قول الآخر: **إنَّما يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِن النَّاسِ ذَوُوهُ**

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أَهْنَأُ المعروفِ مَا لَم ... تُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُوهُ

إنمَّا يَصْطَنِعُ المعْـ ... ـروفَ في النَّاس ذَوُوهُ

وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتًا بغير حاجة إلى شئ - وذلك الاسم المشتق والجملة - لم يصح إضافة (ذو) إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذي تسلم. **والمعنى**: اذهب بطريق ذي سلامة.

فتلخص أن (ذو) لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العلم، والضمير، والمشتق، والجملة. وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدراً أم لم يكن.

بِالأَلِــــفِ ارفَــعِ الــمُثَنَّى وَكِلَا (٣٢) إِذَا بِمُـضْمَــرٍ مُضَــافًا وُصِــلَا
كِلْتَــا كَــذَاكَ اثْنَــانِ وَاثْنَتَــانِ (٣٣) كَابْنَــيْنِ وَابْنَتَــيْنِ يَجْرِيَــانِ
وَتَخْلُـفُ اليَـا فِي جَمِيْعِــهَا الأَلِـفْ (٣٤) جَـرًّا وَنَصْـبًا بَعْـدَ فَـتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

ذكر المصنفُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ الأسماء الستة، وقد تقدَّم الكلامُ عليها، ثمَّ ذكر المثنَّى، وهو مما يعربُ بالحروفِ. وحدُّه: (لفظٌ دالٌ على اثنينِ[1]، بزيادةٍ في آخرِه، صالحٌ للتَّجريد، وعطفِ مثلهِ عليه) فيدخل في قولنا (لفظ دال على اثنين) المثنى نحو (الزيدان) والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو (شفع)، وخرجَ بقولنا[2] (بزيادةٍ)، نحو (شفع)، وخرجَ بقولنا (صالح للتَّجريد)، نحو (اثنان) فإنَّه لا يصلح لإسقاطِ الزيادةِ منه، فلا تقولُ (اثن) وخرجَ بقولنا (وعطف مثله عليه) ما صلح للتَّجريد وعطفِ غيره عليه، كـ(القمرين)، فإنَّه صالحٌ للتَّجريد، فتقول: قمر، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايِرُه لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو

(١) من الأسماء ما لا يقبل التثنية، وهي:
- المركب المزجي، نحو (بعلبك، حضرموت).
- المثنى، نحو (محمدان).
- الجمع (زيدون، أبطال).
- ما لا ثاني له من لفظه، نحو (الله).

ومن الأسماء ما لا يقبل التثنية الصريحة، وهي:
- المركب الإضافي: يثنى جزؤه الأول فقط، نحو (عبدا الله، خادما الدار).
- المركب المزجي: فيؤتى قبله بكلمة (ذَوا) للرفع، و(ذَوَيْ) للنصب والجر، نحو (جاء ذَوا سيبويه، رأيت ذَوَيْ جاد الحق، مررت بِذَوَيْ تأبط شراً).

(٢) وخرج بقوله (دال على اثنين) الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعدًا، فأما ما يدل على الواحد فنحو: شبعان، وجوعان، وسكران، وعثمان، وعفان، وحسان، وما أشبه ذلك. وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله: صنوان، وغلمان، وصردان. وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون؛ لأنها نون الصيغة، وليست النونَ القائمةَ مقام التنوين، والألف ملازمة لها في كل حال.

المقصود بقولهم: (القَمَرَيْن)[(١)].

وأشارَ المصنفُ بقوله: (بالألفِ ارفع المثنَّى وكلا) إلى أنَّ المثنى يرفع بالألفِ، وكذلك شِبْهُ المثنَّى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى، وأشارَ إليه المصنفُ بقوله (وكلا)، فما لا يصدقُ عليه حَدُّ المثنَّى مما دلَّ على اثنين بزيادةٍ أو شبهها، فهو ملحقٌ بالمثنَّى، فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقةٌ بالمثنَّى؛ لأنَّها لا يصدق عليها حدُّ المثنَّى، لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضِيفَا إلى مُضْمَرٍ، نحو (جَاءَنِي كِلَاهُما، ورَأَيْتُ كِلَيْهما، وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِما، وجَاءَتْنِي كِلتَاهُمَا، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهما، وَمَرَرْتُ بِكِلْتَيهما) فإنْ أضيفَا إلى ظاهرٍ كانا بالألفِ رفعًا ونصبًا وجرًا، نحو (جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَين وكِلتَا المرْأَتَينِ، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وكِلْتَا المرْأَتَيْن، ومَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وكِلْتَا المرْأَتَيْنِ)؛ فلهذا قالَ المصنفُ: (وكلا إذا بمضمرٍ مضافًا وصلا)[(٢)].

(١) سِرّ هذه المسألة: أنه يشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما، فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق. فمثال ما **اختلف فيه المفردان في الحروف**: شمس وقمر، فقد قالوا فيهما القَمَرين، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العُمَرين، والأب والأم فقد قالوا فيهما الأبوين. ومثال ما **اختلفا فيه في الحركات**: قولهم: "العُمَران" يريدون بهما عُمَر وعَمْرًا. ومثال **ما اختلفا فيه في المعنى** قولهم: "القلم أحسن اللسانين" فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعا للناظم - من أن لـ"كلا وكلتا" حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا -هو مشهور لغة العرب-، والسر فيه - على ما ذهب إليه نحاة البصرة - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى؛ فكان لهما شبهان: شَبَهٌ بالمفرد من جهة اللفظ، وشَبَهٌ بالمثنى من جهة المعنى، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظ في الإعراب وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً. ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتَى عَمِدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المسِيرُ كِلَانَا

ومحل الشاهد في قوله (كلانا) فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء في قوله (بنا) وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر. وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله:

=

ثمَّ بيَّنَ أنَّ اثنَيْن واثْنَتَيْن يجريانِ مجرى ابنَيْن وابنَتيْن، فاثنان واثنتان مُلحقان بـالمثنَّى كمَا تقدَّم، وابنان وابنتان مثنًّى حقيقةً.

ثم ذكر المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ اليَاء تخلُفُ الألفَ في المثنَّى والملحقِ بهِ في حالتي الجرِّ والنَّصب، وأنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا، نحو: (رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا) واحترز بذلك عن ياءِ الجمعِ؛ فإنَّ ما قبلها لا يكونُ إلا مكسورًا، نحو: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْن) وسيأتي ذلك.

وحاصلُ ما ذكرَه أنَّ المثنَّى وما أُلحقَ به يُرفع بـالألفِ، وينصبُ ويجرُّ باليَـاءِ، وهذا هو المشهورُ، والصحيحُ أنَّ الإعرابَ في المثنَّى والملحـقِ بـه بحركـةٍ مقـدرةٍ على الألفِ رفعًا والياء نصبًا وجرًا.

وما ذكره المصنفُ من أنَّ المثنَّى والملحق به يكونانِ بالألفِ رفعًا والياء نصبًا وجرًا هو المشهورُ في لغةِ العربِ، ومن العربِ من يجعلُ المثنَّى والملحـقَ بـه بـالألف مطلقًا[1]: رفعًا، ونصبًا، وجرًا، فيقول: (جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَرَأَيْتُ الزَّيْدَانِ

= إنَّ المنِيَّةَ والحُتوفَ كِلَاهُما يُوفِي المَخَارِمَ يَرْقُبانِ سَوَادِي

فتراه قال "يوفي المخارم" بالإفراد، ثم قال "يرقبان" بالتثنية، فأما الإعراب فإن جعلت (كلاهما) توكيداً كان كإعراب المقصورِ، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون (كلاهما) مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جارياً على اللغة الفصحى.

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذرة. وخُرِّج عليها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ [طه: ٦٣] وقوله ﷺ: «**لا وتران في ليلة**» -أخرجه أبو داود (١٤٣٩)، والترمذي (٤٧٠)-، **وجاء عليها قول الشاعر:**

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيم

فإن من حق (هذان، ووتران، وأذناه) لو جرين على اللغة المشهورة أن تكون بالياء: فإن الأولى اسم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثة في موضع المجرور بإضافة الظرف قبلها. وفي الآية الكريمة تخريجات أخرى.

كِلَاهُمَا، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا).

وَارْفَــعْ بِــوَاوٍ وَ بِيَــا اجْــرُرْ وَانْصِــبِ (٣٥) سَـــالِمَ جَمْــعِ (عَـــامِرٍ) وَمُــــذْنِبِ

ذكرَ المصنفُ قسمين يُعربان بالحروفِ: أحدهما الأسماءُ الستة، والثَّاني المثـنَّى، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما، ثمَّ ذكر في هذا البيت القسم الثالث، وهو جمعُ المذكرِ السَّالم وما حُمِلَ عليه، وإعرَابه: بالواو رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًا.

وأشارَ بقوله: (عامرٍ ومذنبٍ) إلى ما يجمعُ هذا الجمعُ، وهو قسْمَان: جامدٌ، وصفةٌ[1].

فيُشترطُ في الجامدِ: أن يكون علمًا، لمذكرٍ، عاقلٍ، خاليًا من تاءِ التأنيثِ، ومن التركيبِ، فإنْ لم يكن علمًا لم يجمعْ بالواو والنُّون، فلا يقال في (رجل) رجلون، نعم إذا صُغِّر جازَ ذلك نحو: (رُجَيْلٌ، ورُجَيْلُون) لأنَّه وصفٌ، وإن كان علمًا لغيرِ مذكرٍ لم يجمع بهما، فلا يقالُ في (زينب) زينبون، وكذا إنْ كانَ علمًا لمذكرٍ غير عاقلٍ، فلا يقالُ في لاحقٍ -اسمَ فرسٍ- لاحقونُ، وإنْ كانَ فيه تاء التَّأنيث فكذلك لا يجمع بهما، فلا يقال في (طَلْحَة) طلحون، وأجازَ ذلكَ الكوفيون، وكذلك إذا كانَ مركبًا، فلا يقالُ في (سيبويه) سيبويهون، وأجازَه بعضُهم.

ويشترطُ في الصفةِ: أنْ تكونَ صفةً، لمذكرٍ، عاقلٍ، خاليةً من تاءِ التَّأنيثِ، ليستْ من بابِ أفعلَ فعلاءَ، ولا من بابِ فعلانَ فعلى، ولا ممَّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ.

---

(١) المراد بالجامد: هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف.

والصفة: هي المشتقة للدلالة على معنى وذات.

فخرجَ بقولنَا (صِفة لمذكَّر) ما كانَ صفةً لمؤنثٍ؛ فلا يقالُ في حائضٍ حائضِون.

وخرجَ بقولنَا (عَاقل) ما كانَ صفةً لمذكرٍ غير عاقلٍ؛ فلا يقالُ في سابقٍ ـ صفة فرسٍ ـ سابقون.

وخرجَ بقولنَا (خَالية من تاءِ التَّأنِيث) ما كانَ صفةً لمذكرٍ عاقلٍ، ولكن فيه تاءُ التَّأنيثِ، نحو (علامة)، فلا يقالُ فيه: (علامون).

وخرجَ بقولنَا (ليستْ من بابِ أفعلَ فعْلَاء) ما كانَ كذلكَ، نحو (أحمر) فإنَّ مؤنَّثه حمراءَ؛ فلا يقالُ فيه: أحمرون، وكذلكَ ما كانَ من بابِ فعلانَ فعلى، نحو (سكْرانَ، وسكرى)؛ فلا يقالُ: سكرانون. وكذلكَ إذا استوى في الوصفِ المذكَّر والمؤنَّث، نحو (صبور، وجريح) فإنَّه يقال: رجلٌ صبورٌ، وامرأةٌ صبورُ، ورجلٌ جريحُ، وامرأةٌ جريحٌ؛ فلا يقالُ في جمعِ المذكَّر السَّالم: (صبورُون)، ولا (جريحون).

وأشارَ المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الجامدِ للشروطِ الَّتي سبقَ ذكرها بقوله: (عامر) فإنَّه عَلَمٌ لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التَّأنيث ومن التركيبِ؛ فيقالُ فيه: (عَامِرون).

وأشار إلى الصِّفة المذكورةِ أولًا بقوله: (وَمُذْنِبِ) فإنَّه صفةٌ لمذكرٍ عاقلٍ خالية من تاءِ التَّأنيث، وليستْ من بابِ أَفْعَلَ فَعْلاءَ ولا من بابِ فَعْلَانَ فَعْلَى، ولا مما يَسْتَوي فيه المذكَّر والمؤنث؛ فيقالُ فيه: مذنبون.

وَشِبْــهِ ذَيْــنِ وَبِـــهِ عِشْــرُونَ (٣٦) وَبَــابُـــهُ أُلْحِــقَ وَالأَهْلُونَــا
أُولُـــو وَعَالَـــمُوْنَ عِلِّيُّــونَــا (٣٧) وَأَرَضُــونَ شَـــذّ وَالسِّنُونَـــا
وَبَابُـــهُ وَمِثْـــلَ حِـــينٍ قَــدْ يَــرِدْ (٣٨) ذَا الْبَــابُ وَهْــوَ عِنْــدَ قَــوْمٍ يَطّــرِدْ

أشار المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (وشبه ذين) إلى شبهِ عامرٍ: وهو كلُّ علمٍ مستجمعٍ للشُّروط السابقِ ذكرها كـ(محمد وإبراهيم)، فتقول: محمدونَ وإبراهيمونَ. وإلى شبهِ مذنبٍ: وهو كلُّ صفةٍ اجتمعَ فيها الشُّروط، كالأفضَلِ والضَّرَّاب ونحوهما، فتقول: الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُون.

وأشارَ بقولهِ: (وَبِهِ عِشْرُونَ) إلى ما أُلحِقَ بجمع المذكَّرِ السَّالم في إعرابهِ: بالواوِ رفعًا، وبالياءِ جرًا ونصبًا[(١)].

وجمعُ المذكَّر السَّالم هو: ما سلمَ فيه بناءُ الواحدِ، ووُجِدَ فيه الشُّروط التي سبق ذكرها، فَمَا لا وَاحِدَ له من لفظهِ، أو لَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروطِ فليسَ بجمعِ مذكرٍ سالمٍ، بل هو مُلْحَق به؛ فعشرون وبابه ـ وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلحق بجمعِ المذكَّر السَّالم؛ لأنه لا واحدَ لَهُ من لفظهِ؛ إذْ لا يُقَالُ: عِشْرٌ، وكذلك (أَهْلُونَ) مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده ـ وهو أهلٌ ـ ليسَ فيه الشَّروط المذكورةِ ؛ لأنه اسمُ جنسٍ جامدٍ كرجلٍ، وكذلك (أُولُو)؛ لأنه لا واحد له من لفظه، و(عَالَـمُونَ) جمع عَالَم، وعَالَم: كرجل اسمُ جنسٍ جامدٍ، و(عِلِّيُونَ): اسمٌ لأَعْلَى الجنَّة، وليسَ فيه الشَّروطُ

(١) ما أُلحق بجمع المذكر السالم أربعة أنواع:
١. أسماء الجموع: عشرون وبابه، أولو.
٢. جموع لم تستوف الشروط: أهلون، عالمون.
٣. جموع مسمى بها كعِلِّيين.
٤. جموع تكسير: أرضون، سنون.

المذكورةِ؛ لكونه لما لا يعقلُ، و(أَرَضُونَ): جمعُ أرضٍ، وأرض[١]: اسمُ جنسٍ جامدٍ مؤنَّثٍ، و(السنون): جمع سَنَةٍ، والسنةُ: اسمُ جنسٍ مؤنَّث؛ فهذه كلُّها مُلْحَقَة بالجمعِ المذكرِ؛ لما سَبَقَ من أنَّها غير مُسْتكْمِلة للشُّروط.

وأشارَ بقولهِ (وبابه) إلى بابِ سنةٍ، وهو: كُّل اسمٍ ثلاثيٍ، حذفتْ لامُه، وعوِّض عنها هاء التَّأنيث، ولم يُكسَّر: كمِائة ومِئِين وثُبَةٍ وثُبِينَ.

وهذا الاستعمالُ شائعٌ في هذا ونحوه، فإن كُسِّر –كـ"شَفَةٍ" و"شِفَاه"- لم يُستعملْ كذلك إلا شذوذًا، كـ"ظُبَة"، فإنهم كسَّروهُ على ظُبَاةٍ، وجمعوه أيضًا بالواو رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًا، فقالوا: ظُبُونَ، وظُبِينَ.

وأشار بقوله: (وَمِثْلَ حين قدْ يَرِدُ ذَا البابُ) إلى أنَّ سِنِين[٢] ونحوه قدْ تلزَمه الياء ويُجْعَلُ الإعرابُ على النُّونِ؛ فتقول: هذه سنينٌ، ورأيتُ سنينًا، ومررتُ بسِنِينٍ،

(١) قال الناظم: (وأرضون شذ والسنون) صرح بشذوذهما مع أن الجميع شاذ وذلك لشدة الشذوذ فيهما فهو من أربعة أوجه:

١) كل منهما جمع تكسير. **٢) اسم جنس.** **٣) مؤنث.** **٤) غير عاقل.**

(٢) اعلم أن إعرابَ سنين وبابِه إعرابَ الجمع -بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا- هي لغة الحجاز وعلياء قيس. **وأما بعض بني تميم وبني عامر** فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (ومثل حين)، وقد تكلم النبي ﷺ بهذه اللغة، وذلك في قوله ﷺ يدعو على المشركين من أهل مكة: «**اللَّهُمَّ اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف**» وقد رُوِيَ هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامّة العرب: «**اللَّهُمَّ اجعلها عليهم سنينَ كسِنِي يوسف**» [وهي رواية البخاري في صحيحه]؛ فإما أن يكون ﷺ قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرةً بتلك؛ لأن الدعاء مقام تكرار للمدعو به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين، ورواه الرواة بهما جميعًا كل منهم رواه بلغة قبيلته؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم (٧) الذي ذكره الشارح.

ومن العرب من يُلزم هذا الباب الواو، ويفتح النون في كل أحواله، فيكون إعرابه بحركاتٍ مقدرةٍ على الواو منع من ظهورها الثقل.

ومنهم من يُلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركاتٍ على النون، كإعراب "زيتون" ونحوه.



وإنْ شئتَ حذفتَ التَّنْوين، وهو أقلُّ من إثْبَاته، واختلفَ في اطِّرَادِ هذا، والصَّحيحُ أنَّه لا يطَّرد، وأنَّه مقصورٌ على السَّمَاعِ، ومنه قَوله: (اللَّهُمَّ اجعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِينًا كسِنِينِ يُوسُفَ) في إحدى الروايتين، ومثله قولُ الشَّاعر:

٧- دَعَانِيَ مِــنْ نَجْــدٍ، فَــإنَّ سِــنِينَهُ   لَعِــبْنَ بِنَــا شِــيبًا وَشَــيَّبْنَنَا مُــرْدَا[1]

الشـاهدُ فيه إجراءُ السنين مجْرى الحينِ، في الإعراب بالحركاتِ وإلزام النونِ مـعَ الإضافةِ.

---

(١) ٧ - البيت للصمة بن عبد الله، أحد شعراء عصر الدولة الأموية، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا، فخطبها، فرضي عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل، فـذكر ذلـك لأبيـه، فسـاق عنـه تسـعة وأربعين، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها، ولج العناد بينهما، فلم ير الصمة بُدًّا من فراقهما جميعًا، فرحل إلى الشام، فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانًا ويذمه أحيانا أخرى، وهذا البيـت مـن قصيدة له في ذلك.

اللغة: (دعاني) أي اتركاني، ويروى في مكانه (ذراني) وهما بمعنى واحـد. (نجـد) بـلاد بعينهـا، أعلاهـا تهامـة واليمن وأسفلها العراق والشام. و(الشيب) - بكسر الشين - جمع أشـيب، وهـو الذي وخـط الشـيب شـعر رأسه. و(المرد) - بضم فسكون - جمع أمرد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: (دعاني) دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول بـه، مبني على الفتح في محل نصب. (من نجد) جار ومجرور متعلق بدعاني. (فإن) الفاء للتعليل، إن: حرف توكيـد ونصب. (سنينه) سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشـاهد - وسـنين مضـاف والضـمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة (لعبن) من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن. (بنا) جار ومجـرور متعلـق بلعبن. (شيبا) حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا، وجملـة (شـيبننا) مـن الفعـل وفاعلـه ومفعـوله معطوفة بالواو على جملة لعبن. (مردا) حال من المفعول به في قوله شيبننا.

الشـاهد فيـه: قوله (فإن سنينه) حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بـدليل بقـاء النـون مـع الإضـافة إلى الضـمير، فجعل هذه النون الزائـدة على بنيـة الكلمـة كالنـون الـتي مـن أصـل الكلمـة في نحـو (مسـكين وغسـلين)، ألا ترى أنك تقول: (هذا مسكين، ولقد رأيت رجلا مسكينا، ووقعت عيـني على رجـل مسـكين)، وتقـول: (هذا الرجل مسكينكم)، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف؛ لأن مثلهـا مثل الميم في (غلام) والباء في (كتاب)، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقـول (فـإن سـنيه) ومثـل هـذا البيـت الحديث المتقدم: «**اللَّهُمَّ اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف**».

وَنُـونَ مَجْمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ التَحَـقْ (٣٩) فَـافْتَحْ، وَقَـلَّ مَـنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ
وَنُـونُ مَـا ثُـنِّيَ وَالـمُلْحَقِ بِـهْ (٤٠) بِعَكْـسِ ذَاكَ اسْـتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِـهْ

حَقُّ نُون الجمعِ وما أُلحق به الفتحُ، وقد تُكسَرُ شذوذًا، ومنه قوله:

٨- عَرَفْنَـا جَعْفَـرًا وَبَـنِي أَبِيـهِ وَأَنْكَرْنَـا زَعَانِـفَ آخَـرِينِ[(١)]

وقوله:

٩- أَكُـلَّ الدَّهْـرِ حِـلٌّ وارْتِحَـالٌ أَمَـا يُـبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِيـنِي؟!
وَمَـاذَا تَبْـتَغِي الشُّـعَرَاءُ مِـنِّي وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِـينِ؟[(٢)]

---

(١) ٨ - هذا البيت لجرير بن عطية بن الخَطَفَى، من أبيات خاطب بها فضالة العرني، وقبله قوله:

عَـرِينٌ مِـن عُرَيْنَـةَ، لَـيْسَ مِنّـا بَرِئْـتُ إلى عُرَيْنَـةَ مِـنْ عَـرِينِ

المفردات: (جعفر) اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع. (وبني أبيه) إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد. (زعانف) جمع زعنفة – بكسر الزاي والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأتباع، وفي القاموس: "الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحدا " اهـ والزعانف أيضاً: أهداب الثوب التي تنوس منه، أي تتحرك، ويقال للئام الناس ورذالهم: الزعانف.

الإعراب: (عرفنا) فعل وفاعل. (جعفرا) مفعوله. (وبني) معطوف على جعفر وبني مضاف. وأبي من (أبيه) مضاف إليه، وأبي مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه. (وأنكرنا) الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل. (زعانف) مفعول به. (آخرين) صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله (آخرين) بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روينا البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوعِـدُنِي وَرَاءَ بَـنِي رِيَـاحٍ ؟ كَـذَبْتَ، لَتَقْصُـرَنَّ يَـدَاكَ دُونِي

(٢) ٩- هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحي ابن عمه، وقبلهما:

عَـذَرْتُ الـبُزْلَ إنْ هِيَ خَـاطَرَتْنِي فَمَـا بَـالِي وَبَـالُ ابْـنِي لَبُـونِ ؟

وبعدهما قوله:

أَخُـو خَمْسِـينَ مُجتَمِـعٌ أَشُـدِّي وَنَجَّـذَنِي مُـدَاوَرَةُ الشـؤُونِ

المفردات: (يبتغي) معناه يطلب، ويروى في مكانه (يـدَّري) بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع ادراه، إذا ختله وخدعه.

=

وليسَ كَسْرُها لُغَةً، خلافًا لمن زعمَ ذلك.

وحقُّ نونِ المثنَّى والملحقِ به الكسرُ، وفَتْحُها لُغةٌ، ومنه قوله:

١٠- عَلَى أَحْـوذِيَّيْنَ اسْـتَقَلَّتْ عَشِـيَّةً   فَمَـا هِيَ إِلَّا لَـمْحَةٌ وَتَغِيـبُ[1]

= **المعنى:** يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: (أكل) الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف. و(الدهر) مضاف إليه. (حل) مبتدأ مؤخر. (وارتحال) معطوف عليه. (أما) أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح. (يبقي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر. (علي) جار ومجرور متعلق بيبقي. (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي. (يقيني) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به. (وماذا) ما: اسم استفهام مبتدأ. وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر. (تبتغي) فعل مضارع. (الشعراء) فاعله. (مني) جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف: أي تبتغيه. (وقد) الواو حالية، قد: حرف تحقيق. (جاوزت) فعل وفاعل. (حد) مفعول به لجاوز، وحد مضاف. و(الأربعين) مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديراً، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله (الأربعين) حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة، فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو (حين ومسكين وغسلين ويقطين)، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

(١) ١٠ - البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كَمَـا انْقَبَضَـتْ كَـدْرَاءُ تَسْـقِي فِرَاخَهَـا   بِشَمْـظَةَ رِفْهـًا وَالْـمِيَاهُ شُـعُوبُ

غَـدَتْ لـم تُصَـعِّدْ في السَّـمَاءِ، وَتَحْتَهَـا   إذَا نَظَـرَتْ أَهْـوِيَّةٌ ولُهُـوبُ

فَجَـاءتْ وَمَـا جَـاءَ القَطَـا، ثـمَّ قَلَّصَـتْ   بِمَفْحَصِـهَا، والْـوَارِدَاتُ تَنُـوبُ

اللغة: (الأحوذيان) مثنى أحوذي، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة. و(استقلت) ارتفعت وطارت في الهواء. و(العشية) ما بين الزوال إلى المغرب. و(هي) ضمير غائبة تعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة. =

وظاهرُ كلامِ المصنفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ فتحَ النُّون في التَّثنية ككسرِ نونِ الجمعِ في القلَّة، وليسَ كذلك، بل كسرُها في الجمعِ شاذٌّ وفتحُها في التَّثنية لُغة، كما قدَّمْناه، وهل يختصُّ الفتحُ بالياءِ أو يكون فيها وفي الألف ؟ قولان؛ وظاهرُ كلامِ المصنفِ الثَّاني.

ومن الفتحِ مع الألفِ قولُ الشَّاعِرِ:

١١- أَعْـرِفُ مِنْهَـا الجِيـدَ والعَيْنَانَـا وَمَنْخِـرَيْنِ أَشْـبهَا ظَبْيَانَـا[١]

= **الإعراب:** (على أحوذيين) جار ومجرور متعلق باستقلت. (استقلت) استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هي) يعود على القطاة التي تقدم وصفها. (عشية) ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت. (فما) الفاء عاطفة، ما: نافية. (هي) مبتدأ بتقدير مضافين، والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها. (إلا) أداة استثناء ملغاة لا عمل لها. (لمحة) خبر المبتدأ. (وتغيب) الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هي) يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله (أحوذيين) وهي لغة، وليست بضرورة، لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.

(١) ١١ - البيت لرجل من ضبة كما قال المفضّل، وهو من أرجوزة، مطلعها:

إن لسلمى عندنا ديوانا يخزي فلانا وابنه فلانا

كانت عجوزا عمرت زمانا وهي ترى سيئها إحسانا

اللغة: (الجيد) العنق. (منخرين) مثنى منخر، بزنة مسجد، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، من باب تسمية الحال باسم محله، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها. (ظبيان) اسم رجل، وقيل: مثنى ظبي، قال أبو زيد (ظبيان: اسم رجل، أراد أشبها منخري ظبيان، فحذف، كما قال الله عز وجل: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، يريد أهل القرية) اهـ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفًا.

الإعراب: (أعرف) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (منها) جار ومجرور متعلق بأعرف. (الجيد) مفعول به لأعرف. (والعينانا) معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (ومنخرين) معطوف على الجيد أيضا، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى. =

وقد قيل: إنَّه مصنوعٌ[(١)]؛ فَلا يُحتجُ به.



= (أشبها) أشبه: فعل ماض، وألف الإثنين فاعل. (ظبيانا) مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله (والعينانا) السابق، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله (والعينانا) حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهروي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما: ما ذكرنا. وثانيهما: قوله (ظبيانا)، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى؛ والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه. وزعم بعضهم أن نون (منخرين) مفتوحة، وأن فيها شاهدًا أيضًا، فهو نظير قول حميد بن ثور (على أحوذيين) الذي تقدم في الشاهد رقم (١٠).

(١) حكى ذلك ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله (والعينانا) وفي قوله (ظبيانا) عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله (منخرين) فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي، ويرد هذا الكلام شيئان: أولهما: أن أبا زيد رَحِمَهُ اللَّهُ قد روى هذه الأبيات، ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ كان يعبر عنه في كتابه بقوله "حدثني الثقة" أو "أخبرني الثقة" ونحو ذلك.

وثانيهما: أن الرواية عند أبي زيد في نوادره: * ومنخران أشبها ظبيانا * بالألف في "منخرين" أيضًا، فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره.

وَمَـــا بِتَـــا وَأَلِـــفٍ قَـــدْ جُمِعَـــا (٤١) يُكْسَــرُ فِي الجَــرِّ وَفِي النَّصْـبِ مَعَـا

لما فرغَ من الكلامِ على الَّذي تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ شرعَ في ذكرِ ما نابتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ؛ وهو قسمان:

أحـدُهما: جمعُ المؤنَّث السَّالم، نحو مسلمات، وقيَّدنا بـ (السَّـالم) احـترازًا عـن جمعِ التكسيرِ؛ وهو: مَا لم يسلمْ فيه بنَاء الواحدِ، نحو: (هُنُود).

وأشار إليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وما بتا وألف قد جمعا) أي جُمِعَ بالألفِ والتَّاء المزيدتين؛ فخرجَ نحو (قُضَاة)، فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبةٌ عن أصلٍ وهو الياء؛ لأنَّ أصله (قُضَيَةٌ)، ونحو (أَبْيَات) فإنَّ تاءه أصلِيَّة، والمرادُ منه ما كانتْ الألفُ والتَّاءُ سببًا في دلالتِه على الجمعِ، نحو (هِنْدات)، فاحترزَ بذلكَ عن نحو (قضاة، وأبيات)، فإنَّ كلَّ واحدٍ منْهُما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألفِ والتَّاء، وليسَ ممَّا نحنُ فيه؛ لأنَّ دلالة كُل واحدٍ منهما على الجمعِ ليسَ بالألفِ والتَّاء، وإنَّما هو بالصيغةِ، فاندفعَ بهذا التقريرِ الاعتراضُ على المصنفِ بمثل (قضاة، وأبيات) وعُلِمَ أنَّه لا حاجةَ إلى أنْ يقول: بألفٍ وتاءٍ مزيدتين؛ فالباءُ في قوله (بتا) متعلقة بقوله: (جُمِع).

وحكـمُ هذا الجمع أنْ يُرفعَ بالضمَّةِ، وينصبُ ويجرُ بالكسرةِ، نحو: (جَاءَنِي هِنْدَاتٌ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ) فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحةِ، وزَعَمَ بعضُهم أنَّه مبنيٌ في حالةِ النَّصبِ، وهو فَاسدٌ؛ إذْ لا موجب لبنائِه.

كَـذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْـمًا قَـدْ جُعِـلْ (٤٢) كَأَذْرِعَـاتٍ فِيـهِ ذَا أَيْضَـا قُبِـلْ

أشارَ بقوله: (كذا أولات) إلى أنَّ "أولات" تجْري مجْرى جمع المؤنَّثِ السَّالِمِ في أنَّها تنصب بالكسرةِ، وليستْ بجمعِ مؤنَّثٍ سالمٍ، بل هي ملحقةٌ به؛ وذلك لأنَّها لا مفرد لها من لفظها.

ثمَّ أشارَ بقوله: (والذي اسما قد جعل) إلى أنَّ ما سُمِّي به من هذا الجمعِ والملحقِ به[1]، نحو: (أَذْرِعَاتٍ) يُنصبُ بالكسرةِ كما كانَ قبلَ التَّسميةِ بِهِ، ولا يحذفُ منه التنوينُ، نحو: (هَذِهِ أَذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتٍ)، هذا هو المذهبُ الصَّحيحُ، وفيه مذهبانِ آخرانِ:

أحدُهما: أنَّه يُرفعُ بالضَّمةِ، ويُنْصبُ ويجرُّ بالكسرةِ، ويُزَالُ منه التنوينُ، نحو: (هَذِه أَذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتِ، ومَرَرْتُ بَأَذْرِعَاتِ).

والثَّاني: أنَّه يُرفع بالضَّمةِ، ويُنصبُ ويجرُّ بالفتحةِ، ويُحذفُ منه التنوينُ، نحو: (هَذِه أَذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتَ، ومَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتَ)، ويُرْوَى قولُه:

١٢- تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَات، وَأَهْلُهَا   بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي[2]

---

(١) الملحق بجمع المؤنث السالم أمران:
١. لفظة (أولات).
٢. كل جمع مؤنث سالم جعل اسماً لمفرد نحو (عرفات) و (أذرعات) وهي قريةٌ بالشام.

(٢) ١٢ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة مطلعها:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي   وَهَلْ يَعِمْنَ مَنْ كَانَ فِي العَصْرِ الخَالِي

اللغة: (تنورتها) نظرت إليها من بعد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بُعد، سواء أراد قصدها أم لم يرد. و(أذرعات) بلد في أطراف الشام. و(يثرب) اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ. (أدنى) أقرب. (عال) عظيم الارتفاع والامتداد.

=

بكسرِ التَّاءِ منونةً كالمذهبِ الأوَّلِ، وبِكَسرِها بلا تنوين كالمذهبِ الثَّاني، وبفتْحها بلا تنوين كالمذهبِ الثَّالث.



= **الإعراب:** (تنورتها) فعل وفاعل ومفعول به. (من) حرف جر. (أذرعات) مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، إذا قرأته بالجر منوناً أو من غير تنوين، فإنْ قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور. (وأهلها) الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه. (بيثرب) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال. (أدنى) مبتدأ، وأدنى مضاف. ودار من (دارها) مضاف إليه، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه. (نظر) خبر المبتدأ. (عال) نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله (أذرعات) فإن أصله جمع، ثم نقل فصار اسم بلد، فهو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد. ويروى هذا البيت بالأوجه الثَّلاثة التي ذكرها الشارح:

فأمَّا من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم؛ وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة.

وأمَّا من رواه بالكسر من غير تنوين -وهم جماعة منهم المبرد والزجاج- فقد لاحظوا فيه أمرين:

أولهما: أنه جمع بحسب أصله.

وثانيهما: أنه علم على مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبهًا، فمن جهة كونه جمعًا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه.

وأمَّا الذين رووه بالفتح من غير تنوين -وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني- فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط، وهي أنَّه علم مؤنث.

وَجُــرَّ بِالْفَتْحَـــةِ مَــا لَا يَنْصَـــرِفْ (٤٣) مَــا لَــمْ يُضَــفْ أَوْ يَــكُ بَعْـدَ (أَلْ) رِدِفْ

أشارَ بهذا البيتِ إلى القسمِ الثَّاني مما نابَ فيه حركة عن حركةٍ، وهو الاسم الَّذي لا ينصرف، وحكمه أنَّه يُرفع بالضمةِ، نحو (جَاءَ أَحْمَدُ) ، ويُنصبُ بالفتحةِ، نحو (رَأَيْتُ أَحْمَدَ) ، ويجرُّ بالفتحةِ أيضًا، نحو (مررت بأحمد)، فنابتِ الفتحةُ عن الكسرةِ. هذا إذا لم يضفْ أو يقعْ بعدَ الألف واللام؛ فإنْ أضيفَ جُرّ بالكسرةِ، نحو (مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُم)، وَكَذَا إذا دَخَلَهُ الألفُ واللامُ، نحو (مَرَرْتُ بِالأَحْمَدِ)[1]؛ فإنَّه يُجر بالكسرةِ[2].



(١) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه؛ بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضًا، **فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز:**

بَاعَــدَ أُم العَمْــرِو مِــنْ أَسِــيرِهَا ... حُــرَّاسُ أَبْــوَابٍ على قُصُــورِهَا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر:

عَــلَا زَيْدُنَــا يَــومَ النَّقَــا رَأْسَ زَيْــدِكُمْ ... بِأبْيَــضَ مَاضِــي الشَّــفْرَتَيْنِ يَمَــانِ

(٢) سواء أكانت (أل) معرفة، نحو (الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل) أو موصولة كالأعمى والأصم، واليقظان، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد:

رَأَيْــتُ الوَلِــيدَ بــنَ اليَزِيــدِ مُبَــارَكًا ... شَــدِيْداً بِأَعْبَــاءِ الخِــلافَةِ كَاهِلُــهْ

فإن الاسم مع كل واحد منها يجر بالكسرة.

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا (٤٤) رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ (٤٥) كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

لما فرغَ من الكلامِ على مَا يعربُ من الأسماءِ بالنيابةِ شرعَ في ذكرِ ما يُعربُ من الأفعالِ بالنِّيابةِ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ[١]؛ فأشار بقوله (يَفْعَلانِ)[٢] إلى كُلِّ فعلِ اشتملَ على ألفِ اثْنين: سواء كان في أوَّله الياءُ، نحو (يَضْرِبَانِ) أو التَّاء، نحو (تَضْرِبَانِ). وأشارَ بقوله (وَتَدْعِينَ) إلى كُلِّ فعلٍ اتصلَ بهِ ياء مُخاطَبة، نحو (أَنْتِ تَضْرِبِينَ). وأشارَ بِقَولِه (وَتَسْأَلُونَ) إلى كُلِّ فعلٍ اتَّصلَ بِهِ واوُ الجمعِ، نحو (أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ) سَوَاء كَانَ في أَوَّلِهِ التَّاء كَما مثَّل، أو اليَاء، نحو (الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ)[٣].

فهذِه الأمثلةُ الخمسةُ -وهي: يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ- تُرْفعُ بثبوتِ النُّون، وتُنْصَبُ وتجزمُ بحذْفها، فنَابَتِ النُّون فيه عن الحركةِ الَّتي هي الضَّمة، نحو (الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ) فَيَفْعَلَانِ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعهِ ثبوتُ النُّونِ. وتنصبُ وتُجزمُ بحذْفها، نحو (الزَّيْدَانِ لَنْ يَقُومَا، ولَمْ يَخْرُجَا) فعلامةُ النَّصبِ والجزمِ سُقُوطُ النُّونِ مِن (يقوما، ويخرجا) ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤][٤].

---

(١) تسميتها بالأمثلة الخمسة أدق من تسميتها بالأفعال الخمسة، لما سيأتي تعليله. وقالوا: الأسماء الستة لأنها ألفاظ محدودة، وقالوا: الأمثلة الخمسة لأنها ليست ألفاظَ أفعالٍ معلومة، بل أيُّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو منها.

(٢) الفرق بين ألف الاثنين في الأمثلة الخمسة وبين المثنى: أنها في الأمثلة الخمسة ضمير متصل ، وفي المثنى حرف (علامة إعراب).

(٣) الفعل الذي لام الكلمة فيه (واو) إذا اتصلت به نون النسوة ليس من باب الأفعال الخمسة كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(٤) **الإعراب:** (فإن): الفاء: حرف استئناف، إن: حرف شرط جازم، لم: حرف جزم. (تفعلوا): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ، ضمير في محل رفع فاعل ، والألف: فارقة. (ولن): الواو: حرف اعتراض ، لن: حرف نصب. (تفعلوا): فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة ، =

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا (٤٦)

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا (٤٧)

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرْ (٤٨)

شرعَ في ذكرِ إعرابِ المعتلِ من الأسماءِ والأفعالِ، فذكرَ أنَّ ما كانَ مثل (المصْطَفى، والمرْتَقي) يُسَمَّى معتلًا.

وأشارَ (بالمصْطفى) إلى ما في آخرِه ألفٌ لازمةٌ قبلَها فتحة، مثل (عصَا، ورحَى)، وأشار بـ(المرْتقي) إلى ما في آخرِه ياء مكسور ما قبلها، نحو (القاضِي، والداعِي).

ثمَّ أشارَ إلى أنَّ ما في آخرِه ألفٌ مفتوح ما قبلها يقدَّر فيه جميع حركاتِ الإعرابِ: الرَّفع، والنَّصب، والجر، وأنَّه يسمى المقصور، فالمقصورُ هو: الاسمُ المعربُ الَّذي في آخرِه ألفٌ لازمةٌ.

فاحترز بـ(الاسمِ) من الفعلِ، نحو يرضى، وبـ(المعربِ) من المبنيِّ، نحو إذا، وبـ(الألفِ) من المنقوصِ، نحو القاضِي كما سيأتي، وبـ(لازمةٍ) من المثنَّى في حالةِ الرَّفعِ، نحو (الزيدان)؛ فإنَّ ألفه لا تلزمه؛ إذْ تُقلب ياء في الجرِّ والنَّصب، نحو (رَأَيْتُ الزَيْدَيْنِ).

وأشارَ بقوله (والثَّان منقوصٌ) إلى (المرتقي)؛ فالمنْقوصُ هو: الاسمُ المعربُ الَّذي آخرُه ياء لازمِة قبلها كسْرة نحو (المرتقي)؛ فاحترزَ بـ(الاسمِ) عن الفعلِ نحو (يرمي)، وبـ(المعرب) عن المبنيِّ، نحو الَّذي، وبقولِنا (قبلها كسرة) عن الَّتي قبلها سكون، نحو (ظبي ورمي)، فهذا معتلٌ جارٍ مجرَى الصَّحِيح، في رَفْعِه بالضَمَّةِ، ونصبه بالفتحةِ، وجره بالكسرةِ.

= والجملة الفعلية اعتراضية لا محل لها من الإعراب. (فاتقوا): الفاء رابطة لجواب الشرط. اتقوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه استئنافية لا محل لها من الإعراب. (النار): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: أن الأفعال الخمسة تجزم وتنصب بحذف النون كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ و ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾.

وحكمُ هذا المنقوصِ أنَّه يظهرُ فيه النَّصب[١]، نحو (رَأَيْتُ القَاضِيَ)، وقال الله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾[٢] [الأحقاف: ٣١] ويُقدَّر فيه الرَّفع والجر لثقلهما على اليَاء نحو (جَاءَ القَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالقَاضِي)، فعلامُة الرَّفعِ ضمةٌ مقدرةٌ على اليَاء، وعلامةُ الجرِّ كسرة مقدرةٌ على اليَاء.

وعُلمَ مما ذُكر أنَّ الاسمَ لا يكونُ في آخرِه واو قبلها ضمَّة، نعم إنْ كانَ مبنيًا وُجِدَ ذلك فيه، نحو هو، ولم يوجدْ ذلك في المعربِ إلا في الأسماءِ الستةِ في حالةِ الرَّفع، نحو (جاء أبوه) وأجازَ ذلك الكُوفيون في موضعَين آخرينِ:

أحدُهما: ما سمِّي به مِن الفِعلِ، نحو (يدعو، ويغزو).

والثَّاني: ما كانَ أعجميًا، نحو (سَمَنْدُو، وقَمَنْدُو).



(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر، فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضاً؛ إجراء للنصب مجرى الرفع والجر. وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ باليَمَامَةِ دَارُهُ ... ودَارِي بِأَعْلَى حَضْرَموتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبي خازم، وهو عربي جاهلي:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي ... وَلَيسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِي

فأنت ترى المجنون قال (أنَّ واش) فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب؛ لكونه اسم أن. وترى بشراً قال (كافي) مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق.

وقد اختلف النحاة في ذلك؛ فقال المبرد: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر. والأصح جوازه في سعة الكلام؛ فقد قرئ ﴿مِنۡ أَوۡسَطِ مَا تُطۡعِمُونَ أَهَالِيكُمۡ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء.

(٢) **الإعراب:** (يا قومنا): يا: حرف نداء، قومنا: منادى منصوب بالفتحة وهو مضاف، ونا: ضمير مبني على السكون محل جر مضاف إليه. (أجيبوا): فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: فارقة، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (داعي): مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف. (الله): لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أن قوله : (داعي) اسم منقوص وقع مفعولاً به لـ (أجيبوا)، وظهرت الفتحة على آخره لخفتها.

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ (٤٩) أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

أشارَ إلى أنَّ المعتلَّ من الأفعالِ هو ما كانَ في آخرِه واو قبلها ضمَّة، نحو(يَغْزُو)، أو ياء قبْلها كسرة، نحو (يَرْمِي)، أو ألف قبلها فتحة، نحو (يَخْشَى).

فَالأَلِــفَ انْــوِ فِيــهِ غَــيْرَ الجَــزْمِ (٥٠) وَأَبْــدِ نَصْــبَ مَـا كَيَـدْعُــو يَــرْمِي

وَالرَّفْـعَ فِيهَمِـا انْـوِ واحْـذِفْ جَازِمَـا (٥١) ثَلاَثَهُــنَّ تَقْـضِ حُكْمًـا لازِمَـــا

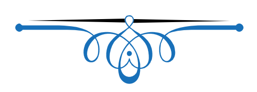
ذكرَ في هذين البيتينِ كيفيةَ الإعرابِ في الفعلِ المعتلِ، فذكرَ أنَّ الألف يُقدَّر فيها غير الجزمِ ـ وهو الرَّفع والنَّصب ـ، نحو (زَيْدٌ يَخْشَى) ؛ فيخشى: مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ مقدرةٌ على الألفِ، و (لَنْ يَخْشَى)؛ فيخشى: منصوبٌ، وعلامةُ النَّصبِ فتحةٌ مقدرةٌ على الألفِ، وأمَّا الجزمُ فيظهرُ؛ لأنَّه يحذفُ له الحرفُ الآخِر، نحو (لَمْ يَخْشَ).

وأشارَ بقوله: (وأبد نصب ما كيدعو يرمي) إلى أنَّ النَّصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو (لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ).

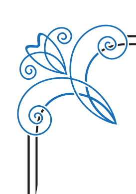
وأشارَ بقوله (والرفع فيهما انو) إلى أنَّ الرَّفع يُقدَّر في الواوِ والياءِ، نحو (يدعو، ويرمي) ؛ فعلامةُ الرَّفعِ ضمَّة مقدَّرة على الواوِ والياءِ.

وأشارَ بقوله: (واحذف جازما ثلاثهن) إلى أنَّ الثَّلاث -وهي الألِفُ، والوَاوُ، واليَاءُ- تحذفُ في الجزمِ، نحو (لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ)؛ فعلامةُ الجزمِ حذفُ الألفِ والواوِ والياءِ.

وحاصلُ ما ذكَـره: أنَّ الرَّفعَ يقدَّر في الألفِ والواوِ واليـاءِ، وأنَّ الجـزمَ يظهـرُ في الثَّلاثةِ بحذفِها، وأنَّ النَّصبَ يظهرُ في الياءِ والواوِ، ويُقدَّر في الألفِ.







النكـــرة والـمعرفــة

نَـــــكِرَةٌ قَابِــــلُ أَلْ، مُؤَثِّـــــرَا (٥٢) أَوْ وَاقِــعٌ مَــوْقِعَ مَـا قَــدْ ذُكِــرَا

النَّكرة: ما يقبل (أل) وتؤثرُ فيه التَّعريف، أو يقعُ موقع ما يقبل (أل) فمثالُ ما يقبلُ (أل) وتؤثِّر فيه التَّعريف (رجل) فتقول: الرَّجل.

واحترز بقوله (وتؤثر فيه التعريف) مما يقبل (أل) ولا تُؤثر فيه التَّعريف، كـ(عباس) علمًا؛ فإنَّك تقولُ فيه: العبَّاس، فتدخلُ عليه (أل) لكنَّها لم تؤثِّر فيه التَّعريف؛ لأنَّه معرفةٌ قبلَ دخُولها عليه، ومثالُ ما وقعَ مَوْقِع ما يقبلُ (أل) ذو: الَّتي بمعْنَى صاحِب، نحو (جَاءَنِي ذُو مَالٍ) أي: صَاحِبُ مَالٍ، فَذُو: نكِرة، وهِي لا تَقبل (أل) لكنَّها واقعةٌ موقعَ صَاحِب، وصاحِب يقبلُ (أل) نحو الصَّاحب.



وَغَــــيْرُهُ مَعْرِفَــــةٌ : كَهُـــــمْ، وَذِي (٥٣) وَهِنْــــدَ وابْــنِي وَالغُـــلامِ وَالَّــــذِي

أي: غيرُ النكِرَةِ المعرفَةُ، وهي ستةُ أقسامٍ: المضمَر كـ(هم)، واسم الاشارةِ كـ(ذي)، والعَلم كـ(هند)، والمحلَّى بالألِفِ واللامِ كـ(الغلام)، والموصُول كـ(الذي)، وما أُضيفَ إلى واحدٍ مِنْها كـ(ابني)، وسنتكلَّمُ على هذهِ الأقسامِ.

فَمَـا لِــــــذِي غَيْبَـةٍ او حُـضُورِ (٥٤) كَأَنْــتَ، وَهْــوَ سَـــمِّ بالضَّـــمِيرِ

يشيرُ إلى أنَّ الضَّمير: ما دَلَّ على غَيبةٍ كـ(هو)، أو حُضورٍ، وهو قسمان:

- **أحدُهما:** ضَمِير المخَاطَبِ، نحو (أنت).
- **والثَّاني:** ضَمِير المتكلِّم، نحو (أنا).



وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا ... وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدَا (٥٥)

كَاليَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ابْنِي أَكْرَمَكْ) ... وَاليَاءِ وَالهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ) (٥٦)

الضميرُ البارزُ ينقسمُ إلى: متصلٍ، ومنفصلٍ[(١)].

فالمتَّصلُ هو: الَّذي لا يُبتَدَأ به كالكافِ من (أكرمك) ونحوه، ولا يقعُ بعدَ (إلا) في الاختيار؛ فلا يقالُ: (مَا أَكْرَمْتُ إلاكَ)، وقد جاءَ شذوذًا في الشعرِ، كقوله:

١٣- أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ[(٢)]

(١) يقسم النحاة الضمير تقسيمات عدة، باعتبارات متنوعة، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

- ينقسم الضمير باعتبار معناه إلى: غائب، وحاضر. والحاضر إلى: مخاطب، ومتكلم.
- وباعتبار ظهوره واستتاره إلى: بارز، ومستتر.
- وباعتبار محله من الإعراب إلى مبني في محل: رفع أو نصب أو جر.

(٢) ١٣- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (أعوذ) ألتجئ وأتحصن، و(الفئة) الجماعة، و(البغي) العدوان والظلم، و(عوض) ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل (أبدا) إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إني ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود النصفة، فليس لي معين ولا وزر سواه.

الإعراب: (أعوذ) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (برب) جار ومجرور متعلق بأعوذ، ورب مضاف. و(العرش) مضاف إليه. (من فئة) جار ومجرور متعلق بأعوذ. (بغت) بغي: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هي) يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر صفة لفئة.(على) جار ومجرور متعلق ببغي.(فما) نافية.(لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (عوض) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ"ناصر" الآتي. (إلاه) إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضم في محل نصب.(ناصر) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله (إلاه) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقوله:

١٤- وَمَـا عَلَيْنَـا إِذَا مَـا كُنْـتِ جَارَتَنَـا   أَنْ لَا يُجَاوِرَنَـــا إلاكِ دَيَّـــارُ[(١)]

(١) ١٤- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (وما علينا) يروى في مكانه. (وما نبالي) من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

لَقَـــدْ بَالَيْـــتُ مَظْعَـــنَ أم أَوْفَى   وَلَكِــــــنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَـــــالِي

و(ديار) معناه أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدَّار من ديَّار، وما في الدار ديور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، **يريد:** لا تذر منهم أحدًا، بل استأصِلهم وأَفْنِهِم جميعًا.

المعنى: إذا كنتِ جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له.

الإعراب: (وما) نافية. (نبالي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط. (ما) زائدة. (كنت) كان الناقصة واسمها. (جارتنا) جارة: خبر كان، وجارة مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها. (أن) مصدرية. (لا) نافية. (يجاورنا) يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور. (إلاك) إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتي. (ديار) فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، ومن رواه (وما علينا) تكون ما نافية أيضًا، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخراً، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شئ كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا، ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا: متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضا والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً. وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة (إلاك) وإنما صحة الرواية: أَلَّا يُجَــاوِرَنَــا سِــوَاكِ دَيَّــارُ.

وقال صاحب اللب: رواية البصريين: أَلَّا يُجَــاوِرَنَــا حَاشَــاكِ دَيَّــارُ.

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطن لذلك.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ (٥٧) وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المضمراتُ كُلُّها مبنيةٌ، لشَبَهِهَا بالحروفِ في الجمودِ(١)؛ ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ، وإذا ثبتَ أنَّها مَبْنِيةٌ: فمنْها ما يشتركُ فيه الجرُّ والنَّصبُ، وهو: كلُ ضميرِ نصبٍ أو جرٍ متصلٍ، نحو: (أَكْرَمْتُكَ، ومَرَرْتُ بِكَ، وإنه، وله)؛ فالكافُ في (أكرمتُكَ) في موضع نصبٍ، وفي (بِكَ) في موضع جرٍّ، والهاءُ في (إنَّه) في موضع نصبٍ، وفي (له) في موضعِ جرٍّ.

ومنْها ما يشتركُ فيه الرَّفع والنَّصب والجرُّ، وهو(نا)، وأشار إليه بقوله:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نا) صَلَحْ (٥٨) كَاعْرِفْ بِنَا فإنَّنَا نِلنَا الْمِنَحْ

أي: صَلَح لفظُ (نا) للرَّفعِ، نحو (نِلنَا)، وللنَّصبِ، نحو (فإنَّنا)، وللجرِّ، نحو (بنَا).

وممَّا يستعملُ للرَّفعِ والنَّصب والجرِّ: الياءُ؛ فمثالُ الرَّفع نحو (اضْرِبِي)، ومثالُ النَّصبِ نحو (أَكْرِمْنِي)، ومثالُ الجرِّ نحو (مَرَّ بِي).

ويُسْتَعمَلُ في الثَّلاثةِ أيضًا (هم)؛ فمثالُ الرَّفع (هُمْ قَائِمُونَ)، ومِثَالُ النَّصبِ (أَكْرَمْتَهم)، ومثالُ الجرِّ (لَهم).

وإنَّما لَم يذكرِ المصنِّفُ (الياءَ وهُمْ)؛ لأنَّهما لا يُشبهان (نا) من كُلِّ وجهٍ؛ لأنَّ (نا) تكونُ للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ والمعْنَى واحدٌ، وهي ضميرٌ متصلٌ في الأحوالِ

(١) قد عرفت -فيما مضى أول باب المعرب والمبني- أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهًا وضعيًا، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر، وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهًا ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشَّبَهِ الجُمودِي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنى ولا تصغر، وأما نحو (هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن)، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علامةُ المثنى والجمع طارئةً عليها.

الثَّلاثةِ، بخلافِ الياءِ؛ فإنَّها ـ وإنْ استُعْمِلَتْ للرَّفع والنَّصبِ والجرِّ، وكانتْ ضميرًا متصلًا في الأحوالِ الثَّلاثةِ ـ لم تكنْ بمعنى واحدٍ فِي الأحوالِ الثَّلاثةِ؛ لأنَّها ـ في حالةِ الرَّفعِ للمخاطبِ، وفي حَالتي النَّصبِ والجرِّ للمتكلمِ، وكذلك (هُمْ)؛ لأنَّها ـ وإن كانتْ بمعنى واحدٍ في الأحوالِ الثَّلاثةِ ـ فليستْ مثل (نَا)؛ لأنها في حالة الرَّفعِ ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النَّصبِ والجرِّ ضميرٌ متصلٌ.

وَأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا (٥٩) غَابَ وَغَيرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

الألفُ والواوُ والنونُ من ضمائرِ الرَّفعِ المتصلةِ، وتكونُ للغائبِ وللمخاطبِ؛ فمثالُ الغائبِ (الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، والهِنْدَاتُ قُمْنَ)، ومثالُ المخاطبِ (اعلما، واعلموا، واعلمن)، ويدخلُ تحتَ قولِ المصنفِ (وغَيْرِهِ) المخاطبُ والمتكلِّمُ، وليسَ هذا بجيدٍ؛ لأنَّ هذه الثَّلاثةَ لا تكونُ للمتكلِّم أصلًا، بل إنَّما تكونُ للغائبِ أو المخاطبِ كَمَا مثَّلنَا.



وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ (٦٠) كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ

ينقسمُ الضميرُ إلى مستترٍ وبارزٍ[1]، والمستترُ إلى واجبِ الاستتارِ وجَائِزُه، والمرادُ بواجبِ الاستتارِ: مَا لا يحلُّ محلَّهُ الظَّاهرُ، والمرادُ بجائزِ الاستتارِ: مَا يحلُّ محلَّه الظَاهرُ.

وذكرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ من المواضعِ الَّتي يجبُ فيها الاستتارُ أربعةً:

الأَوَّل: فِعْلُ الأمرِ للوَاحدِ المخَاطبِ كـ(افْعَلْ)، التقدير: أنْتَ، وهَذَا الضَّميرُ لا يجوزُ إبرَازُه؛ لأنَّه لا يحلُّ محلَّه الظَّاهر؛ فَلا تقولُ: افعلْ زَيدٌ، فأمَّا (افْعَلْ أَنْتَ) فأنتَ تأكيدٌ للضَّميرِ المسْتَتِرِ في (افعل) وليسَ بفاعلٍ لـ(افعلْ)؛ لصحَّةِ الاستغْناءِ عنْه؛ فتقول: افعلْ، فإنْ كانَ الأمرُ لواحدةٍ أو لاثنينِ أو لجماعةٍ برزَ الضَّميرُ، نحو(اضْرِبي، واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبْن).

الثَّاني: الفعلُ المضارعُ الَّذي في أوَّلهِ الهمْزَة، نحو (أُوَافِقُ)، والتقدير: أنا، فإنْ قلتَ (أُوَافِقُ أنَا) كانَ (أنا) تأكيدًا للضَّميرِ المستترِ.

الثَّالث: الفعلُ المضارعُ الَّذي في أوَّله النُّون، نحو (نَغْتَبط) أي نَحْنُ.

الرَّابع: الفعلُ المضَارعُ الَّذي في أوَّله التَّاء لخِطَابِ الواحدِ، نحو (تَشْكُرُ) أي: أَنْتَ، فإنْ كانَ الخطابُ لواحدةٍ أو لاثنينِ أو لجمَاعةٍ برزَ الضَّميرُ، نحو (أنتِ تَفْعَلِينَ، وأنْتُما تَفْعَلانِ، وأَنْتُمْ تَفعَلونَ، وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ)، هَذَا ما ذكرهُ المصنِّفُ مِن المواضعِ الَّتي يجبُ فيها استتارُ الضَّميرِ.

---

(١) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز: ما له صورة في اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء في (أكرمته)، والياء في (ابني)، أو حكمًا كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازًا في نحو قولك (جاء الذي ضربت)، فإن التقدير: جاء الذي ضربته، فحذفت التاء من اللفظ، وهي منوبة؛ لأن الصلة لابد لها من عائد يربطها بالموصول.

ومثالُ جائزِ الاستتارِ(زَيْدٌ يَقُومُ)، أي: هُوَ، وهَذا الضَّميرُ جَائزُ الاستتارِ؛ لأنَّه يحلُّ محلَّه الظَّاهر؛ فتقول(زَيْدٌ يَقُومُ أبُوه)، وكذلكَ كُلُّ فعلٍ أُسندَ إلى غائبٍ أو غائبةٍ، نحو (هِنْدٌ تَقُومُ)، ومَا كَانَ بمعنَاه، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أي: هُوَ.

وَذُو ارْتِفَــــاعٍ وَانْفِصَـــالٍ:أَنَا هُـــو (٦١) وَأَنْـــتَ وَالْفُـــرُوعُ لا تَشْـتَبِـــــهُ

تقدَّم أنَّ الضَّمير ينقسمُ إلى مستترٍ وإلى بارزٍ، وسبقَ الكلامُ في المستترِ.

والبارزُ ينقسمُ إلى: متصل ومنفصل.

فالمتَّصلُ يكونُ مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، وسبقَ الكلامُ في ذلكَ.

والمنْفصلُ يكونُ مرفوعًا، ومنصوبًا، ولا يكونُ مجرورًا.

وذكرَ المصنفُ في هذا البيتِ المرفوعَ المنْفصلَ؛ وهو اثنا عَشَر: (أَنَا) للمتكلِّم وحدَه، و(نَحْنُ) للمتكلِّم المشَارِك أو المعظِّمِ نَفْسه، و(أَنْتَ) للمخاطبِ، و(أَنْتِ) للمخَاطبةِ، و(أَنْتُما) للمخَاطَبَيْن أو المخَاطَبَتَيْن، و(أَنْتُم) للمخاطَبِين، و(أَنْتُنَّ) للمُخَاطَبَات، و(هُوَ) للغَائِب، و(هِيَ) للغَائِبة، و(هُمَا) للغَائِبَيْن أو الغَائِبَتَيْن، و(هُمْ) للغَائِبِين، و(هُنَّ) للغَائِبَاتِ.

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا (٦٢) إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

أشَارَ في هذا البيتِ إلى المنْصوبِ المنْفَصلِ؛ وهو اثنَا عَشر: (إيّايَ) للمتكلِّمِ وحدَه، و(إِيَّانَا) للمتكلِّمِ المشَارِك أو المعظّم نَفْسَه، و(إِيَّاكَ) للمُخاطَبِ، و(إِيَّاكِ) للمُخَاطَبَةِ، و(إِيَّاكُمَا) للمُخَاطَبَيْنِ أو المخَاطَبَتَيْنِ، و(إِيَّاكُم) للمُخاطَبِينَ، و(إِيَّاكُنَّ) للمُخَاطَبَاتِ، و(إِيَّاهُ) للغَائِبِ، و(إِيَّاهَا) للغَائِبَةِ، و(إِيَّاهُمَا) للغَائِبَيْنِ أو الغَائِبَتَيْنِ، و(إِيَّاهُم) للغَائِبِينَ، و(إِيَّاهُنَّ) للغَائِبَاتِ.(١)



(١) اختلف في هذه اللواحق التي بعد (إيا):

فقيل: هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من "إيا" متكلماً أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبويه والفارسي والأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أضيفت إليها "إيا" ، وقال الكوفيون: المجموع من "إيا" ولواحقها ضمير واحد.

وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ (٦٣) إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

كُلُّ موضعٍ أمكنَ أنْ يُؤتى فيه بالضَّميرِ المتَّصل لا يجوزُ العدولُ عنه إلى المنفصلِ، إلا فيما سيذكُره المصنفُ؛ فلا تقولُ في أكرمتكَ (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ)؛ لأنه يمكنُ الإتيان بالمتَّصلِ فتقولُ (أَكْرَمْتُكَ).

فإنْ لم يمكن الإتْيانُ بالمتَّصلِ تعيَّن المنفصلُ، نحو (إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ)[1]، وقدْ جاءَ الضَّميرُ في الشِّعر منفصلًا معَ إمكانِ الإتيانِ به متصلًا؛ كقولهِ:

١٥- بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[2]

---

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلًا، في مواضع عدة منها :

الأول: أن يكون الضمير محصورًا، كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]. الثاني : أن يكون عامل الضمير متأخرًا عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح.

الثالث: أن يكون الضمير معمولًا لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١١٤]، ﴿ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ [الشعراء: ١١٥].

(٢) ١٥ - البيت من قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبله:

يَا خَيرَ حَيٍّ وَقْتَ نَعْلٌ لَهُ قَدَمَا وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إِنِّي حَلَفْتُ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ، فِنَاءِ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة: (الباعث) الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم. (الوارث) هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك. (ضمنت)- بكسر الميم مخففة - بمعنى تضمنت، أي اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم. (الدهارير) الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمع لا واحد له من لفظه.

الإعراب: (بالباعث) جار ومجرور متعلق بقوله "حلفت" في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت، والأموات: **يجوز فيه وجهان: أحدهما**: جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوارث، كقولهم: (قطع الله يد ورجل من قالها).

والوجه الثاني: نصب (الأموات) بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به (تنازعه) الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة. (ضمنت) فعل ماض، والتاء للتأنيث. (إياهم) مفعول به تقدم على الفاعل. (الأرض) فاعل ضمن. (في دهر) جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف. و(الدهارير) مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة. =

وَصِـلْ أَوِ افْصِـلْ هَـاءَ سَـلْنِيهِ وَمَـا (٦٤) أَشْـبَهَهُ، فِي كُنْتُـهُ الْـخُلْفُ انْـتَمَى

كَـذَاكَ خِلْتَنِيـهِ وَاتِّصَـالَا (٦٥) أَخْتَـارُ غَـيْرِي اخْتَـارَ الانْفِصَـالا

أشارَ في هذين البيتين إلى المواضع الَّتي يجوزُ أنْ يُؤتى فيها بالضَّمير منفصلًا مع إمكانِ أنْ يُؤتَى به متصلًا.

فأشارَ بقولِهِ (سلنيه) إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثَّاني منهما ليسَ خبرًا في الأصلِ[1]، وهما ضميرانِ، نحو (الدِّرْهَم سَلْنِيه) فيجوزُ لكَ في هاءِ (سلنيه): الاتِّصال نحو (سلنيه)، والانفصال نحو (سلني إياه)، وكذلك كُلُّ فعلٍ أشبهه، نحو (الدّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَه، وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ).

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه يجوزُ في هذه المسألةِ الانفصَالُ والاتصالُ على السَّواءِ[2]، وهو ظاهرُ كلامِ أكثرِ النَّحويين، وظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّ الاتِّصال فيها واجبٌ، وأنَّ الانفصالَ مخصوصٌ بالشِّعْرِ.

وأشارَ بقوله (في كنته الخلفُ انْتَمى) إلى أنَّه إذا كانَ خبر (كان) وأخواتها ضميرًا، فإنَّه يجوزُ اتّصَاله وانفصاله، واختلفَ في المختارِ منهما، فاختارَ المصنفُ الاتصالَ، نحو (كنته)، واختارَ سيبويه الانفصالَ، نحو كنتُ إياه، تقولُ: الصَّديقُ كُنْتُه، وكُنْتُ إِيَّاه.

= **الشاهد فيه:** قوله (ضمنت إياهم) حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال (قد ضمنتهم الأرض).

(١) شروط جواز الوصل والفصل في باب (سلنيه):

١. أن يكون العامل في الضميرين واحدًا.
٢. أن يكون المتقدم من الضميرين أعرفهما فإن اختل هذا الشرط وجب الانفصال.
٣. أن يكونا منصوبين، فإن اختل هذا الشرط وجب الاتصال.
٤. فإذا اجتمعت الشروط كان الوصل أرجح إن كان فعلًا. والفصل أرجح إن كان اسمًا.

(٢) لم يذكر الناظم ترجيحًا صريحًا في باب (سلنيه) وقد يؤخذ الترجيح من تقديمه الوصل على الفصل في النظم، وقد صرح بهذا في الكافية. إذ قال: (سلنيه صل وقد فصل).

وكذلكَ المختارُ عندَ المصنِّف الاتصال في نحو (خِلْتَنِيه) وهو: كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهما خبرٌ في الأصلِ، وهما ضميران، ومذهبُ سيبويه أنَّ المختارَ في هذا أيضًا الانفصالُ، نحو (خِلْتَنِي إِيَّاهُ)، ومذهبُ سيبويه أرجحُ؛ لأنَّه هو الكثيرُ في لسانِ العربِ على ما حكاهُ سيبويه عنهم وهو المشَافِهُ لهم، قال الشاعر:

١٦- إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالتْ حَذَامِ[1]



(١) ١٦- هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله؛ لأنه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

المفردات: (حذام) اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله:

واحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحيِّ إذْ نَظَرَتْ ... إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

قَالتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحمَامُ لَنَا ... إِلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (قالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (حذام) فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع. (فصدقوها) الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به. (فإن) الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب. (القول) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة. (ما) اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع. (قالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (حذام) فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

وَقَــدِّمِ الأَخَــصَّ فِي اتِّصَــالِ (٦٦) وَقَــدِّمَنْ مَــا شِــئْتَ فِي انْفِصَــالِ

ضميرُ المتكلِّم أخصُّ من ضميرِ المخاطبِ، وضميرُ المخاطبِ أخصُّ من ضميرِ الغائبِ، فإنِ اجتمعَ ضميرانِ منصوبانِ أحدُهما أخصُّ من الآخرِ، فإنْ كانا متَّصلين وجبَ تقديمُ الأخصِّ منهما، فتقول(الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتكَهُ وَأَعْطَيْتَنِيهِ)، بتقديمِ الكافِ والياءِ على الهاءِ؛ لأنَّها أخصُّ من الهاءِ؛ لأنَّ الكاف للمخاطبِ، والياء للمتكلِّم، والهاء للغائبِ، ولا يجوزُ تقديمُ الغائبِ مع الاتصالِ، فلا تقول (أعطيتهوك، ولا أعطيتهوني)، وأجازه قومٌ، ومنه ما رَواه ابنُ الأثيرِ في غريبِ الحديثِ من قولِ عثمانَ ﷺ (وَأَرَاهُمُني البَاطِلُ شَيْطَانًا)[١]، فإنْ فُصِلَ أَحَدُهُمَا كنتَ بالخيارِ؛ فإنْ شئتَ قدمتَ الأخصَّ، فقلتَ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وَأَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ)، وإنْ شئتَ قدَّمتَ غيرَ الأخصِّ؛ فقلت: (أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّايَ)، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (وقدِّمَنْ مَا شئتَ في انفصالِ)، وهذا الَّذي ذكرَه ليسَ على إطلاقهِ، بل إنَّما يجوزُ تقديمُ غيرِ الأخصِّ في الانفصالِ عندَ أمْنِ اللَّبْسِ، فإنْ خِيفَ لبسٌ لم يجزْ؛ فإنْ قلتَ (زَيْدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ)[٢]، لَمْ يجزْ تقديمُ الغائبِ، فلا تقل (زَيْدٌ أَعْطَيْتَه إِيَّاكَ)؛ لأنَّه لا يُعْلَم هل زيدٌ مَأخوذٌ أو آخِذٌ.

---

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢/١٧٧)، وقال في معناه: "أراد أنّ الباطل جعلني عندهم شيطانًا". والأثر ذكره ابن قتيبة في غريب الحديث بدون إسناد (٢/٧٨).

الإعراب: (وأراهمني): الواو: حرف عطف. أرى: فعل ماضي، وهم: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به ثان. (الباطل): فاعل مرفوع. (شيطانا): مفعول به ثالث. والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها فهي في محل نصب مثلها؛ لأنها واقعتان في جواب القول المتقدم.

وجه الاستدلال: أن الفعل "أرى" تعدى إلى ثلاثة مفعولات، الأول: هم. والثاني: ياء المتكلم. والثالث: الاسم الظاهر، شيطانًا: والمفعولان الأولان ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فلما كان الثاني - وهو ياء المتكلم - أخص من الأول (هم)، - وهو ضمير الغائب العائد على الأرقاء – وجب الانفصال، فكان من الواجب أن يقال: أراهم الباطل إياي شيطانا، كما نقول: الدرهم أعطاه الغني إياي أو إياك، غير أنه ﷺ وصل فقال: أراهمني، وقد أجاز الوصل قوم من النحويين القدماء، لكن الفصل أرجح.

(٢) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلًا كما ترى في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدًا يصلح كل منهما أن يكون آخذًا ويصلح أن يكون مأخوذًا، أما نحو (الدرهم أعطيته إياك) أو (الدرهم أعطيتك إياه) فلا لبس؛ لأن المخاطب آخذٌ تَقدَّمَ أو تأخَّر، والدرهم مأخوذ تقدَّم أو تأخَّر.

وَفِي اتِّحَـادِ الرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلَا (٦٧) وَقَـدْ يُبِيـحُ الْغَيْـبُ فِيـهِ وَصْـلَا

إذا اجتمعَ ضميرانِ، وكانَا منصوبينِ، واتَّحدا في الرُّتبة[1] - كأنْ يكونَا لمتكلِّمين، أو مخَاطبين، أو غائبين - فإنَّه يلزمُ الفصلُ في أحدِهما، فتقول (أَعْطَيْتَني إيَّاي، وَأَعْطَيْتُكَ إيّاكَ، وَأَعْطَيْتُهُ إيَّاهُ)، ولا يجوزُ اتِّصالُ الضَّميرينِ، فلا تقول(أَعْطَيْتَنِينِي، وَلا أَعْطَيْتُكَكَ، وَلَا أَعْطَيْتُهُوهُ)، نعمْ إنْ كانَا غائبينِ واختلفَ لفْظُهما فقدْ يتَّصلان، نحو (الزَّيْدَانِ الدّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُماهُ)، وإليه أشارَ بقولهِ في الكافيةِ:

مَـعَ اخْـتِلافِ مَـا، وَنَحْـوَ "ضَـمِنَتْ إِيَّـاهُمُ الأرْضُ" الضَّرُـورَةُ اقْتَضَـتْ

وربَّما أُثْبِتَ هذا البيتُ في بعضِ نسخِ الألفيةِ، وليسَ منها، وأشارَ بقوله (ونحو ضمنت... إلى آخرِ البيتِ) إلى أنَّ الاتيانَ بالضميرِ منفصلًا في موضعٍ يجبُ فيه اتِّصاله ضرورةً، كقوله:

بِالبَاعِـثِ الـوَارِثِ الأَمْـوَاتِ قَـدْ ضَـمِنَتْ إِيَّـاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْـرِ الدَّهَـارِيرِ

وقد تقدَّم ذكرُ ذلك.

---

(١) قول الناظم (وفي اتحاد الرتبة..) هذا خاص بباب (سلنيه) و(خلتنيه)؛ لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه، بخلاف باب (كان) فإنه لا يشترط فيه ضميران، بل يجوز أن يوجد اسم ظاهر، كما تقدم التمثيل به.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ (٦٨) نُونُ وِقَايَةٍ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

إذا اتَّصلَ بالفعلِ ياءُ المتكلِّم لحقته لزومًا نونٌ تُسمَّى نونَ الوقايةِ، وسميتْ بذلكَ؛ لأنَّها تَقي الفعلَ من الكسرِ، وذلك نحو (أَكْرَمَنِي، وَيُكْرِمُنِي، وَأَكْرِمْنِي) وقدْ جاءَ حذْفُها معَ (لَيْسَ) شُذُوذًا، كَمَا قالَ الشاعر:

١٧- عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيِسِ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي[(١)]

واخْتُلِفَ في أفعلِ التَّعَجب: هَلْ تَلْزَمُهُ نونُ الوقَايةِ أمْ لا؟

---

(١) ١٧- هذا البيت نسبه جماعة من العلماء ومنهم ابن منظور في العرب (ط ي س) - لرؤبة بن العجاج، وليس موجودًا في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.

اللغة: (كعديد) العديد كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي عددهم مثل عدده. و(الطيس) - بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المثناة من تحت، وفي آخره سين مهملة - الرَّمل الكثير، وقال ابن منظور: (واختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام، وقيل: يعني الكثير من الرمل)اهـ (ليسي) أراد غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويروى صدر الشاهد: * **عهدي بقومي كعديد الطيس** * وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياي، فإنني بقيت بعدهم خلفاً عنهم.

الإعراب: (عددت) فعل وفاعل. (قومي) قوم: مفعول به، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (كعديد) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف والتقدير: عددتهم عدا مثل عديد، وعديد مضاف. و(الطيس) مضاف إليه. (إذ) ظرف دال على الزمان الماضي، متعلق بعددت. (ذهب) فعل ماض. (القوم) فاعله. (الكرام) صفة له، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها. (ليسي) ليس: فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ (ليسي) أما الأول: فإنه أتى بخبره ضميرًا متصلًا ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلًا، فكان يجب عليه - على مذهبهم هذا - أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي.

والثاني - وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن (ليس) فعل، وانظر ما ذكرناه فيما تقدم.

فتقول: (ما أَفْقَرَنِي إِلى عَفْو الله، وَمَا أَفْقَرِي إِلَى عَفْوِ الله)، عندَ من لا يلتزمُها فيه، والصَّحيح أنَّها تلزمُ[1].

---

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل، فقال الكوفيون: هو اسم، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء. وقال البصريون: هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

وَ(لَيْتَنِي) فَشَا وَ(لَيْتِي) نَدَرَا (٦٩) وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا (٧٠) مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

ذكرَ في هذينِ البيتينِ حكمَ نونِ الوقايةِ معَ الحروفِ، فذكرَ (ليت) وأنَّ نونَ الوقايةِ لا تُحذف منها، إلا ندورًا؛ كقوله:

١٨- كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي أُصَادِفُه وأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي.[(١)]

---

(١) ١٨ – هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سماه النبي ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل؛ لأنه كان فارسًا.

اللغة: (المُنية) بضم فسكون اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضا اسم للتمني، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد، وذلك في قوله:

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْداً فَلَاقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ العَوَالِي

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ، إِذْ قَالَ: لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالي

تَلَاقَيْنَا، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلِكنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ

وَلَوْلَا قَوْلُه: يَازَيْدُ قَدْنِي لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالمآلِي

شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بمطَّرِدِ المَهَزَةِ كَالخِلَالِ

(مزيد) بفتح الميم وسكون الزاي: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إذا لقيه نال منه، فلما تلاقيا طعنه زيدٌ طعنة فولى هارباً (أخا ثقة) أي صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب (العوالي) جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها في جهة العدو ومجيئها عند الطعن. (جابر) رجل من غطفان، كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيدٌ وغلبه. (وأتلف) يروى (وأفقد).

الإعراب: (كمنية) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى مزيد تمنيًا مشابهًا لمنية جابر، ومنية مضاف. و(جابر) مضاف إليه. (إذ) ظرف للماضي من الزمان. (قال) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو) يعود إلى جابر، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها. (ليتي) ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب. (أصادف) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليت. (وأفقد) الواو حالية، وأفقد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال. (جل) مفعول به لأفقد، وجل مضاف ومال من. (مالي) مضاف إليه، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. =

والكثيرُ في لسانِ العربِ ثبوتُها، وبه وردَ القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء: ٧٣](١).

وأمَّا (لعلَّ) فذكرَ أنَّها بعكسِ ليتَ، فالفصيحُ تجريدُها من النُّونِ كقوله تعالى -حكايةً عن فرعونَ-: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦](٢)، ويقلُّ ثبوتُ النُّونِ،

= **الشاهد فيه:** قوله (ليتي) حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة، فإنه لا يلزم عنده أن تجئ بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: (وقد قالت الشعراء ليتي) إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: (الضاربي) اهـ وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي.

(١) **الإعراب:** (يا): حرف تنبيه. (ليتني): حرف تمن ونصب، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: ضمير في محل نصب اسم ليت. (كنت): فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع اسمها. (معهم): مع ظرف مكان منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. والميم: علامة جمع الذكور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان، وجملة كان ومعموليها في محل رفع خبر ليت، وجملة ليت ومعموليها، استئنافية لا محل لها من الإعراب. (فأفوز): الفاء هي فاء السببية، حرف عطف، فأفوز: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل بعد ليت، والتقدير: ليت لي كوناً معهم ففوزاً، والجملة: يا ليتني كنت معهم فأفوز... إلخ مقول القول لقوله تعالى السابق ليقولن. (فوزاً):مفعول مطلق. (عظيماً):صفة منصوبة بالفتحة.

وجه الاستدلال: ثبوت نون الوقاية مع ليت ، وهو كثير شائع.

(٢) **الإعراب:** (لعلِّي): حرف ترج ونصب، والياء: ضمير في محل نصب اسم لعل. (أبلغ): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لعل، وجملة لعل ومعموليها في محل نصب حال من الياء في قوله السابق: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ﴾ [غافر: ٣٦]، والتقدير:ابن لي صرحًا راجيًا منه بلوغ الأسباب. (الأسباب): مفعول به منصوب بالفتحة. (أسباب): بدل منصوب، وهو مضاف.(السموات): مضاف إليه.(فأطلع): الفاء هي فاء السببية، حرف عطف. أطلع: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من لعلي أبلغ، والتقدير: لعلي يكون لي بلوغ للأسباب السموات فاطلاع مني على إله موسى. (إلى): حرف جر.(إله): اسم مجرور بإلى وهو مضاف، وشبه الجملة متعلق بـ"أطلع".(موسى): مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن "لعل" نَصَبَتْ ياء المتكلم فحذفت نون الوقاية من لعل وهو الكثير الشائع، بخلاف "ليت".

كقولِ الشَّاعرِ:

١٩- فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي القَدُومَ؛ لَعَلَّنِي ... أَخُطُّ بِهَا قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ[(١)]

ثُمَّ ذكرَ أنَّك بالخيارِ في الباقياتِ، أي: في باقي أخواتِ ليتَ ولعلَّ ـ وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ ـ فتقول: (إنِّي وإنَّنِي، وأنِّي وأنَّنِي، وكأنِّي وكأنَّنِي، ولكنِّي ولكنَّنِي).

ثمَّ ذكرَ أنَّ (مِنْ، وعَنْ) تلزمهما نونُ الوقايةِ؛ فتقول: منِّي وعنِّي ـ بالتَّشديدِ ـ ومنهم من يحذفُ النونَ، فيقول: مِني وعنِي ـ بالتَّخفيفِ ـ وهو شاذٌّ، قال الشاعر:

٢٠- أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُم وَعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلَا قَيْسُ مِنِي[(٢)]

---

(١) ١٩- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (أعيراني) ويروى "أعيروني" وكلاهما أمر من العارية، وهي أن تُعطي غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك. (القدوم) بفتح القاف وضم الدال المخففة الآلة التي ينجر بها الخشب. (أخط بها) أي أنحت بها، وأصل الخط من قولهم: خط بأصبعه في الرمل. (قبرا) المراد به الجفن، أي القراب، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف. (لأَبْيَضَ ماجد) لسيف صقيل.

الإعراب: (فقلت) فعل وفاعل. (أعيراني) أعيرا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأعيرا. (القدوم) مفعول ثان لأعيرا (لعلني) لعل: حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها. (أخط) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل. (بها) جار ومجرور متعلق بأخط. (قبرا) مفعول به للأخط (لأبيض) اللام حرف جر، وأبيض مجرور بها، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر. (ماجد) صفة لأبيض، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وهو قليل.

(٢) ٢٠- وهذا البيت أيضا من الشواهد المجهول قائلها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام عنه: "وفي النفس من هذا البيت شيء" ووجه تشكك هذين العالمين المحققين في هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان (من وعن) وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه.

اللغة: (قيس) هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس - بهمزة وصل ونون - ابن مضر بن نزار، وهو أخو إلياس - بياء مثناة تحتية - وقيس هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس ابن عيلان.

=

وَفِي لَـــــدُنِّي لَــــدُنِي قَــــلَّ، وَفِي (٧١) قَـدْنِي وَقَطْـنِي الْحَـذْفُ أَيْضًـا قَـدْ يَـفِيْ

أشارَ بهذا إلى أنَّ الفصيحَ في (لَدُنِّي) إثباتُ النُّونِ، كقولهِ تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦][1]، ويقلُّ حذفُها، كقراءةِ مَنْ قرأَ (مِنْ لَدُنِي) بالتَّخفيفِ[2] والكثيرُ في (قَدْ، وَقَطْ) ثبوتُ النَّون، نحو(قَدْنِي وَقَطْنِي)، ويقلُّ الحذفُ نحو: قَدِي وَقَطِي ـ أي حَسْبِي ـ وقدْ اجتمعَ الحذفُ والإثباتُ في قوله:

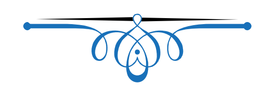
= **الإعراب:** (أيها) أي: منادى حذف منه ياء النداء، مبني على الضم في محل نصب، وها للتنبيه. (السـائل) صـفة لأي. (عنهم) جار ومجرور متعلق بالسائل. (وعني) معطوف على عنهم. (لست) ليس: فعل ماض ناقص، والتـاء اسـمها. (من قيس) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس. (ولا) الواو عاطفة، ولا نافيـة (قـيس) مبتـدأ. (مـني) جـار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله (عني ومني) حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذًا للضرورة.

(١) **الإعراب:** (قد): حرف تحقيق. (بلغت): فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. (من): حرف جر. (لدني): اسم مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل بلغت، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (عذرا): مفعول به.

(٢) قرأ نافع وأبو بكر بتخفيف لدني ـ وشدد الباقون.

٢١- قَدْنِيَ مِنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَيْنِ قَـدِي [لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّـحِيْحِ الـمُلْحِدِ][1]



(١) ٢١ - هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط، أحد شعراء عصر بني أمية، من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي، ويعرض بعبد الله بن الزبير.

اللغة: أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير -وكنيته أبو خبيب- ومصعبا أخاه، وغلبه لشهرته، ويروى "الخبيبين" - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته. ومعنى (قدني) حسبي وكفاني. (ليس الامام إلخ) أراد بهذه الجملة التعريض بعبد الله بن الزبير؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد، وكان -مع ذلك- مبخلاً لا تبض يده بعطاء. [ومثل هذا الوصف لا يليق أن يقال في حق أحد من الصحابة رضي الله عنهم].

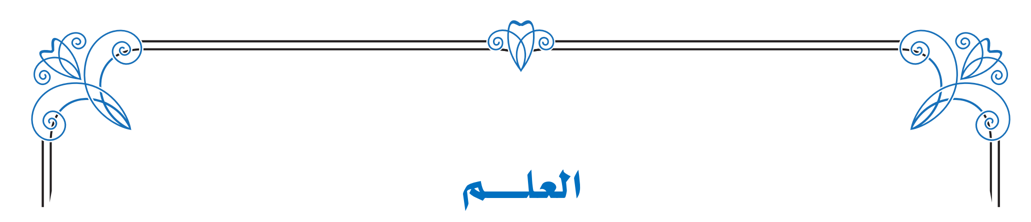
الإعراب: (قدني) قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، وقد مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. (من نصر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف. و(الخبيبين) مضاف إليه. (قدي) يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفني، وهذا رأي ضعيف جداً، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به، ويجوز أن يكون "قد" اسماً بمعنى حسب مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة. (ليس) فعل ماض ناقص. (الإمام) اسمها. (بالشحيح) الباء حرف جر زائد، الشحيح: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (الملحد) صفة للشحيح.

الشاهد فيه: قوله (قدني) و(قدي) حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك، فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعهم المصنف والشارح، وقال سيبويه: (وقد يقولون في الشعر قطي وقدي فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدي شبهه بحسبي لأن المعنى واحد) اهـ.

هذا، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم.

واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو (ضاربي ومكرمي)، وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله ﷺ: (فهل أنتم صادقوني)، كما لحقت أفعل التفضيل في قوله ﷺ (غير الدجال أخوفني عليكم) لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب.





العلـــم

اسْـــمٌ يُعَـــيِّنُ الــــمُسَمَّى مُطْلَقَـــا (٧٢) عَلَمُــــــهُ: كَجَعْفَـــــرٍ وَخِـرْنِـــــقَا

وَقَــــرَنٍ وَعَــــدَنٍ ولَاحِـــــقِ (٧٣) وَشَــــذْقَمٍ وَ هَيْلَـــةٍ وَوَاشَـــــق

العلم هو: الاسمُ الَّذي يعينُ مسماهُ مطلقًا، أي بلا قيدِ التكلُّمِ أو الخطابِ أو الغَيْبةِ، (فالاسمُ): جنسٌ يشملُ النكرةَ والمعرفةَ، و(يعين مسماه): فصلٌ أخرجَ النكرةَ، و (بلا قَيْد) أخرجَ بقيةَ المعارفِ، كالمضمرِ؛ فإنَّه يعينُ مسماهُ بقيدِ التكلُّم كـ(أنا) أو الخطابِ كـ(أَنْتَ) أو الغيبةِ كـ(هُوَ)، ثُمَّ مثَّل الشَّيْخُ بأعلامِ الأَنَاسي وغيرِهم، تنبيهًا على أنَّ مُسَمَّياتِ الأعْلام العقلاءُ وغيرُهم من المألوفاتِ؛ فجعفرٌ: اسمُ رَجُلٍ، وخِرْنِق: اسمُ امرأةٍ من شعراءِ العَربِ. وهي أختُ طَرَفَةَ بن العبدِ لأُمِّهِ، وقَرَن: اسمُ قبيلةٍ، وعَدَن: اسمُ مكانٍ، ولَاحِق: اسمُ فرسٍ، وشَذْقَم: اسمُ جملٍ، وهَيْلَة: اسمُ شاةٍ، ووَاشِق: اسمُ كَلْبٍ.

وَاسْمًـــــا أَتَى وَكُنْيَـــــةً وَلَقَبَـــــا (٧٤) وَأَخِّــــرَنْ ذَا إِنْ سِــــوَاهُ صَحِبَـــــا

ينقسمُ العَلمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: إلى اسمٍ، وكنيةٍ، ولقبٍ، والمرادُ بالاسمِ ـ هنا ـ مَا ليسَ بكنيةٍ ولا لقبٍ، كـ(زَيْدٍ وعَمْرٍو)، وبالكنيةِ: مَا كانَ في أوَّله أبٌ أو أمٌّ، كأبي عبدِ الله وأمّ الخيرِ، وباللقبِ: مَا أشْعَر بمدحٍ كزينِ العابدينَ، أو ذمٍ كأنفِ النَّاقةِ.

وأشارَ بقوله (وَأَخِّرَنْ ذَا ـ إلخ) إلى أنَّ اللقبَ إذَا صَحِبَ الاسمَ وجبَ تأخِيره، كـ(زَيْدٌ أَنْف النَّاقَة)، ولا يجوزُ تقديمه على الاسمِ، فلا تقول(أَنْفُ النَّاقةِ زَيْدٌ)، إلا قليلًا، ومنه قوله:

٢٢- بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَـيْرَهُمْ حَسَـبًا ... بِـبَطْنِ شِرْيَـانَ يَعْـوِي حَـوْلَهُ الذِّيـبُ[(١)]

---

(١) ٢٢ - البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:

كُلُّ امْــرِئٍ بِمِحَــالِ الدَّهْــرِ مَكْــذُوبُ ... وَكُــلُّ مَــنْ غَــالَبَ الأَيَــامَ مَغْــلُوبُ

اللغة: (محال الدهر) بكسر الميم، بزنة كتاب - كيده أو مكره، وقيل: قوته وشدته. (شريـان) - بكسرـ أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تعمل منه القسي (يعوي حوله الذيب) كناية عـن موتـه، والباء من قولها (بأن) متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أَبْلِــغْ هُذَيْــلًا وَأَبْلِــغْ مَــنْ يُبَلِّغُــهُمْ ... عَنِّــي حَدِيثــاً، وَبَعْــضُ القَــوْلِ تَكْــذِيبُ

الإعراب: (بأن) الباء حرف جر، وأن: حرف توكيد ونصب. (ذا) بمعنى صـاحب اسـم أن، منصـوب بـالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف. و(الكلب) مضاف إليه. (عمرا) بدل من ذا. (خيرهم) خير: صفة لعمرا، وخير مضاف والضمير مضاف إليه. (حسبا) تمييز. (ببطن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف. و(شريان) مضاف إليه. (يعوي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقـل. (حوله) حول: ظرف متعلق بيعوي، وحول مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليـه. (الذيـب) فاعل يعوي، والجملة في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها. (ببطن) جارًا ومجـرورًا متعلقـا بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة (يعوي إلخ) في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليـه في تأويـل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه. =

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه يجبُ تأخيرُ اللَّقبِ إذَا صَحِبَ سواهُ، ويدخلُ تحتَ قوله (سواه) الاسمُ والكنيةُ، وهو إنَّما يجبُ تأخيره معَ الاسمِ، فأمَّا معَ الكنيةِ فأنتَ بالخيارِ بينَ أنْ تقدمَ الكنيةَ على اللَّقبِ؛ فتقول: (أبو عبدِ اللهِ زينُ العَابدين)، وبينَ أنْ تقدمَ اللَّقبَ على الكنيةِ، فتقول: (زينُ العابدين أبو عبدِ الله)، ويوجدُ في بعضِ النُّسخِ بدلَ قوله: (وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا) : (وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبا)، وهوُ أحسنُ منه؛ لسَلامَتِه ممَّا وردَ عَلى هَذا، فإنَّه نصٌّ في أنَّه إنَّما يجبُ تأخيرُ اللَّقبِ إذَا صحبَ الاسمَ، ومفهومُه أنَّه لا يجبُ ذلكَ معَ الكنيةِ، وهو كذلك، كما تقدَّم، ولو قال: (وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبَا) لما وردَ عليه شيءٌ؛ إذْ يصيرُ التَّقديرُ: وأخِّر اللَّقبَ إذَا صحبَ سِوى الكنيةِ، وهو الاسمُ، فكأنَّه قَال: وأخِّر اللَّقبَ إذَا صحبَ الاسم.



= **الشاهد فيه:** قولها (ذا الكلب عَمْرًا) حيث قَدّمَتِ اللقب -وهو قولها (ذا الكلب)- على الاسم -وهو قولها (عمرا)- والقياس أن يكون الاسم مقدمًا على اللقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت (بأن عمرا ذا الكلب).

وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب؛ لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولا لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولا، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة.

وَإِنْ يَكُونَـــا مُفْـــرَدَيْنِ فَأَضِـــفْ (٧٥) حَتْمًـــا وَإِلَّا أَتْبِـــعِ الَّـــذِيْ رَدِفْ

إذا اجتمعُ الاسمُ واللَّقب: فإمَّا أنْ يكونَا مفْرَدين[١]، أو مركَّبين، أو الاسمُ مركَّبًا واللَّقبُ مفردًا، أو الاسمُ مفردًا واللَّقبُ مركبًا؛ فإنْ كانا مفْرَدَيْن وجبَ عندَ البصريين الإضَافةُ[٢]، نحو: (هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ، وَرَأَيْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ)، وأجازَ الكوفيُّون الإتْبَاع؛ فتقول: (هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ، ورَأَيْتُ سَعِيدًا كُرْزًا، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ كُرْزٍ، ووافقَهُم المصنِّفُ على ذلكَ في غيرِ هذا الكتابِ.

وإنْ لم يكونَا مُفْردين ـ بأنْ كانَا مركَّبين، نحو (عَبْدُ الله أَنْفُ النَّاقَةِ)، أو مركبًا ومفردًا، نحو (عَبْدُ الله كُرْزٌ، وسَعِيدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ) ـ وجبَ الإتباع، فَتُتْبِعُ الثَّانيَ الأوَّلَ في إعْرَابه، ويجوزُ القطعُ إلى الرَّفعِ أو النَّصبِ، نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَنْفُ النَّاقةِ، وأَنْفَ النَّاقةِ)، فالرَّفْعُ على إضمارِ مبتدأٍ، والتَّقدير: هُوَ أَنْفُ النَّاقَة. والنَّصبُ على إضمارِ فعلٍ، والتَّقدِير: أَعْنِي أَنْفَ النَّاقَةِ، فَيُقْطَع معَ المرفوعِ إلى النَّصبِ، ومعَ المنصوبِ إلى الرَّفعِ، ومعَ المجرورِ إلى النَّصبِ أو الرَّفعِ، نحو (هَذَا زَيْدٌ أَنْفَ النَّاقَةِ، ورَأَيْتُ زَيْدًا أَنْفُ النَّاقةِ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَنْفَ النَّاقَةِ، وأَنْفُ النَّاقَةِ).

---

(١) المراد بالمفرد هنا: ما قابَلَ التركيب، لا ما قابَلَ الإضافة أو التثنية والجمع.

(٢) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترنا بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: (جاءني الحارث كرز)، بإتباع الثاني للأول بدلًا أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بأل والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

وَمِنْـــهُ مَنْقُــولٌ: كَفَضْـلٍ وَأَسَـــدْ (٧٦) وَذُو ارْتِجَـــالٍ: كَسُعَـــــادَ، وأُدَدْ

وَجُمْـلَـــةٌ، وَمَــا بِمَـــزْجٍ رُكِّبَـــــا (٧٧) ذَا إِنْ بِغَيْـــرِ (وَيْـــهِ) تَـــمَّ أُعْرِبَـــا

وَشَـــاعَ فِي الأَعْــلَامِ ذُو الإِضَـــافَهْ (٧٨) كَعَبْـــــدِ شَمْـــسٍ وَأَبِي قُحَافَـــةْ

ينقسمُ العَلَم إلى: مرتجلٍ، وإلى منقولٍ.

فالمرتجلُ هو: ما لمْ يسبقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميةِ في غيرِها، كـ(سعاد، وأدد).

والمنْقولُ: ما سبقَ له استعمالٌ في غيرِ العَلَميةِ.

والنَّقلُ إمَّا من صفةٍ كحارث، أو من مصدرٍ كفضل[1]، أو من اسمِ جنسٍ كأسد، وهذه تكونُ معربةً، أو من جملةٍ: كـ(قَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ)[2]، وحُكْمُهَا أَنَّها تُحكى، فتقول: (جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ)، وهذهِ من الأعلامِ المركَّبةِ.

ومنْها أيضًا: ما رُكِّبَ تركيبَ مزجٍ، كــ(بَعْلَبَـكَّ، ومعْـدِي كَـرب، وسِـيبَوَيْهِ). وذكرَ المصنِّفُ أنَّ المركَّب تركيبَ مزجٍ: إنْ خُتِمَ بغيرِ (وَيْهِ) أُعرِبَ، ومفْهومُه أنَّـه إنْ خُتِمَ بـ(وَيْهِ) لا يعرب، بل يُبْنى، وهو كما ذَكَره؛ فتقـول: (جَـاءَنِي بَعْلَبَـكُّ، وَرَأَيْـتُ بَعْلَبَكَّ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ)؛ فتعربهُ إعرابَ مَا لا ينْصرف، ويجوزُ فيه أيضًا البنـاءُ على الفتحِ، فتقول: (جَاءَنِي بَعْلَبَكَّ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبَـكَّ)، ويجـوزُ أيضًـا أنْ يُعْربَ أيضًا إعرابَ المتَضَايفَيْنِ، فتقول: (جَاءَنِي حَضْرُ مَـوْتٍ، وَرَأَيْـتُ حَضْرَ مَـوْتٍ،

---

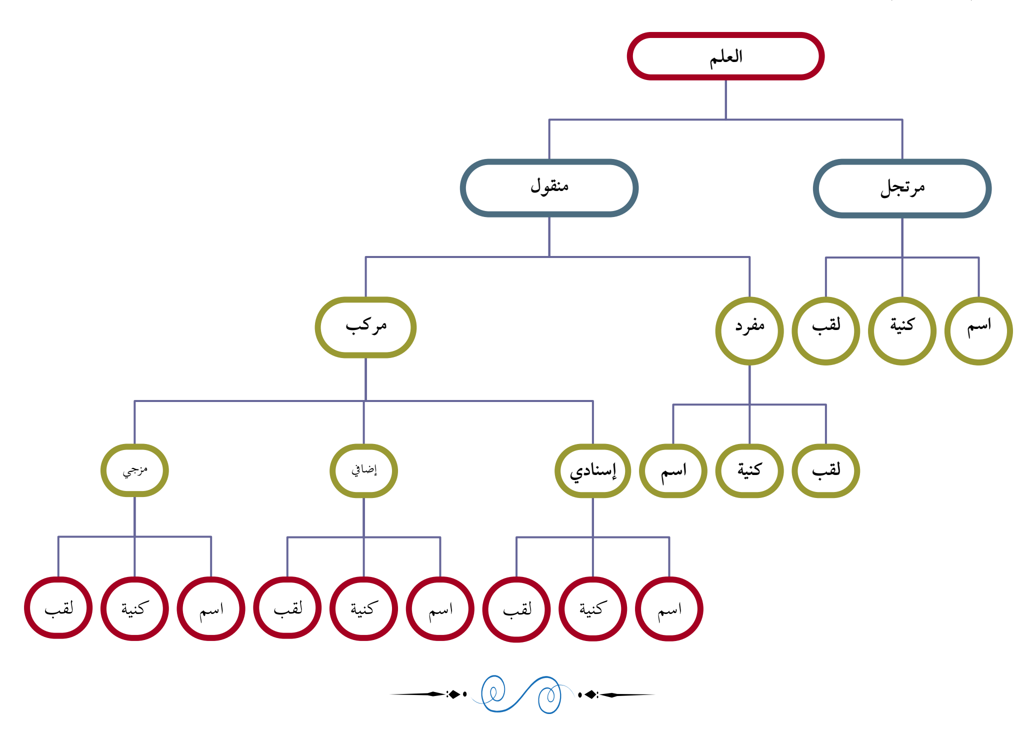
(١) قول الناظم: (كفضل) وهو مصدر إشارة إلى النقل مما يشابهه كاسم الفاعل واسم المفعول (مسعود)، والصـفة المشبهة (سعيد) والفعل الماضي (شمر) والفعل المضارع (يشكر).

(٢) الذي سُمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سمَّوا (تَـأَبَّطَ شَرًّا) وسـمَّوا (شـابَ قَرْناهـا، وسـمَّوا (ذَرَّى حَبًّا) و(يشكر، ويزيد، وتغلب)، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها، وإنما قاسـها النحـاة على الجملـة الفعلية.

وَمَرَرْتُ بِحَضْرِ مَوْتٍ). وتقولُ فيما خُتِمَ بِوَيْـهِ: (جَـاءَنِي سِـيبَويهِ، ورَأَيْـتُ سِـيبَويهِ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ)، فتبْنِيهِ على الكسرِ، وأجازَ بعضُهم إعرابَهُ إعرابَ مَا لا ينْصـرِف، نحو (جَاءَنِي سِيبَوَيْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهَ).

وَمِنْهَا: مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ: كـ(عَبْدِ شَـمْسٍ، وأَبِي قُحَافَـة)، وهـو معـربٌ؛ فتقول: (جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وأَبُو قُحَافَة، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَـمْسٍ وأَبَـا قُحَافَـة، ومَـرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأَبِي قُحَافَة).

ونبَّه بالمثَالين على أنّ الجزءَ الأوَّل يكونُ معربًا بالحركاتِ، كـ(عبد)، وبالحروفِ، كـ(أبي)، وأنَّ الجزءَ الثَّاني يكونُ منصرفًا، كـ(شمس)، وغيرَ منصرفٍ، كـ(قحافة)[١].



(١) تشجير لأقسام العلم:

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الَاجْنَاسِ عَلَمْ (٧٩) كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمْ
مِنْ ذَاكَ: أُمُّ عِرْيَطٍ لِلعَقْرَبِ (٨٠) وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلْثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ (٨١) كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

العَلَمُ على قسمين: علمُ شخصٍ، وعلمُ جنسٍ.

- فعلمُ الشَّخصِ له حُكمان:

◈ معنويٌّ؛ وهو: أنْ يُرادَ بِه واحدٌ بعينِهِ: كـ(زيد، وأحمد).

◈ ولفظيٌّ؛ وهو: صحةُ مجيء الحالِ متأخرةً عنه، نحو (جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا)، ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ معَ سببٍ آخَرَ غيرِ العَلَميةِ، نحو (هَذَا أَحْمَدُ) ومَنْعُ دُخُولِ الألفِ واللَّامِ عليه؛ فلا تقول (جَاءَ العَمْرُو)[1].

- وعَلَمُ الجنسِ كعلمِ الشَّخْص في حكمه اللَّفظي، فتقول: (هَذَا أُسَامة مُقْبِلًا) فتَمْنَعه من الصَّرف، وتأتي بالحَالِ بعده، ولا تدخلُ عليه الألفُ واللامُ، فلا تقول: (هذا الأسامة).

---

(١) اعلم أن العَلَم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف؛ وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلا. وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس، فتصل به أل، وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلام، وقد جاء ذلك عنهم، فمن دخول "أل" على علم الشخص قول أبي النجم العجلي:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقول الأخطل التغلبي:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

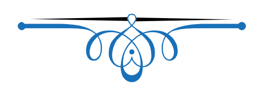
وفي هذا البيت اقتران العلم بأل، وإضافته.

ومن مجئ العَلَم مضافًا أيضًا قولهم: (ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء).



وحكمُ علمِ الجنسِ في المعنى كحكمِ النَّكرة: من جهةِ أنَّه لا يخصُّ واحدًا بعينه، فكلُّ أسدٍ يصدق عليه أسامة، وكُلُّ عقربٍ يصدقُ عليها أمُّ عريط، وكُلُّ ثعلبٍ يصدقُ عليه ثعالة(١).

وعلمُ الجنسِ: يكونُ للشَّخصِ، كما تقدَّم، ويكونُ للمعْنى كما مثَّل بقولهِ: (بَرَّةُ لِلمَبَرَّة، وفَجَارِ لِلْفَجْرَة).



(١) ههنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحدة منها بيانا قريب الفهم، وأفرق لك بين كل منها والآخرين، وهي: علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة.

أما علم الشخص: فهو اللفظ الذي وُضع للذات مع جميع مشخصاتها التي تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات، نحو (محمد، وعلي، وأبي بكر،وأم كلثوم)؛ فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التي تتميز بها هذه الذات: من طول أو قصر،وبياض أو سمرة، وعبالة أو نحافة، وسلامة أو غيرها، وإذا أطلق فُهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره، وهو يشبه الاسم المقترن بأل التي للعهد في الدلالة على فرد معين. والفرق بينهما أن دلالةَ مصحوبِ "أل" العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة "أل"، أما دلالة عَلَم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ؛ وهذا يُفْهم من قول الناظم:

اسم يعين المسمى مطلقا

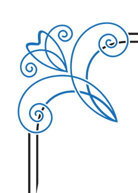
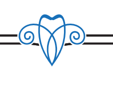
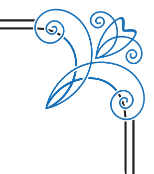
وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة: فإن لكل واحد منها حقيقة – وهي في أسامة مثلًا، وفي الأسد أيضًا: الحيوان المفترس ذو الظفار التي يغتال بها – ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها.

والفرق بين هذه الثلاثة اعتباري:

وذلك أنا نقدر أنّ علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة في الذهن في حين الوضع؛ فلفظ (أسامة) موضوع للحقيقة – وهي الحيوان المفترس المتصف بماعُرف عنه من صفات – بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع.

ويقدر اسم الجنس موضوعًا لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع، ولما كانت الحقيقة متحققة في كل فرد صلح للواحد وللكثير.

واسم النكرة لم توضع للحقيقة أصلا، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التي تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة.

اسم الإشارة

بِـــذَا لِـــمُفْرَدٍ مُـذَكَّـــرٍ أَشِرْ (٨٢) بِـذِي وَذِهْ تِي تَـا عَلَى الأُنْـثَى اقْتَصِـرْ

يشارُ إلى المفردِ المذكَّرِ بـ(ذا) ومذهبُ البصريينَ أنَّ الألفَ من نفسِ الكلمةِ، وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّها زائدةٌ.

ويشارُ إلى المؤنَّثةِ بـ(ذِي)، و(ذِهْ) بسكونِ الهاءِ، و(تِي)، و(تَا)، و(ذِهِ) بكسر الهاء: باختلاسٍ، وإشباعٍ، و(ذَاتُ).

وَذَانِ تَـــانِ لِلْمُثَـــنَّى المُرْتَفِـــعْ (٨٣) وَفِي سَـوَاهُ ذَيْـنِ تَـيْنِ اذْكُـرْ تُـطِعْ

يشارُ إلى المثنَّى المذكَّر في حالةِ الرَّفعِ بـ(ذَانِ)، وفي حالةِ النَّصبِ والجرِّ بـ(ذَيْنِ) وإلى المؤنثتينِ بـ(تَانِ) في الرَّفعِ، و(تَيْنِ) في النصب والجر.

وَبِـــأُولَى أَشِرْ لِجَــمْـــعٍ مُطْلَقَـــا (٨٤) وَالْــمَدُّ أَوْلَى وَلَــدَى الْبُعْــدِ انْطِقَـــا

بِـــالْكَافِ حَرْفًـــا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَـــهْ (٨٥) وَالــلَّامُ إِنْ قَــدَّمْتَ (هَـــا) مُمْتَنِعَـــهْ

يشارُ إلى الجمعِ ـ مذكرًا كان أو مؤنَّثًا ـ بـ(أولى) ولهذا قالَ المصنِّفُ: (أشر لجمع مطلقا)، ومقتضى هذا أنَّه يشارُ بها إلى العقلاءِ وغيرِهم، وهو كذلكَ، ولكن الأكثر استعْمالها في العَاقلِ، ومِن ورودِها في غيرِ العَاقلِ قوله:

٢٣- ذُمَّ المَنَــازِلَ بَعْـدَ مَنْزِلَــةِ اللِّـوَى وَالعَـيْشَ بَعْـدَ أُولئِـكَ الأَيّــامِ[(١)]

---

(١) ٢٣- البيت لجرير بن عطية بن الخَطَفَى، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبله - وهو المطلع- قوله:

سَـرَتِ الهُـمُومُ فَبِـتْنَ غَـيْرَ نِيَـامِ وَأَخُـو الهُـمُومِ يَـرُومُ كُلَّ مَـرَامِ

اللغة: (ذم) فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم؛ لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة. (المنازل) جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى؛ لأنه يقول فيما بعد (منزلة اللوى) - واللوى - بكسر اللام مقصورًا موضع بعينه. (العيش) أراد به الحياة.

المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

الإعراب: (ذم) فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (المنازل) مفعول به لذم. (بعد) ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف و(منزلة) مضاف إليه، ومنزلة مضاف. و(اللوى) مضاف إليه. (والعيش) الواو عاطفة، العيش: معطوف على المنازل. (بعد) ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف وأولاء من (أولائك) مضاف إليه، والكاف حرف خطاب. (الأيام) بدل من اسم الاشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله (أولئك) حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي (الأيام) ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد * **والعيش بعد أولئك الأقوام** * وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد؛ لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل؛ لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

وفيها لغتانِ:

- **الـمـدُّ:** وهي لغةُ أهلِ الحجَازِ، وهي الوَارِدَةُ في القرآنِ العزيزِ.
- **والقصرُ:** وهي لغةُ بَني تميمٍ.

وأشارَ بقوله: (ولدى البعد انطقا بالكاف... إلى آخر البيت) إلى أنَّ المشارَ إليهِ لهُ رُتْبتَانِ:

القربُ، والبعدُ؛ فجميعُ مَا تقدَّم يشارُ به إلى القريبِ، فإذَا أُريدَ الإشارةُ إلى البعيدِ أُتِيَ بالكافِ وحْدَها، فتقول: (ذَاك) أو الكَاف واللَّام نحو (ذَلكَ).

وهذه الكافُ حرفُ خطابٍ؛ فَلا موضعَ لها مِن الإعرابِ، وهَذا لا خَلافَ فيهِ.

فإنْ تقدَّم حرفُ التَّنْبيهِ الَّذي هو (ها) على اسمِ الإشارةِ أتيتَ بالكافِ وحْدَها؛ فتقول (هَذَاكَ) **وعليه قوله:**

٢٤- رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونَنِي ... وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ الـمُمَدَّدِ[1]

---

(١) ٢٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لِـخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ فِي ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الخُمُورَ وَلَذَّتِي ... وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفِي وَمُتْلَدِي

إِلَى أنْ تَحَامَتْنِي العَشِيرَةُ كُلُّهَا ... وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ البَعِيرِ المَعَبَّدِ

اللغة: (خولة) اسم امرأة (أطلال) جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافي. (برقة) بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس، وألَّف فيها غير واحد من علماء اللغة، ومنها برقة ثهمد. (تلوح) تظهر. (الوشم) أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً. (البعير المعبد) الأجرب. (بني غبراء) الغبراء هي الأرض، سميت بهذا لغبرتها، وأراد ببني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص. (الطراف) بكسر الطاء - بزنة الكتاب - البيت من الجلد، وأهل الطراف المدد: الأغنياء. =



ولا يجوزُ الإتْيانُ بالكافِ واللَّامِ؛ فَلا تقول (هَذَالِكَ).

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه ليسَ للمشارِ إليهِ إلَّا رتبتانِ: قُرْبَى، وبُعْدَى، كما قَرَّرْناه.

والجمهورُ على أنَّ له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبى، ووُسْطَى، وبُعْدَى؛ فيشارُ إلى مَنْ في القُرْبى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولَا لامٌ: كـ(ذا، وذي)، وإلى مَنْ في الوُسْطى بما فيه الكافُ وحدَها نحو (ذاك)، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحو (ذلكَ).



= **المعنى:** يريد أن جميع الناس -من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم- يعرفونه، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

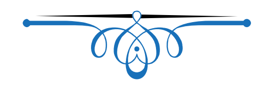
الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل. (بني) مفعول به، وبني مضاف. و(غبراء) مضاف إليه، ثم إذا كانت رأى بصرية؛ فجملة (لا ينكرونني) من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غبراء، وإذا كانت رأى علمية وهو أولى؛ فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى. (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي. (أهل) معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله (لا ينكرونني) وأهل مضاف واسم الإشارة من (هذاك) مضاف إليه، والكاف حرف خطاب. (الطراف) بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه (الممدد) نعت للطراف.

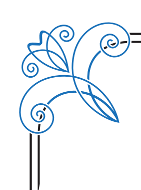
الشاهد فيه: قوله (هذاك) حيث جاء بـ"ها" التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجئ باللام، ولم يقع لي - مع طويل البحث وكثرة الممارسة - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه "ها" التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قدماءهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه، فلهذا جعلوه قاعدة.

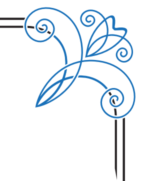
وَبِهُنَـــا أَوْ هَاهُنَـــــا أَشِـــــرْ إِلَى (٨٦) دَانِي الْمَــكَانِ وَبِـــهِ الْــكَافَ صِــلَا

فِي الْبُعْـــدِ أَوْ بِثَــــمَّ فُـــهْ أَوْ هَنَّــا (٨٧) أَوْ بِهُنَالِــكَ انْـطِـقَــــنْ أَو هِنَّـــا

يشارُ إلى المكانِ القريبِ بـ(هُنا) ويتقدَّمها هاء التّنبيه؛ فيقالُ (ههُنا)، ويشارُ إلى البعيدِ على رأيِ المصنِّفِ بـ(هُناك، وهُنالِك، وهِـنَّا) بفتحِ الهاءِ وكسرِها مع تشديدِ النُّونِ، وبـ(ثَمَّ) و(هِـنَّت)، وعلى مذهبِ غيرِه (هُناك) للمتوسطِ، ومَا بعده للبعيدِ.







الموصول

مَوْصُولُ الَاسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِّي (٨٨) وَ"الْيَا" إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ
بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ (٨٩) وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ
وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا (٩٠) أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

ينقسمُ الموصولُ إلى: اسمي، وحرفي.

ولم يذكر المصنِّفُ الموصولاتِ الحرفيةِ؛ وهي خمسةُ أحرفٍ:

أحدُها: (أَنْ) المصْدرية، وتوصلُ بالفعلِ المتصرفِ: ماضيًا، مثل (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ) ومضارعًا، نحو (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) وأمرًا، نحو (أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ)، فإنْ وقعَ بعدَها فعلٌ غير متصرفٍ -نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[1] [النجم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[2] [الأعراف: ١٨٥]-

(١) الإعراب: (وأن): الواو بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه، وهو في محل نصب. (ليس): فعل ماض ناقص مبني على الفتح. (للإنسان):جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم. (إلا): حرف استثناء ملغى. (ما): اسم موصول مبني في محل رفع اسم ليس مؤخر. (سعى): فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على الإنسان، والعائد محذوف تقديره: إليه، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة ليس مع معموليها في محل رفع خبر أن المخففة.

وجه الاستدلال: أنه وَلِيَ "أنْ" فعلٌ جامدٌ، فتعين أن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

(٢) الإعراب: (وأن): الواو بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: (أنه) وهو في محل نصب. (عسى): فعل ماض جامد. (أن): حرف مصدري ونصب. (يكون): فعل مضارع ناقص منصوب، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (قد): حرف تحقيق. (اقترب):فعل ماض (أجلهم): فاعل مرفوع وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور، وجملة "قد اقترب أجلهم" في محل =

فهيَ مُخَفّفةٌ من الثقيلةِ.

ومنها: (أنَّ) وتُوصَلُ باسمها وخبرِها، نحو (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[1] [العنكبوت: ٥١] ، وأن المخَفَّفَة كالمثَقَّلَةِ، وتوصلُ باسمها وخبرِها، لكن اسمُها يكونُ محذوفًا، واسمُ المثقَّلةِ مذكورًا.

ومنها: (كَي) وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط، مثل (جِئْتُ لِكَي تُكْرِمَ زَيْدًا).

ومنها: (ما) وتكونُ مصدريةً ظرفيةً، نحو (لا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا) أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا، وغَيرَ ظَرْفيةٍ، نحو (عَجِبْتُ ممَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا) وتُوصل بالماضِي، كما مثَّل، وبالمضارعِ، نحو (لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَعَجِبْتُ ممَّا تَضْرِبُ زَيْدًا) ومنه[2]: ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[3] [ص: ٢٦] ، وبالجملةِ الاسمية، نحو (عَجِبْتُ ممَّا

= رفع خبر يكون، وجملة يكون ومعموليها صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل رفع فاعل عسى، وجملة عسى أن يكون في محل رفع خبر أن.

وجه الاستدلال: أنه وَلِيَ "أنْ" فعلٌ جامدٌ، فتعين أن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

(١) **الإعراب:** (أولم): الهمزة حرف استفهام، والواو: حرف استئناف، لم: حرف نفي وجزم. (يكفهم): فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وهم: ضمير في محل نصب مفعول به. (أنا): أن: حرف توكيد ونصب، ونا: ضمير في محل نصب اسم أن. (أنزلنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها فاعل مرفوع للفعل يكفي وتقديره: أولم يكفيهم إنزالنا.

وجه الاستدلال: أنّ (أنَّ) حرف مصدري وُصلت باسمها وخبرها.

تنبيه: الجملة الواقعة بعد حرف من الحروف المصدرية، سواء أكانت اسمية أم فعلية، هي صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، ولا تحتاج إلى عائد كما هو شأن جملة الصلة الواقعة بعد الموصول الاسمي، وإنما حكمنا بذلك؛ لأن الموصول سواء أكان حرفا أم اسما لا بد له من صلة... وهذه الجملة ليست المصدر المؤول من الحرف المصدري وما بعده؛ لأن المصدر مفرد، والصلة لا تكون إلا من جملة، وكثير من المعربين لا يفطنون إلى هذه الجملة - أعني الواقعة بعد حرف من الحروف المصدرية - فليتنبه الطالب إلى ذلك.

(٢) أي من وَصْلِها بالفعل، بقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعًا.

(٣) **الإعراب:** (بما): الباء: حرف جر، ما: حرف مصدري. (نسوا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من ما وما بعدها مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بالخبر في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [آل عمران: ٤]، =

زَيْدٌ قَائِمٌ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) وهو قليل[١]، وأكثر ما تُوصلُ الظَّرفية المصدريَّة بالماضِي أو بالمضارعِ المنْفي بـ(لمْ)، نحو (لَا أَصْحَبُكَ مَا لمْ تَضْرِبْ زَيْدًا) ويَقِلُّ وصْلُها ـ أعني المصدرية ـ بالفعلِ المضارعِ الَّذي ليسَ منفيًا بـ(لمْ)، نحو (لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ) ومنه قوله:

٢٥- أُطَــوِّفُ مَــا أُطَــوِّفُ ثُــمَّ آوِي   إلى بَيْـــتٍ قَعِيدَتُـــــهُ لَـــــكَاعِ[٢]

= والتقدير: بنسيانهم، أي: بسبب نسيانهم. (يوم): مفعول به منصوب، وقيـل: هـو ظـرف لقـوله: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾، أو صفة ثانية له أي لهم عذاب شديد كائن في يوم القيامة، بسبب نسيانهم، وهو مضاف. (الحساب): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: مجيء "ما" حرفًا مصدريًا، وبعدها جملة فعلية، فعلها ماض، وهو (نسوا) وجاء المصـدر المـؤول منها ومما بعدها مجرورًا بالباء، والتقدير: بنسيهم يوم الحساب.

(١) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد (ما) هذه جملةٌ اسمية مصدَّرة بحرف مصدري نحو قولهم: (لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجما، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه) فقال جمهور البصـريين: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا: لا أكلمه ما ثبت كون نجـم في السـماء، ومـا ثبت كون حراء مكانه. فهو حينئذ من باب وصل (ما) المصـدرية بالجملـة الفعليـة الماضـوية، ووجـه ذلـك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والحمل على الأكثر أولى، وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) وما دخلت عليـه في تأويل مصدر مرفوع أيضًا، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هـذا الوجـه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت، وما كون نجم في السماء موجود، فهو من بـاب وصـل (مـا) بالجملـة الاسمية؛ لأن ذلك أقل تقديرًا.

(٢) ٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيئة - واسمه جرول - يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحـق، وقد نسبه ابن السكيت في كتاب الألفاظ -وتبعه الخطيب التبريزي في تهذيبه- إلى أبي غريب النصري.

اللغة: (أطوف) أي أكثر التجوال والتطواف والدوران، ويروى (أطود) بالدال المهملة مكان الفاء والمعنى واحد (آوي) مضارع أوى - من باب ضرب - إلى منزله، إذا رجع إليه وأقام به (قعيدته) قعيـدة البيـت: هي المـرأة. وقيل لها ذلك؛ لأنها تطيل القعود فيه (لكاع) يريد أنها متناهية في الخبث.

المعنى: أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت، ثـم أعـود إلى بيـتي لأقيم فيه، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية في الدناءة واللؤم.

الإعراب: (أطوف) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، و(ما) مصـدرية (أطـوف) فعـل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. و"ما" مع ما دخلت عليـه في تأويـل مصـدر مفعـول مطلـق =

ومنها: (لو) وتوصل بالماضي، نحو (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ) والمضارع، نحو (وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ).

فقولُ المصنِّفِ (مَوْصولُ الاسْمَاءِ) احترازٌ من الموصولِ الحرفيِّ ـ وهو(أنْ وأنَّ وكي وما ولو) وعلامتهُ صحةُ وقوعِ المصدرِ مَوْقِعَهُ، نحو (وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ) أي قِيَامَكَ، و (عَجِبْتُ ممَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لِكَي أَقْرَأَ، وَيُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ) وقد سبق ذكره.

وأمَّا الموصولُ الاسميُّ فـ(الَّذي) للمفردِ المذكرِ، و(الَّتي) للمفردةِ المؤنَّثةِ.

فإنْ ثَنيْتَ أسقَطْتَ اليَاء وَأَتَيْتَ مكانَها: بالألفِ في حالةِ الرَّفعِ، نحو (اللَّذانِ، واللَّتانِ) وبالياءِ في حالتي الجرِّ والنَّصبِ، فتقول: (اللَّذين، واللَّتين).

وإنْ شئتَ شدَّدْتَ النُّون ـ عوضًا عن الياءِ المحذوفةِ ـ فقلت: (اللَّذانِّ واللَّتـانِّ) وقدْ قُرئ: ﴿وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ﴾[1] [النسـاء: ١٦] ويجوزُ التَّشديدُ أيضًا مع اليـاءِ ـ

= عامله قوله "أطوف". الأول (ثم) حرف عطف (آوي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيـه وجوبـاً تقـديره: أنـا. (إلى بيت) جار ومجرور متعلق بقوله"آوي". (قعيدته) قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه.

(لكاع) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله "بيت"، وهذا هو الظاهر، وأحسن مـن ذلـك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً

ويكـون قوله "لكاع" منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء في محل نصـب مفعـول بـه للخـبر، وتقـدير الكلام على ذلك الوجه: قعيدته مقول لها: يا لكاع.

الشاهد فيه: قوله (ما أطوف) حيث أدخل (ما) المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم، وهـو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا.

(١) قرأ ابن كثير: واللذان، بتشديد النون، وخففها الباقون.

الإعراب: (واللذان): الواو: حسب ما قبلها، اللذان: مبتدأ مرفـوع بـالألف لأنـه مثـنى، والنـون عـوض عـن التنوين في الاسم المفرد. =

وهوُ مذهبُ الكوفيينَ ـ فتقول: (اللَّذين، واللَّتين) وقدْ قُـريء: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱللَّذَيْـنِّ﴾[١] [فصلت: ٢٩] ـ بتشديدِ النُّونِ ـ وهذا التشديدُ يجـوزُ أيضًـا في تثنيـةِ (ذا، وتـا) اسـمي الإشارةِ، فتقول: (ذانّ، وتانّ) وكذلكَ مع الياءِ، فتقـول: (ذيـنّ وتـينّ) وهـو مـذهبُ الكوفيينَ، والمقصودُ بالتشديدِ أنْ يكونَ عوضًا عن الألفِ المحذوفةِ كما تقـدَّم في (الَّذي، والَّتي)[٢].

= (يأتيانها): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير في محل رفع فاعـل، وها: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (منكم): جـار ومجرور متعلقان بحال محذوف من ألف التثنية في يأتيانها. وخبر اللذان هو جملة فآذوهما ، والفاء زائـدة على الخبر عند الجمهور.

وجه الاستدلال من الشاهد: أنه يجوز في نون تثنية الأسماء الموصولة وجهان: تخفيفها، وتشديدها، فمـن قـرأ بالتخفيف - وهم الجمهور- فقد أتى بها على الأصل.

أما من قرأ بتشديد النون، فعلى لغة تميم وقيس، وعرض النحاة لها عددا من التوجيهات تراجع في محالها.

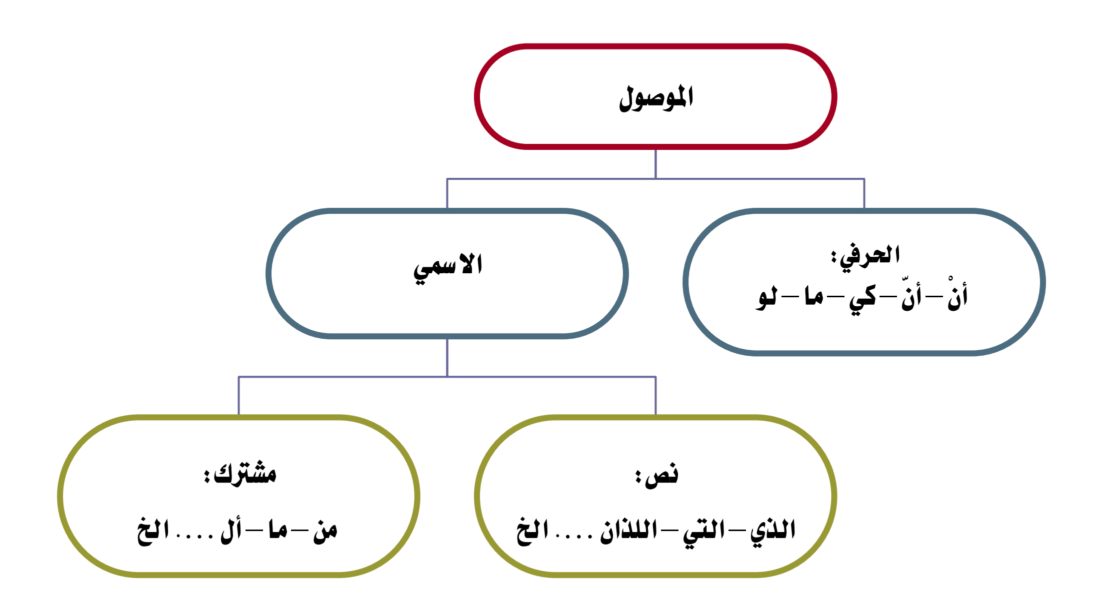
وما ذُكر عن "اللذان واللذين" ينسحب على "اللتان واللتين" فيجوز تشديد نونهما أيضا، كما ينسـحب أيضـا على اسمي الإشارة "ذان وتان" وقد شدد أبو عمرو "ذانك" من قوله تعالى:﴿فَذَانِّكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، كما أن ابن كثير شدد أيضًا هاتين من قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هاتينّ﴾ [القصص: ٢٧].

(١) قرأ ابن كثير: اللذين، بتشديد النون، وخففها الباقون.

الإعراب: (ربنا):منادى منصوب وهو مضاف. ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه. (أرنـا): فعـل أمـر مبـني على حذف حرف العلة، ونا: ضمير في محل نصب مفعول به أول ، والفاعل ضمير مسـتتر وجوبًـا تقـديره أنـت، والجملة الفعلية استئنافية ، لا محل لها من الإعراب. اللذين: اسم موصول مفعول به ثـان منصـوب وعلامـة نصبه الياء لأنه مثنى. (أضلانا): فعل ماض، وألف الاثنين: ضمير في محل رفع فاعـل، ونـا: ضـمير في محـل نصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال من الشاهد: كما قيل في الشاهد قبله.

(٢) تتميمًا للفائدة نورد الموصولات مشجرة:


الموصول
الحرفي:
أنْ – أنّ – كي – ما – لو
الاسمي
نص:
الذي – التي – اللذان .... الخ
مشترك:
من – ما – أل .... الخ

جَمْــعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِيــنَ مُطْلَقَــا (٩١) وَبَعْضُهُــمْ بِــالْوَاوِ رَفْعًــا نَطَقَــا
بِــاللَّاتِ وَالــلَّاءِ الَّــتي قَــدْ جُمِعَــا (٩٢) وَالــلَّاءِ كالَّذِيــنَ نَــزْرًا وَقَعَــا

يقالُ في جمعِ المذكرِ (الأُلى)[1] مطلقًا: عاقلًا كانَ، أو غيره، نحو (جَاءَنِي الأُلَى فَعَلُوا) وقدْ يُسْتَعْمَل في جمعِ المؤنَّث، وقدْ اجتمعَ الأمرانِ في قولِه:

٢٦- وَتُبْلِــي الأُلى يَسْــتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى ... تَــرَاهُنَّ يَــوْمَ الــرَّوْعِ كَالحِــدَإِ القُبْــلِ[2]

فقال: (يَسْتَلْئِمُونَ) ثم قال: (تَرَاهُنَّ).

---

(١) (الأُلى) الموصولة تلزمها [أل] وتكتب بغير واو، بخلاف [أولى] الإشارية فهي مجردة من [أل]، وتكتب بواو بعد الهمزة حتى لا تشتبه [بإلى] الجارة.

(٢) ٢٦ – هذا البيت من كلام أبي ذؤيب – خويلد بن خالد الهذلي، وقبله:

وَتِلْــكَ خُطُــوبٌ قَــدْ تَمَلَّــتْ شَــبَابَنَا ... قَــدِيماً، فَتُبْلِيــنَا المُنُــونُ، ومَــا نُــبْلِي

اللغة: (خطوب) جمع خطب، وهو الأمر العظيم. (تملت شبابنا) استمتعت بهم. (تبلينا) تفنينا. (المنون) المنية والموت. (يستلئمون) يلبسون اللامة، وهي الدرع، و(يوم الروع) يوم الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب (الحدأ) جمع حدأة، وهو طائر معروف، ووزنه عنبة وعنب، وأراد بها الخيل على التشبيه (القبل) جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل – بفتح القاف والباء جميعا – وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً، فتبلينا المنون ونبليها، وتبلي من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها.

الإعراب: (وتبلي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هي) يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت. (الألى) مفعول به لتبلي. (يستلئمون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول. (على) حرف جر (الألى) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرورمتعلق بمحذوف حال صاحبه (الألى) الواقع مفعولًا به لتبلي. (تراهن) ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والضمير البارز مفعول أول (يوم) ظرف زمان متعلق بقوله ترى، ويوم مضاف و(الروع) مضاف إليه. (كالحدأ) جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني (القبل) صفة للحدإ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (الألى يستلئمون)، وقوله (الألى تراهن) حيث استعمل لفظ الألى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل؛ لأن المراد بـ(الألى تراهن ...إلخ) الخيل كما بينا في لغة البيت، والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في (يستلئمون) وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في "تراهن" وهو "هن".

ويقالُ للمذكَّرِ العَاقِلِ في الجمعِ (الَّذين) مطلقًا -أي: رفعًا، ونصبًا، وجرًا- فتقول: (جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ الَّذِينَ أَكْرَمُوهُ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِين أَكْرَمُوهُ).

وبعضُ العربِ يقولُ: (الَّذُونَ) في الرَّفعِ، و(الَّذِينَ) في النَّصبِ والجرِّ، وهم بنو هُذَيل، ومنه قوله:

٢٧- نَحْــنُ الَّذُونَ صَــبَّحُوا الصَــبَاحَا يَــوْمَ النُّخَيْــلِ غَارَةً مِلْحَاحَـــا[1]

---

(١) ٢٧ - اختُلِف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً، فنسبه أبو زيد إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بـن العجـاج، وهـو غـير موجود في ديوانه، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد:

نَحْــنُ قَتَلْنَــا المِلــكَ الجَحْجَاحَــا ولــمْ نَــدعْ لِسَــارِحٍ مَرَاحَــا

إِلَّا دِيــاراً أَوْ دَمــاً مُفَاحَــا نَحْــنُ بَنُــو خُــوَيْلِدٍ صُرَاحَــا

لَا كَــذِبَ الْيَــوْمَ وَلَا مُــزَاحَــا

اللغة: (نحن الذون) هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره "نحن الذين" على الوجه المشهور في لغة عامة العرب. وقوله (صبحوا) معناه جـاءوا بعَـدَدِهم وعُـدَدِهم في وقـت الصباح مباغتين للعدو، وعلى هذا يجري قول الله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٨٣]. (النُّخَيل) - بضـم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه. (غارة) اسم من الإغارة على العدو (ملحاحا) هو مأخوذ من قولهم "ألـح المطر" إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلًا. (مفاحا) بضم الميم - مرافا حتى يسيل. (صراحا) يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لا شبهة فيه ولا ظنة وهو بزنة غراب، وجعله العيني - وتبعه البغدادي - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام.

الإعراب: (نحن) ضمير منفصل مبتدأ. (الذون) اسم موصول خبر المبتدأ. (صبحوا) فعل وفاعـل، والجملـة لا محل لها من الإعراب صلة. (الصباحا، يوم) ظرفان يتعلقان بقوله "صبحوا" ويوم مضاف. و(النخيل) مضاف إليه. (غارة) مفعول لأ جله، ويجوز أن يكـون حالاً بتأويل المشتق - أي مغيرين - وقـوله (ملحاحـا) نعـت لغارة.

الشاهد فيه: قوله (الذون) حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سـالماً، وبعـض العلمـاء قـد اغتر بمجيء "الذون" في حالة الرفع ومجيء"الذين" في حالتي النصب والجر، فزعم أن هـذه الكلمـة معربـة، وأنهـا جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو والياء.

وَيُقَالُ في جمعِ المؤنَّثِ: (اللَّاتِ، واللَّاءِ) بحذفِ الياءِ؛ فتقول (جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلْنَ، واللَّاءِ فَعَلْنَ) ويجوزُ إثباتُ الياءِ؛ فتقول (اللَّاتي، واللَّائي)[(١)] وقدْ وردَ (اللَّاءِ) بمعنى الَّذينَ، قالَ الشَّاعرُ:

٢٨- فَمَا آباؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا[(٢)]

كَما قدْ تَجِيء (الأُلى) بمعنى (اللَّاءِ) **كقوله:**

فأمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ ... فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا



(١) لم يذكر الناظم (اللوائي واللواتي) وهما على الصحيح جمعا (اللائي واللاتي) فهما جمعا الجمع.

(٢) ٢٨- البيت لرجل من بني سليم، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء.

اللغة: (أمن) أفعل تفضيل من قولهم: من عليه، إذا أنعم عليه (مهدوا) بفتح الهاء مخففة من قولك: مهدت الفراش مهدًا، إذا بسطته ووطأته وهيأته، ومن هنا سمي الفراش مهادًا لوثارته، وقال الله تعالى: ﴿فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤]، أي: يوطئون، ومن ذلك تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصلاحها. (الحجور) جمع حجر - بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها- وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان -بكسر الحاء أو فتحها- يريدون في حفظه وستره ورعايته.

المعنى: ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد - بأكبر نعمة علينا وفضلًا من هذا الممدوح.

الإعراب: (ما) نافية بمعنى ليس. (آباؤنا) آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه. (بأمن) الباء زائدة، وأمن: خبر ما. (منه، علينا) كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله "أمن". وقوله (اللاء) اسم موصول صفة لآباء. (قد) حرف تحقيق. (مهدوا) مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله. (الحجورا) مفعول به لمهد، والألف للاطلاق، وجملة الفعل الماضي - الذي هو مهد - وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (اللاء) حيث أطلقه على جماعة الذكور، فجاء به وصفا لآباء.

وَ(مَنْ) وَ(مَـا) وَ(أَلْ) تُسـاوِي مَـا ذُكِـرْ (٩٣) وَهَكَـذَا (ذُو) عِنْــــدَ طَيِّــئٍ شُهِــرْ
وَكَالَّـــتِي أَيْضًـــا لَدَيْهِـــــمْ ذَاتُ (٩٤) وَمَوْضِـــــعَ (الـــلَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

أشارَ بقوله: (تُسَاوِي مَا ذُكِر) إلى أنَّ (من، ومَا، والألف واللَّام)، تكونُ بلفظٍ واحدٍ: للمذكَّرِ، والمؤنَّث، المفْرَد والمثنَّى والمجْمُوع، فتقول: (جاءَنِي مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قَامَا، ومَنْ قَامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ، وأَعْجَبَنِي مَا رَكِبَ، ومَا رَكِبَتْ، ومَا رَكِبَا، ومَا رَكِبَتَا، ومَا رَكِبُوا، ومَا رَكِبْنَ، وجاءَنِي القَائِمُ، والقَائِمَةُ، والقَائِمَانَ، والقَائِمَتَانِ، والقَائِمُونَ، والقَائِمَاتِ).

وأكثرُ مَا تُسْتَعْمَلُ (ما) في غيرِ العاقلِ، وقدْ تُستعمل في العاقلِ[(١)]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ﴾[(٢)] [النساء: ٣] وقولهم: (سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ

(١) تستعمل (ما) في العاقل في ثلاثة مواضع:
الأول: أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحـو قـوله تعـالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الجمعة: ١]، فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجـن وحيـوان وجمـاد؛ بـدليل قـوله: ﴿وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].
والموضع الثاني: أن يكون أمره مبهمًا على المتكلم، كقولك - وقد رأيت شبحًا من بعيد -: انظـر مـا ظهـر لي، وليس منه قـوله تعـالى: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا﴾ [آل عمـران: ٣٥]؛ لأن إبهـام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل، بل استعمال "ما" هنا في ما لا يعقل؛ لأن الحمل ملحق بالجماد.
والموضع الثالث: أن يكون المراد صفات من يعقـل، كقـوله تعـالى ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النسـاء: ٣]، وهـذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.

(٢) **الإعراب:** (فانكحوا): الفاء واقعة في جواب الشرط، انكحوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بـواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط لقوله: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (طاب): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعـراب. (لكـم): جار ومجرور متعلقان بالفعل طاب. (من النسـاء): جـار ومجـرور متعلقـان بالفعـل طـاب. (مثـنى): حـال منصوب.
وجه الاستدلال: استعمال (ما) الموصولية في العاقل.

لَنَا) و(سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ).

و(مَنْ) بالعَكْسِ، فَأَكْثر مَا تُسْتَعْمل في العَاقِلِ، وقَدْ تُسْتَعْمل في غيرِه(١)؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾(٢) [النور: ٤٥]، ومنه قول الشاعر:

٢٩- بَكَيْتُ عَلى سِرْبِ القَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي ... فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ:

---

(١) تستعمل " من " في غير العاقل في ثلاثة مواضع:

الاول: أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فُصِّل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع.

والموضع الثاني: أن يُشَبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقول الشاعر * **أسرب القطا هل من يعير جناحه** * وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة.

والموضع الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥]، واستعمال من فيما لا يعقل - في هذا الموضع - من باب التغليب، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل لنكتة، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

(٢) **الإعراب:** (والله): الواو حرف استئناف، "الله": لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع. (خلق): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة الفعلية خبر، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (كل): مفعول به منصوب وهو مضاف. (دابة): مضاف إليه مجرور.(من ماء): جار ومجرور متعلقان بالفعل خلق. (فمنهم): الفاء حرف عطف. منهم: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف تقديره كائن. (من): اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب. (يمشي): فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على بطنه): جار ومجرور متعلقان بالفعل يمشي، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، وإعراب: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، كإعراب ما سبق، والواو: حرف عطف عطفت الجملتين على ما قبلهما، فلا محل لها من الإعراب أيضا. (يخلق): فعل مضارع مرفوع. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (يشاء): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن (مَن) الواردة في الآية قد أطلقت على العاقل وغيره، وذلك حين اختلطا.

٣٠- أَسِرْبَ القَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟[(١)]

وأمَّا الألفُ واللَّامُ فتكونُ للعاقلِ ولغيره، نحو(جَاءَنِي القَائِمُ، والمرْكُوبُ) واختُلِفَ فيها؛ فذهبَ قومٌ إلى أنَّها اسمٌ موصولٌ[(٢)]، وهو الصحيحُ. وقيلَ: إنَّها حرفٌ موصولٌ. وقيلَ: إنَّها حرفُ تعريفٍ، وليستْ من الموصوليةِ في شيءٍ.

---

(١) ٢٩ - ذكر محيي الدين عبد الحميد أن هذين البيتين للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين، وأن الشارح جاء بهما تمثيلا لا استشهادًا، كما يفعل المحقق الرضي ذلك كثيراً، في شعر المتنبي والبحتري وأبي تمام. وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يستشهد بشعره. ثم ذكر أنه وجد بيت الشاهد ثابتا في ديوان كل من مجنون ليلى، والعباس بن الأحنف، وعزا ذلك إلى أوهام الرواة.

اللغة: (السرب) جماعة الظباء والقطا ونحوهما. و(القطا) ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام. (جدير) لائق وحقيق. (هويت) بكسر الواو - أي أحببت.

الإعراب: (بكيت) فعل وفاعل. (على سرب) جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف. و(القطا) مضاف إليه. (إذ) ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب. (مررن) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، أي بكيت وقت مرورهن بي. (بي) جار ومجرور متعلق بمر. (فقلت) فعل وفاعل. (ومثلي) الواو للحال، مثل: مبتدأ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (بالبكاء) جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتي. (جدير) خبر المبتدأ. (أسرب) الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف. و(القطا) مضاف إليه. (هل) استفهامية. (من) اسم موصول مبتدأ. (يعير) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو) يعود إلى من، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، هكذا قالوا، وعندي أن جملة (يعير جناحه) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، وأما خبر المبتدأ فمحذوف، وتقدير الكلام: هل الذي يعير جناحه موجود. (جناحه) جناح: مفعول به ليعير، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه. (لعلي) لعل: حرف ترج ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها. (إلى) حرف جر. (من) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله "أطير" الآتي. (قد) حرف تحقيق. (هويت) فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: إلى الذي قد هويته. (أطير) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر "لعل".

الشاهد فيه: قوله (أسرب القطا) وقوله (من يعير جناحه) والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه، وقد تمادى في معاملته معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه طالبا أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء. ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

(٢) (أل) التي ذكرها الناظم: يشترط فيها أن تدخل على وصف، وأن لا تكون للعهد، فإن كانت للعهد فهي حرف باتفاق؛ كقولك: جاءني محسن فأكرمت المحسن.

وأمَّا (مَنْ ومَا) غيرُ المصدريةِ فاسمانِ اتفاقًا، وأمَّا (ما) المصدرية فالصحيحُ أنَّها حرفٌ، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّها اسم.

ولغةُ طيئ استعمالُ (ذو) موصولةً، وتكونُ للعاقلِ ولغيرِه، وأشهرُ لغاتِهم فيهَا أنَّها تكونُ بلفظٍ واحدٍ: للمذكَّرِ، والمؤنَّثِ، مفردًا، ومثنًى، ومجموعًا؛ فتقول: (جَاءَنِي ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذُو قُمْنَ)، ومنهُم مَنْ يقولُ في المفردِ المؤنَّثِ: (جَاءَنِي ذَاتُ قَامَتْ)، وفي جمعِ المؤنَّثِ: (جَاءَنِي ذَوَاتُ قُمْنَ) وهو المشارُ إليهِ بقولِه: (وكالَّتِي أيضًا... البيت)، ومنهُم مَنْ يُثَـنِّيها ويَجْمَعُها فيقول: (ذَوَا، وذَوُو) في الرَّفعِ و(ذَوَيْ، وَذَوِي) في النَّصْبِ والجرِّ، و(ذَوَاتَا) في الرَّفعِ، و(ذَوَاتَيْ) في الجرِّ والنَّصبِ، و(ذَوَاتُ) في الجمعِ، وهي مبنيةٌ على الضَّم، وحكى الشيخُ بهاءُ الدِّين ابنُ النَّحاسِ أنَّ إعرابَها كإعرابِ جمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ. والأشهرُ في (ذُو) هذه ـ أعْنِي الموصُولة ـ أنْ تكونَ مبنيةً، ومنهمْ مَنْ يعربُها: بالواوِ رفعًا، وبالألِفِ نصبًا، وبالياءِ جرًا؛ فيقول: (جَاءَنِي ذُو قَامَ، وَرَأَيْتُ ذَا قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذِي قَامَ) فتكونُ مثلَ (ذي) بمعْنَى صَاحِب، وقدْ رُوِي قوله:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ ... فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤]

بالياءِ على الإعرابِ، وبالواوِ على البنَاءِ.

وأمَّا (ذات) فالفصيحُ فيها أنْ تكونَ مبنيةً على الضَّمِّ: رفعًا ونصبًا وجرًا، مثل (ذوات)، ومنهمْ مَنْ يُعربُها إعرابَ مُسْلِماتٍ: فيرفعها بالضمَّةِ، وينصبها ويجرها بالكسرةِ(١).

(١) قال ابن منظور: (قال شمر: قال الفراء: سمعت أعرابياً يقول: بالفضل ذو فَضَّلَكمُ الله بـه، والكرامـة ذات أكرمَكم الله بها. فيجعلون مكان الذي ذو، ومكان التي ذات، ويرفعـون التـاء على كل حـال، ويخلطـون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو تعرف، وفي التثنية: هذان ذوا تعرف، وهاتان ذوا تعرف. وأنشد الفراء:

وبئري ذو حفرت وذو طويت

ومنهم من يثني ويجمع ويؤنث؛ فيقول: هذان ذوا قالا، وهؤلاء ذوو قالوا، وهذه ذات قالت، وأنشد:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَارِقِ ... ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ) اهـ

كلام ابن منظور، وهو في الأصل كلام الفراء.

وَمِثْـلُ (مَـا) (ذَا) بَعْـدَ (مَا)اسـتِفْهَامِ (٩٥) أَوْ (مَــنْ) إِذَا لَــمْ تُلْــغَ فِي الـــكَلَامِ

يعني أنَّ (ذَا) اختصَّتْ من بينِ سائرِ أسْماءِ الإشارةِ بأنَّها تُستعملُ موصولةً، وتكونُ مثلَ (مَا) في أنَّها تستعملُ بلفظٍ واحدٍ: للمذكَّرِ، والمؤنَّثِ ـ مفردًا كان، أو مثنًّى، أو مجموعًا ـ فتقول: (مَنْ ذَا عِنْدَكَ) و(مَاذَا عِنْدَكَ) سواءٌ كانَ مَا عندَه مفردًا مذكرًا أو غيره.

وشرطُ استعمَالها موصولةً أنْ تكونَ مسبوقةً بـ(مَا) أو(مَنْ) الاستفهاميتينِ، نحو (مَنْ ذَا جَاءَكَ، وَمَاذَا فَعَلْتَ) فمَنْ: اسمُ استفهامٍ، وهو مبتدأ، و(ذَا) موصولةٌ بمعنى الَّذي، وهوَ خبرُ منْ، و(جَاءَك) صلةُ الموصولِ، والتقديرُ (منْ الَّذي جَاءَكَ) ؟ وكذلكَ (مَا) مبتدأ، و(ذَا) موصولٌ بمعنى الَّذي، وهوَ خبرُ مَا، و(فَعَلْتَ) صلتهُ، والعائدُ محذوفٌ، تقديره: (مَاذَا فَعَلْتهُ) ؟ أي: ما الَّذي فعلْتهُ.

واحترزَ بقوله: (إِذَا لمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ) مِنْ أنْ تجعلَ (مَا) معَ (ذَا) أو (مَنْ) معَ (ذَا) كلمةً واحدةً للاستفهامِ، نحو (مَاذَا عِنْدَكَ ؟) أي: أيُّ شيءٍ عندَكَ ؟ وكذلكَ (مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟) فَمَاذَا: مُبتَدأ، وعِنْدَكَ: خَبَرُهُ، كذلك: مَنْ ذَا: مُبتدأ، و (عِنْدَكَ: خَبَرُهُ؛ فذَا في هذينِ الموضعينِ ملغاةٌ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ؛ لأنّ المجموعَ استفهامٌ.

وَكُلُّهَـــا يَلْـــزَمُ بَعْـــدَهُ صِلَـــهْ (٩٦) عَلَى ضَمِيـــرٍ لَائِـــقٍ مُشْتَمِلَـــهْ

الموصولاتُ كُلُّهَا -حرْفِيةً كانتْ، أو اسمِيَّةً- يلزمُ أنْ يقعَ بعدَها صلةٌ تبينُ معناهَا.

ويُشتَرطُ في صلةِ الموصولِ الاسْمِي أنْ تشتملَ على ضميرٍ لائقٍ بالموصولِ؛ إنْ كانَ مفردًا فمفردٌ، وإنْ كانَ مذكرًا فمذكرٌ، وإنْ كانَ غيرَهُما فغيرهُما، نحو (جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ) وكذلكَ المثنَّى والمجموعِ، نحو (جَاءَنِي اللَّذانِ ضَرَبْتُهُمَا، والَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ) وكذلك المؤنَّث، تقول: (جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُهَا، واللَّتَانِ ضَرَبْتُهُما، واللَّاتِي ضَرَبْتُهُنَّ).

وقدْ يكونُ الموصولُ لفظهُ مفردًا مذكرًا ومعنَاه مثنًى أو مجموعًا أو غيرهُما، وذلكَ نحو (مَنْ، وَمَا) إذَا قَصَدْتَ بِهما غيرَ المفردِ المذكَّرِ، فيجوزُ حينئذٍ مراعاةُ اللَّفظِ، ومراعاةُ المعنَى؛ فتقول: (أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ قَامَا، وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قَامُوا، وَمَنْ قُمْنَ) على حسبِ مَا يُعْنَى بهما.

وَ جُمْلَــةٌ أَوْ شِــبْهُهَا الَّذِي وُصِــلْ (٩٧) بِـهِ كَمْـنَ عِنْـدِي الَّذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ

صِلَةُ الموصولِ لا تكونُ إلا جملةً أو شبهَ جملةٍ، ونعني بشبهِ الجملةِ الظَّرفَ والجارَّ والمجرور، وهذا في غيرِ صلةِ الألفِ واللَّامِ، وسَيَأْتي حُكْمُهَا.

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصُولِ بها ثلاثةُ شروطٍ:

- **أحدُها:** أنْ تكونَ خبريةً.
- **الثَّاني:** كونُها خاليةً من معنَى التَّعَجّبِ[١].
- **الثَّالث:** كونُها غير مفتقرةٍ إلى كلامٍ قبلَها، واحترزَ بـ(الخبريةِ) من غيرِها، وهي الطَّلبيةُ والإنْشَائيةُ؛ فلا يجوزُ (جَاءَنِي الَّذِي اضْرِبْهُ) خلافًا للكسائِي، ولا (جَاءَنِي الَّذي لَيْتَه قَائِمٌ) خلافًا لهشامٍ، واحترز بـ(خاليةٍ من معنى التَّعجب) من جملة التعجب؛ فلا يجوزُ (جَاءَنِي الَّذي مَا أَحْسَنَهُ) وإنْ قُلْنَا إنَّهـا خَبَرِيَّة، واحترز بـ(غيرِ مفتقرةٍ إلى كلامٍ قبلَها) من نحو: (جَاءَنِي الَّذي لَكِنَّه قَائِمٌ)، فإنَّ هذهِ الجملةَ تستَدْعِي سبقَ جملةٍ أخرى، نحو: (مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّه قَائِمٌ).

ويشترطُ في الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ أنْ يكونَا تامَّين، والمعْنِيُّ بالتَّامِ: أنْ يكونَ في الوصلِ بهِ فائدةٌ، نحو: (جَاءَ الَّذي عِنْدَكَ، والَّذِي فِي الدَّارِ) والعاملُ فيهما فعلٌ محذوفٌ وجوبًا، والتقدير: (جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَنْدَكَ) أو (الَّذِي اسْتَقَرَّ في الدَّارِ) فإنْ لم يكونَا تامَّين لم يجزِ الوصلُ بهِما، فلا تقول (جَاءَ الَّذِي بِكَ) ولا (جَاءَ الَّذي اليَوْمَ).

---

(١) اختلف العلماء في جملة التعجب: أخبرية هي أم إنشائية؟

فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعا قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها، فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز؛ لأن التعجب، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه، فإن ظهر السبب بطل العجب، ولاشك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد: (فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية) فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية.

وَصِفَــــةٌ صَرِيحَـــةٌ صِلَـــةُ (أَلْ) (٩٨) وَكَوْنُـــهَا بِمُعْـــرَبِ الأَفْعَـالِ قَـلْ

صلةُ الألفِ واللَّام لا توصل إلا بالصِّفةِ الصَّريحةِ، قالَ المصنِّفُ في بعضِ كتبِه: وأعني بالصِّفةِ الصَّريحةِ اسمَ الفاعلِ نحو: (الضَّارب) واسمَ المفعولِ نحو: (المضروب) والصِّفةَ المشَبَّهة نحو: (الحسن الوجه)؛ فخرجَ نحو: (القُرَشِّي، والأَفْضَل)[١] وفي كونِ الألفِ واللَّام الدَّاخِلتينِ على الصِّفة المشبهة موصولة خلافٌ، وقدِ اضطربَ اختيارُ الشَّيخ أبي الحسنِ بنِ عصفور في هذهِ المسألةِ؛ فمرةً قالَ: إنَّها موصولةٌ، ومرةً منعَ ذلك.

وقدْ شذَّ وصلُ الألفِ واللَّام بالفعلِ المضارِعِ، وإليه أشارَ بقوله: (وكونُها بمعربِ الأفعالِ قلّ) ومنه قوله:

٣٠- مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُـهُ وَلَا الأَصِـيلِ ولا ذِي الـرَّأْيِ والجَـدَلِ[٢]

---

(١) أما خروج نحو (القرشي) فلأنه ليس وصفاً، وإنما هو مؤول بالوصف، فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصححوا وقوعه نعتًا، وأما خروج نحو (الأفضل) فلعدم مشابهتها للفعل، وخرج أيضا ما سمي به من الصفات كالصاحب والأبطح والأجرع.

(٢) ٣٠ - هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلًا من بني عذرة، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك، فما تم العذري أن قال:

فَحَيَّا الْإِلَـهُ أَبَا حَـزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَـدُّ الفَـرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِـهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الجَنْدَلُ

و (أبو حزرة): كنية جرير، و(أرغم أنفك): يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام وهو التراب. و(الجد) الحظ والبخت، وفي قوله (وجد الفرزدق أتعس به) دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسنذكر في ذلك بحثا في باب المبتدأ والخبر. فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفاً أَنْتَ حَامِلُهُ يَا ذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

اللغة: (الخنى) - بزنة الفتى - هو الفحش، و(الخطل) - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - هو المنطق الفاسد المضطرب، والتفحش فيه (الحكم) - بالتحريك - الذي يحكمه الخصمان كي يقضي بينهما، ويفصل في خصومتهما (الأصيل) ذو الحسب، و(الجدل) شدة الخصومة. =

وهذَا عندَ جمهورِ البصريينَ مخصوصٌ بالشِّعرِ، وزعَمَ المصنِّفُ -في غيرِ هذا الكتابِ- أنَّه لا يختص بهِ، بل يجوزُ في الاختيارِ، وقدْ جاءَ وصلها بالجملةِ الاسمِيةِ، وبالظرفِ شذوذًا؛ فمن الأولِ قوله:

٣١- مِنَ القَومِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُم   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ[1]

= **المعنى:** يقول: لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم، ولا أنت بذي حسب رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف نرضاك حكما ؟!

الإعراب: (ما) نافية، تعمل عمل ليس. (أنت) اسمها. (بالحكم) الباء: زائدة، الحكم: خبر ما النافية. (الترضى) أل: موصول اسمي نعت للحكم، مبني على السكون في محل جر. (ترضى) فعل مضارع مبني للمجهول. (حكومته) حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول. (ولا) الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي. (الأصيل) معطوف على الحكم. (ولا) مثل السابق. (ذي) معطوف على الحكم أيضاً، وذي مضاف. و(الرأي) مضاف إليه، (والجدل) معطوف على الرأي.

الشاهد فيه: قوله (الترضى حكومته) حيث أتى بصلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع.

(١) ٣١ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (دانت) ذلت، وخضعت، وانقادت. (معد) هو ابن عدنان، أحد أجداد النبي ﷺ.

الإعراب: (من القوم الرسول الله): الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم...إلخ، والألف واللام في كلمة (الرسول) موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جر، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه. (منهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة. (لهم) جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتي . (دانت) دان: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (رقاب) فاعل دان، ورقاب مضاف. و(بني) مضاف إليه، وبني مضاف. و(معد) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (الرسول الله منهم) حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن الثاني قوله:

٣٢- مَــنْ لَا يَــزَالُ شَــاكِرًا عَلَى الــمَعَهْ   فَهْـــوَ حَـــرٍ بِعِيْشَـــةٍ ذَاتِ سَـــعَه[1]



(١) ٣٢ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (المعه) يريد الذي معه (حر) حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق. (سعة) بفتح السين، وقد تكسر اتساع ورفاهية ورغد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

الإعراب: (من) اسم موصول مبتدأ. (لا يزال) فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) يعود على المبتدأ. (شاكرًا) خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. (على) حرف جر (المعه) هو عبارة عن "أل" الموصولة بمعنى الذي،وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لـ(ال)، ومع مضاف والضمير مضاف إليه. (فهو حر) الفاء زائدة. و(هو) ضمير منفصل مبتدأ، و(حر) خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو(من) في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط (بعيشة) جار ومجرور متعلق بقوله "حر" الواقع خبرا لهو. (ذات) صفة لعيشة، وذات مضاف. و(سعة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله "المعه" حيث جاء بصلة "أل" ظرفا، وهو شاذ على خلاف القياس.

أَيٌّ كَمَـا وَأُعْرِبَـتْ مَـا لَـمْ تُضَـفْ (٩٩) وَصَـدْرُ وَصْلِهَـا ضَـمِيرٌ انْحَـذَفْ

يعني أنَّ (أيًّا) مثلُ (ما) في أنَّها تكونُ بلفظٍ واحدٍ: للمذكَّرِ، والمؤنَّثِ ـ مفردًا كانَ، أو مثنًّى، أو مجموعًا ـ نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ).

ثُمَّ إنَّ (أيا) لها أربعةُ أحوالٍ:

أحدُها: أنْ تضاف ويُذْكرُ صدرُ صلتِها، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ).

الثَّاني: أنْ لا تضُاف ولا يذكر صدْر صلتِها، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيٌّ قَائِمٌ).

الثَّالث: أنْ لا تضَاف ويذْكر صدُر صلتهَا، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيٌّ هُوَ قَائِمٌ).

وفي هذه الأحوالِ الثَّلاثةِ تكونُ معربةً بالحركاتِ الثَّلاثِ، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ أَيَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ قَائِمٌ) وكذلك: (أَيٌّ قَائِمٌ، وَأَيًّا قَائِمٌ، وَأَيٍّ قَائِمٌ) وكذا، (أَيٌّ هُوَ قَائِمٌ، وَأَيًّا هُوَ قَائِمٌ، وَأَيٍّ هُوَ قَائِمٌ).

الرَّابع: أنْ تُضَاف ويُحْذَف صَدْرُ الصلةِ، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ) ففي هـذهِ الحالـةِ تُبْنَى على الضَّم، فتقول: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَرَأَيْـتُ أَيُّهُـمْ قَـائِمٌ، وَمَـرَرْتُ بـأَيُّهُمْ قَـائِم) وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[1] [مريم: ٦٩].

---

(١) قرأ الجمهور أيُّهم بالضم، وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء والأعمش: أيَّهم بالنصب.

الإعراب: (لننزعن): اللام واقعة في جواب قسم مقدر، ننزعن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف توكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب. (من كل): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ "ننزعن". وكل مضاف (شيعة): مضاف إليه مجرور. (أيهم): اسم موصول بمعنى الذي مبني على الضم - في قراءة الجمهور - في محل نصب مفعول به، وعلى قراءة طلحة والأعمش - هو مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره -، والهاء "على القراءتين" ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: للجمع. (أشد): خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، مرفوع. والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على الرحمن): جار ومجرور متعلقان بأشد. (عتيا): تمييز منصوب.

وجه الاستدلال: مجيء "أيّ" الموصولة مضافة، وقد حُذِفَ صدر صلتها، وهو الضمير "هو"، فبُنِيت على الضم.

وقول الشاعر:

٣٣- إِذَا مَـــا لَقِيـــتَ بَـــنِي مَالِـــكٍ   فَسَـــلِّمْ عَلَى أَيُّهُـــمْ أَفْضَـــلُ[١]

وهذا مستفادٌ مِنْ قوله: (وأعربت ما لم تضف... إلى آخر البيـت) أيْ: وأعربتْ (أَيًّ) إذَا لم تضفْ في حالـةِ حـذفِ صـدرِ الصِّـلةِ، فـدخلَ في هـذهِ الأحوالِ الثَّلاثةِ السابقةِ، وهي ما إذَا أضيفتْ وذُكِرَ صدرُ الصِّلةِ، أو لم تضـفْ ولم يُذكر صدرُ الصِّلةِ، أو لم تضفْ وذُكرَ صدرُ الصلةِ، وخرجَ الحالـةُ الرَّابعـةُ، وهي: مَا إِذَا أُضِيفتْ وحُذِفَ صدرُ الصِّلةِ، فإنَّها لا تُعربُ حينئِذٍ[٢].

(١) ٣٣ - هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد، وأنشده أبـو عمـرو الشيباني في كتاب الحروف، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وقال قبل إنشاده: (حكى أبو عمرو الشـيباني عن غسان وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد) وذكر البيت.

الإعراب: (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (ما) زائدة. (لقيت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهي جملة الشرط. (بني) مفعول به للقي، وبني مضاف. و(مالك) مضاف إليه (فسلم) الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت (على) حرف جر. (أيهم) يروى بضم (أيّ) وبجره، وهو اسم موصول على الحالين، فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليـه. (أفضـل) خـبر لمبتـدأ محـذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذي هو أي.

الشاهد فيه: قوله "أيهم أفضل" حيث أتى بأي مبنيا على الضم -على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة- لكونه مضافا، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعـراب البيـت، وهـذا هـو مـذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة، يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنيـة إذا اجتمع فيهـا أمران: **أحدهما**: أن تكون مضافة لفظا. **والثاني**: أن يكون صدر صلتها محذوفا. فـإذا لـم تكـن مضـافة أصلا، أو كانت مضافة لكن ذُكر صدر صلتها، فإنها تكون معربة.

(٢) استشكل بعضهم قول الناظم (وأعربت ما لم تضف..) أن مفهوم البيت هو: أن إعراب (أي) مشروط بتوفر الشرطين في البيت، فإذا انعدم أحدهما أو انعدما معًا فهي حينئذ مبنية؛ وهذا غير صحيح.

وأجيب: بأن (ما) في قوله (ما لم..) مصدرية ظرفية، وجملة (وصـدر وصـلها..) حـال مـن الضـمير في قـوله (تضف) وعليه فتقيد الإضافة المنفية في قوله (ما لم تضف)، بحذف صدر الصـلة، فيكـون حـذف صـدر الصلة قيدًا للإضافة المنفية لا أنه قيد ثانٍ لعدم إعراب (أي)، فحذف صدر الصلة قيدٌ للقيد؛ وعليـه فـإذا توجه النفي إلى مقيد بقيدٍ فإنه يصدق بانتفائهما وكذلك بانتفاء أحـدهما وعليـه؛ فهـذه الثـلاث الحـالات داخلة في قوله (وأعربت..) كما ذكرها الشارح، فينتفي الإشكال. لكن الناظم لو قال: (أي كمـا ولتبنهـا إذا تضف...) لكان أوضح وأبعد من الإشكال. فهذه الصور الثلاث هي منطوق عبارته لأنا جعلنـا الـواو في قـوله (وصدر..) بمعنى (مع) أي أنها قيد للقيد، ويكون مفهوم عبارته صورة ثبوت الإضافة مع الحذف للبناء.

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي (١٠٠) ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ (١٠١) فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلُحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ (١٠٢)

يعني أنَّ بعضَ العربِ أعربَ (أيًّا) مطلقًا، أي: وإنْ أُضيفتْ وحُذفَ صدرُ صلتِها؛ فيقول: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُم قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ أَيَّهُمْ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ قَائِمٌ) وقد قُرِئ ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] بالنَّصبِ، ورُوِيَ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ * [٣٣] بالجرِّ.

وأشار بقوله: (وفي ذا الحذف... إلى آخره) إلى المواضعِ الَّتي يحذفُ فيهَا العَائدُ على الموصولِ، وهو: إمَّا أنْ يكونَ مرفوعًا، أو غيرَه؛ فإنْ كانَ مرفوعًا لم يُحذفْ إلا إذَا كانَ مبتدأً وخبرُه مفردٌ[1]، نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ﴾[2] [الزخرف: ٨٤]، وأيُّهم أشدُّ[3]، فلا تقول: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَ) ولا (اللَّذانِ ضُرِبَ)؛ لرفعِ الأوَّلِ بالفاعليةِ والثَّاني بالنِّيابةِ، بل يقال: (قاما، وضُربا)، وأمَّا المبتدأُ فيحذفُ مع (أي) وإن لم تَطُلِ الصِّلةُ، كما تقدَّمَ من قولك: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ) ونحوه، ولا يُحذفُ صدرُ الصِّلةِ معَ غيرِ (أي)

---

(١) اشترط الناظم في جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ، وأُخِذ هذا من قوله (ذا الحذف) أي هذا الحذف، وهو إشارة إلى قوله (وصدر وصلها ضمير..) والضمير عندما يكون في صدر الصلة لا يكون إلا مبتدأ. واشترط كذلك كون الخبر مفرداً لا جملة ولا شبيهًا بالجملة ويؤخذ هذا من قوله (إن صلح الباقي لوصل مكمل) لأنه إن كان غير مفرد وحذفت الصلة فإن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة.

(٢) **الإعراب:** (وهو): الواو بحسب ما قبلها، هو: ضمير في محل رفع مبتدأ. (الذي): اسم موصول في محل رفع خبر. (في السماء): جار ومجرور متعلقان بإله؛ لأنه بمعنى معبود. (إله): خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو إله في السماء، والجملة من المبتدأ والخبر، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنه جاز حذف العائد على الموصول، وهو الضمير "هو"؛ وذلك لأن الصلة طويلة إذ التقدير: هو إله في السماء.

(٣) ذكر غير الناظم شروطاً أخر لم يذكرها الناظم، وهي: أن لا يكون العائد معطوفًا، وأن لا يكون معطوفاً عليه، وأن لا يكون بعد "لولا".

إِلَّا إِذَا طالتِ الصِّلةُ، نحو (جَاءَ الَّذي هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا) فيجوزُ حذفُ (هو) فتقول (جَاءَ الَّذِي ضَارِبٌ زَيْدًا) ومنه قولهم (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا) التقدير: "بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ سُوءًا" فإنْ لم تطلِ الصِّلةُ فالحذفُ قليلٌ، وأجازهُ الكوفيونَ قياسًا، نحو (جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ) التقدير: (جَاءَ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ) ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] في قراءةِ الرَّفْعِ[(١)]، والتقديرُ: (هُوَ أَحْسَنُ)[(٢)].

وقدْ جَوَّزُوا في (لَا سِيَّمَا زَيْدٌ) إِذا رُفِعَ زيدٌ: أنْ تكونَ (مَا) موصُولةً، وزيدٌ: خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (لَا سِيَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ) فَحُذِفَ العائدُ الَّذي هو المبتدأُ - وهو قولكَ: هو - وجوبًا، فهذا موضعٌ حُذِفَ فيه صَدْرُ الصِّلةِ معَ غيرِ (أي) وجوبًا ولم تطلِ الصِّلةُ، وهو مقيسٌ وليسَ بشاذٍ[(٣)].

---

(١) هي قراءة الحسن والأعمش ويحي بن يعمر وابن إسحاق.

الإعراب: (تماما): حال من الكتاب منصوب. (على الذي): جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لتماما. (أحسنُ): خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أحسن، والجملة الاسمية صلة الموصول. وأما على قراءة الجمهور فـ(أحْسَنَ) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا، تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنه حُذف العائد المرفوع من جملة الصلة مع كونها لم تطل.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا، أي سواء أكان الموصول "أيًّا" أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول "أيًّا" مطلقا، فإن كان الموصول غير "أي" لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة، وكان الموصول غير "أي".

(٣) الاسم الواقع بعد (لا سيما) إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ... وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد (لاسيما) نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب وهو أقل الأوجه الثلاثة.

فأما الجر فتخريجه على وجهين:

أحدهما: أن تكون (لا) نافية للجنس و(سي) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و(ما) زائدة، وسي مضاف، و(يوم) مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود.

=

وأشارَ بقوله: (وأبوا أن يختزل * إن صلح الباقي لوصل مكمل) إلى أنَّ شرطَ حذفِ صدرِ الصِّلةِ أنْ لا يكونَ مَا بعدَهُ صالحًا لأنْ يكونَ صلةً، كما إذَا وقعَ بعدهُ جملةٌ، نحو (جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، أو (هُوَ يَنْطَلِقُ) أو ظرفٌ، أو جارٌ ومجرورٌ، تامَّانِ، نحو (جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ) أو (هُوَ فِي الدَّارِ)، فَإنَّه لا يجوزُ فِي هَذِه المواضعِ حذفُ صدرِ الصِّلةِ، فَلا تقولُ: (جَاءَ الَّذِي أَبُوه مُنطَلِقٌ) تعني (الَّذِي هُوَ أبُوهُ مُنْطَلِقٌ)؛ لأنَّ الكلامَ يتمُّ دونَه، فَلا يُدْرَى أَحُذِفَ مِنْهُ شيءٌ أمْ لا ؟

= والوجه الثاني أن تكون (لا) نافية للجنس أيضا، و(سي) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(ما) نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، و(يوم) بدل من ما.

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضًا:

أحدهما: أن تكون (لا) نافية للجنس أيضا و(سي) اسمها، و(ما) نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليها، و(يوم) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شئ عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود.

والوجه الثاني: أن تكون (لا) نافية للجنس أيضا، و(سي) اسمها، و(ما) موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليه، و(يوم) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر (لا) محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح.

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضًا:

أحدهما: أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليها، و(يوما) مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء أعني يوما بدارة جلجل.

وثانيهما: أن تكون (ما) أيضا نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و(يوما) تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد (سيما).

والحاصل أن نصب المعرفة بعد "لاسيما" لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزا، والتزام كون التمييز نكرة.

وكذا بَقيَّةُ الأمثلةِ المذكورةِ، ولا فرقَ فِي ذَلكَ بينَ (أي) وغَيرِها؛ فلا تقل في (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ): (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ)؛ لأَنَّهُ لا يُعْلَمُ الحذْفُ، ولا يختصُّ هذَا الحكمُ بالضَّميرِ إذَا كانَ مبتدأً، بلِ الضَّابطُ أنَّه متَى احتملَ الكلامُ الحذفَ وعدمَه لم يَجُـزْ حذفُ العائدِ، وذلكَ كَما إذَا كانَ في الصِّلة ضميرٌ -غير ذلكَ الضَّميرِ المحذوفِ- صالحٌ لعودهِ على الموصُولِ، نحو (جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ)، فلا يجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (ضَرَبْتُه)، فلا تقول: (جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ) لأنَّه لا يُعْلَمُ المحذوفُ.

وبهذَا يظهرُ لكَ مَا في كلامِ المصنِّفِ مِن الإيهامِ، فإنَّه لم يبيِّن أنَّه متى صلحَ مَا بعدَ الضَّميرِ لأنْ يكونَ صلةً لا يحذفُ، سواء أكانَ الضَّميرُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وسواء أكانَ الموصُول أيًّا أم غيرها، بل ربَّما يشعرُ ظاهرُ كلامِه بأنَّ الحكمَ مخصوصٌ بالضميرِ المرفوعِ، وبغيرِ (أيٍّ) من الموصولاتِ؛ لأن كلامه في ذلكَ، والأمرُ ليسَ كذلك، بل لا يُحْذَفُ معَ (أيٍّ) ولا معَ غيرِهَا متَى صلحَ مَا بعدَها لأنْ يكونَ صلةً كما تقَّدم، نحو (جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، وَيُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) وكذَلكَ المنْصُوبُ والمجرورُ، نحو (جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ)، و (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ).

(١٠٢) وَالْحَذْفُ عِنْـدَهُمِ كَثِـيرٌ مُنْـجَـلِي
فِي عَائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَـبْ (١٠٣) بِفِعْـلٍ اوْ وَصْـفٍ كَمَـنْ نَرْجُـو يَهَـبْ

وأشارَ بقولِهِ: (والحذف عندهم كثير منجلي... إلى آخره) إلى العائدِ المنصوبِ.

وشرطُ جـوازِ حذْفِـهِ أنْ يكـونَ: متَّصـلًا[١] منصـوبًا بفعـلٍ تـامٍّ أو بوصـفٍ، نحـو (جَـاءَ الَّذِي ضَرَبْتُـهُ، وَالَّذِي أَنَـا مُعْطِيكَـهُ دِرْهَـمٌ). فيجـوزُ حذفُ الهاءِ مِـنْ (ضربتـه) فتقـول (جَـاءَ الَّذِي ضَرَبْـتُ) ومنـه قـوله تعـالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[٢] [المدثر: ١١]، وقـوله تعـالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[٣] [الفرقان: ٤١] ، التقدير: (خلقته، وبعثه).

وكذلكَ يجوزُ حذفُ الهاءِ من (مُعْطِيكَهُ)؛ فتقول (الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ) ومنْه قَوْلهُ:

---

(١) يدخل في قول الناظم (متصل) ما كان جائز الاتصال والانفصال؛ لأنه وإن كان يصح ذكره منفصلًا إلّا أن فيه شائبة الاتصال فيدخل هنا، ومثاله قوله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣]، أي رزقناهم (إياه) ويجوز (رزقناهموه) أما واجب الانفصال فلا يدخل هنا.

(٢) **الإعراب:** (ذرني): ذر: فعل أمر، والنون للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (ومن): الواو: للمعية، من: اسم موصول في محل نصب مفعول معه. (خلقت): فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره خلقته. (وحيدا): حال منصوب.

وجه الاستدلال: أنه يجوز حذف العائد المنصوب إن كان ضميرًا متصلًا ناصبُه فعل تام، والتقدير: خلقته وحيدًا. ومثل هذا الحذف كثير.

(٣) **الإعراب:** (أهذا): الهمزة حرف استفهام، هذا: الهاء حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. (الذي): اسم موصول في محل رفع خبر. (بعث): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والعائد محذوف تقديره: بعثه، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (رسولا): حال منصوب.

وجه الاستدلال: كالآية السابقة.

٣٤- مَا اللّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ   فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ[١]

تقديرهُ: الَّذي اللّهُ موليكَهُ فضلٌ، فحذفت الهاء.

وكلامُ المصنِّفِ يقتضِي أنَّه كثيرٌ، وليسَ كذلكَ، بلِ الكثيرُ حذفُهُ من الفعلِ المذكورِ، وأمَّا معَ الوصفِ فالحذفُ منه قليلٌ. فإنْ كانَ الضَّميرُ منفصلًا[١] لم يجزِ الحذفُ، نحو (جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ) فَلا يجوزُ حذفُ (إياه)، وكذلكَ يمتنعُ الحذفُ إنْ كانَ متصلًا منصوبًا بغيرِ فعلٍ أو وصفٍ ـ وهوَ الحرفُ ـ نحو (جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ) فَلا يجوزُ حذفُ الهاءِ[٢]، وكذلكَ يمتنعُ الحذفُ إذَا كانَ منصوبًا متصلًا بفعلٍ ناقصٍ، نحو (جَاءَ الَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ).



(١) الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدما على عامله كما في المثال الذي ذكره الشارح، أو كان مقصورا عليه كقولك: (جاء الذي ما ضربت إلا إياه)، والسر في عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت (جاء الذي إياه ضربت) كان **المعنى**: جاء الذي ضربته ولم أضرب سواه، فإذا قلت (جاء الذي ضربت) صار غير دال على أنك لم تضرب سواه، وكذلك الحال في قولك (جاء الذي ما ضربت إلا إياه) فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائي ولم تضرب غيره، فإذا قلت: (جاء الذي ما ضربت) دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائي فحسب.

فأما المنفصل جوازًا فيجوز حذفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

ما الله موليك فضل فاحمدنه به

فإن التقدير يجوز أن يكون (ما الله موليكه).

(٢) إنما قال الشارح (فلا يجوز حذف الهاء) إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعا فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، هذا إذا قدرت أصل الكلام: أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي، على حد قول كُثَيِّر عزَّة:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرتُ بَعْدَهَا   وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل: "الذين كنتم تزعمونهم شركائي" لم يكن من هذا النوع.

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُــفِضَا (١٠٤) كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَضَـى
كَذَا الَّذِي جُـرَّ بِمَـا الْـمَوْصُولَ جَـرّ (١٠٥) كَـ(مُرَّ بِـالَّذِي مَــرَرْتُ فَهْـوَ بَـرّ)

لما فرغَ من الكلامِ على الضميرِ المرفوعِ والمنصوبِ شرعَ في الكلامِ على المجرورِ، وهو إمَّا أنْ يكونَ مجرورًا بالإضافةِ، أو بالحرفِ.

فإنْ كانَ مجرورًا بالإضافةِ لم يحذفْ، إلا إذَا كانَ مجرورًا بإضافةِ اسمِ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، نحو (جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبُهُ: الآنَ، أَوْ غَدًا)؛ فتقول: (جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبٌ)، بحذفِ الهاءِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بغيرِ ذلكَ لم يحذفْ، نحو (جَاءَ الَّذِي أَنَا غُلامُهُ، أَوْ أَنَا مَضْرُوبُهُ، أَوْ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ).

وأشارَ بقولِهِ: (كَأَنْتَ قَاضٍ) إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1] [طه: ٧٢] التقدير: (مَا أَنْتَ قَاضِيهِ) فحذفتِ الهاء، وكأنَّ المصنِّفَ استغْنى بالمثالِ عن أنْ يقيِّد الوصفَ بكونِهِ اسمَ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بحرفٍ فلا يحذفُ إلا إنْ دخلَ على الموصولِ حرفٌ مثله: لفظًا ومعنًى، واتفقَ العاملُ فيهما مادةً ، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ، أَوْ أَنْتَ مَارٌّ بِهِ) فيجوزُ حذفُ الهاءِ؛ فتقول: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ)[2]، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا

---

(١) **الإعراب:** (فاقض): الفاء: بحسب ما قبلها، اقض: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به.(أنت): ضمير في محل رفع مبتدأ. (قاض): خبر مرفوع بالضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره قاضيه.

وجه الاستدلال: أن المضاف وهو قوله تعالى: (قاض) لما كان وصفا غير ماض، جاز حذف العائد المجرور بالإضافة، والتقدير: فاقض ما أنت قاضيه.

(٢) يؤخذ من قول الناظم (جُرّ بما الموصول جر): اشتراط جَرّ الموصول بالحرف، وأن يكون الجار له موافقًا لجار العائد لفظًا ومعنًى. ويؤخذ من تمثيل الناظم: اشتراط أن لا يكون العائد عمدة، وأن لا يكون العائد محصورًا، وأن يتحد مُتَعَلّقا الحرفين لفظًا ومعنى.

تَشْرَبُونَ ﴾[١] [المؤمنون: ٣٣] أي: منهُ، وتقول: (مَرَرْتُ بِالَّذِي أَنْتَ مَارٌّ) أي بِهِ، ومنهُ قوله:

٣٥- وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ[٢]

---

(١) **الإعراب:** (ويشرب): الواو: حرف عطف، يشرب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة معطوفة على ما قبلها. (مما): من: حرف جر، ما: اسم موصول في محل جر بمن، وشبه الجملة متعلق بـ"يشرب". (تشربون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والعائد محذوف تقديره تشربون منه.

وجه الاستدلال: أنه حُذف العائد المجرور بالحرف وهو "منه"؛ لأن الاسم الموصول (ما) قد جُرَّ بـ (مِنْ) وهو شبيه لفظا ومعنى بما جُرّ به العائد؛ أما اللفظ فواضح، وأما المعنى فإن (مِن) الجارة لكليهما معناها التبعيض، والجار والمجرور في كل منهما قد تعلق بفعلٍ كلٌّ منهما يشبه الآخر في لفظه ومعناه، فالأول قد تعلق بـ"يشرب"، والثاني قد تعلق بـ"تشربون"، فلما تم هذا الاتفاق بين الحرفين لفظا ومعنىً ومتعلقا جاز حذف هذا العائد، والتقدير: ويشرب مما تشربون منه.

(٢) ٣٥ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من قصيدة مطلعها:

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَانِحُ ... غَدَاةَ غَدَتْ مِنْهَا سَنِيحُ وَبَارِحُ

تَغَالَتْ بِي الأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا ... بِزَنْدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الوَجْدِ قَادِحُ

اللغة: (طربت) الطرب: خفة تعتريك من سرور أو حزن. (هاجتك) أثارت همك، وبعثت شوقك. (الظباء) جمع ظبي (السوانح) جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من ظبي أو طير أو غيرهما، ويقال له: سنيح (بارح) هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه. (قادح) اسم فاعل من قدح الزند قدحا، إذا ضربه لتخرج منه النار. (حقبة) - بكسر فسكون - في الأصل تطلق على ثمانين عاما، وقد أراد بها المدة الطويلة. (فبح) أمر من "باح بالأمر يبوح به": أي أعلنه وأظهره (لان) أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، وقيل: بل هي لغة في الآن.

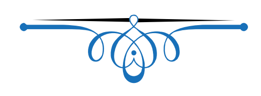
الإعراب: (قد) حرف تحقيق ، (كنت) كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع. (تخفي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، والجملة من تخفي وفاعله خبر "كان" في محل نصب. (حب) مفعول به لتخفي، وحب مضاف. و(سمراء) مضاف إليه. (حقبة) ظرف زمان متعلق بتخفي. (فبح) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (لان) ظرف زمان متعلق ببح. (بالذي) جار ومجرور متعلق ببح أيضا. (أنت بائح) مبتدأ وخبر، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالباء، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فبح الآن بالذي أنت بائح به.

الشاهد فيه: قوله (بالذي أنت بائح) حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جملة الصلة، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول وهو الباء والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة: الأول "بح" والثاني "بائح" ومعنى: لأنهما جميعا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

أي: أنت بائحٌ بهِ.

فإنِ اختلفَ الحرفانِ لم يجزِ الحذفُ، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ) فلا يجوزُ حذف (عليه) وكذلك (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ) فلا يجوزُ حذفُ (به) منه؛ لاختلافِ معنى الحرفينِ؛ لأنَّ الباءَ الداخلةَ على الموصولِ للإلصاقِ، والداخلةَ على الضَّميرِ للسببيةِ، وإنْ اختلفَ العاملانِ لم يجزِ الحذفُ أيضًا، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرِحْتَ بِهِ) فلا يجوزُ حذفُ (بِهِ).

وهذَا كلُّهُ هوَ المشارُ إليهِ بقولهِ: (كذا الذي جر بما الموصول جر) أي كذلكَ يحذفُ الضَّمير الَّذي جرَّ بمثلِ ما جرَّ الموصولُ به[1]، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بَر) أي: "بالذي مررت به" فاستغْنى بالمثالِ عنْ ذكرِ بقيةِ الشُّروطِ الَّتي سبقَ ذِكْرها.



(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم، وقد جُرَّ هذا الموصوف بحرف مثل الذي مع العائد، ومنه قول كعب بن زهير:

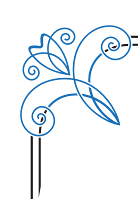
إنْ تُعْنِ نَفْسَكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفَرُوا

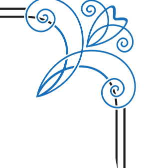
لَا تَرْكَنَنَّ إِلى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ

ففي كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه.

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله (بالأمر الذي عنيت) فإن التقدير فيه: بالأمر الذي عنيت به، فحذف المجرور ثم الجار، لكون الموصوف بالموصول مجرورا بمثل الذي جر ذلك العائد.

وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله (إلى الأمر الذي ركنت) فإن تقدير الكلام: إلى الأمر الذي ركنت إليه، فحذف المجرور، ثم حذف الجار، لكون الموصوف - وهو الأمر - مجرورا بحرف مماثل للحرف الذي جر به ذلك العائد.





المعرف بأداة التعريف

أَلْ حَـرْفُ تَعْرِيـفٍ أَوِ الـلَّامُ فَقَـطْ (١٠٦) فَـنَمَطٌ عَرَّفْـتَ قُـلْ فِيـهِ (النَّمَـطْ)

اختلفَ النَّحويونَ في حرفِ التَّعريفِ في (الرَّجل) ونحوه، فقالَ الخليلُ: المعرِّفُ هو (أل)، وقال سيبويه: هو اللَّام وحدها، فالهمزةُ عندَ الخليلِ همزةُ قطعٍ، وعندَ سيبويه همزةُ وصلٍ اجتلبتْ للنُّطقِ بالساكنِ.

والألفُ واللَّامُ المعرفةُ تكون للعهدِ، كقولك: (لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ) وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[1] [المزمل: ١٥ - ١٦] ولاستغراقِ الجنْسِ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[2] [العصر: ٢] وعلامتها أن يصلح

---

(١) **الإعراب:** (كما): الكاف حرف جر. ما: حرف مصدري.(أرسلنا): أرسل:فعل ماض، نا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من ما وما بعدها في محل جر بالكاف. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف. والتقدير:إنا أرسلنا إليكم رسولا إرسالا كائنا مثل إرسالنا إلى فرعون رسولا.(إلى فرعون):جار ومجرور متعلقان بالفعل أرسلنا. (رسولا): مفعول به. (فعصى):الفاء: حرف عطف.عصى:فعل ماض. (فرعون): فاعل مرفوع. (الرسول): مفعول به.والجملة الفعلية معطوفة على جملة أرسلنا لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنّ "أل" الداخلة على قوله تعالى:(الرسول) هي للعهد الذكري؛ لأنه قد تقدم ذكر الرسول نكرة فيما سبق ، وفائدتها التنبيه على أن لفظة الرسول الثانية هي الأولى، فكلتاهما لذات واحدة.

(٢) **الإعراب:** (والعصر): الواو: حرف جر وقسم. العصر: اسم مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل أقسم المحذوف. (إن): حرف توكيد ونصب. (الإنسان): اسم إن منصوب. (لفي خسر): اللام هي اللام المزحلقة حرف. في خسر: جار ومجرور متعلقان بخبر إن محذوف.

وجه الاستدلال: أنّ "أل" الداخلة على قوله: (الإنسان) هي جنسية أفادت استغراق جنس الأفراد، و**المعنى:** والعصر إن كل واحد من جنسه في خسر ذكرًا أو أنثى... إلخ.

موضعها "كل" ولتعريف الحقيقة، نحو: "الرجل خير من المرأة" أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و"النمط" ضرب من البسط، والجمع أنماط مثل سبب وأسباب والنمط أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد، كذا قاله الجوهري.



وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا: كَاللَّاتِ (١٠٧) وَالآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ

وَلِاضْطِرَارٍ: كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ (١٠٨) كَذَا (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِي)

ذكرَ المصنِّفُ في هذينِ البيتينِ أنَّ "الألف واللَّام" تأتِي زائدةً، وهي ـ في زيادَتها ـ علَى قِسْمَين: لازِمة، وغير لازمةٍ.

ثُم مثَّلَ الزَّائدة اللَّازمة بـ(اللَّات)[١] وهو اسمُ صنمٍ كانَ بمكةَ، وبـ(الآن) وهو ظرفُ زمانٍ مبنِي على الفتحِ[٢]، واخْتُلِفَ في "الألف واللَّام" الدَّاخلةِ عليه؛ فذهبَ قومٌ إلى أنَّها لتعريفِ الحضورِ كما في قولكَ: (مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ)؛ لأنَّ قولكَ: (الآن) بمعنى هذَا الوقت، وعلى هذا لا تكونُ زائدةً. وذهبَ قومٌ -منهُم المصنِّفُ- إلى أنَّها زائدةٌ، وهو مبْني لتضمُّنِه معنى الحرفِ، وهو لامُ الحضورِ.

ومثَّل -أيضًا- بـ(الَّذِين)، و(اللَّات) والمرادُ بهما ما دخلَ عليهِ "أل" من الموصولاتِ، وهوَ مبني على أنَّ تعريفَ الموصولِ بالصلةِ؛ فتكونُ "الألف واللَّام" زائدةً، وهُو مذهبُ قومٍ، واختارَه المصنِّفُ. وذهبَ قومٌ إلى أنَّ تعريفَ الموصولِ بـ(أل) إنْ كانتْ فيهِ نحو: "الَّذِي" فإنْ لم تكنْ فيهِ فَبِنِيَّتِهَا نحو: (من، وما) إلا (أيًّا) فإنَّها تتعرفُ بالإضافةِ، فعَلى هذَا المذهبِ لا تكونُ "الألف واللَّام" زائدةً، وأمَّا

(١) مثل اللات كل علم قارنت "أل" وضعه لمعناه العلمي، سواء أكان مرتجلا أم كان منقولًا، فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها "أل" وقد قارنت وضعه: السموأل، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها "أل" وقد قارنت وضعه للعلمية أيضًا: العزى، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها. ومنه اللات: وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته، ثم سمي به صنم، وأصله بتشديد التاء، فلما سمي به خففت تاؤه؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغير فيها، ومنه (اليسع) فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به.

(٢) أكثر النحاة على أن (الآن) مبني على الفتح، ولكن اختلفوا في سبب بنائه. ومِن النحاة مَن ذهب إلى أنه معرب، وأنه ملازم للنصب على الظرفية، وقد يخرج عنها إلى الجر بـ"مِن"، فيقال: سأحالفك من الآن، بالجر.

حذْفُها في قراءةِ من قرأَ: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [الفاتحة: ٧][(١)] فلا يدُلُّ على أنَّها زائدةٌ؛ إذْ يُحْتملُ أنْ تكونَ حُذِفَتْ شذوذًا وإنْ كانتْ مُعرِّفَة، كما حذفت من قولهم: (سَلَامُ عَلَيْكُمْ) من غيرِ تنوينٍ ـ يريدون (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ).

وأمَّا الزَائِدةُ غيرُ اللَّازمةِ فهي الدَّاخلةُ اضطرارًا على العَلَمِ، كقولهم في (بَنَاتِ أَوْبَرَ) عَلَمٌ لضرْبٍ من الكَمْأَةِ (بَنَات الأَوْبَر) ومنه قوله:

٣٦- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[(٢)]

والأصلُ (بَنَات أَوْبَرَ) فزيدتِ "الألفُ واللَّامُ". وزعمَ المبرِّدُ أنَّ (بَنَات أَوْبَر) ليسَ بعَلَمٍ، فالألفُ واللَّامُ ـ عِنْدَه ـ غير زائدةٍ.

---

(١) قرئ في الشاذ الذين بلام واحدة، والجمهور باللامين.

الإعراب: (صراط): بدل من صراط الأولى بدل كل من كل منصوب. (اللذين): (على القراءتين) اسم موصول في محل جر لأنه مضاف إليه.(أنعمت): فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول. (عليهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل "أنعمت".

(٢) ٣٦ – البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (جنيتك) معناه جنيت لك، ومثله -في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورًا- قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ ﴾ [المطففين: ٣]، و ﴿ وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا ﴾ [هود: ١٩]، و ﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس: ٣٩]. (أكمؤا) جمع كمء -بزنة فَلْس- ويجمع الكم ء على كمأة أيضاً، فيكون المفرد خالياً من التاء وهي في جمعه، على عكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة، (وعساقلا) جمع عسقول -بزنة عصفور- وهو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ ﴾ [الأنعام: ٥٩]، فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحذفت الياء، ويقال: المفاتح جمع مفتح، وليس جمع مفتاح؛ فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عسقل بزنة منبر. و(بنات الأوبر) كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار، وهي رديئة الطعم.

الإعراب: (ولقد) الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق. (جنيتك) فعل وفاعل ومفعول أول. (أكمؤا) مفعول ثان (وعساقلا) معطوف على قوله أكمؤا. (ولقد) الواو عاطفة، واللام موطئة للقسم. و(قد) حرف تحقيق. (نهيتك) فعل وفاعل ومفعول. (عن) حرف جر. (بنات) مجرور بعن، وبنات مضاف. و(الأوبر) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (بنات الأوبر) حيث زاد "أل" في العَلَم مضطرًا؛ لأن (بنات أوبر) علم على نوع من الكمأة ردي، والعَلَم لا تدخله "أل" فرارًا من اجتماع معرِّفَين، وهما حينئذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: وأما قول الشاعر: * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر * فإنه زاد الألف واللام للضرورة.

ومنْهُ الدَّاخِلَة اضطِرارًا على التَّمييزِ، كقوله:

٣٧- رَأَيْتُكَ لَمَّا أنْ عَرَفْتَ وجُوهَنَا   صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[1]

والأصل (وَطِبْتَ نَفْسًا) فزادَ "الألف واللَّام"، وهذا بناءً على أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً، وهو مذهبُ البصريينَ، وذهبَ الكوفيونَ إلى جوازِ كونهِ مَعْرِفَةً؛ فـ"الألفُ واللَّام" عندهمْ غيرُ زائدةٍ.

وإلى هذينِ البيتينِ اللَّذَينِ أنشدنَاهُما أشارَ المصنِّفُ بقوله: (كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ)، وقوله: (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي).

---

(١) ٣٧- البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم التوزي - نقلًا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج بـه، ولـيس كذلك؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: (رأيتك) الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المذكور في آخر البيت. (وجوهنا) أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى (لما أن عرفت جلادنا) أي: ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا. (صددت) أعرضت ونأيت. (طبت النفس) يريد أنك رضيت. (عمرو) كان صديقا حميما لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس؛ لأنه فرَّ عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضي من الغنيمة بالإياب، فلم يدافع عنه، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

الإعراب: (رأيتك) فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان؛ لأن "رأى" هنا بصرية. (لما) ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى. (أن) زائدة. (عرفت) فعل وفاعل. (وجوهنا) وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه. (صددت) فعل وفاعل، وهو جواب "لما". و(طبت) فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة صددت. (النفس) تمييز نسبة. (يا قيس) يا: حرف نداء، و"قيس" منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله. (عن عمرو) جار ومجرور متعلق بـ"صددت"، أو "بطبت" على أنه ضمنه معنى تسليت.

الشاهد فيه: قوله (طبت النفس) حيث أدخل "الألف واللام" على التمييز الذي يجب له التنكير - ضرورة، وذلك في اعتبار البصريين. وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة؛ وعلى ذلك لا تكون "أل" زائدة، بل تكون معرفة.

ومن العلماء من قال: "النفس" مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو. وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

وَبَعْـضُ الَاعْـلامِ عَلَيْـهِ دَخَـلَا (١٠٩) لِلَمْـحِ مَـا قَـدْ كَانَ عَنْـهُ نُقِـلَا
كَالْفَضْـلِ وَالحَـارِثِ وَالنُّعْمَـانِ (١١٠) فَـذِكْرُ ذَا وَحَذْفُـهُ سِيَّـانِ

ذكرَ المصنِّفُ -فيما تقدَّم- أنَّ "الألف واللَّام" تكون مُعَرِّفَةً، وتكونُ زَائِدَةً، وقدْ تقدَّم الكلامُ عليهما، ثمَّ ذكرَ في هذينِ البيتينِ أنَّها تكونُ للمحِ الصِّفةِ، والمرادُ بها الدَّاخلةُ على مَا سُمِّي به من الأعلامِ المنقولةِ، ممَّا يصلحُ دخولُ "أل" عليه، كقولك في (حسنٍ: الحسن)، وأكثرُ ما تدخلُ على المنقولِ من صفةٍ؛ كقولك في (حارثٍ: الحارث) وقدْ تدخلُ على المنقولِ من مصدرٍ، كقولك في (فضلٍ: الفضل) وعلى المنْقولِ من اسمِ جنسٍ غيرِ مصدرٍ، كقولك في(نُعْمانَ: النُّعمان) وهو في الأصلِ من أسماءِ الدَّمِ[1]، فيجوزُ دخولُ "أل" في هذهِ الثَّلاثةِ نظرًا إلى الأصلِ، وحذْفُها نظرًا إلى الحالِ.

وأشارَ بقولِهِ (للمح ما قد كان عنه نقلا) إلى أنَّ فائدةَ دخولِ "الألِفِ واللَّام" الدلالةُ على الالتفاتِ إلى ما نُقِلتْ عنه من صفةٍ، أو مَا في معنَاهَا.

وحاصلهُ: أنَّكَ إذَا أردتَ بالمنقولِ من صفةٍ ونحوه أنَّه إنَّما سُمِّي به تفاؤلًا بمعناهُ ـ أتيتَ بـ"الألِفِ واللَّامِ" للدَّلالةِ على ذلكَ، كقولكَ: "الحارث" نظرًا إلى أنَّه إنَّما سُمي

(١) هنا شيئان:

الأول: أنَّ الذي تلمحه حين تدخل "أل" على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاما؛ لأن الحمرة لازمة للدم.

والثاني: أن الناظم في كتاب التسهيل جعل (نعمان) من أمثلة العلم الذي قارنت "أل" وضعه كاللات والعزى والسموأل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك (وقد تزاد لازما) وهنا مثل به لما زيدت عليه "أل" بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال (فذكر ذا وحذفه سيان) والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت "النعمان" أحيانا مقرونا بـ(أل)؛ فيكون من النوع الأول، وسمت أحيانا أخرى (نعمان) بدون "أل"؛ فيكون من النوع الثاني.

به للتفاؤلِ، وهو أنَّه يعيشُ ويحرثُ، وكذَا كُلُّ ما دلَّ على معنى وهوَ ممَّا يوصـفُ بـه في الجملةِ، كـ(فَضْلٍ) ونحوه.

وإنْ لم تنظرْ إلى هذَا ونظرتَ إلى كونهِ علمًا لم تُدْخِلِ "الألفَ واللَّام"، بل تقول: (فضلٌ، وحارثٌ، ونعمانُ)؛ فدخولُ "الألفِ واللَّامِ" أفادَ معنىً لا يستفادُ بدونهما، فليستَا بزائدتينِ، خلافًا لمنْ زعمَ ذلك، وكذلكَ أيضًا ليسَ حذْفُهما وإثباتُهما على السواءِ كما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَـزَّلُ على الحالتينِ اللَّتينِ سبقَ ذكرُهما، وهو أنَّه إذا لمُحَ الأصلُ جيءَ بالألفِ واللَّامِ، وإنْ لم يلمحْ لم يؤتَ بهما.



وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالغَلَبَهْ ... مُضَافٌ او مَصْحُوبُ(أَلْ) كَالْعَقَبَهْ (١١١)

وَحَذْفَ(أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ ... أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ (١١٢)

من أقسامِ "الألف واللّام" أنَّها تكونُ للغلبةِ، نحو: (المدِينة)، و(الكتاب)، فإنَّ حقهُما الصدقُ على كلِّ مدينةٍ وكلِّ كتابٍ، لكن غلبت (المدِيْنَةُ) على مدينةِ الرَّسُولِ ﷺ، و(الكِتَابُ) على كتاب سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ حتى إنَّهما إذَا أطلقَا لم يتبادرْ إلى الفهمِ غيرهما.

وحكمُ هذه "الألفِ واللَّام" أنَّها لا تُحذفُ إلا في النِّداء أو الإضافةِ[١]، نحو (يا صَعِقُ) في الصعق[٢]، و(هَذِهِ مَدِيْنَةُ رَسُولِ الله ﷺ). وقدْ تُحذفُ في غيرِهما شذوذًا، سُمِعَ من كلامِهم: (هَذَا عَيُّوقُ طَالِعًا)[٣]، والأصلُ العَيُّوقُ، وهو اسمُ نجمٍ.

وقدْ يكونُ العَلَمُ بالغلبةِ أيضًا مضافًا: (كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ)، فإنَّه غلبَ على العبادلةِ دونَ غيرِهم من أولادِهم، وإنْ كانَ حقهُ الصدْق عليهمْ، لكنْ غلبَ على هؤلاءِ، حتَّى إنَّه إذا أُطلقَ (ابن عمر) لا يفهمُ منهُ غير عبدِ الله، وكذا (ابن عباس) و(ابن مسعود) رضي الله عنهم أجمعينَ، وهذهِ الإضافةُ لا تفارقهُ، لا في نداءٍ، ولا في غيرهِ، نحو: (يَا ابْنَ عُمَرَ).

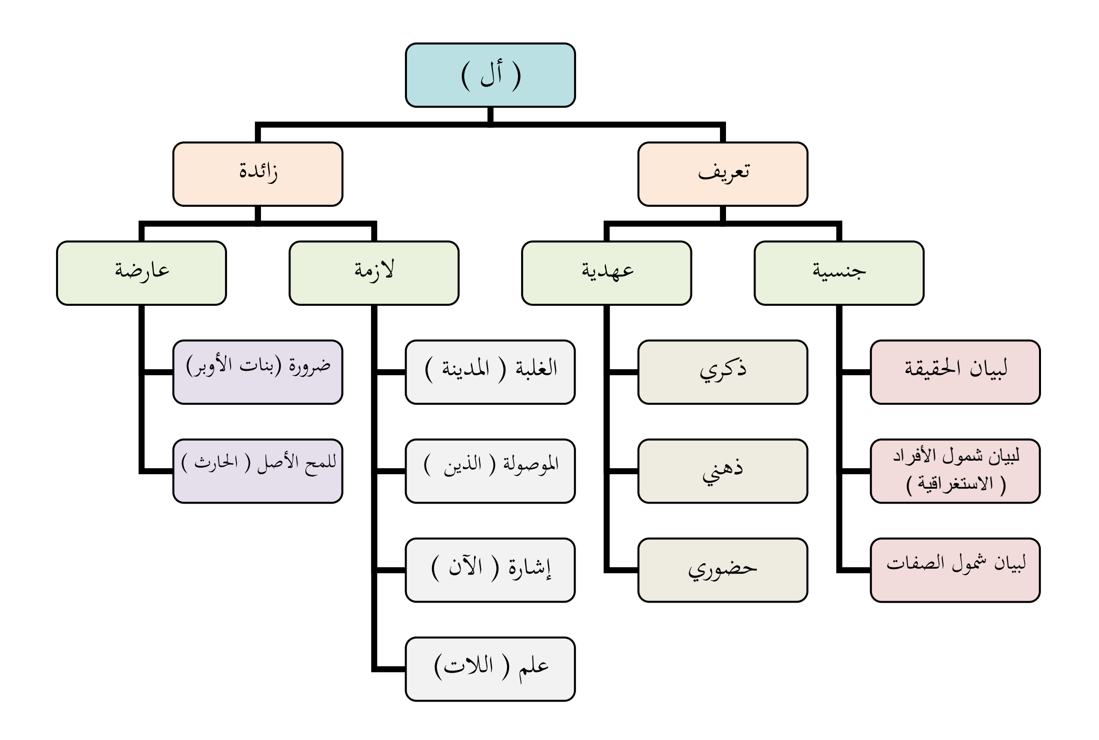
---

(١) اعلم أن "أل" التي للغلبة و "أل" المعرِّفة يشتركان في كونهما لا يجامعان النداء ولا الإضافة، ويفترقان في أنّ "أل" المعرفة يتوصل إليها في النداء بأي أو بذا فتقول: يا أيها الرجل، أو يا ذا الرجل.

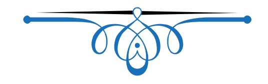
(٢) الصعِق - في أصل اللغة - اسم يطلق على كل من رمي بصاعقة، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه؛ فسبها؛ فرمي بصاعقة؛ فقال الناس عنه: الصعق.

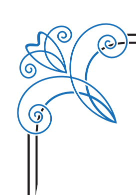
(٣) العيّوق - في أصل الوضع - كلمة على زنة فيعول من قولهم: عاق فلانٌ فلاناً يعوقه، إذا حال بينه وبين غرضه، ومعناه عائق، وهو بهذا صالح للإطلاق على كل معوق لغيره، وخصوا به نجمًا كبيرًا قريبًا من نجم الثريا ونجم الدبران، زعموا أنهم سموه بذلك؛ لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها.

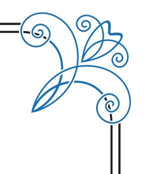




(أل)
تعريف
زائدة
جنسية
عهدية
لازمة
عارضة
لبيان الحقيقة
لبيان شمول الأفراد (الاستغراقية)
لبيان شمول الصفات
ذكري
ذهني
حضوري
الغلبة (المدينة)
الموصولة (الذين)
إشارة (الآن)
علم (اللات)
ضرورة (بنات الأوبر)
للمح الأصل (الحارث)







الابتـــداء

مُبْتَـــدَأٌ زَيْـدٌ وَعَـــــاذِرٌ خَبَــرْ (١١٣) إِنْ قُلْتَ:(زَيْـدٌ عَاذِرٌ مَـنِ اعْتَـذَرْ)

وَأَوَّلٌ مُـبْـتَـــــدَأٌ، وَالثَّــــــانِي (١١٤) فَاعِـلٌ اغْـنَـى فِي (أَسَـــــارٍ ذَانِ)

وَقِــسْ، وَكَاسْــتِفْهَامٍ النَّــفْيُ وَقَــدْ (١١٥) يَجُـــوزُ نَحْـوُ (فَـائِزٌ أُوْلُـو الرَّشَـدْ)

ذكرَ المصنِّفُ أنَّ المبتدأَ على قسمينِ:

- مبتدأٌ له خبرٌ.
- ومبتدأٌ له فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ.

فمثالُ الأوَّلِ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ) والمراد بهِ: مَا لم يكنِ المبتدأُ فيهِ وصفًا مشتملًا عَلى مَا يذكرُ في القسمِ الثَّاني، فـ(زيدٌ): مبتدأٌ، و(عاذرٌ): خبرُه، (ومنِ اعتذرَ): مفعولٌ لعاذرٍ.

ومثالُ الثَّاني: (أَسَارٍ ذَانِ) فـ(الهمزةُ): للاستفهامِ، و(سارٍ): مبتدأٌ، و(ذانِ): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، ويقاسُ على هذَا مَا كانَ مثلهُ، وهو: كُلُّ وصفٍ اعتمدَ على استفهامٍ، أو نفيٍ، نحو: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ).

فإنْ لم يعتمدِ الوصفُ لم يكنْ مبتدأً ـ وهذَا مذهبُ البصريينَ إلا الأخفش ـ ورفعَ[١] فاعلًا ظاهرًا، كما مثَّل، أو ضميرًا منفصلًا، نحو: (أَقَائِمٌ أَنْتُما) وتمَّ الكلامُ

---

(١) (ورفع) هذا الفعل معطوف بالواو على "اعتمد" في قوله: (وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي) وكذلك قوله =

بِهِ، فإنْ لم يتمْ بِهِ الكلامُ لم يكنْ مبتدأً، نحو: (أَقَائِمٌ أَبُواهُ زَيْدٌ) فـ(زيدٌ): مبتدأٌ مؤخرٌ، و(قَائِمٌ): خبرٌ مقدمٌ، و(أبواهُ): فاعلٌ بـ"قائمٍ"، ولا يجوزُ أنْ يكونَ "قائمٌ" مبتدأً؛ لأنَّه لا يستغنى بفاعلِهِ حينئذٍ؛ إذْ لا يقالُ (أقائمٌ أبواهُ) فيتمُّ الكلامُ، وكذلكَ لا يجوزُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً إذَا رفعَ ضميرًا مستترًا، فلا يقالُ في (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ): إنَّ (قاعدًا) مبتدأٌ، والضَّميرُ المستترُ فيه فاعلٌ أغْنى عن الخبرِ؛ لأنَّه ليسَ بمنفصلٍ، على أنَّ في المسألةِ خلافًا، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ الاستفهامُ بالحرفِ، كمَا مثَّل، أو بالاسمِ كقولكَ(كَيْفَ جَالِسٌ العُمَرَانِ؟)[١] وَكَذلكَ لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ النَّفي بالحرفِ، كمَا مثَّل، أو بالفعلِ كقولكَ (لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فـ(لَيْسَ): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(قائم): اسمه، والزَّيْدَانِ: فاعلٌ سدَّ مسدَّ خبرِ ليسَ، وتقول (غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ)، فـ(غَيْر): مبتدأٌ، و(قائمٍ): مخفوضٌ بالإضافةِ، و(الزيدانِ): فاعلٌ بقائمٍ سدَّ مسدَّ خبرِ غير؛ لأنَّ المعْنَى (مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فعُومِلَ (غَير قائمٍ) معاملةَ (مَا قَائِمٌ) ومنهُ قولهُ:

٣٨- غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ، فَاطَّرِحِ اللَّهوَ   وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ[٢]

= "وتم الكلام به" ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلا يغني عن الخبر ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون معتمدا على استفهام أو نفي - عند البصريين -.

والثاني: أن يكون مرفوعه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا، وفي الضمير المنفصل خلاف.

والثالث: أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

(١) (كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من "العمران" الآتي. و(جالس) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. و(العمران) فاعل بجالس أغنى عن الخبر، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى.

(٢) ٣٨ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (لاه) اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، ولكن المراد هنا لازم ذلك، وهو الغفلة. (اطرح) - بتشديد الطاء - أي - اترك. (سلم) بكسر السين أو فتحها - أي صلح وموادعة، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف. =

فغيرُ: مبتدأٌ، ولاهٍ: مخفوضٌ بالإضافةِ، وعِداكَ: فاعلٌ بلاهٍ سدَّ مسدَّ خبرِ غَير، ومثله:

٣٩- غَـــيْرُ مَأْسُـــوفٍ عَلى زَمَـــنِ ... يَنْقَـــضِي بِالهَـــمِّ وَالحَـــزَنِ[(١)]

= **المعنى:** إن أعداءك ليسوا غافلين عنك، بل يتربصون بك الدوائر، فلا تركن إلى الغفلة، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال، فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد.

الإعراب: (غير) مبتدأ، وغير مضاف. و(لاه) مضاف إليه. (عداك) عدى: فاعل لاه سد مسد خبر غير؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (فاطرح) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (اللهو) مفعول به لاطرح. (ولا) الواو عاطفة، لا: ناهية. (تغترر) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (بعارض) جار ومجرور متعلق بتغترر، وعارض مضاف. و(سلم) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (غير لاه عداك) حيث استغنى بفاعل (لاه) عن خبر المبتدأ وهو غير؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي، فكأنه "ما" في قولك: (ما قائم محمد) فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء.

(١) ٣٩ - البيت لأبي نواس - الحسن بن هاني بن عبد الأول، الحكمي - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة، ولهذا قال: "ومثله قوله" وبعد هذا البيت بيت آخر، وهو:

إِنَّمَـــا يَرْجُـــو الحَيَـــاةَ فَـــتًى ... عَاشَ فِي أَمْـــنٍ مِـــنَ المِحَـــنِ

اللغة: (مأسوف) اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرح، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه.

المعنى: إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

الإعراب: (غير) مبتدأ، وغير مضاف. (مأسوف) مضاف إليه. (على زمن) جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ. (ينقضي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على "زمن" والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن. (بالهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي. (والحزن) الواو حرف عطف، الحزن: معطوف على الهم.

الشاهد: التمثيل به: في قوله: (غير مأسوف على زمن) حيث أجرى قوله "على زمن" النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك (ما مضروب الزيدان) في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال "ما مأسوف على زمن" على ما بيناه في الشاهد السابق. وله توجيهات أخرى.

فـ(غيرُ): مبتدأ، و(مأسُوف): مخْفوض بالإضافةِ، و(على زَمَن): جار ومجْـرور في موضعِ رفعٍ بمأسوفٍ لنيابتهِ منابَ الفاعلِ، وقدْ سدَّ مسدَّ خبرِ غير.

وقدْ سألَ أبو الفتحِ بنُ جنِّي ولدَه عن إعرابِ هذا البيتِ، فارتبكَ في إعرابهِ.

ومذهبُ البصريينَ -إلا الأخفش- أنَّ هـذَا الوصـفَ لا يكـونُ مبتـدأً إلا إذَا اعتمدَ على نفيٍ أو استفهامٍ، وذهبَ الأخفـشُ والكوفيـونَ إلى عـدمِ اشـتراطِ ذلـكَ، فأجازُوا (قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فـ(قائمٌ): مبتدأ، و(الزَّيدَان): فاعلٌ سـدَّ مسـدَّ الخـبرِ. وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقوله: (وقدْ يجوزُ نحو: فَائزٌ أُولُو الرَّشَد) أي: وقد يجـوزُ اسـتعمالُ هذا الوصفِ مبتدأ من غيرِ أنْ يسبقهُ نفيٌ أو استفهامٌ.

وزعمَ المصنِّفُ أنَّ سيبويه يجيزُ ذلك على ضعفٍ، ومما وردَ منهُ قوله:

٤٠- فَخَـيْرٌ نَحْـنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِـنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي المثَـوِّبُ قَـالَ: يَـالَا[(١)]

فـ(خير): مبتدأ، و(نحْن): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخـبرِ، ولـم يسـبقْ (خـير) نـفيٌ ولا استفهامٌ، وجعلَ منْ هذَا قولهُ:

---

(١) ٤٠ - هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي.

اللغة: (الناس) هكذا هو بالنون في كافة النسخ، ويروى: (البأس) بالباء والهمزة وهـو أنسـب بعجـز البيـت. (المثوب) من التثويب، وأصله: أن يجيء الرجل مستصرخًا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر، ثم سمى الدعاء تثويبا لذلك. (قال يالا) أي: قال يالفلان، فحذف فلانا وأبقى اللام.

الإعراب: (فخير) مبتدأ. (نحن) فاعل سد مسد الخبر. (عند) ظرف متعلق بخير، وعند مضاف. و(والناس) أو (البأس) مضاف إليه. (منكم) جار ومجرور متعلق بخير أيضا. (إذا) ظرف للمستقبل من الزمـان. (الداعي) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، و**التقدير**: إذا قال الداعي، والجملة من الفعل المحذوف وفاعلـه في محـل جر بإضافة إذا إليها. (المثوب) نعت للداعي. (قال) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هـو" يعود على الداعي، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة. (يالا) مقول القـول، وهـو على ما عرفت من أن أصله يالفلان.

الشاهد فيه: في البيت شاهدان لهذه المسألة، وكلاهما في قوله (فخيرٌ نَحْنُ):

أما الأول: فإن (نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف - وهو "خير" - نفي ولا استفهام.

وأما الشاهد الثاني: فإن (نحن) الذي وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل.

٤١- خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلَا تَكُ مُلْغِيا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[(١)]

فـ(خبير): مبتدأ، و(بنو لهب): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ[(٢)].

---

(١) ٤١ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: (خبير) من الخبرة، وهي العلم بالشيء. (بنو لهب) جماعة من بني نصر ابن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْبًا أَبْتَغِي العِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ العَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ولا تُلْغِ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه. [هكذا كان أمر أهل الجاهلية، ثم جاء الإسلام فحرَّم الطيرة والعيافة وما شابههما مما لا يغني عن قدر الله شيئا].

الإعراب: (خبير) مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه عامل فيما بعده. (بنو) فاعل بخبير سد مسد الخبر، وبنو مضاف. و(لهب) مضاف إليه. (فلا) الفاء عاطفة، لا: ناهية. (تك) فعل مضارع ناقص مجزوم بـ"لا"، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (ملغيا) خبر "تك"، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه. (مقالة) مفعول به لـ"ملغ"، ومقالة مضاف. و(لهبي) مضاف إليه. (إذا) ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط. (الطير) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، و**التقدير:** إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة "إذا" إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، و**التقدير:** إذا مرت الطير فلاتك ملغيا... إلخ. (مرت) مر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي" يعود على "الطير" والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الشاهد فيه: قوله (خبيرٌ بنو لهب) حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استنادًا إلى هذا البيت ونحوه.

(٢) الفرق بين المبتدأ الذي يسند إليه خبر، والمبتدأ الذي يسند إليه فاعل أو اسم مفعول سد مسد الخبر؛ ما يلي:

م	المتبدأ الذي يسند إليه خبر	المبتدأ الذي يسند إليه فاعل أو اسم مفعول سد مسد الخبر
١	اسم صريح أو مؤول	لا يكون إلا وصفًا
٢	معرفة أو نكرة مسوغة	نكرة فقط
٣	قد يتقدم عليه الخبر جوازًا أو وجوبًا	لا يجوز تقدم الخبر عليه
٤	**قد تدخل عليه حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة**	لا يجوز دخول العوامل الزائدة أو شبه الزائدة عليه
٥	ليس ضروريًا أن يعتمد على نفي أو استفهام	يعتمد غالبًا على نفي أو استفهام وقد يتجرد منهما

وَالثَّــانِ مُبْتَــدًا وَذَا الوَصْــفُ خَــبَرْ (١١٦) إِنْ فِي سِــوَى الإِفْــرَادِ طِبْقًــا اسْــتَقَرْ

الوصفُ معَ الفاعلِ: إمَّا أنْ يتطابقَا إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا، أوْ لا يتطابقَا، وهو قسمانِ: ممنوعٌ، وجائزٌ.

فإنْ تطابقَا إفرادًا -نحو (أقائم زيد)- جازَ فيه وجهانِ:

أحدُهما: أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، ومَا بعدَه فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ.

والثَّاني: أنْ يكونَ مَا بعده مبتدأً مؤخرًا، ويكونَ الوصفُ خبرًا مقدمًا؛ ومنه قولهُ تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[1] [مريم: ٤٦]، فيجوزُ أنْ يكونَ (أراغب) مبتدأً، و(أنت) فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبرِ، ويحتملُ أنْ يكونَ (أنتَ) مبتدأً مؤخرًا، و(أراغب) خبرًا مقدمًا.

والأوَّلُ -في هذهِ الآيةِ- أوْلى؛ لأنَّ قوله: (عَنْ آلهَتِي) معمولٌ لـ(رَاغِبٌ)، فلا يلزمُ في الوجهِ الأوَّلِ الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍ؛ لأنَّ (أنت) على هذَا التقديرِ فاعلٌ لـ(راغب)، فليسَ بأجنبيٍ منهُ، وأمَّا على الوجهِ الثَّاني فيلزمُ فيهِ الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍ؛ لأنَّ (أنت) أجنبيٌ من (راغب) على هذَا التقديرِ؛ لأنَّه مبتدأٌ، فليسَ لـ(راغب) عملٌ فيهِ؛ لأنَّه خبرٌ، والخبرُ لا يعملُ في المبتدأ على الصَّحيحِ.

---

(١) **الإعراب:** (أراغب): الهمزة: حرف استفهام، راغب: مبتدأ مرفوع. (أنت): ضمير في محل رفع فاعل سد مسد الخبر. (عن آلهتي): جار ومجرور متعلقان براغب، آلهة: مضاف، وياء المتكلم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (يا إبراهيم): يا حرف نداء. إبراهيم: منادى مبني على الضم في محل نصب، والجملة الاسمية في محل نصب مقول القول للفعل "قال" المتقدم.

وجه الاستدلال: أن الأصل أن المبتدأ الوصف إذا تطابق مع الخبر في الإفراد نحو: (قائم زيد) **جاز فيه وجهان:**

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

وثانيهما: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويكون الوصف خبرًا مقدمًا.

وإنْ تطابقَا تثنيةً نحو: (أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ) أو جمعًا نحو: (أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ) فَما بعدَ الوصفِ مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ مقدمٌ، وهذَا معنى قولِ المصنِّفِ: (والثان مبتدأ وذا الوصف خبر... إلى آخر البيت) أي: والثَّاني ـ وهوَ مَا بَعْدَ الوَصْفِ ـ مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ عنهُ مقدمٌ عليهِ إنْ تطابقَا في غيرِ الإفرادِ ـ وهوَ التَّثْنِيةُ والجمعُ ـ هذَا على المشهورِ من لغةِ العربِ، ويجوزُ على لغةِ (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، ومَا بعدَه فاعلٌ أغنَى عنِ الخبرِ.

وإنْ لم يتطابقَا - وهوُ قسمانِ: ممتنعٌ، وجائزٌ، كما تقدَّم؛ فمثالُ الممتنعِ (أَقَائِمانِ زَيْدٌ) و(أَقائِمُونَ زَيْدٌ) فهذَا التَّركيبُ غيرُ صحيحٍ، ومثالُ الجائزِ (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) و(أَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ) " ـ وحينئذٍ يتعينُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، ومَا بعدهُ فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ.



وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا (١١٧) كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

مذهبُ سيبويه وجمهورِ البصريينَ أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ؛ فالعاملُ في المبتدأ معنويٌّ ـ وهوَ كونُ الاسمِ مجردًا عنِ العواملِ اللفظيةِ غيرِ الزائدةِ ومَا أشبَهَها ـ واحترزَ بغيرِ الزائدةِ منْ مثلِ (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) فبحسبكَ: مبتدأٌ؛ وهوَ مجردٌ عنِ العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، ولمْ يتجردْ عَن الزائدةِ؛ فإنَّ الباءَ الدَّاخلةَ عليهِ زائدةٌ، واحترزَ (بشبهها) من مثلِ (رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ) فـ(رجل): مبتدأ، و(قائم): خبره، ويدلُّ على ذلكَ رفعُ المعطوفِ عليهِ، نحو: (رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وامْرَأَةٌ).

والعاملُ في الخبرِ لفظيٌّ، وهو المبتدأُ، وهذَا هوَ مذهبُ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وذهبَ قومٌ إلى أنَّ العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداءُ؛ فالعاملُ فيهما معنويٌّ.

وقيل: المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداءِ والمبتدأ.

وقيل: ترافعَا؛ ومعناهُ أنَّ الخبرَ رفعَ المبتدأَ، وأنَّ المبتدأَ رفعَ الخبرَ.

وأعدلُ هذهِ المذاهبِ مذهبُ سيبويه وهوَ الأوَّلُ، وهذَا الخلافُ مما لا طائلَ فيهِ.

وَالْخَبَــرُ الـجُــزْءُ الــمُتِمُّ الفَائِــدَهْ (١١٨) كَاللهُ بَــــرٌّ، وَالأَيَــــادِي شَاهِـــــدَهْ

عرَّفَ المصنِّفُ الخبرَ بأنَّه: الجزءُ المكمِّلُ للفائدةِ. ويَرِدُ عليهِ الفاعِلُ، نحـو: (قَامَ زَيْدٌ) فإنَّه يصدقُ على (زيد) أنَّه الجزءُ المتِمُّ للفائدةِ، وقيلَ في تعريفـهِ: إنَّـه الجزءُ المنتظمُ منهُ معَ المبتدأ جملةٌ، ولا يردُ الفاعلُ على هذا التَّعريـفِ؛ لأنَّـه لا ينتظمُ منهُ معَ المبتدأ جملةٌ، بل ينتظمُ منهُ معَ الفعلِ جملةٌ.

وخلاصــةُ هـذا أنَّه عرَّفَ الخبرَ بما يوجدُ فيه وفي غيرِه، والتَّعريـفُ ينـبغِي أنْ يكـونَ مختصًا بالمعَرَّفِ دون غيره.



وَمُفْــرَدًا يَــأْتِي، وَيَــأْتِي جُمْلَــهْ (١١٩) حَــاوِيَةً مَعْــنَى الَّــذِي سِــيقَتْ لَهْ
وَإِنْ تَكُــنْ إِيَّــاهُ مَعْــنًى اكْتَــفَى (١٢٠) بِهَــا: كَــنُطْقِي اللهُ حَسْــبِي وَكَــفَى

ينقسمُ الخبرُ إلى مفردٍ[١]. وجملةٍ[٢]، وسيأتي الكلامُ على المفردِ.

فأمَّا الجملةُ؛ فإمَّا أن تكونَ هي المبتدأَ في المعنَى أوْ لَا.

فإنْ لَمْ تكنْ هي المبتدأَ في المعنَى فلَابُدَّ فيها من رابطٍ يربطُها بالمبتدأ[٣]، وهذَا معنَى قولِهِ: (حاويةً معنَى الَّذِي سيقتْ لهُ)، والرابطُ:

١) إمَّا ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدأ، نحو (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) وقدْ يكونُ الضَّميرُ مُقَدَّرًا، نحوُ (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ) التقدير: منوانِ منهُ بدرهمٍ.

٢) أوْ إشارةٌ إلى المبتدأ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٤] [الأعراف: ٢٦] في

---

(١) المراد بالمفرد هنا ما كان قسيمًا للجملة؛ فيشمل المثنى والجمع أيضا.

(٢) لم يذكر الناظم (الظرف ولا الجار والمجرور) في التقسيم وذلك لما سيفيده كلامه بعد أبيات من أنهما متعلقان بمحذوف وهو جملةٌ، فهي عائدة إلى معنى الجملة.

(٣) يُشترط في الجملة التي تقع خبرًا ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط، وفصل القول فيه.

والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: (محمد يا أعدل الناس)؛ على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة "يا أعدل الناس" خبرًا عن محمد.

الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة، ثم اختلفوا في الجملة القسمية والإنشائية.

(٤) قرأ نافع وابن عامر والكسائي "ولباس" بالنصب وقرأ الباقون بالرفع.

الإعراب: (ولباس): الواو: حرف استئناف. لباس: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. (التقوى): مضاف إليه مجرور. (ذلك): ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ثان، واللام: للبعد، والكاف: حرف خطاب.

(خير): خبر مرفوع، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ الأول - لباس - والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: من قراءة الرفع أن قوله تعالى (ذلك خير) جملة اسمية وقعت خبرا للمبتدأ (لباس) غير أنها ليست نفس المبتدأ في المعنى، فاحتاجت إلى اسم الإشارة (ذلك) ليكون رابطا يربطها بالمبتدأ.

قراءةِ مَنْ رفعَ اللِّبَاسَ.

٣) أو تَكْرَارُ المبتَدَأِ بلفظِهِ، وأكثرُ مَا يكونُ في مواضعِ التَّفخِيمِ كقولهِ تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾[1] [الحاقة: ١ - ٢]، و ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[2] [القارعة: ١ - ٢]، وقدْ يُستعْملُ فِي غيرِها، كقولك: (زَيْدٌ مَا زَيْدٌ).

٤) أو عمومٌ يدخلُ تحتهُ المبتدأُ، نحو (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وإنْ كانتِ الجملةُ الواقعةُ خبرًا هي المبتدأُ في المعنَى لمْ تحتَجْ إلى رابطٍ، وهذَا معنَى قولهِ: (وإن تكن... إلى آخر البيت) أي: وإنْ تكنْ الجملةُ إيَّاهُ ـ أي المبتَدأ ـ في المعنَى اكتفَى بها عن الرَّابطِ؛ كقولكَ: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)، فـ(نطقِي): مبتَدأ أوَّل، والاسم الكريمُ: مبتَدأ ثانٍ، و(حسبِي): خبرٌ عن المبتدأ الثَّاني، والمبتدأُ الثَّاني وخبرهُ خبرٌ عن المبتدأ الأولِ، واستغنَى عن الرَّابطِ؛ لأنَّ قولكَ (الله حسبي) هو معنى (نطقي) وكذلك (قَوْلِي لا إلٰه إلا الله).

---

(١) **الإعراب:** (الحاقة): مبتدأ مرفوع. (ما): اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثان. (الحاقة): خبر مرفوع، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والجملة من المبتدأ الأول وخبره ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن قوله تعالى (ما الحاقة) جملة اسمية وقعت خبرا للمبتدأ (الحاقة) ولما كانت هذه الجملة ليست نفس المبتدأ في المعنى، احتاجت إلى رابط يربطها به، وهو -هنا- إعادة المبتدأ بلفظه.

(٢) يقال في إعرابها ما قيل في الآية المستشهَد بها قبلها (الحاقة ما الحاقة).

وَالْـمُفْرَدُ الجَامِـدُ فَـارِغٌ وَإِنْ (١٢١) يُشْتَـقَّ فَهْـوَ ذُو ضَـمِيرٍ مُسْـتَكِنْ

تقدَّمَ الكلامُ في الخبرِ إذَا كانَ جملةً، وأمَّا المفردُ: فإمَّا أنْ يكونَ جامدًا، أو مشتقًّا[١].

فإنْ كانَ جامدًا فذكرَ المصنِّفُ أنَّه يكونُ فارغًا من الضَّميرِ، نحو (زَيْدٌ أَخُوكَ) وذهبَ الكسَائِيُّ والرُّمَّاني وجماعةٌ إلى أنَّه يتحملُ الضَّميرَ، والتقدير عندهم: (زَيْدٌ أَخُوكَ هُوَ)، وأمَّا البصريُّونَ فقالوا: إمَّا أنْ يكونَ الجامدُ متضمنًا معنَى المشتقِّ، أَوْ لَا؛ فإنْ تَضَمَّنَ معناهُ نحو (زَيْدٌ أَسَدٌ) ـ أي شُجَاعٌ ـ تحمَّلَ الضَّمِيرَ، وإنْ لَمْ يتضَمَّنَ معناهُ لَمْ يتحمَّلِ الضَّمِيرَ كَما مُثِّلَ.

وإنْ كانَ مشتقًّا فذكرَ المصنِّفُ أنَّه يتحملُ الضميرَ، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ) أي: هُوَ، هَذَا إذَا لَمْ يرفعْ ظاهرًا.

وهذَا الحكمُ إنَّما هو للمشتقِّ الجارِي مجرَى الفعلِ: كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصِّفةِ المشَبَّهة، واسمِ التفضيلِ، فأمَّا مَا ليسَ جاريًا مجرىَ الفعلِ من المشتقَّاتِ فلا يتحملُ ضميرًا، وذلكَ كأسماءِ الآلةِ، نحو (مفتاح) فإنَّه مشتقٌّ من (الفتحِ) ولا يتحملُ ضميرًا؛ فإذَا قلتَ: (هذَا مفتاحٌ) لَمْ يكنْ فيهِ ضميرٌ، وكذلكَ مَا كانَ على صيغةِ (مَفْعَل) وقُصِدَ بهِ الزَّمانُ أو المكانُ كـ(مَرْمَى) فإنَّه مشتقٌّ من (الرَّمْي) ولا يتحملُ ضميرًا، فإذَا قلتَ (هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ) ـ تريدُ مكانَ رميهِ أو زمانَ رميهِ ـ كانَ الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

---

(١) المراد بالاشتقاق ـ هنا ـ هو الاشتقاق بمعناه الخاص: وهو أن يصاغ من المصدر للدلالة على متصف به. وهذا اصطلاح النحويين، وهو هنا خاص باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ـ أما بالمعنى العام: فهو ما دل على حدث وذات وإن لم تتصف به. وهذا على اصطلاح الصرفيين، وعلى هذا فهو يشمل ما تقدم وأسماء الزمان والمكان والآلة. وليست هذه مرادة في قول الناظم.

وإنَّما يتحملُ المشتقُّ ـ الجارِي مَجْرَى الفعلِ ـ الضَّميرَ إذَا لم يرفعْ ظاهرًا؛ فإنْ رفعهُ لم يتحملْ ضميرًا، وذلكَ نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ) فغلاماه: مرفوعٌ بقائمٍ، فَلَا يتحملُ ضميرًا.

وحاصلُ مَا ذُكِرَ: أنَّ الجامدَ يتحملُ الضميرَ مطلقًا عندَ الكوفيينَ، ولا يتحملُ ضميرًا عندَ البصريينَ، إلَّا إنْ أُوِّلَ بمشتقٍ، وأنَّ المشتقَ إنَّما يتحملُ الضميرَ إذَا لمْ يرفعَ ظاهرًا وكانَ جاريًا مجْرَى الفعلِ، نحو: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) أي: هوَ، فإنْ لمْ يكنْ جاريًا مجرى الفعلِ لم يتحملْ شيئًا، نحو: (هَذَا مِفْتَاحٌ)، و(هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ).



وَأَبْـــرِزَنْهُ مُطْلَقًـــا حَيْـــثُ تَـــلا (١٢٢) مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلا

إِذَا جرَى الخبرُ المشْتقُّ على مَنْ هوَ لهُ استترَ الضَّميرُ فيهِ، نحو: (زَيْـدٌ قَـائِمٌ) أي هوَ، فلو أتيتَ بعدَ المشتقِّ بـ (هو) ونحوه وأبرزتهُ فقلتَ: (زيد قائم هو) **فقدْ جوَّزَ سيبويه فيهِ وجهينِ:**

- **أحدهُما:** أنْ يكونَ "هو" تأكيدًا للضميرِ المستترِ في "قائِم".
- **والثَّاني:** أنْ يكونَ فاعلًا بـ"قائِم". هذَا إذَا جرَى على مَنْ هو لهُ.

فإنْ جرَى على غيرِ مَنْ هوَ لهُ - وهو المرادُ بهذَا البيتِ - وجبَ إبرازُ الضَّميرِ، سواء أُمِنَ اللَّبْس، أو لم يؤمنْ؛ فمثالُ مَا أُمنَ فيهِ اللَّبس: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هُوَ)، ومثالُ مَا لمْ يؤمنْ فيهِ اللَّبس لولا الضَّمير (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ) فيجبُ إبرازُ الضَّميرِ في الموضعينِ عندَ البصريينَ، وهذَا معنى قولهُ: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا) أي سواء أُمن اللَّبسُ، أوْ لمْ يُؤمن. وأمَّا الكوفيونَ فقالُوا: إنْ أُمنَ اللَّبسُ جازَ الأمرانِ كالمثالِ الأوَّل - وهو(زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هُوَ) - فإنْ شئتَ أتيتَ بـ(هو) وإنْ شئتَ لمْ تأتِ بهِ، وإنْ خِيفَ اللَّبسُ وجبَ الإبرازُ كالمثالِ الثَّاني، فإنَّكَ لو لمْ تأتِ بالضَّميرِ فقلتَ: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه) لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ فاعلُ الضَّرْبِ زيدًا، وأنْ يكونَ عمرًا، فلمَّا أتيتَ بالضَّميرِ فقلتَ: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه هُوَ) تعيَّنَ أنْ يكونَ (زيد) هو الفاعلُ.

واختارَ المصنِّفُ في هذَا الكتابِ مذهبَ البصريينَ، ولهذَا قالَ: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا) يعنِي سوَاء خيفَ اللَّبس، أو لم يخفْ، واختارَ في غيرِ هذا الكتابِ مذهبَ الكوفيينَ، وقدْ وردَ السماعُ بمذهبِهم، فمنْ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

٤٢- قَوْمِي ذُرَا الـمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَـتْ   بِكُنْـهِ ذَلِـكَ عَـدْنَانٌ وَقَحْطَـانُ[1]

التقدير: بانُوها هُم، فحذفَ الضَّميرَ لأَمْنِ اللَّبس.

---

(١) ٤٢ – البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ذرا) بضم الذال - جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه. (المجد) الكرم. (بانوها) جعله العيني فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا، ويحتمل أن يكون جمع "بان" جمعًا سالمًا مثل (قاض: وقاضون، وغاز: وغازون)، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك (قاضو المدينة ومفتوها) وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العيني. (كنه) كنه كل شيء: غايته، ونهايته، وحقيقته.

الإعراب: (قومي) قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (ذرا) مبتدأ ثان، وذرا مضاف. و(المجد) مضاف إليه. (بانوها) بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول. (وقد) الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق. (علمت) علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (بكنه) جار ومجرور متعلق بعلمت، و"كنه" مضاف. واسم الإشارة (ذلك) مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (عدنان) فاعل علمت. (وقحطان) معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله (قومي ذرا المجد بانوها) حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقًا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفًا لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: (قومي ذرا المجد بانوهاهم) وإنما لم يبرز الضمير ارتكانًا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن "بانوها" هو في المعنى وصف للمبتدأ الثاني الذي هو "ذرا المجد"؛ لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية، وإنما الباني هو القوم.

وَأَخْــبَرُوا بِظَــرفٍ اوْ بِحَــرْفِ جَــرْ[١] (١٢٣) نَــاوِينَ مَعْــنَى (كَائِــنٍ) أَوِ (اسْــتَقَرْ)

تقدَّمَ أنَّ الخبرَ يكونُ مفردًا، ويكونُ جملةً، وذكرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ أنَّه يكونُ ظرفًا أو جارًا و مجرورًا[٢]، نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) فكلٌّ منهما متعلقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ[٣]، وأجازَ قومٌ منهم ـ المصنِّفُ ـ أنْ يكونَ ذلكَ المحذوفُ اسمًا أو فعلًا نحو: (كائن) أو (استقرَّ) فإنْ قدَّرتَ (كائنًا) كانَ من قبيلِ الخبرِ بالمفردِ، وإنْ قدَّرتَ (استقرَّ) كانَ من قبيلِ الخبرِ بالجملةِ.

واختلفَ النحويونَ في هذَا؛ فذهبَ الأخفشُ إلى أنَّه من قبيلِ الخبرِ بالمفردِ، وأنَّ كُلًّا منهما متعلقٌ بمحذوفٍ، وذلكَ المحذوفُ اسمُ فاعلٍ، التقدير (زيدٌ كائنٌ عندكَ، أو مستقرٌ عندكَ، أو في الدَّارِ) وقدْ نُسِبَ هذَا لسيبويه.

وقيل: إنَّهما من قبيلِ الجملةِ، وإنَّ كُلًّا منهما متعلقٌ بمحذوفٍ هو فعلٌ، والتقديرُ(زيدٌ استقرَّ ـ أو يستقرُّ ـ عندَك، أو في الدَّار) ونسبَ هذا إلى جمهورِ البصريينَ، وإلى سيبويه أيضًا.

---

(١) مراد الناظم (بحرف جر) أي مع مجروره، لا أن المراد الإخبار بحرف الجر وحده، وهو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

(٢) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تامًا، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف، **وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين:**
أولاهما: أن يكون المتعلق عامًا، نحو: (زيد عندك، وزيد في الدار).
وثانيهما: أن يكون المتعلق خاصًا وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: (زيد مسافر اليوم وعمرو غدا، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غدا)، وجعل ابن هشام في المغني من هذا الأخير قوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أي الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد.

(٣) المتعلَّق يكون واجب الحذف إذا كان عاما، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع.

وقيل: يجوزُ أنْ يُجعلا من قبيلِ المفردِ، فيكونُ المقـدَّر مسـتقرًا ونحـوه، وأنْ يُجْعَلا من قبيلِ الجملةِ، فيكونُ التقـديرُ (اسـتقرَّ) ونحـوه، وهـذا ظـاهرُ قـولِ المصنِّفِ (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ).

وذهبَ أبو بكـرِ بنُ السراجِ إلى أنَّ كُلًّا من الظرفِ والمجرورِ قِسْـمٌ برأسـهِ، وليسَ من قبيلِ المفردِ ولا من قبيلِ الجملةِ، نقلَ عنهُ هذا المذهبَ تلميـذهُ أبـو عَلي الفَارسِي في الشِّيرازيَّاتِ.

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ، وأنَّه متعلقٌ بمحـذوفٍ، وذلـكَ المحـذوفُ واجبُ الحذفِ، وقدْ صُرِّحَ به شذوذًا، كقولهِ:

٤٣- لَكَ العِـزُّ إِنْ مَـوْلَاكَ عَـزَّ، وَإِنْ يَهُـنْ فَأَنْـتَ لَدَى بُحْبُوحَـةِ الهُـونِ كَائِـنُ[1]

(١) ٤٣ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (مولاك) يطلق المولى على معان كثيرة، منها السيد، والعبد، والحليف، والمعين، والناصر، وابن العم، والمحب، والجار، والصهر. (يهن) يروى بالبناء للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا؛ لأن الفعل الثلاثي لازم، فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني، ولكنه ليس بمتعين، ولا هو مما يدعو إليه المعنى، بل الذي اخترناه أقرب؛ لمقابلته بقوله: "عز" الثلاثي اللازم. وقوله: (بحبوحة) هو بضم فسكون، وبحبوحة كل شيء: وسطه. (الهون) الذل والهوان.

الإعراب: (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (العز) مبتدأ مؤخر. (إن) شرطية. (مولاك) مولى: فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط، يفسره المذكور بعده، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه. (عز) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى مولاك، والجملة لا محل لها مفسرة، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، أي: إن عز مولاك فلك العز. (وإن) الواو عاطفة، وإن: شرطية. (يهن) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى مولاك. (فأنت) الفاء واقعة في جواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبتدأ. (لدى) ظرف متعلق بـ"كائن" الآتي، ولدى مضاف.

و(بحبوحة) مضاف إليه، وبحبوحة مضاف. و(الهون) مضاف إليه. (كائن) خبر المبتدأ، والجلمة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

=

وكما يجبُ حذْف عاملِ الظرفِ والجارِ والمجرورِ ـ إذَا وقعَا خبرًا ـ كذلكَ يجبُ حذفهُ إذَا وقعَا صفةً، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ) أو حالًا، نحو: "مَـرَرْتُ بِزَيْدٍ عِندَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ" أو صلةً، نحو: "جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ"، لكـنْ يجـبُ في الصِّلةِ أنْ يكونَ المحذوفُ فعلًا، التقديرُ: " جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ" وأمَّا الصِّفَةُ والحَالُ فَحُكْمُهُما حكمُ الخبرِ كمَا تقدَّمَ.

= **الشاهد فيه:** قوله (كائن) حيث صرح به - وهو متعلق الظرف الواقع خبرا – شذوذًا؛ وذلك لأن الأصـل عنـد الجمهور أن الخبر - إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا - أن يكون كل منهما متعلقـا بكـون عام، وأن يكـون هذا الكون العام واجب الحذف، كما قرره الشارح العلامة، فإن كان متعلقهما كونًا خاصًا وجب ذكـره، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه.

وَلا يَكُـــونُ اسْـــمُ زَمَـــانٍ خَـــبَرَا (١٢٤) عَـــنْ جُثَّـــةٍ، وَإِنْ يُفِـــدْ فَـــأَخْبِرَا

ظرفُ المكانِ يقعُ خبرًا عن الجثَّةِ، نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وعنِ المعنَى نحـو: (القِتَـالُ عِنْدَكَ)، وأمَّا ظرفُ الزَّمانِ فيقعُ خـبرًا عـن المعنَى منصـوبًا أو مجـرورًا بـفِي، نحـو: (القِتَالُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، أو فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ) ولا يقعُ خبرًا عن الجثَّةِ، قالَ المصنِّفُ: إلَّا إذَا أفادَ نحو (اللَّيْلَةَ الهِلَالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ) فإنْ لمْ يُفِدْ لمْ يقعْ خبرًا عـن الجثَّـةِ، نحو: (زَيْدٌ اليَوْمَ) وإلى هذَا ذهبَ قومٌ منهم المصنِّفُ، وذهـبَ غـيرُ هـؤلاءِ إلى المنـعِ مطلقًا، فإنْ جاءَ شيءٌ من ذلكَ يُؤوَّلُ، نحو قولهم: (اللَّيْلَةَ الهِـلَالُ، والرُّطَـبُ شَـهْرَيْ رَبِيعٍ)، التقدير: طلوعُ الهلالِ اللَّيلةَ، ووجـودُ الرُّطَـبِ شـهريْ ربيـعٍ، هـذا مـذهبُ جمهورِ البصريينَ. وذهبَ قومٌ ـ منهم المصنِّف ـ إلى جوازِ ذلكَ من غيرِ شذوذٍ لكنْ بشرطِ أنْ يفيدَ[1]، كقولكَ: (نَحْنُ فِي يَوْمٍ طَيِّبٍ، وَفِي شَهْرٍ كَذَا)، وإلى هذَا أشَارَ بقولهِ: (وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا) فإنْ لمْ يُفدْ امتنعَ، نحو: (زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ).



(١) ههنا أمر يحسن بيانه وهو: أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة:
أولها: أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة، ويكون مع ذلك مجرورا بفي، نحو قولـك: (نحن في يـوم قائظ، ونحن في زمن كله خير وبركة) ولا يجوز في هذا إلا الجر بـ(في)، فلا يجوز أن تنصب الظـرف ولـو أن نصبه على تقدير: في.
وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو قولهم: (الليلة الهـلال) فـإن تقـديره: الليلـة طلوع الهلال، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه: (اليوم خمر، وغدا أمر)، فإن التقدير عند النحاة في هذا المثل: اليوم شرب خمر.
وثالثها: أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتا بعد وقت، نحو قولهم: (الرطب شهري ربيع، والورد أيار)، ونحو قولنا: (القطن سبتمبر)، ويجوز في هذا النوع أن تجره بـ(في)، فتقول: (الرطـب في شـهري ربيع، والورد في أيار) وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع.

وَلا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ (١٢٥) مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا (١٢٦) وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ (١٢٧) بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصلُ في المبتدأ أنْ يكونَ معرفةً[١] وقدْ يكونَ نكرةً، لكنْ بشرطِ أنْ تفيدَ، وتحصلُ الفائدةُ بأحدِ أمورٍ؛ ذكرَ المصنِّفُ منها ستةً:

- **أحدُها**: أنْ يتقدَّمَ الخبرُ عليها، وهوُ ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ، نحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، و (عَنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ)[٢]، فإنْ تقدَّمَ وهو غيرُ ظرفٍ ولا جَار ومجرُور لم يجزْ، نحو: (قَائِمٌ رَجُلٌ).
- **الثَّانِي**: أنْ يتقدَّم على النَّكرةِ استفهامٌ، نحو: (هَلْ فَتىً فِيكُمْ).
- **الثَّالث**: أنْ يتقدَّمَ عليها نفيٌ، نحو: (مَا خِلٌّ لَنَا).
- **الرَّابع**: أنْ توصفَ[٣]، نحو: (رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا).
- **الخامِس**: أنْ تكونَ عامِلةً[٤]، نحو: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ).

---

(١) المبتدأ محكوم عليه، والخبر حكم، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، والحكم على المجهول لا يفيد؛ لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة، فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معينا، أو نكرة مخصوصة.

(٢) النمرة - بفتح النون وكسر الميم -: كساء مخطط تلبسه الأعراب، وجمعه نمار.

(٣) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مُخَصِّصًا للنكرة؛ فإن لم يكن الوصف مخصصًا للنكرة - نحو أن تقول: (رجل من الناس عندنا)- لم يصح الابتداء بالنكرة.

(٤) قد تكون النكرة عاملة الرفع، نحو قولك: (ضربُ الزيدان حسن) - بتنوين ضرب؛ لأنه مصدر، وهو مبتدأ، والزيدان: فاعل المصدر، وحسن: خبر المبتدأ-، وقد تكون عاملة النصب كما في مثال الناظم والشارح، فإن الجار والمجرور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر، وقد تكون عاملة الجر، كما في قوله ﷺ: =

◊ السَّادس: أنْ تكونَ مضافةً، نحو: (عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ).

◊ هذا ما ذكرهُ المصنِّفُ في هذَا الكتابِ، وقدْ أنهاها غيرُ المصنِّفِ إلى نَيِّفٍ وثلاثينَ موضعًا وأكثَرَ من ذلكَ، فذكرَ هذه السِّتةَ المذكورةَ.

◊ والسَّابع: أنْ تكونَ شرطًا، نحو: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ).

◊ الثَّامن: أنْ تكونَ جوابًا، نحو أن يقال: (مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: رَجُلٌ)، التقدير: (رَجُلٌ عِنْدِي).

◊ التَّاسع: أنْ تكونَ عامَّةً، نحو: (كُلٌّ يَمُوتُ).

◊ العَاشر: أنْ يُقصَدَ بها التَّنويعُ، كقوله:

٤٤- فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ   فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ[1]

= (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة) ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغني عن ذكر السادس؛ لأن السادس نوع منه.

(١) ٤٤ - هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي، وغيرهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لَا، وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِي   لَا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرّ

وزعم الأصمعي - في روايته عن أبي عمرو بن العلاء - أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم، وأولها عنده:

أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْ   وَيَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا: فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا.

اللغة: (تسديتها) تخطيت إليها، أو علوتها، والباقي ظاهر المعنى، ويروى "فثوب نسيت".

الإعراب: (فأقبلت) الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدر وفاعل. (زحفا) يجوز أن يكون مصدرا في تأويل اسم الفاعل فيكون حالا من التاء في "أقبلت" ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أزحف زحفا. (على الركبتين) جار ومجرور متعلق بقوله "زحفا". (فثوب) مبتدأ. (نسيت) أو(لبست) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير محذوف، والتقدير: نسيته، أو لبسته. (وثوب) الواو عاطفة، ثوب: مبتدأ (أجر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أجره، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة. =

فقولهُ (ثوب) مبتدأٌ، و(لبستُ) خبرهُ، وكذلكَ (ثوبٌ أجُر).

◈ الحادِي عشر: أنْ تكونَ دُعاءً، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[1] [الصافات: ١٣٠].

◈ الثَّاني عشر: أنْ يكونَ فيها معنى التَّعجبِ، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !).

◈ الثَّالث عشر: أنْ تكونَ خلفًا من موصوفٍ، نحو: (مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ).

◈ الرَّابع عشر: أنْ تكونَ مصغَّرةً، نحو: (رُجَيْلٌ عِنْدَنَا)؛ لأنَّ التَّصغيرَ فيه فائدة معنى الوصفِ، تقديره (رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا).

◈ الخامسَ عشر: أنْ تكونَ في معنَى المحصورِ، نحو: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ) التقدير: (مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيء).

على أحدِ القولينِ، والقولُ الثَّاني أنَّ التقديرَ (شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ)، فيكون داخلًا في قسمِ مَا جازَ الابتداءُ بِهِ لكونهِ موصوفًا؛ لأنَّ الوصفَ أعمُّ من أنْ يكونَ ظاهرًا أو مقدرًا، وهو ها هنَا مقدرٌ.

◈ السَّادس عشر: أنْ يقعَ قبلها واوُ الحالِ، كقولهِ:

٤٥- سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ[2]

= الشاهد فيه: قوله (ثوب) في الموضعين، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه نكرة -؛ لأنه قصد التنويع؛ إذ جعل أثوابه أنواعا، فمنها نوع أذهله حبها عنه فنسيه، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح.

(١) الإعراب: (سلام): مبتدأ مرفوع. (على إل): جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره كائن. وآل: مضاف. (ياسين): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.
وجه الاستدلال: أنه جاز الابتداء بالنكرة وهو قوله : (سلام) لدلالته على الدعاء.

(٢) ٤٥ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.
اللغة: (سرينا) من السُّرى - بضم السين - وهو السير ليلا. (أضاء) أنار. (بدا) ظهر. (محياك) وجهك.
المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيها ضمنيا، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة. =

◈ **السَّابع عشر:** أنْ تكونَ معطوفةً على معرفةٍ، نحو: (زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ).

◈ **الثَّامن عشر:** أنْ تكونَ معطوفةً على وصفٍ، نحو: (تَمِيمِيٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ).

◈ **التَّاسع عشر:** أنْ يُعْطَفَ عليها موصوفٌ، نحو(رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ).

◈ **العشرونَ:** أنْ تكونَ مبهمةً؛ كقولِ امرئ القيسِ:

٤٦- مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا[1]

= **الإعراب:** (سرينا) فعل وفاعل. (ونجم) الواو للحال، نجم: مبتدأ. (قد) حرف تحقيق. (أضاء) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (فمذ) اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ. (بدا) فعل ماض. (محياك) محيا: فاعل بدا، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها، وقيل: مذ مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة. (أخفى) فعل ماض. (ضوؤه) ضوء: فاعل أخفى، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه. (كل) مفعول به لأخفى، وكل مضاف. و(شارق) مضاف إليه، والجملة من الفعل - الذي هو أخفى - والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ.

الشاهد فيه: قوله (ونجم قد أضاء) حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لسبقه بواو الحال، والذي نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به.

(١) ٤٦ - اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس، كما قاله الشارح العلامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك؛ هل هو الكندي المشهور أو غيره؟ ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله:

أَيَا هِنْدُ لَا تَنْكِحِي بُوهَةً ... عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة: (بوهة) هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الأحمق. (عقيقته) العقيقة الشعر الذي يولد به الطفل. (أحسبا) الأحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضت جلدته. وقال القتيبي: أراد بقوله "عليه عقيقته" أنه لا يتنظف، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته. (مرسعة) هي التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، وقيل: هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء (بين أرساغه) الأرساغ جمع رسغ - بوزن قفل - يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويروى "بين أرباقه" والأرباق: جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عرى، ومعناه أنه يجعل تميمته في حبال. (عسم) اعوجاج في الرسغ ويبس. (أرنبا) حيوان معروف، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها، فمن اتخذ كعبها تميمة لم يقربه جن، ولم يؤذه سحر، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف.

المعنى: يخاطب هندا أخته - فيما ذكر الرواة - ويقول لها: لا تتزوجي رجلا من جهلة العرب: يضع التمائم، ويقعد عن الخروج للحروب، وفي رسغه اعوجاج ويبس، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبها تمائم جبنا وفرقا. =

◈ **الحادِي والعشرون**: أنْ تقعَ بعدَ (لولا)، كقوله:

٤٧- لَــوْلَا اصْــطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَــةٍ   لَــمَّا اسْــتَقَلَّتْ مَطَايَــاهُنَّ للظَّعَــنِ[1]

= **الإعراب:** (مرسعة) مبتدأ. (بين) ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وبين مضاف. وأرساغ من (أرساغه) مضاف إليه، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق، والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله أرساغه. (به) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (عسم) بمبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة. (يبتغي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو يعود إلى بوهة، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضا. (أرنبا) مفعول به ليبتغي، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات: الأولى قوله "عليه عقيقة". والثانية قوله "أحسبا". والثالثة جملة "مرسعة بين أرساغه"، والرابعة جملة "به عسم"، والخامسة جملة "يبتغي أرنبا ".

الشاهد فيه: قوله " مرسعة " فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح. واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رويت بتشديد السين مكسورة، ومعناها الرجل الذي فسد موق عينه، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب، فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، و**التقدير**: هو مرسعة، أي البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

(١) ٤٧ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (أودى) فعل لازم معناه هلك. (مقة) حب، وفعله ومقه يمقه مقة كوعده يعده عدة – والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة - وهي الواو - كعدة وزنة ونحوهما. (استقلت) نهضت وهمت بالمسير. (الظعن) الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلد حين اعتزموا الرحيل؛ ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

الإعراب: (لولا) حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط. (اصطبار) مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا تقديره: موجود. وقوله (لأودى) اللام واقعة في جواب لولا، وأودى: فعل ماض. (كل) فاعل أودى، وكل مضاف. و(ذي) مضاف إليه، وهو مضاف. و(مقة) مضاف إليه. (لما) ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى. (استقلت) استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (مطاياهن) مطايا: فاعل استقل، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها. (للظعن) جار ومجرور متعلق باستقلت.

الشاهد فيه: قوله (اصطبار) فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد (لولا).

◈ **الثَّاني والعشرون:** أنْ تقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ؛ كقولهم: (إِنْ ذَهَبَ عَـيْرٌ فَعَـيْرٌ فِي الرِّبَاطِ)[(١)].

◈ **الثَّالث والعشْرون:** أنْ تدخلَ على النَّكرةِ لامُ الابتداءِ، نحو (لَرَجُلٌ قَائِمٌ).

◈ **الرَّابع والعشْرون:** أنْ تكونَ بعدَ (كم) الخبرِية، نحو قولهِ:

٤٨- كَـمْ عَمَّـةٌ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـةٌ ... فَـدْعَاءُ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَيَّ عِشَـارِيَ[(٢)]

---

(١) هذا من أمثال العرب، والعير -بفتح فسكون -: هو الحمار، والرباط - بزنة كتاب -: ما تُشد به الدابة، ويقال: قطع الظبي رباطه، ويريدون قطع حبالته، يضرب مثلا للشيء يُقدَر على العوض عنه، فيُستَخَفّ بِفَقْده. والاستشهاد به في قوله (فعير) حيث وقع مبتدأ مع كونه نكرة لكونه واقعا بعد الفاء الواقعة في جواب.

(٢) ٤٨ - البيت للفرزدق يهجو جريرا، وقبله قوله:

كَـمْ مِـنْ أَبٍ لِي يَـا جَرِيـرُ كَأَنَّـهُ ... قَـمَرُ المَجَـرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَـارِ

وَرِثَ المَـكَارِمَ كَابِـرًا عَـنْ كَابِـرٍ ... ضَـخْمُ الدَّسِـيعَةِ كُلَّ يَـومِ فَخَـارِ

اللغة: (المجرة) باب السماء، وقيل: هي الطريق التي تسير منها الكواكب. (الدسيعة) الجفنة، أو المائدة الكبيرة، وضخامتها: كناية عن الكرم؛ لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها. (فدعاء) هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: زيغ في القدم بينها وبين الساق، وقال ابن فارس: الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها. (عشاري) العشار: جمع عشراء - بضم العين المهملة وفتح الشين - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر، وفي التنزيل الكريم: ﴿وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ﴾ [التكوير: ٤].

الإعراب: (كم) يجوز أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية. (عمة) يجوز فيها وفي (خالة) المعطوفة عليها الحركات الثلاث: أما الجر فعلى أن "كم" خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم، وخالة: معطوف عليها، وأما النصب فعلى أن "كم" استفهامية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة "حلبت" أيضا، وعمة: تمييز لها، وتمييز "كم" الاستفهامية منصوب كما هو معلوم، وخالة معطوف عليها،

وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله "حلبت" الآتي، وعلى هذين يكون قوله "عمة" مبتدأ، وقوله. (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له، وجملة "قد حلبت" في محل رفع خبره، وتمييز " كم" على هذا الوجه محذوف، وهي - على ما عرفت - يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجرورا، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبًا. =



وقدْ أنْهَى بعضُ المتأخرينَ ذلكَ إلى نَيِّف وثلاثين موضعًا، وما لمْ أذكرْهُ منها أسقطتهُ، لرجوعهِ إلى ما ذكرتُهُ، أو لأنَّه ليسَ بصحيحٍ.

= و(فدعاء) صفة لخالة، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة، وأصل الكلام قبل الحذفين (كم عمة لك فدعاء، وكم خالة لك فدعاء) فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول، فحذف من كلٍّ مِثلَ الذي أثبته في الآخر، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة "الاحتباك".

الشاهد فيه: قوله (عمة) على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة لوقوعها بعد (كم) الخبرية، كذا قال الشارح العلامة، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أن "عمة" على أي الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله "لك" وبـ"فدعاء" المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد "كم" الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أوفق للعثور عليه.

وَالأَصْــــلُ فِي الأَخْبَـــارِ أَنْ تُــؤَخَّرَا (١٢٨) وَجَـــوَّزُوا التَّـــــقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ؛ وذلكَ لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنىَ للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصفِ، ويجوزُ تقديمهُ إذا لم يحصلْ بذلكَ لبسٌ أو نحوهُ، على ما سيبين، فتقول (قَائِمٌ زَيْدٌ، وقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ، وأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ، وعَنْدَكَ عَمْرٌو) وقدْ وقعَ في كلامِ بعضهمْ أنَّ مذهبَ الكوفيينَ: منعُ تقدمِ الخبرِ الجائزِ التأخيرِ عندَ البصريينَ وفيه نظرٌ، فإنَّ بعضهمْ نقلَ الإجماعَ - من البصريينَ، والكوفيينَ - على جوازِ (فِي دَارِهِ زَيْدٌ) فنقْلُ المنعِ عن الكوفيينَ مطلقًا ليسَ بصحيحٍ، هكذَا قالَ بعضهمْ، وفيهِ بحثٌ، نعمْ منعَ الكوفيونَ التقديمَ في مثلِ (زَيْدٌ قَائِمٌ، وزَيْدٌ قَامَ أَبوهُ،وزَيْدٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ) والحقُّ الجوازُ؛ إذ لا مانعَ من ذلكَ، وإليهِ أشارَ بقولهِ (وجوَّزوا التقديم إذْ لا ضررًا) فتقول: (قَائِمٌ زَيْدٌ) ومنه قولهمْ: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ) فـ(من): مبتدأ، و(مشنوء): خبرٌ مقدمٌ، و(قَامَ أَبوهُ زَيْدٌ) ومنه قولهُ:

٤٩- قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّـهُ مَـنْ كُنْـتَ وَاحِـدَهُ   وَبَـاتَ مُنْتَشِــبًا فِي بُــرْثُنِ الأَسَــدِ[1]

---

(١) ٤٩ - البيت لشاعر رسول الله ﷺ:حسان بن ثابت الأنصاري.

اللغة: (ثكلت أمه) هو من الثكل، وهو فقد المرأة ولدها. (منتشبا) عالقا داخلا. (برثن الأسد) مخلبه، وجمعه براثن، مثل برقع وبراقع، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للإنسان، وقال ابن الأعرابي: (البرثن: الكف بكمالها مع الأصابع).

الإعراب: (قد) حرف تحقيق. (ثكلت) ثكل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (أمه) أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم. (من) اسم موصول مبتدأ مؤخر. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع. (واحده) واحد خبر كان، وواحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من "كان" واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من. (وبات) الواو عاطفة، بات: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى من. (منتشبا) خبر بات. (في برثن) جار ومجرور متعلق بمنتشب، وبرثن مضاف. و(الأسد) مضاف إليه.

=



فـ (من كنت واحده) مبتدأٌ مؤخرٌ، و(قد ثكلت أمه): خبرٌ مقدمٌ، و (أبوه منطلق زيد)، ومنه قوله:

٥٠- إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ[1]

فـ(أبوه): مبتدأٌ مؤخرٌ، و(ما أمه من محارب): خبرٌ مقدمٌ، ونقلَ الشريفُ أبو السعاداتِ هبةُ الله ابنُ الشجري الإجماعَ من البصريينَ والكوفيينَ على جوازِ تقديمِ الخبرِ إذَا كانَ جملةً؛ وليسَ بصحيحٍ، وقدْ قدَّمنَا نقلَ الخلافِ في ذلكَ عن الكوفيينَ.



= **الشاهد فيه:** قوله (قد ثكلت أمه من كنت واحده) حيث قدم الخبر، وهو جملة "ثكلت أمه" على المبتدأ وهو "من كنت واحده" وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخرًا - بمنزلة المتقدم في اللفظ، فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

(١) ٥٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: (مُحارِب) اسم رجل، وكذا (كُلَيْب).

الإعراب: (إلى ملك) جار ومجرور متعلق بقوله "أسوق مطيتي" في بيت سابق على بيت الشاهد، وهو قوله:

رَأَوْنِي، فَنَادَوْنِي، أَسُوقُ مَطِيَّتِي بِأَصْوَاتِ هَلَّالٍ صِعَابٍ جَرَائِرُهْ

(ما) نافية تعمل عمل ليس. (أمه) أم: اسم ماء، وأم مضاف والضمير مضاف إليه. (من محارب) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر"ما" وجملة "ما" ومعموليها في محل رفع خبر مقدم. (أبوه) أبو: مبتدأ مؤخر، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لملك. (ولا) الواو عاطفة، لا نافية. (كانت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث. (كليب) اسم كان. (تصاهره) تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي" يعود إلى كليب، والضمير البارز مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر "كان" وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة.

الشاهد فيه: أن جملة "ما أُمُّه مِن مُحارِبٍ" خبرٌ تقدَّمَ على المبتدأ، وهو قوله: "أبوه". و**التقدير:** إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب.

فَامْنَعْـــهُ حِـينَ يَسْـتَوِي الجُــزْءانِ (١٢٩) عُــرْفًا وَنُكْــرًا عَـــادِمَيْ بَيَــــانِ

كَــذَا إِذَا مَــا الفِعْـــلُ كَانَ الخَبَـــرَا (١٣٠) أَوْ قُصِـــدَ اسْتِعْمَالُـــهُ مُنْــحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَــــــدًا: لِذِيْ لامِ ابْتِـــدَا (١٣١) أَوْ لازِمِ الصَّـــدْرِ، كَمَـــنْ لِي مُنْجِـــدَا

ينقسمُ الخبرُ -بالنَّظرِ إلى تقديمهِ عَلى المبتدأ أوْ تأخيرهِ عنهُ- ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ يجوزُ فيهِ التقديمُ والتأخيرُ، وقدْ سبقَ ذكرهُ، وقسمٌ يجبُ فيهِ تأخيرُ الخبرِ، وقسمٌ يجبُ فيه تقديمُ الخبرِ.

فأشارَ بهذهِ الأبياتِ إلى الخبرِ الواجبِ التأْخيرِ، فذكرَ مِنْهُ خمسةَ مواضع:

الأوَّل: أنْ يكونَ كلُّ من المبتدأ والخبرِ معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأً، ولا مُبَيِّنَ للمبتدأ مِنَ الخبرِ، نحو (زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ في هذَا ونحوهِ؛ لأنَّكَ لوْ قدمتهُ فقلتَ (أَخُوكَ زَيْدٌ، وأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) لكانَ المقدَّمُ مبتدأً، وأنتَ تريدُ أنْ يكونَ خبرًا، مِنْ غيرِ دليلٍ يدُلُّ عليهِ، فإنْ وُجِدَ دليلٌ يدلُّ على أنَّ المتقدمَ خبرٌ جازَ؛ كقولكَ (أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ) فيجوزُ تقدُّمُ الخبرِ وهو أبو حنيفةَ ـ لأنَّه معلومٌ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأبِي حنيفةَ، لا تشبيهُ أبِي حنيفةَ بأبِي يوسفَ، ومنهُ قولهُ:

٥١- بَنُونَــا بَنُـــو أَبْنَائِنَـــا، وَبَنَاتُنَـــا بَنُـــوهُنَّ أَبْنَـــاءُ الرِّجَـــالِ الأَبَاعِـــدِ[1]

(١) ٥١ - نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.

الإعراب: (بنونا) بنو: خبر مقدم، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه. (بنو) مبتدأ مؤخر، وبنو مضاف. وأبناء من (أبنائنا) مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه. (وبناتنا) الواو عاطفة، بنات: مبتدأ أول، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه. (بنوهن) بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه. (أبناء) خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وأبناء مضاف. و(الرجال) مضاف إليه. (الأباعد) صفة للرجال.

=

فقولهُ (بنونا) خبرٌ مقدمٌ، و(بنو أبنائنا) مبتدأٌ مؤخرٌ؛ لأنَّ المرادَ الحكمُ على بني أبنائِهمْ بأنَّهمْ كبَنِيهمْ، وليسَ المرادُ الحكمَ على بنيهمْ بأنَّهم كبنِي أبنائِهم.

والثَّاني: أنْ يكونَ الخبرُ فعلًا رافعًا لضميرِ المبتدأ مستترًا، نحو (زَيْدٌ قَامَ) فقامَ وفاعلهُ المقدَّر[1]: خبرٌ عن زيدٍ، ولا يجوزُ التقديم، فلا يقالُ (قَامَ زَيْدٌ) على أنْ يكونَ (زيد) مبتدأً مؤخرًا، والفعلُ خبرًا مقدمًا، بلْ يكونُ (زيد) فاعلًا لقامَ، فلا يكونُ من بابِ المبتدأ والخبرِ، بل من بابِ الفعلِ والفاعلِ، فلو كانَ الفعلُ رافعًا لظاهرٍ - نحو (زَيْدٌ قَامَ أَبوهُ) - جازَ التقديمُ؛ فتقول (قَامَ أبوهُ زيدٌ)، وقدْ تقدَّمَ ذكرُ الخلافِ في ذلكَ، وكذلكَ يجوزُ التقديمُ إذَا رفعَ الفعلُ ضميرًا بارزًا، نحو (الزَيْدَانِ قَامَا) فيجوزُ أنْ تقدِّمَ الخبرَ؛ فتقول (قَامَا الزَيْدَانِ) ويكون (الزيدان) مبتدأً مؤخرًا، و(قاما) خبرًا مقدمًا، ومنعَ ذلكَ قومٌ.

وإذَا عرفتَ هذَا فقولُ المصنِّفِ: (كَذَا إذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخَبَرَا) يقتضِي وجوب تأخيرِ الخبرِ الفعْلِي مطلقًا، وليسَ كذلكَ، بل إنَّما يجبُ تأخيرهُ إذَا رفعَ ضميرًا للمبتدأ مستترًا، كما تقدَّم.

الثَّالث: أنْ يكونَ الخبرُ محصورًا بإنَّما، نحو (إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) أو بـإلَّا، نحو (مَا زَيْدٌ إلَّا قَائِمٌ) وهوَ المرادُ بقوله (أو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرا)، فلَا يجوزُ تقديمُ (قائم) على (زيد) في المثالينِ، وقدْ جاءَ التقديمُ معَ (إلَّا) شذوذًا، كقولِ الشَّاعرِ:

= **الشاهد فيه**: قوله (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو (بنونا) على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تُعَيِّن المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه -وهو الذي تذكر الجملة لأجله- فهو الخبر.

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

٥٢- فَيَارَبِّ هَـلْ إِلَّا بِـكَ النَّـــصْرُ يُـرْتَجَى عَلَيْهِمْ؟ وَهَـلْ إِلَّا عَلَيْـكَ المعَـوَّلُ؟[(١)]

الأصلُ (وهلْ المعولُ إلَّا عليكَ) فقدَّمَ الخبرَ.

الرَّابع: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأ قدْ دخلتْ عليهِ لامُ الابتداءِ، نحو (لَزَيْـدٌ قَـائِمٌ) وهوُ المشارُ إليهِ بقولهِ: (أوْ كانَ مسندًا لذي لامِ ابْتِدَا) فـلا يجـوزُ تقـديمُ الخـبرِ على

---

(١) ٥٢ - البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدم، العالم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشـم، وأولها قوله:

أَلَا هَـــلْ عَـــمٍ فِي رَأْيِـــهِ مُتَأَمِّـــلُ؟ وَهَـــلْ مُـــدْبِرٌ بَعْـــدَ الإِسَـــاءَةِ مُقْبِـــلُ؟

اللغة: (عم) العمى ذهاب البصر من العينين جميعا، ولا يقال عمى إلا على ذلك، ويقـال لمـن ضـل عنـه وجـه الصواب: هو أعمى، وعم، والمرأة عمياء وعمية. (مدبر) هو في الأصل من ولاك قفاه، ويراد منه الذي يعـرض عنك ولا يباليك. (المعول) تقول: عولت على فلان، إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمـورك كلهـا بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: (يا رب) يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفـاء بكسر ما قبلها. (هل) حرف استفهام إنكاري دال على النفي. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (بك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (النصر) مبتدأ مؤخر. (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهـول، ونائـب الفاعـل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود على "النصر" ويجوز أن يكون "بك" متعلقا بقوله "يـرتجى"، وجملـة "يرتجى" مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر. (عليهم) جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكـن الصناعة تأباه، لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لهذا يجعل متعلقـا بــ"يرتجى". (وهـل) حرف استفهام تضمن معنى النفي. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (عليك) جار ومجـرور متعلـق بمحـذوف خـبر مقدم. (المعول) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله (بك النصر) و(عليك المعول) حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شـذوذًا، وقـد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك. وأنت خبير بأن الاستشهاد بقـوله: "بـك النصر" لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة "يرتجى" فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانيـة وحـدها. وعبارة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالهـا وجهـا آخـر، وقـد علمـت أن الدليل إذا احتمل وجها آخر سقط الاستدلال به، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا - كما ذكره الشـارح - هو رأي جماعة النحاة، فأما علماء البلاغة فيقولون: إن كانت أداة القصر هي "إنما" لم يسغ تقـديم الخـبر إذا كان مقصورا عليه، وإن كانت إداة القصر "إلا" فإن قدمت الخبر وقدمت معه "إلا" كما في هذه العبـارة صـح التقديم؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم "إلا" معه يبين المراد.

اللَّامِ؛ فلا تقول: (قَائِمٌ لَزَيْدٌ)؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لها صدرُ الكلامِ، وقدْ جاءَ التقديمُ شذوذًا، كقولِ الشَّاعرِ:

٥٣- خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُهُ   يَنَلِ العَلاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالَا[١]

فـ (لأنت) مبتدأٌ مؤخرٌ و(خَالي) خبرٌ مقدمٌ.

---

(١) ٥٣ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (جرير) يروى في مكانه "تميم"، ويروى أيضا "عويف". (العلاء) -بفتح العين المهملة ممدودا-: الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر عَلِيَ في المكان يعلى، مثل رضي يرضى، وأما في المرتبة فيقال: علا يعلو، مثل سما يسمو سموا.

الإعراب: (خالي لأنت) يجوز فيه إعرابان:

أحدهما أن يكون "خال" مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، واللام للابتداء. و"أنت" خبر المبتدأ، وفيه - على هذا الوجه من الإعراب - شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ.

وثانيهما: أن يكون "خالي" خبرا مقدما، و"لأنت" مبتدأ مؤخرا، وهذا الوجه هو الذي قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله، وليس شاذا من الجهة التي ذكرناها أولا، وإن كان فيه الشذوذ الذي ذكره الشارح، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد.

"ومن" الواو للاستئناف، من: اسم موصول مبتدأ. (جرير) مبتدأ. (خاله) خال: خبر المبتدأ الذي هو جرير، وخال مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول. (ينل) فعل مضارع جزم تشبيها للموصول بالشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى "من". (العلاء) مفعول به لينل، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وهو "من". (ويكرم) الواو عاطفة، يكرم: فعل مضارع معطوف على "ينل" وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى "من". (الأخوالا) قال العيني: هو مفعول به، وهو بعيد كل البعد، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنيا للمجهول، والأَوْلى أن يكون قوله: "يكرم" مضارع كرم ويكون قوله "الأخوالا" تمييزا: إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول "أل" المعرفة على التمييز، وإما على أن تكون "أل" زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر:

وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو

الشاهد فيه: قوله "خالي لأنت" حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء شذوذا. وفي البيت توجيهات أخرى.

الخامِس: أنْ يكونَ المبتدأُ لهُ صدرُ الكلامِ: كأسماءِ الاستفهامِ[1]، نحو (مَنْ لِي مُنْجِدًا؟) فـ(من): مبتدأٌ، و(لي): خبرٌ، و(منجدا): حالٌ، ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على (مَن)؛ فلا تقول (لي مَن منجدا؟).



(١) قول الناظم: (أو لازم الصدر): لازم الصدر على نوعين؛ **إما لازمٌ بنفسه وهو أربعة:**

١. (ما) التعجبية نحو قولك (ما أحسن زيدًا).
٢. أسماء الاستفهام كما مثل الناظم.
٣. أسماء الشرط نحو (من يقم أقم معه).
٤. (كم) الخبرية نحو (كم عبيد لزيد).

وإما لازم بغيره وهو أربعة:

١. كل اسم أضيف إلى اسم استفهام نحو (غلامُ مَنْ في الدار؟).
٢. كل اسم أضيف إلى الشرط نحو (غلام من يقم أقم معه).
٣. كل اسم أضيف إلى كم الخبرية نحو (مال كم رجل عندك) أو كان مشبهًا بالشرط نحو (الذي يأتيني فله درهم) فإن المبتدأ هنا مشبه باسم الشرط لعمومه واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سببًا؛ ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.
٤. كل اسم اقترن بلام الابتداء وقد اعتبره الناظم موضعًا مستقلًّا مع إمكان إدخاله في هذا الموضع.

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ (١٣٢) مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ (١٣٣) مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبَرُ

كَذَا إِذَا يَسْتَوجِبُ التَّصْدِيرَا (١٣٤) : كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا (١٣٥) : كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

أشارَ في هذهِ الأبياتِ إلى القسمِ الثَّالثِ، وهو وجوبُ تقديمِ الخبرِ، فذكرَ أنَّه يجبُ في أربعةِ مواضعَ:

الأَوَّل: أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً ليسَ لها مسوغٌ إلا تقدمُ الخبرِ، والخبرُ ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ، نحو (عِنْدَكَ رَجُلٌ، وَفِي الدَّارِ امرأةٌ)، فيجبُ تقديمُ الخبرِ هنَا، فلا تقولُ: (رَجُلٌ عِنْدَكَ)، ولا (امرَأَةٌ فِي الدَّارِ) وأجمعَ النُّحاةُ والعربُ على منعِ ذلكَ، وإلى هذا أشارَ بقولهِ: (وَنَحْو عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ...البيت)، فإنْ كانَ للنكرةِ مسوغٌ جازَ الأمرانِ، نحو (رَجُلٌ ظَرِيْفٌ عِنْدِي)، و(عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ)".

الثَّاني: أنْ يشتملَ المبتدأُ على ضميرٍ يعودُ على شيءٍ في الخبرِ، نحو (فِي الدَّارِ صَاحِبُها) فصاحبُها: مبتدأٌ، والضميرُ المتصلُ بهِ راجعٌ إلى الدَّارِ، وهو جزءٌ من الخبرِ، فلا يجوزُ تأخيرُ الخبرِ، نحو (صَاحِبُها فِي الدَّارِ)؛ لئلا يعودَ الضميرُ على متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

وهذا مراد المصنف بقوله: (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ... البيت) أي: كذلكَ يجبُ تقديمُ الخبرِ إذَا عادَ عليهِ مضمرٌ مما يخبرُ بالخبرِ عنهُ، وهو المبتدأُ، فكأنَّه قالَ: يجبُ تقديمُ الخبرِ إذَا عادَ عليهِ ضميرٌ من المبتدأ، وهذهِ عبارةُ ابنُ عصفورٍ في بعضِ

كتبهِ، وليستْ بصحيحةٍ؛ لأنَّ الضميرَ في قولكَ (فِي الدَّارِصَاحِبُها) إنَّما هوَ عائدٌ على جزءٍ من الخبرِ، لا على الخبرِ، فينبغِي أنْ تقدِّرَ مضافًا محذوفًا في قولِ المصنِّفِ (عَادَ عَلَيْهِ) التقدير (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَى مُلابِسِه) ثمَّ حذفَ المضافَ ـ الذِي هو ملابس ـ وأقيمَ المضافُ إليهِ ـ وهو الهاءُ ـ مقامهُ، فصارَ اللفظُ (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ).

ومثلُ قولكَ (فِي الدَّارِ صَاحِبُها) قولهم: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا) وقوله:

٥٤- أَهَابُـكِ إِجْـلَالًا، وَمَـا بِـكِ قُـدْرَةٌ عَلَيَّ، وَلَـكِـنْ مِـلْءُ عَـيْنٍ حَبِيبُهَـا[1]

فـ(حبيبها): مبتدأٌ مؤخرٌ، و(ملء عين): خبرٌ مقدمٌ، ولا يجوزُ تأخيرهُ؛ لأنَّ الضميرَ متصلٌ بالمبتدأ ـ وهو (ها) ـ عائدٌ على (عين) وهو متصلٌ بالخبرِ، فلوْ قلتَ (حبيبها ملء عين) عادَ الضَّميرُ عَلى متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

---

(١) ٥٤ - هذا البيت قد نسبه قوم منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأمالي -لنصيب بن رياح الأكبر، ونسبه آخرون- ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه "سرح العيون" إلى مجنون بني عامر من أبيات أولها قوله:

وَنَادَيْـتُ يَـا رَبَّـاهُ أَوَّل سُـؤْلَتِي لِنَفْسِـي لَيْـلَى، ثُـمَّ أَنْـتَ حَسِـيبُهَا
دَعَا المحْرِمُـونَ اللهَ يَسْـتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّـةَ يَوْمًـا أَنْ تُـمَحَّى ذُنُوبُهَـا

اللغة: (أهابك) من الهيبة، وهي المخافة. (إجلالا) إعظاما لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافك، لا لاقتدارك علي، ولكن إعظاما لقدرك؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة.

الإعراب: (أهابك) أهاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب. (إجلالا) مفعول لأجله. (وما) الواو واو الحال، وما: نافية. (بك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (قدرة) مبتدأ مؤخر. (علي) جار ومجرور متعلق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة. (ولكن) حرف استدراك. (ملء) خبر مقدم، وملء مضاف. و(عين) مضاف إليه. (حبيبها) حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر وهو قوله (ملء عين) على المبتدأ - وهو قوله (حبيبها) - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

وقدْ جرَى الخلافُ في جوازِ (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا) معَ أنَّ الضَّمير فيهِ عائدٌ عَلى متأخرٍ لفظًا ورتبةً، ولم يجرِ خلافٌ ـ فيمَا أعلمُ ـ في منعِ (صَاحِبُها فِي الدَّارِ) فما الفرقُ بينَهما؟ وهو ظاهرٌ، فليتأمل.

والفرقُ بينهما أنَّ ما عادَ عليه الضَّميرُ ومَا اتَّصلَ به الضَّميرُ اشتركَا في العاملِ في مسألةِ (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا) بخلافِ مسألةِ (فِي الدَّارِ صَاحِبُها) فإنَّ العاملَ فيما اتَّصلَ بهِ الضَّمير ومَا عادَ عليهِ الضَّميرُ مختلفٌ[1].

الثَّالث: أنْ يكونَ الخبرُ له صدرُ الكلامِ، وهو المرادُ بقوله: (كِذَا إِذَا يَسْتَوجِبُ الْتَّصْدِيرَا) نحو (أَيْنَ زَيْدٌ؟)، فـ(زيد): مبتدأٌ مؤخرٌ، و(أين): خبرٌ مقدمٌ، ولا يؤخرُ؛ فلا تقول: (زيدٌ أينَ)؛ لأنَّ الاستفهامَ لهُ صدرُ الكلامِ، وكذلكَ (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا؟) فـ(أين): خبرٌ مقدمٌ، و(من): مبتدأٌ مؤخرٌ، و (علمته نصيرا) صلةُ "مَنْ".

الرَّابع: أنْ يكونَ المبتدأُ محصورًا، نحو (إِنَّما فِي الدَّار زَيْدٌ، ومَا فِي الدَّارِ إلا زَيْدٌ) ومثله (مَا لَنَا إِلَّا اتِّباعُ أَحْمَدَ).



(١) وأيضا فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيرا في سعة الكلام، حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم، بخلاف الخبر، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحيانا - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم؛ لكونه حكمًا، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة. وأيضا فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعا يشعران بالمفعول، فكان المفعول كالمتقدم، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذي هو مرجع الضمير.

وَحَــذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كَمَـــــا (١٣٦) تَقُـولُ (زَيْـدٌ) بَعْـدَ (مَـنْ عِنْـدَكُمَا)
وَفِي جوَابِ (كَيْـفَ زَيْـدٌ) قُـلْ (دَنِـفْ)[1] (١٣٧) فَــزَيْدٌ اسْـتُغْنِي عَنْـــه إِذ عُـــرِفْ

يحذفُ كُلٌّ من المبتدأ والخبرِ إذَا دلَّ عليهِ دليلٌ: جوازًا، أو وجوبًا، فذكرَ في هذينِ البيتينِ الحذفَ جوازًا؛ فمثالُ حذفِ الخبرِ أنْ يقالَ: (مَـنْ عِنْـدَكُمَا؟) فتقول: (زيد) التقدير (زَيْدٌ عِنْدَنَا) ومثلهُ ـ في رأيٍ ـ (خَرَجْـتُ فَـإِذَا السَّـبُعُ) التقدير[2](فَإِذَا السَّبُعُ حَاضِرٌ) قالَ الشَّاعِرُ:

٥٥- نَحْــنُ بِمَــا عِنْـــدَنَا، وَأَنْـــتَ بِمَـــا عِنْـــدَكَ رَاضٍ، وَالـــرَّأْيُ مُخْتَلِـــفُ[3]

---

(١) قوله (دنف) أي الدَّنَف: المرض الملازم. يقال: رجل دَنِفٌ وامرأة دَنِفَةٌ. ورجل دَنَفٌ وامرأة دَنَفٌ وقوم دَنَفٌ.

(٢) (إذا) في هذا المثال ونحوه تسمى "إذا الفجائية" وللعلماء فيها خلاف: أهي حرف أم ظرف؟ والذين قـالوا: هي ظرف اختلفوا: أهي ظرف زمان أم ظرف مكان؟ **فمن قال**: **هي ظـرف** جعلهـا خـبرا مقـدما، وجعـل الاسـم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرا، وكأن القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان - خرجت ففي وقت خـروجي الأسد، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت ففي مكان خروجي الأسد، ولا حذف على هـذا الوجـه بِشِقّيْه.

ومن قال: **هي حرف** جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف، و**التقدير**: خرجت فإذا الأسـد موجـود، أو حاضر، أو نحو ذلك. وهذا الوجه هو الذي عناه الشارح بقوله: (في رأي).

(٣) ٥٥ - هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري، ونسـبه غيرهمـا - ومنهم العباسي في معاهد التنصيص - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية، وهو الصواب، وهو من قصيدة له، أولها قوله:

رَدَّ الخَلِيـــطُ الجِمَـــالَ فَانْصَـــرَفُوا مَـــاذَا عَلَـــيْهِمْ لَـــوْ أَنَّهُـــمْ وَقَفُـــوا؟

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التي أولها قوله:

أَتَعْـــرِفُ رَسْـــمًا كَاطِّـــرادِ المـــذَاهِبِ لِعَمْـــرَةَ وَحْشًـــا غَـــيْرَ مَوقِـــفِ رَاكِـــبِ؟ =

التقدير: (نحن بما عندنا راضون).

ومثالُ حذفِ المبتدأ أنْ يقالَ: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) فتقول: (صحيحٌ) أي: (هُوَ صَحِيْحٌ). وإنْ شئتَ صرحت بكلِّ واحدٍ منهما فقلتَ: (زَيْدٌ عِنْدَنَا، وَهُوَ صَحِيحٌ).

ومثلهُ قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[1] [فصلت: ٤٦] أي: مَنْ عَمِلَ صَالحًا فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَإِسَاءَتُهُ عَلَيْها.

قيلَ: وقدْ يُحذفُ الجزآنِ ـ أعني المبتدأ والخبر ـ للدَّلالةِ عليهِما، كقولهِ تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى

= **اللغة:** (الرأي) أراد به هنا الاعتقاد، وأصل جمعه أرآء، مثل (سيف وأسياف وثوب وأثواب)، وقد نقلوا العين قبل الفاء، فقالوا: آراء، كما قالوا في جمع (بئر: آبار) وفي جمع (رئم: آرام)، ووزن (آراء وآبار وآرام: أعفال).

الإعراب: (نحن) ضمير منفصل مبتدأ، مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف دل عليه ما بعده، والتقدير: نحن راضون. (بما) جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف. (عندنا) عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة "ما" المجرورة محلا بالباء، وعند مضاف والضمير مضاف إليه. (وأنت) مبتدأ. (بما) جار ومجرور متعلق بقوله "راض" الآتي. (عندك) عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة "ما" المجرورة محلا بالباء، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (راض) خبر المبتدأ الذي هو "أنت". و(الرأي مختلف) مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله: (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر - احترازا عن العبث وقصدا للاختصار مع ضيق المقام - من قوله "نحن بما عندنا" والذي جعل حذفه سائغا سهلا دلالةُ خبر المبتدأ الثاني عليه .

(١) **الإعراب:** (من): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ.(عمل): فعل ماض، وهو في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو يرجع إلى من. (صالحا): نائب مفعول مطلق منصوب، أي: عمل عملا صالحا. ويجوز جعل من موصولية مبتدأ، والفاء في فلنفسه زائدة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر. (فلنفسه): الفاء واقعة في جواب الشرط، لنفسه: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: فعمله لنفسه، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر، والهاء في لنفسه: ضمير في محل جر مضاف إليه: وإعراب من أساء فعليها، كإعراب سابقتها، والواو: عاطفة جملة على جملة.

وجه الاستدلال: أنه يجوز حذف المبتدأ إن دل عليه دليل، ففي الشاهد القرآني حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، والدليل على ذلك أن الفاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ؛ لذا فنحن بحاجة إلى هذا المبتدأ ليكون الجار والمجرور خبرا عنه.

﴿لَمۡ يَحِضۡنَ﴾(١) [الطلاق: ٤] أي: "فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشۡهُرٍ"، فحذف المبتدأ والخبر – وهـو "فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشۡهُرٍ"؛ لدلالة ما قبله عليه، وإنما حُذفا لوقوعهما موقع مفـرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقـدير: "والـلائي لـم يحضـن كـذلك". وقـوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق: ٤]، معطـوف على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطـلاق: ٤]، والأولى أن يمثل بنحو قولك: " نعم " في جواب " أزيد قائم "؟ إذ التقدير "نَعم زيد قائم ".



(١) **الإعراب:** (واللائي): الواو: حرف استئناف. (اللائي): اسم موصول في محل رفع مبتدأ. (يئسن): فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محل رفع فاعل، والجملـة الفعليـة صـلة الموصـول. (مـن المحيض): جار ومجرور متعلقان بالفعل يئسن. (من نسائكم): جار ومجرور متعلقان بالفعـل يئسـن، ونسـاء: مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. إن: حرف شرط جازم. (ارتبتم): فعل مـاض مبـني على السـكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والميم للجمع، والفعل ارتبتم في محل جـزم فعـل الشرط، والجملة الفعلية ابتدائية. (فعدتهن): الفاء حرف واقعة في جواب الشرط، عدتهن: مبتدأ مرفوع، وهن: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ثلاثة): خبر مرفوع. وهو مضـاف. (أشـهر): مضـاف إليـه مجـرور، والجملـة الاسمية في محل جزم جواب الشـرط، وجملـة الشـرط وجوابـه في محـل رفـع خـبر للمبتـدأ الذي هـو الـلائي. (واللائي): الواو: حرف عطف. اللائي: اسم موصول في محل رفـع مبتـدأ. (لـم): حـرف جـزم. (يحضـن): فعـل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محل رفع فاعـل، والفعـل "يحضـن" في محـل جزم بلم، والجملة الفعلية صلة الموصول، وخبر اللائي: هو جملة اسمية، تقديرها: (فعدتهن ثلاثة أشـهر) وهـذه الجملة هي خبر عن المبتدأ "واللائي"، والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ "والـلائي" وخـبره معطوفـة على الجملـة الشرطية التي قبلها، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنه حذف في الآية المبتدأ والخبر معا؛ لدلالة ما قبلهما عليهمـا، وتوضـيح ذلـك: أن الـلائي في قـوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ مبتدأً، وخبره محذوف، وهو مكون من جملة اسمية، والتقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر.

وَبَعْـدَ لَـوْلا غَالِبًـا حَـذْفُ الخَـبَرْ (١٣٨) حَتْـــمٌ وَفِي نَـصِّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرْ

وَبَعْـــدَ وَاوٍ عَيَّنَــتْ مفْهُــومَ مَـعْ (١٣٩) كَمِثْــــلِ (كُلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ)

وَقَبْـــلَ حَـــالٍ لا يَكُـــونُ خَــبَرَا (١٤٠) عَــــنِ الذِي خَبَــرُهُ قَـدْ أُضـمِرَا

كَضَرْبِـــيَ العَبْــدَ مُــسِيئًا وَأَتَــمْ (١٤١) تَبْيِيْـــنِيَ الحَــقَّ مَنُوطًــا بِالحِكَـــمْ

حاصلُ ما في هذهِ الأبياتِ أنَّ الخبرَ يجبُ حذفهُ في أربعةِ مواضعَ:

الأوَّل: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ بعدَ (لولا)[١]؛ نحو (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ) التقدير: (لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لأَتَيْتُكَ). واحترزَ بقولهِ (غالبًا) عمَّا وردَ ذكرهُ فيهِ شذوذًا؛ كقولهِ:

٥٦- لَـوْلَا أَبُـوكَ وَلَـوْلَا قَبْلَـهُ عُمَـرٌ أَلْقَـتْ إِلَيْـكَ مَعَـدٌّ بِالمقَالِيـدِ[٢]

---

(١) أي: "لولا" الامتناعية لا التحضيضية؛ لأن التحضيضية لا يقع بعدها المبتدأ، كما صرح به الناظم في قوله: (أولينها الفعلا) كما سيأتي في باب (فصل في أما ولولا ولوما).

(٢) ٥٦ - البيت - لأبي عطاء السندي - واسمه مرزوق (وقيل: أفلح) بن يسار - مولى بني أسد، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، وانظر قصة ذلك في الأغاني وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَمَّـا أَبُـوكَ فَعَيْنُ الجُـودِ نَعْرِفُـهُ وَأَنْـتَ أَشْـبَهُ خَلْـقِ اللهِ بِـالجُودِ

ويروى صدر البيت " لولا يزيد ولولا إلخ " ويزيد أبو الممدوح، وبعد الشاهد قوله:

مَـا يَنْبُـتُ العُـودُ إِلَّا فِي أَرُومَتِـهِ وَلَا يَكُـونُ الجَـنَى إِلَّا مِـنَ العُـودِ

اللغة: (معد) هو أبو العرب، وهو معد بن عدنان، وكان سيبويه يقول: إن الميم من أصل الكلمة، لقولهم "تمعدد" بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار، أو بمعنى قوى وكمل، قال الراجز:

رَبَّيْتُـهُ حَـتَّى إِذَا تَمَعْـدَدَا كَانَ جَـزَائِي بِالعَصَـا أَنْ أُجْلَدَا

لقلة تمفعل في الكلام، ولكن العلماء خالفوه في ذلك، وذهبوا إلى أن الميم في معد زائد بدليل إدغام الدال في الدال، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته.

وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف "المقاليد": هو جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح. =

فـ (عمر) مبتدأٌ، و(قبله) خبرٌ.

وهذَا الَّذِي ذكرهُ المصنفُ في هذَا الكتابِ ـ مِنْ أنَّ الحذفَ بعدَ (لـولا) واجـبٌ إلا قليلًا ـ هـو طريقـةٌ لبعـضِ النحـويينَ. **والطريقـةُ الثَّانيـةُ**: أنَّ الحـذفَ واجـبٌ دائمًا[1] وأنَّ مَـا وردَ مـن ذلـكَ بغـيرِ حـذفٍ في الظـاهرِ مـؤولٌ. **والطريقـةُ الثَّالثـةُ**: أنَّ الخبرَ: إمَّا أنْ يكـونَ كونًا مطلقًا، أو كونًا مقيدًا؛ فـإنْ كانَ كونًـا مطلقًـا وجـبَ حذفهُ، نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا) أي: لَوْلَا زيدٌ موجودٌ. وإنْ كانَ كونًا مقيدًا، فإمَّـا أنْ يدلَّ عليه دليلٌ، أوْ لَا؛ فإنْ لمْ يدلّ عليهِ دليلٌ وجبَ ذكرهُ، نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِـنٌ إِلَيَّ

= **المعنى:** يقول: أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم، لكفايتك وعظم قدرك وإنما تـأخر خضـوعهم لـك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك.

الإعراب: (لولا) حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول، مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أبوك) أبو: مبتدأ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوبا. (ولولا) الواو عاطفة كالأول، لولا: حرف امتناع لوجود. (قبله) قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل مضاف والضمير البـارز مضـاف إليـه. (عمر) مبتدأ مؤخر. (ألقت) ألقى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (إليك) جار ومجرور متعلق بألقت. (معد) فاعل ألقت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا. (بالمقاليد) جار ومجرور متعلق بألقت.

الشاهد فيه: قوله (ولولا قبله عمر) حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله "قبله" مع كون ذلك المبتدأ واقعًا بعـد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها؛ لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمـع في الـكلام بـين العوض والمعوض عنه.

(١) **ههنا شيئان نحب أن ننبهك إليهما:**

الأول: أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التي ذكرها الشارح هي طريقة جمهـور النحـاة، والفـرق بينهـا وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون: إن ذكر الخبر عندهم بعد (لولا) قليـل، ولـيس شـاذا، وذلك بخلاف طريقة الجمهور، فإن ذكر الخبر عندهم بعد (لولا) إن كان صادرًا عمن لا يستشـهد بكلامـه كما في بيت المعري الآتي فهو لحن، وإن كان صادرًا عمن يستشهد بكلامه فـإن أمكـن تأويلـه كالشـاهد (٥٦) وما أنشدناه معه فهو مؤول، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ، ولا شك أن القليل غير الشاذ.

والأمر الثاني: أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشـروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، وتوضـيحه: أن تحمـل قوله: (غالبا) على حالات (لولا)، وذلك لأن (لولا) إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيهـا، وإمـا أن يليهـا كون خاص وهو قليل، ثم تحمل قوله (حتم) على الحكم النحوي، وكأنه قد قال: إن كان خبر المبتدأ الواقـع بعـد (لولا) كونا عاما وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، وهذا هو - كما ذكرنا - الطريقة الثالثة، فتدبر.

مَا أَتَيْتُ)، وإِنْ دلَّ عليهِ دَلِيلٌ جازَ إثباتهُ وحذفهُ، نحو أنْ يقالَ: (هَلْ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيْكَ؟ فتقول: لَوْلَا زَيْدٌ لَهَلَكْتُ) أي: (لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ)، فإنْ شئتَ حذفتَ الخبرَ، وإنْ شئتَ أثبتهُ، ومنهُ قولُ أبي العلاءِ المعرِّي:

٥٧- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا(١)

---

(١) ٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف، والشارح إنما جاء به للتمثيل، لا للاحتجاج والاستشهاد به.

اللغة: (يذيب) من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات. (الرعب) الفزع والخوف. (عضب) هو السيف القاطع (الغمد) قراب السيف (وجفنه)؟.

الإعراب: (يذيب) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. (الرعب) فاعل يذيب. (منه) جار ومجرور متعلق بقوله يذيب. (كل) مفعول به ليذيب، وكل مضاف. و(عضب) مضاف إليه. (فلولا) حرف امتناع لوجود. (الغمد) مبتدأ. (يمسكه) يمسك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى الغمد، والهاء - التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد.

(لسالا) اللام واقعة في جواب. (لولا) وسال: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى السيف، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب (لولا).

التمثيل به: في قوله (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة "يمسك" وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونًا خاصًا وقد دل عليه الدليل عند قوم، كما ذكره الشارح العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) لا يكون إلا كونًا عامًا، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أو لا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا. وفي البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور، وهو أن "يمسك" في تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، وأصله "أن يمسكه" فلما حذف "أن" ارتفع الفعل، كقولهم (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فيمن رواه برفع "تسمع" من غير "أن".

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا: هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" كونا خاصا أو لا؟ فقال الجمهور: لا يكون كونا خاصا البتة، بل يجب كونه كونًا عامًا ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما فهو لحن أو مؤول، وقال غيرهم، يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونًا خاصًا، =

وقدْ اختارَ المصنفُ هذهِ الطريقةَ في غيرِ هذَا الكتابِ.

الـمـوضعُ الثَّاني: أنْ يكونَ المبتدأُ نصًا في اليمينِ[١]، نحو: (لَعَمْـرُكَ لَأَفْعَلَـنَّ) التقدير (لَعَمْرُكَ قَسَمِي) فعمركُ: مبتدأٌ، وقسمي: خبرهُ، ولا يجوزُ التصريحُ بهِ.

قيلَ: ومثلهُ (يَمِـينُ اللهِ لأَفعَلَـنَّ) التقـدير: (يَمِـينُ اللهِ قَسَـمِي) وهـذا لا يتعينُ أنْ يكونَ المحذوفُ فيه خبرًا[٢]؛ لجوازِ كونهِ مبتـدأ، والتقـدير (قَسَـمِي يَمِينُ اللهِ) بخلافِ (لعمرك) فإنَّ المحذوفَ معَه يتعـينُ أنْ يكـونَ خـبرًا؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ قدْ دخلتْ عليهِ، وحقُّها الدُّخول على المبتدأ.

فـإنْ لـمْ يكـنِ المبتـدأُ نصًـا في اليمـينِ لـم يجـبْ حـذفُ الخـبرِ، نحـو (عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ) التقدير (عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ) فعهـدُ اللهِ: مبتـدأٌ، وعلي: خـبرهُ،

= لكن الأكثر أن يكون كونًا عامًا، فإن كان الخبر كونًا عامًا وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخـبر كونًا خاصًا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجـاز حذفـه، فلخـبر المبتـدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحـوال عنـد غـيرهم، وهي: وجـوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمرين، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام النـاظم على هـذا؛ لأنـه صرح باختياره في غير هذا الكتاب، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

(١) المراد بكون المبتدأ نصًا في اليمين: أن يغلب استعماله فيه، حتى لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة، ومقابل هـذا ما ليس نصا في اليمين وهو: الذي يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه، ألا ترى أن (عهد الله) قد كثر استعماله في غير القسم نحو قوله تعالى:

﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٩١]، وقولهم: عهد الله يجب الوفاء به، ويفهم منـه القسـم إذا قلـت: عهـد الله لأفعلن كذا، لذكرك المقسم عليه.

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبًا لكـون المبتـدأ نصـا في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ، وذلك من وجهين:

أولهما: أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جئ به من أجله، ولم يقل أحـد إنـه يجـب أن يتعـين فيـه الوجه الذي جئ به له.

وثانيهما: أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا، أما حذفه فلكـون ذلك المبتدأ نصا في اليمين، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

ولكَ إثباتهُ وحذفهُ.

الـمـوضِع الثَّالث: أنْ يقعَ بعدَ المبتدأ واوٌ هي نصٌ في المعيةِ؛ نحو (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُـهُ) فكل: مبتدأٌ، وقوله (وضـيعتهُ) معطـوفٌ على كلٍّ، والخـبرُ محـذوفٌ، والتقدير (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُـهُ مُقْتَرِنَانِ) ويقدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المعيةِ.

وقيلَ: لا يحتاجُ إلى تقديرِ الخبرِ؛ لأنَّ معنى (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُـهُ) كُلُّ رجـلٍ معَ ضيعتهِ، وهذَا كلامٌ تامٌ لا يحتاجُ إلى تقديرِ خبرٍ، واختارَ هـذَا المـذهبَ ابـنُ عصفورٍ في شرحِ الإيضاحِ.

فإنْ لمْ تكـنِ الواوُ نصًا في المعيةِ لم يحـذفِ الخـبرُ وجوبًـا[(١)]، نحـو (زَيْـدٌ وَعَمْرٌو قَائِمَانِ).

الـمـوضِع الرَّابع: أنْ يكونَ المبتدأُ مصدرًا، وبعدهُ حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، وهي لا تصلحُ أنْ تكونَ خبرًا، فيحذفُ الخبرُ وجوبًا، لسدِّ الحالِ مسدَّه، وذلكَ نحو (ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا) فضربِي: مبتدأٌ، والعبد: معمولٌ لهُ، ومسيئًا: حالٌ سَدَّ[تْ] مَسَدَّ الخبرِ، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا، والتقديرُ (ضَرْبِي العَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئًا) إِذَا أَرَدتَّ الاستقبالَ، وإنْ أردتَّ المضيَّ فالتقديرُ: (ضَرْبِي العَبْدَ إِذْ كَانَ مُسِيئًا)؛ فمسيئًا: حالٌ من الضميرِ المستترِ في (كَانَ) المفسر بالعبدِ و (إذا كَانَ) أو(إِذْ كَانَ) ظرفُ زمانٍ نائبٌ عن الخبرِ.

ونبَّه المصنفُ بقولهِ: (وَقَبْلَ حَالٍ) على أنَّ الخبرَ المحذوفَ مقدَّرٌ قبلَ الحالِ الَّتي سدَّتْ مسدَّ الخبرِ كما تقدَّم تقريرُهُ.

---

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه، وإلا وجب ذكره.

واحترزَ بقولهِ: (لَا يكونُ خبرا) عن الحالِ الَّتي تصلحُ أنْ تكونَ خبرًا عن المبتدأ المذكورِ، نحو مَا حكَى الأخفشُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قولهم (زَيْدٌ قَائِمًا)؛ فزيدٌ: مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: (ثَبَتَ قَائِمًا) وهذهِ الحالُ تصلحُ أنْ تكونَ خبرًا، فتقول (زَيْدٌ قَائِمٌ) فَلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحذف، بخلافِ (ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا) فإنَّ الحالَ فيهِ لا تصلحُ أنْ تكونَ خبرًا عن المبتدأ الَّذي قبلها؛ فلا تقول: (ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئٌ)؛لأنَّ الضربَ لا يوصفُ بأنَّه مسيئٌ.

والمضافُ إلى هذَا المصدرِ حكمهُ كحكمِ المصدرِ، نحو (أَتَمُّ تَبْيِينِي الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمِ)؛ فأتم: مبتدأٌ، وتبييني: مضافٌ إليهِ، والحق: مفعولٌ لتبييني، ومنوطا: حالٌ سد[ت] مسدَّ خبرِ أتم، والتقدير: (أَتَمُّ تَبْيِينِي الحَقَّ إِذَا كَانَ ـ أَوْ إِذْ كَانَ ـ مَنُوطًا بِالحِكَمِ).

ولمْ يذكرِ المصنفُ المواضعَ الَّتي يحذفُ فيها المبتدأُ وجوبًا، وقدْ عدَّها في غيرِ هذا الكتابِ أربعةً:

◊ الأوَّل: النَّعتُ المقطوعُ إلى الرَّفعِ: في مدحٍ، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ) أو ذمٍ، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَبِيثُ) أو ترحمٍ، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ) فالمبتدأ محذوفٌ في هذهِ المثلِ ونحوها وجوبًا، والتقديرُ (هوَ الكريمُ، وهوَ الخبيثُ، وهوَ المسكينُ).

◊ الموضِع الثَّاني: أنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ (نعمَ) أو(بئسَ) نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو) فزيدٌ وعمرٌو: خبرانِ لمبتدأ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ (هُوَ زَيْدٌ) أي الممدوحُ زيدٌ (وَهُوَ عَمْرٌو) أي المذمومُ عمرٌو.

◈ **الموضِع الثَّالث**: مَا حكَى الفارسيُّ من كلامهِم (فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ) ففي ذمَّـتي: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ واجبُ الحذفِ، والتقديرُ (في ذمَّتي يمـينٌ) وكـذلكَ مـا أشبههُ، وهو مَا كانَ الخبرُ فيه صريحًا في القسمِ.

◈ **الموضِع الرَّابع**: أنْ يكونَ الخبرُ مصدرًا نائبًا منابَ الفعلِ، نحو: (صَبْرٌ جَمِيلٌ) التقدير (صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ) فصبري: مبتدأٌ، وصبر جميل: خبرهُ، ثمَّ حُذفَ المبتدأُ ـ الَّذي هو (صبري) ـ وجوبًا.

وَأَخْـــبَرُوا بِاثْنَيْـــنِ أَوْ بِــأَكْثَرَا (١٤٢) عَــنْ وَاحِــدٍ كَهُــمْ سَرَاةٌ[١] شُــعَرَا

اختلفَ النحويونَ في جوازِ تعددِ خبرِ المبتدأ الواحدِ بغيرِ حرفِ عطفٍ، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ) فذهبَ قومٌ ـ منهم المصنفُ ـ إلى جوازِ ذلكَ، سواء كانَ الخبرانِ في معنَى خبرٍ واحدٍ، نحو: (هذَا حلوٌ حامضٌ) أي مُزٌّ، أمْ لمْ يكونَا كذلكَ؛ كالمثالِ الأوَّل، وذهبَ بعضهم إلى أنَّه لا يتعددُ الخبرُ إلَّا إذَا كانَ الخبرانِ في معنَى خبرٍ واحدٍ؛ فإنْ لمْ يكونَا كذلكَ تعيَّن العطفُ، فإنْ جاءَ منْ لسانِ العربِ شيءٌ بغيرِ عطفٍ قُدِّرَ له مبتدأٌ آخرُ، كقولهِ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾[٢] [البروج: ١٤ - ١٥]، وقولِ الشَّاعرِ:

٥٨- مَــنْ يَــكُ ذَا بَــتٍّ فَهَــذَا بَــتِّي مُقَــيِّظٌ مُصَــيِّفٌ مُشَــتِّي[٣]

---

(١) السراة جمع (سري) وهو الشريف.

(٢) **الإعراب:** (وهو): الواو: حرف عطف، وهو: ضمير في محل رفع مبتدأ. (الغفور): خبر أول مرفوع، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على ما قبلها في محل رفع إنه هو يبدئ ويعيد. (الودود): خبر ثان مرفوع. (ذو): خبر ثالث مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. (العرش): مضاف إليه مجرور. (المجيد): خبر رابع مرفوع. (فعال): خبر خامس مرفوع. (لما) اللام: حرف جر، ما: اسم موصول في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلق بفعال. (يريد): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول.

وجه الاستدلال: قوله: (الغفور، الودود، ذو العرش، المجيد، فعّال) أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، وقد جاز تعدد الخبر والمبتدأ واحد؛ لأن الخبر كالصفة، والشيءُ الواحد يجوز أن يوصف بأوصاف متعددة، ولأن الخبر في حقيقته حكم على المبتدأ، ويجوز أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة. وعلى القول الآخر يقدر لكل خبر مبتدأ.

(٣) ٥٨ - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله:

أَخَذْتُــهُ مِــنْ نَعَجَــاتٍ سِــتِّ

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله: سُــودٍ نِعَــاجٍ كَنِعَــاجِ الدَّشْــتِ

اللغة: (بت) قال ابن الأثير: البت الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من خز، وجمعه بتوت، وقوله: (مقيظ، مصيف، مشتي) أي: يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر، ويكفيني للصيف وللشتاء. (الدشت) الصحراء، =



وقولـــهِ:

٥٩- يَنَـــامُ بِإِحْـــدَى مُقْلَتَيْـــهِ، وَيَـــتَّقِي   بِأُخْرَى المَنَايَـا، فَهْـوَ يَقْظَـانُ نَـائِمُ[1]

= وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس، وذلك قوله:

قَـــدْ عَلِمَـــتْ فَـــارِسُ وَحِمْـــيرُ وَالأَ   عْـــرَابُ بالدَّشْـــتِ أَيُّكُـــمْ نَـــزَلَا

المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفى به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني أنه يكفيه الدهر كله، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الإعراب: (من) يجوز أن يكون اسمًا موصولاً، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن يكون اسم شرطٍ مبتدأ أيضًا، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضًا. (يك) فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدرت "من" شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على "من" ولا إشكال في جزمه حينئذ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء في "فهذا بتي" - لشبه الموصول بالشرط. (ذا) خبر "يك"، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف. و(بت) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من "يك" واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت "من" موصولة. (فهذا) الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت "من" اسم شرط، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ. (بتي) بت: خبر المبتدأ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (مقيظ، مصيف، مشتي) أخبار متعددة لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو "من" إن قدرت "من" موصولة، وفي محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية، وجملة الشرط وجوابه جميعًا في محل رفع خبر المبتدأ على تقدير "من" شرطية.

الشاهد فيه: قوله: (فهذا بتي، مقيظ، مصيف، مشتي) فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتًا للأول؛ لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبرا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

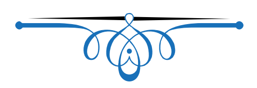
(١) ٥٩ - البيت لحميد بن ثور الهلالي، من كلمة يصف فيها الذئب.

اللغة: (مقلتيه) عينيه. (المنايا) جمع منية، وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء يمنيه - على وزن رمى يرمي - بمعنى قدَّره؛ وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده، وقوله (فهو يقظان نائم) هكذا وقع في أكثر كتب النحاة، والصواب في إنشاد هذا البيت (فهو يقظان هاجع)؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور، وقبله قوله:

إِذَا خَـافَ جَـوْرًا مِـنْ عَـدُوٍ رَمَـتْ بِـهِ   قَصَـــائِبُه وَالجَانِـــبُ المُتَوَاسِـــعُ

وَإِنْ بَـاتَ وَحْشًـا لَيْلَـةً لَـمْ يَضِـقْ بِهَـا   ذِرَاعًا، وَلَـمْ يُصْـبِحْ لَهَـا وَهُـوَ خَاشِـعُ. =

وزعمَ بعضهمْ أنَّه لا يتعـددُ الخـبرُ إلَّا إذَا كانَ مـن جـنسٍ واحـدٍ، كـأنْ يكونَ الخبرانِ مثلًا مفردينِ، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ) أو جملتينِ نحـو: (زَيْـدٌ قَامَ ضَـحِكَ) فأمَّـا إذَا كانَ أحـدُهمَا مفـردًا والآخـرُ جملـةً فـلا يجـوزُ ذلـكَ، فلا تقول: (زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ) هكذا زعمَ هذا القائـلُ، ويقـعُ في كلامِ المعـربينَ للقرآنِ الكريمِ وغيرِهِ تجـويزُ ذلـكَ كثـيرًا، ومنـه قـولهُ تعـالى: (فـإذا هي حيـة تسعى)[١] جَوَّزُوا كونَ (تسعى) خبرًا ثانيًا، ولا يتعينُ ذلكَ؛ لجوازِ كونهِ حالًا[٢].



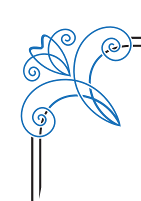
= **الإعراب:** (ينام) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الذئـب. (بإحـدى) جـار ومجرور متعلق بقوله "ينام"، وإحدى مضاف. ومقلتي من (مقلتيه) مضاف إليه، ومقلـتي مضـاف والضـمير مضاف إليه. (ويتقي) الواو عاطفة، يتقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الذئب، والجملة معطوفة على جملة "ينام" السابقة. (بأخرى) جار ومجرور متعلق بقوله يتقي. (المنايـا) مفعـول به ليتقي. (فهو) مبتدأ. (يقظان) خبره. (نائم) أو (هاجع) خبر بعد خبر.

الشاهد فيه: قوله (فهو يقظان نائم) أو قوله (فهو يقظان هاجع) حيث أخبر عن مبتدأ واحد وهـو قـوله: "هـو" بخبرين وهما قوله "يقظان هاجع" أو قوله: "يقظان نائم" من غير عطف الثاني منهما على الأول. والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجحده ونكرانه.

(١) **الإعراب:** (فإذا): الفاء: حسب ما قبلها ، إذا: حرف فجاءة. (هي): ضمير في محـل رفـع مبتـدأ. (حيـة): خـبر مرفوع. (تسعى): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والفاعـل ضـمير مستتر جوازا تقديره (هي) ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر ثان للمبتدأ هي ، أو في محل رفع صفة لحية.

وجه الاستدلال: أنه أخبر عن مبتدأ واحد بخبرين مختلفين، أحدهما مفرد والآخر جملـة، وهـذا على رأي مـن أعـرب الآية على هذا الوجه.

(٢) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبرًا ثانيًا كما يقول المعربون فهي في محل رفع صفة لحية، وليست في محـل نصـب حالاً من حية كما زعم الشارح؛ وذلك لأن (حية) نكـرة لا مسوغ لمجئ الحـال منهـا، وصـاحب الحـال لا يكون إلا معرفة أو نكـرة معها مسوغ، اللَّهُمَّ إلا أن تَتَمَحَّل للشارح فتزعم أن الجملـة حـال مـن الضـمير الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.




كـــان وأخواتهـــا

تَرْفَـعُ كَانَ الْـمُبْتَدَا اسْـمًا، وَالخَـبَرْ (١٤٣) تَنْصِـبُهُ، كَـكَانَ سَيِّـدًا عُـمَـرْ

كَـكَانَ ظَـلَّ بَـاتَ أَضْـحَى أَصْـبَحَا (١٤٤) أَمْـسَى وَصَـارَ لَيْـسَ زَالَ بَرِحَـا

فَتِـئَ، وَانْفَـكَّ، وَهَـذِي الأَرْبَعَـهْ (١٤٥) لِشِـبْهِ نَـفْيٍ، أَوْ لِنَـفْيٍ، مُتْبَعَـهْ

وَمِثْـلُ كَانَ دَامَ مَسْبُـوقًا بِـ(مَا) (١٤٦) كَأَعْـطِ مَادُمْـتَ مُصِيبًا دِرْهَمَـا

لما فرغَ من الكلامِ على المبتدأ والخبرِ شرعَ في ذكرِ نواسخِ الابتداءِ، وهي قسمانِ: أفعال، وحروف.

فالأفعالُ: كانَ وأخواتها، وأفعالُ المقاربةِ، وظنَّ وأخواتها.

والحروفُ: مَا وأخواتها، و"لا" الَّتِي لنفيِ الجنسِ، وإنَّ وأخواتها.

فبدأَ المصنفُ بذكرِ "كان" وأخواتها، وكلُّها أفعالٌ اتفاقًا، إلَّا (ليسَ)، فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّها فعلٌ، وذهبَ الفارسِي ـ في أحدِ قوليهِ ـ وأبو بكرِ بن شقيرٍ ـ في أحدِ قوليهِ ـ إلى أنَّها حرفٌ.

وهي ترفعُ المبتدأَ، وتنصبُ خبرهُ، ويُسَمَّى المرفوعُ بها اسمًا لها، والمنصوبُ بها خبرًا لها.

وهذهِ الأفعالُ قسمانِ: منها مَا يعمـلُ هـذَا العمـلَ بـلا شرطٍ؛ وهي: كانَ، وظلَ، وباتَ، وأضحَى، وأصبحَ، وأمسَى، وصارَ، وليسَ.

ومنها مَا لا يعملُ هذا العملَ إلا بشرطٍ؛ وهو قسمانِ:

أحـدهما: ما يُشْتَرَطُ في عملهِ أنْ يسبقهُ نفيٌ لفظًا أو تقديرًا، أو شـبهُ نـفيٍ؛ وهو أربعة: زالَ، وبرحَ، وفتِئَ، وانفكَ؛ فمثال النَّفي لفظًا (مَـا زَالَ زَيْـدٌ قَائِمًـا)،

ومثاله تقديرًا؛ قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُا۟ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[١] [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتؤُ، ولا يحذفُ النَّافي معها قياسًا إلا بعدَ القسمِ كالآيةِ الكريمةِ، وقدْ شذَّ الحذفُ بدونِ القسمِ؛ كقولِ الشَّاعرِ:

٦٠- وَأَبْـــرَحُ مَــــا أَدَامَ اللهُ قَـــوْمِي   بِحَمْــــدِ اللهِ مُنْتَطِقًـــا مُجِيــــدًا[٢]

---

(١) **الإعراب:** (قالوا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية استئنافية. (تالله): التاء: حرف جر، الله: لفظ الجلالة: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره أقسم. (تفتؤ): فعل مضارع ناقص مرفوع، والاسم ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. (تذكر): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (يوسف): مفعول به منصوب، والجملة الفعلية في محل رفع خبر، وجملة تفتؤ تذكر يوسف جواب قسم لا محل له من الإعراب، و**التقدير:** لا تفتؤ تذكر يوسف، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مقول القول.

وجه الاستدلال: أن الفعل المضارع تفتؤ في قوله تعالى ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥] قد عمِل عمَل كان لسبقه بحرف نفي مقدر، أي: لا تفتؤ.

(٢) ٦٠ - البيت لخداش بن زهير.

اللغة: (منتطقا) قد فسره الشارح العلامة تفسيرا، ويقال: جاء فلان منتطقا فرسه، إذا جنبه - أي جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرساً جواداً، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولا مستجادًا في الثناء على قومه، أي: ناطقا. (مجيدا) بضم الميم: يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله (منتطقا)، وهو وصف للفرس على الأول، ووصف لنفسه على الثاني.

المعنى: يريد أنه سيبقى مدى حياته فارسًا، أو ناطقًا بمآثر قومه، ذاكرًا ممادحهم، لأنها كثيرة لا تفنى، وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم.

الإعراب: (أبرح) فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: (أنا). (ما) مصدرية ظرفية (أدام) فعل ماض. (الله) فاعل أدام. (قومي) قوم: مفعول به لـ"أدام"، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (بحمد) جار ومجرور متعلق بقوله "أبرح" أو هو متعلق بفعل محذوف، و**التقدير:** "أحمد بحمد" وحمد مضاف. و(الله) مضاف إليه. (منتطقا) اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر "أبرح" السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه. (مجيدا) مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام: لا أبرح جانبا فرسا مجيدًا، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني، وكأنه قال: لا أبرح ناطقا بمحامد قومي مجيدا في ذلك؛ لأن مآثر قومي تنطق الألسنة بجيد المدح.

الشاهد فيه: قوله (أبرح) حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم؛ قال ابن عصفور: وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداة النفي مرادة، فكأنه قال (لا أبرح)، ومنهم من قال: إن "أبرح" غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقا مجيدا، أي: صاحب نطاق وجواد لأن قومي يكفونني هذا، فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

أي: لا أبرحُ منتطقًا مجيدًا، أي: صاحب نطاقٍ وجوادٍ، مَا أدامَ اللهُ قومِي، وعنَى بذلكَ أنَّه لا يزالُ مستغنيًا مَا بقِيَ لهُ قومهُ، وهذَا أحسنُ مَا حُمِلَ عليهِ البيتُ.

ومثالُ شبهِ النَّفي ـ والمرادُ بهِ النَّهْيُ ـ كقولكَ: (لَا تَزَلْ قَائِمًا) ومنهُ قولهُ:

٦١- صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[1]

والدُّعاءُ، كقولكَ: (لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ)، وقول الشَّاعِر:

٦٢- أَلَا يَا اسْلَمِي، يَا دَارَمَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[2]

---

(١) ٦١ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يا صاحبي اجتهد، واستعد للموت، ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: (صاح) منادى حذفت منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيما غير قياسي؛ لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. (شمر) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (ولا) الواو عاطفة، لا: ناهية. (تزل) فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (ذاكر) خبر تزل، وذاكر مضاف. و(الموت) مضاف إليه. (فنسيانه) الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه. (ضلال) خبر المبتدأ. (مبين) نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله: (ولا تزل ذاكر الموت) حيث أجرى فيه مضارع (زال) مجرى "كان" في العمل، لكونها مسبوقة بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي.

(٢) ٦٢ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية.

اللغة: (البلى) من بلي الثوب يبلى على وزن رضي يرضى أي: خلق ورثَّ. (منهلا) منسكبا منصبا. (جرعائك) الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً. (القطر) المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها، وإقامتهم في ربوعها، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح وتنبيه. (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: "يادارمية". (اسلمي) فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. (يادار) يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف. و(مي) مضاف إليه. (على البلى) جار ومجرور متعلق باسلمي. (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء. (زال) فعل ماض ناقص. (منهلا) خبر زال مقدم. (بجرعائك) الجار والمجرور متعلق بقوله "منهلا" وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه (القطر) اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: قوله (ولا زال... إلخ) حيث أجرى (زال) مجرى "كان" في رفعها الاسم ونصب الخبر، لتقدم (لا) الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

وهذَا هو الَّذي أشارَ إليهِ المصنفُ بقوله: (وهذي الأربعة... إلى آخر البيت).

القسْم الثَّاني: مَا يُشْتَرطُ في عملهِ أنْ يسبقهُ (مَا) المصدرية الظَّرفيـة، وهـو (دامَ) كقولكَ: (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أي: أعـطِ مـدةَ دوامـكَ مصـيبًا درهمًـا، ومنــهُ قــولهُ تعــالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾[1] [مريم: ٣١]، أي: مدَّة دوامِي حيًّا. ومعنَى (ظَلَّ): اتصافُ المخبرِ عنـهُ بـالخبرِ نهـارًا، ومعنَى (بَاتَ): اتصافهُ بهِ ليلًا، و(أَضْحَى): اتصـافهُ بـهِ في الضُّـحَى، و(أَصْـبَحَ): اتصافهُ بهِ في الصَّباحِ، و(أَمْسَى): اتصافهُ بهِ فِي المساءِ، ومعنى (صَارَ): التَّحَـوُّلُ منْ صفةٍ إلى صفةٍ أخرى، ومعـنى (لَـيْسَ): النَّـفيُ، وهي عنـدَ الإطـلاقِ لنَـفْيِ الحالِ، نحو: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا) أي: الآنَ وعندَ التقييدِ بزمنٍ على حسـبهِ، نحـو: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا) ومعنى مَا زَالَ وأَخواتها، ملازمةُ الخبرِ المخـبر عنـهُ على حسبِ ما يقتضيهِ الحـالُ نحـو: (مَـا زَالَ زَيْـدٌ ضَـاحِكًا، وَمَـا زَالَ عَمْـرٌو أَزْرَقَ العَيْنَيْنِ) ومعنى دامَ: بقِيَ واستمرَّ.



---

(١) **الإعراب:** (وأوصاني): الواو: بحسب ما قبلها، أوصاني: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جـوازا تقـديره: هـو، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصـب مفعـول بـه. (بالصـلاة): جـار ومجـرور، وشـبه الجملـة متعلـق بـ"أوصاني". (والزكاة): الواو: حرف عطف، الزكاة: اسم معطوف على الصلاة مجرور مثله. (ما دمت): مصـدرية ظرفية، دمت: فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع اسمها. (حيا): خبر منصوب، وجملـة دمـت حيـا صـلة الموصول الحرفي. و(ما) و ما بعدها في تأويل مصدر محلـه النصـب على الظرفيـة الزمانيـة متعلـق بأوصـاني، والتقدير: مدة دوامي حيا.

وجه الاستدلال: أن الفعل ما دام عَمِلَ عَمَلَ كان لسبقه بما المصدرية الظرفية وأفادت مـع معمولـيه اسـتمرار المعنى الذي قبلها مدة محدودة هي مدة ثبوت معنى خبرها لا اسمها، أي: أن التوصية بالصـلاة والـزكاة دائمـة بمدة دوامي حيا.

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا (١٤٧) إِنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

هذهِ الأفعالُ على قسمينِ:

أحدُهمَا: مَا يتصرَّفُ، وهوَ مَا عدَا (ليسَ ودَامَ).

والثَّاني: مَا لا يتصرَّفُ، وهو (ليسَ ودامَ)، فنبَّهَ المصنفُ بهذَا البيتِ على أنَّ ما يتصرفُ من هذهِ الأفعالِ يعملُ غيرُ الماضِي منهُ عملَ الماضِي؛ وذلكَ هو المضارعُ، نحو: (يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا) قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1] [البقرة: ١٤٣]، والأمرُ، نحو: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[2] [النساء: ١٣٥]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠﴾[3] [الإسراء: ٥٠]، واسمُ الفاعلِ، نحو: (زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ) وقالَ الشَّاعِرُ:

٦٣- وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ، إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا[4]

---

(١) **الإعراب:** (ويكون): الواو: حرف عطف، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتح معطوف على "لتكونوا" المنصوب بأن المضمرة، فهو منصوب مثله. (الرسول): اسم يكون مرفوع. (عليكم): جار ومجرور متعلقان بشهيدا. (شهيدا): خبر يكون منصوب.

وجه الاستدلال: أنَّ "كان" من الأفعال المتصرفة تصرفاً تاماً، ولذا عَمِلَ مُضارعها كعَمَلِ ماضيها.

(٢) **الإعراب:** (كونوا): فعل أمر ناقص مبني بحذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع اسم كان، والألف فارقة. (قوامين): خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (بالقسط): جار ومجرور متعلقان بقوامين.

وجه الاستدلال: أن قوله: (كونوا) فعل أمر ناقص، عَمِل عَمَلَ فِعلِه الماضي.

(٣) **الإعراب:** (قل): فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية استئنافية. (كونوا): فعل أمر ناقص مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع اسمها. (حجارة): خبر كان منصوب، والجملة من كان ومعموليها في محل نصب مقول القول. (أو): حرف عطف. (حديدا): اسم معطوف على حجارة، والمعطوف على المنصوب منصوب.

وجه الاستدلال: يقال فيه ما قيل في الآية المذكورة قبل.

(٤) ٦٣ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (يبدي) يظهر. (البشاشة) طلاقة الوجه. (تلفه) تجده. (منجدا) مساعدا.

المعنى: ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركن إليه، وتعتمد في حاجتك عليه، ولكن أخوك هو الذي تجده عونا لك عند الحاجة.

=

والمصدرُ كذلك، واختلفَ النَّاسُ في (كان) الناقصة: هل لها مصدرٌ أم لَا؟ والصحيحُ أنَّ لها مصدرًا، ومنهُ قولهُ:

٦٤- بِبَـذْلٍ وَحِلْـمٍ سَـادَ فِي قَوْمِـهِ الفَـتَى وَكَوْنُـكَ إِيَّـاهُ عَلَيْـكَ يَسِـيرُ[1]

ومَا لا يتصرفُ منها ـ وهو دامَ، وليسَ ـ ومَا كانَ النَّفي أو شبههُ شرطًا فيهِ - وهو زالَ وأخواتها- لا يستعمل منهُ أمرٌ ولا مصدرٌ.

= **الإعراب:** (ما) نافية تعمل عمل ليس. (كل) اسمها، وكل مضاف. و(من) اسم موصول مضاف إليه. (يبدي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود على "من" والجملة لا محل لها صلة الموصول. (البشاشة) مفعول به ليبدي. (كائنا) خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود إلى كل. (أخاك) أخا: خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (لم) حرف نفي وجزم. (تلفه) تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والهاء مفعول أول لتلفي. (لك) جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي. (منجدا) مفعول ثان لتلفي، وقال العيني: هو حال وذلك مبني على أن "ظن" وأخواتها تنصب مفعولا واحدا، وهو رأي ضعيف لبعض النحاة.

الشاهد فيه: قوله: (كائنا أخاك) فإن "كائنا" اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها، فرفع اسما ونصب خبرا: أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه، وأما الخبر فهو قوله "أخاك" على ما بيناه في إعراب البيت.

(١) ٦٤ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (بذل) عطاء. (ساد) من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.

الإعراب: (ببذل) جار ومجرور متعلق بـ"ساد". (وحلم) معطوف على بذل. (ساد) فعل ماض. (في قومه) الجار والمجرور متعلق أيضا بـ"ساد"، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه. (الفتى) فاعل ساد. (وكونك) كون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة، فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله "يسير" الآتي، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به، فلهذه الكاف محلان: أحدهما: جر بالإضافة. والثاني: رفع على أنها الاسم. وأما خبرها فقوله (إيا). وقوله (عليك) جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله (يسير) هو خبر المبتدأ، على ما تقدم ذكره.

الشاهد فيه: قوله (وكونك إياه) حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت. **فهذا الشاهد يدل على شيئين:**

أولهما: أن (كان) الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب، فهو رد على من قال لا مصدر لها.

وثانيهما: أن غير الماضي من هذه الأفعال سواء أكان اسما، أم كان فعلاً غير ماض يعمل العمل الذي يعمله الفعل الماضي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

وَفِي جَمِيعِهَا تَوسُّطَ الخَبَرْ (١٤٨) أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

مرادهُ أنَّ أخبارَ هذهِ الأفعالِ إنْ لم يجبْ تقديمها على الاسمِ، ولا تأخيرها عنهُ ـ يجوزُ توسطها بينَ الفعلِ والاسمِ؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على الاسمِ قولكَ: (كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُها)، فلا يجوزُ ههنَا تقديمُ الاسمِ على الخبرِ؛ لئلا يعودَ الضميرُ على متأخرٍ لفظًا ورتبةً، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبرِ عن الاسمِ قولكَ: (كَانَ أَخِي رَفِيقِي) فَلا يجوزُ تقديمُ رفيقِي ـ عَلَى أنَّه خبرٌ ـ لأنَّه لا يعلمُ ذلكَ، لعدمِ ظهورِ الإعرابِ، ومثالُ مَا توسَّطَ فيه الخبرُ قولك: (كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ) قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1] [الروم: ٤٧]، وكذلكَ سائرُ أفعالِ هذا البابِ ـ مِنَ المتصرِّفِ وغيرِهِ ـ يجوزُ توسُّطُ أخبارها بالشَّرطِ المذكورِ، ونقلَ صاحبُ الإرشادِ خلافًا في جوازِ تقديمِ خبرِ (لَيْسَ) على اسمها، والصوابُ جوازهُ، قالَ الشَّاعِرُ:

٦٥- سَلِي -إِنْ جَهِلْتِ- النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[2]

(١) **الإعراب:** (وكان): الواو: بحسب ما قبلها، وكان: فعل ماض ناقص. (حقا): خبر كان مقدم منصوب.(علينا): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة أو بـ"حقا". (نصر): اسم كان مرفوع، وهو مضاف. (المؤمنين): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أن قوله: "حقا" توسط بين كان واسمها المؤخر (نَصْرُ)، وهذا التوسط جائز.

(٢) ٦٥ - البيت - من قصيدة للسموأل بن عادياء الغساني، المضروب به المثل في الوفاء ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله:

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ ... فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة: (يدنس) الدنس بفتح الدال المهملة والنون هو الوسخ والقذر، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية، والمراد ههنا الدنس المعنوي. (اللؤم) اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات. (رداء) هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال: أي إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها. (ضيمها) الضيم: الظلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها.

=

وذكرَ ابنُ معطِي أنَّ خبرَ (دامَ) لا يتقدَّمُ على اسمها؛ فـلا تقـول: (لَا أُصَـاحِبُكَ مَادَامَ قَائِمًا زَيْدٌ) والصَّوابُ جوازُه، قالَ الشَّاعرُ:

٦٦- لَا طِيْبَ لِلعَيْشِ مَـا دَامَـتْ مُنَغَّصَـةً   لَذَّاتُـــهُ بِـــادِّكَارِ المَــوْتِ وَالهَـــرَمِ[(١)]

وأشارَ بقولهِ: (وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَر)[(٢)] إلى أنَّ كُلَّ العربِ أو كُلَّ النُّحاةِ منـعَ سبقَ خبرِ (دَامَ)عليها، وهذَا إنْ أرادَ بِهِ أنَّهم منعوا تقـديمَ خـبرِ دامَ على (مَـا)

= **الإعراب:** (سلي) فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله. (إن) شرطية. (جهلت) فعـل مـاض فعـل الشرط، وتـاء المخاطبـة فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله. (عنا) جار ومجرور متعلق بقوله "سلي". (وعـنهم) جـار ومجـرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله. (فليس) الفاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماض نـاقص. (سـواء) خبر ليس مقدم. (عالم) اسم ليس مؤخر. (وجهول) معطوف على عالم.

الشاهد فيه: قوله: (فليس سواء عالم وجهول) حيث قدم خبر ليس وهو (سواء) على اسمها وهو (عالم) وذلـك جائز سائغ في الشعر وغيره، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

(١) ٦٦ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (طيب) المراد به اللذة وما ترتاح إلى النفس وتهفو نحوه. (منغصـة) اسـم مفعـول مـن التنغـيص وهـو التكدير. (بادكار) تذكر وأصله. (اذتكـار) فقلبت تاء الافتعال دالا، ثم قلبت الذال دالا، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز فيه "اذكار" بالذال المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثـم تدغم، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول "اذدكار" وبالوجه الأول ورد قوله تعالى ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]، أصله مذتكـر فقلبت التاء دالا ثم أدغمتا على ما ذكرناه أولا.

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش مـا دام يتـذكر الأيـام الـتي تـأتي عليـه بأوجاعهـا وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه.

الإعراب: (لا) نافية للجنس. (طيب) اسمها مبني على الفتح في محل نصب. (للعـيش) جـار ومجـرور متعلـق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، وخبر لا حينئذ محذوف. (ما) مصدرية ظرفية. (دامت) دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث. (منغصة) خبر دام مقدم على اسمها. (لذاته) لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه. (بادكار) جار ومجرور متعلق بقوله منغصة، وادكار مضاف. و(المـوت) مضاف إليه. (والهرم) معطوف بالواو على الموت.

الشاهد فيه: قوله (مادامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر دام وهو قوله "منغصة" على اسمها وهو قـوله "لذاتـه". هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة، ردًّا على ابن معطي.

(٢) أشار الناظم بقوله (وكلٌّ سَبْقَهُ ...) إلى مسألة تقدم الخبر على أفعال الباب، ولكنه ذكر هنا ما يحظـر تقدمـه، فيعلم أن ما عداه جائز التقدم، فتقول: (مجتهدًا كان زيد).



المتَّصلةِ بها، نحو: (لَا أَصْحَبُكَ قَائِمًا مَادَامَ زَيْدٌ) فمُسَلَّمٌ، وإنْ أرادَ أنَّهم منعُوا تقديمهُ على (دَامَ) وحدها، نحو (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ) ـ وعَلى ذلكَ حملهُ ولدهُ في شرحهِ ـ ففيهِ نظرٌ، والَّذِي يظهرُ أنَّه لا يمتنعُ تقديمُ خبرِ دامَ على دامَ وحدها؛ فتقولُ: (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ) كما تقول: (لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلَّمْتَ).



كَــذَاكَ سَــبْقُ خَــبَرٍ مَــا النَّافِيــهْ (١٤٩) فَجِــئْ بِهَــا مَتْلُــوَّةً، لا تَالِيَــهْ

يعني أنَّه لا يجوزَ أنْ يتقدَّم الخبرُ على مَا النَّافيةِ، ويدخلُ تحتَ هذا قسمانِ:

- أحدُهما: ما كانَ النَّفي شرطًا في عملِهِ، نحو (مَا زَالَ) وأخواتها؛ فلا تقول: (قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ) وأجازَ ذلكَ ابنُ كيسان والنَّحاسُ.

- والثَّاني: مَا لم يكنِ النَّفي شرطًا في عملِهِ، نحو (مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)؛ فلا تقول: (قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ)، وأجازهُ بعضهُمْ.

ومفهومُ كلامِهِ أنَّه إذَا كانَ النَّفي بغيرِ (مَا) يجوزُ التقديمُ، فتقولُ: (قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، وَمُنْطَلِقًا لمْ يكنْ عَمْرو) ومنعهُما بعضهمْ[1]، ومفهومُ كلامهِ أيضًا جواز تقديمِ الخبرِ على الفعلِ وحدهُ إذَا كانَ النَّفيُ بمَا، نحو (مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ) و(مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ) ومنعهُ بعضهُمْ.

---

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذي منع ذلك هو الفراء، وهذا المنع مردود بقول الشاعر:

مَــهْ عَاذِلِي فَهَائِمـــاً لَـــنْ أَبْرَحَـــا بِمِثْــلِ أَوْ أَحْسَــنَ مِــنْ شَــمْسِ الضُّــحَى

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: إن ذلك جائز عند الجميع.

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي (١٥٠) وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي (١٥١) فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

اختلفَ النحويونَ في جوازِ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها، فذهبَ الكوفيونَ والمبردُ والزجاجُ وابنُ السراجِ وأكثرُ المتأخرينَ ـ ومنهم المصنِّفُ ـ إلى المنعِ، وذهبَ أبو علي الفَارِسي وابنُ برهان إلى الجوازِ، فتقول: (قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ) واختلفَ النَّقلُ عن سيبويه، فنسبَ قومٌ إليهِ الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولمْ يردْ من لسانِ العربِ تقدُّم خبرها عليها، وإنَّما وردَ من لسانهمْ مَا ظاهرهُ تقدمُ معمولِ خبرها عليها؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[1] [هود: ٨]، وبهذَا استدَلَّ من أجازَ تقديمَ خبرها عليها، وتقريرُهُ أن (يوم يأتيهم) معمول الخبرِ الَّذِي هو (مصروفًا) وقدْ تقدَّمَ على (لَيْسَ) قال: ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلَّا حيثُ يتقدمُ العاملُ.

وقوله: (وَذُو تَمَامٍ... إلى آخره) معناهُ أنَّ هذهِ الأفعالَ انقسمتْ إلى قسمين:

- أحدهمَا: مَا يكونُ تامًّا وناقصًا.
- والثَّاني: مَا لا يكونُ إلا ناقصًا.

والمرادُ بالتَّام: مَا يكتفِي بمرفوعهِ، وبالنَّاقصِ: مَا لا يكتفِي بمرفوعهِ، بل يحتاجُ معهُ إلى منصوبٍ.

(١) **الإعراب:** (ألا): حرف استفتاح. (يوم): ظرف زمان منصوب، وشبه الجملة متعلق بـ"مصروفا". (يأتيهم): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، والميم: علامة جمع الذكور. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود على العذاب، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (ليس): فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على العذاب. (مصروفا): خبرها منصوب. (عنهم): عن:جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمصروفًا، والميم: علامة جمع الذكور. وجملة ليس ومعموليها في محل نصب حال.

وكُلُّ هذهِ الأفعالِ يجوزُ أنْ تُسْتَعْمَلَ تامَّةً إِلَّا (فَتِئ)، و(زَالَ) الَّتِي مضارعها يزالُ، لا الَّتِي مضارعها يزولُ فإنَّها تامَّة، نحو (زالت الشمس) و(ليس) فإنَّها لا تستعمل إلا نَاقِصةً.

ومثالُ التَّام قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾(١) [البقرة: ٢٨٠]،أي: إنْ وُجِدَ ذُو عُسْرَةٍ، وقوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾(٢) [هود: ١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾(٣) [الروم: ١٧].

---

(١) **الإعراب:** (وإن): الواو: حرف استئناف، إن: حرف شرط جازم. (كان): فعل ماض تام في محل جزم فعل الشرط. (ذو): فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. (عسرة): مضاف إليه مجرور. (فنظرة): الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، نظرة: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فالواجب نظرة، مرفوع، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه استئنافية. (إلى ميسرة): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة لنظرة.
وجه الاستدلال: أن (كان) استعملت تامة، فاستغنت بمرفوعها وهو الفاعل، و**المعنى:** وإن وُجِد ذو عسرة.

(٢) **الإعراب:** (خالدين): حال -من قوله المتقدم: {ففي النار لهم}- منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. فيها: جار ومجرور وشبه الجملة متعلق بخالدين. (ما دامت): ما: مصدرية ظرفية، دامت: فعل ماض تام مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة، والتاء: حرف مبني على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. (السموات): فاعل مرفوع، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي. (والأرض): الواو: حرف عطف، الأرض: اسم معطوف على السموات مرفوع مثله، والمصدر المؤول من ما وما بعدها منصوب على الظرفية الزمانية تقديره: مدة دوام السموات والأرض متعلق بخالدين.
وجه الاستدلال: أن الفعل (ما دام) تام؛ لأنه بمعنى ما بقي، فاكتفى بمرفوعه الذي هو فاعله، و**التقدير:** مدة دوام السموات والأرض.

(٣) **الإعراب:** (فسبحان): الفاء بحسب ما قبلها، سبحان: مفعول مطلق منصوب. (الله): لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور. (حين): ظرف زمان منصوب، وشبه الجملة متعلق بسبحان.
(تمسون): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه. (وإعراب: وحين تصبحون) كإعراب حين تمسون فهي تامة أيضا، والواو: حرف عطف.
وجه الاستدلال: مجيء الفعلين (تمسون وتصبحون) تامين، فاكتفيا بمرفوعيهما وهو واو الجماعة، **والمعنى:** حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

وَلا يَــلِي العَامِــلَ مَعْمُــولُ الخَــبَرْ (١٥٢) إِلَّا إِذَا ظَرْفًـــا أَتَى أَوْ حَــرْفَ جَــرْ

يعني أنَّه لا يجوزُ أنْ يلي (كانَ) وأخواتِها معمولُ خبرها الَّذِي ليسَ بظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ، وهذا يشملُ حالينِ:

أحدهما: أنْ يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ –وحدَه- على الاسمِ ويكونُ الخبرُ مؤخرًا عن الاسمِ، نحو (كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا) وهذه ممتنعةٌ عندَ البصريينَ، وأجازها الكوفيونَ.

الثَّاني: أنْ يتقدَّمَ المعمولُ والخبرُ على الاسمِ، ويتقدمَ المعمولُ على الخبرِ، نحو (كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ) وهي ممتنعةٌ عندَ سيبويه، وأجازها بعضُ البصريينَ.

ويخرجُ من كلامهِ أنَّهُ إذَا تقدَّمَ الخبرُ والمعمولُ على الاسمِ، وقُدِّمَ الخبرُ على المعمولِ جازتِ المسألةُ؛ لأنَّه لم يلِ (كانَ) معمول خبرها، فتقول (كَانَ آكِلًا طَعَامَكَ زَيْدٌ) ولا يمنعها البصريونَ.

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جازَ إيلاؤهُ (كَانَ) عندَ البصريينَ والكوفيينَ، نحو (كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَكَانَ فِيْكَ زَيْدٌ رَاغِبًا).

وَمُضْمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انْوِ إِنْ وَقَعْ (١٥٣) مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

يعني أنَّه إذَا وردَ من لسانِ العربِ مَا ظاهرُهُ أنَّه ولي (كَانَ) وأخواتها معمولُ خبرها فأوِّلْهُ على أنَّ في (كَانَ) ضميرًا مستترًا هوَ ضميرُ الشأنِ؛ وذلكَ نحو قولهِ:

٦٧- قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا[1]

---

(١) ٦٧ - البيت للفرزدق، من كلمة يهجو فيها جريرا وعبد القيس، وهي من النقائض بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَا قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

اللغة: (قنافذ) جمع قنفذ، وهو بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة: حيوان يضرب به المثل في السُّرَى، فيقال: "هو أسرى من القنفذ"، وقالوا أيضا: "أسرى من أنقد"، وأنقد: اسم للقنفذ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد: أسامة، وللذئب: ذؤالة. قال الميداني: والقنفذ لا ينام الليل، بل يجول ليله أجمع. (هَدَّاجُون) جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، والهدجان بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، وباب فعله ضرب، ويروى "قنافذ دراجون" والدراج: صيغة مبالغة أيضا من "درج الصبي والشيخ" - من باب دخل - إذا سار سيرا متقارب الخطو (عطية) هو أبو جرير.

المعنى: يريد وصفهم بأنهم خونة فجار، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلبا للسرقة أو لدعارة والفحشاء، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

الإعراب: (قنافذ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله هم كالقنافذ، فحذف حرف التشبيه مبالغة. (هداجون) صفة لقنافذ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (حول) ظرف مكان متعلق بهداجون، وحول مضاف. وبيوت من (بيوتهم) مضاف إليه، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه. (بما) الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولًا اسميًا، والأحسن أن تكون موصولًا حرفيًا. (كان) فعل ماض ناقص.

(إياهم) إيا: مفعول مقدم على عامله، وهو عود، وستعرف ما فيه. وقوله (عطية) اسم كان. (عودا) فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود على عطية، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر "كان".

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به، وهو إعراب غير مرضي عند جمهرة علماء النحو من البصريين، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت.

=

فهذَا ظاهرُهُ أنَّه مثل (كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا) ويتخرجُ على أنَّ في (كَانَ) ضميرًا مستترًا هو ضميرُ الشأنِ وهوَ اسمُ كانَ. وممَّا ظاهرُهُ أنَّه مثل (كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ) قوله:

٦٨- فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ[(١)]

-إذَا قُرِئَ بالتَّاء المثناةِ من فوق- فيخرجُ البيتانِ على إضمارِ الشأنِ:

= **الشاهد فيه:** قوله (بما كان إياهم عطية عودا) حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عود) عن الاسم أيضا، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو ظاهر البيت، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون "عطية" اسم كان، بل يجعلون اسمها ضمير الشأن. وثمة توجيهات أُخر.

(١) ٦٨ - البيت لحميد الأرقط، وكان بخيلا، فنزل به أضياف، فقدم لهم تمرا، والبيت من شواهد كتاب سيبويه، وقبله قوله:

بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة: (جلتنا) بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيه، وجمعه جلل - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضا على جلال، وهي عربية معروفة. (الصهباء) يريد أن لونها الصهبة، قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: (الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه، فلذلك وصفها بالصهبة) اهـ. (فأصبحوا) دخلوا في الصباح. (معرسهم) اسم مكان من "عَرَّسَ بالمكان" أي: نزل به ليلا.

المعنى: يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضا، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشَّرَهِ.

الإعراب: (فأصبحوا) فعل وفاعل. (و) حالية. (النوى) مبتدأ. (عالي) خبره، وعالي مضاف. ومعرس من (معرسهم) مضاف إليه، ومُعرَّس مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا. (ليس) فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن. (كل) مفعول به مقدم لقوله: (تلقي)، و"كُلَّ" مضاف. و(النوى) مضاف إليه. (تلقي) فعل مضارع. (المساكين) فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس.

الشاهد فيه: الشاهد فيه -بناء على الرواية التي جرى الإعراب عليها-: قوله: "وليس كُلَّ النَّوى تُلقي المساكينُ": حيث جاء ما ظاهره تقدم معمول خبر كان على اسمها، وقد خرج على إضمار ضمير الشأن كما سبق في الإعراب. وللبيت روايات وتخريجات أخرى.



والتقـديرُ في الأولِ «بما كان هو» أي: الشـأنُ؛ فضـميرُ الشـأنِ اسـمُ كانَ، و(عطية): مبتدأٌ، و(عود): خبرهُ، (وإيَّاهم): مفعولُ عود، والجملـةُ مـن المبتـدأ وخبرهِ خبرُ "كانَ"، فلمْ يفصـلْ بـينَ (كان) واسـمها معمـولُ الخـبرِ؛ لأنَّ اسـمها مضمرٌ قبلَ المعمولِ.

والتقديرُ في البيتِ الثَّاني «وَلَيْسَ هُـوَ» أي: الشـأنُ، فضـميرُ الشـأنِ اسـمُ "لـيس"، وكُل النَّـوى منصـوبٌ بــ(تلقي)، و«تلـقي المسـاكين»: فعـلٌ وفاعـلٌ والمجموعُ خبرُ "ليس"، هذا بعضُ مَا قيلَ في البيتينِ.



وَقَــدْ تُــزَادُ كَانَ فِي حَشْــوٍ: كَمَــا (١٥٤) كَانَ أَصَــحَّ عِلْــمَ مَــنْ تَقَدَّمَــا

(كان) على ثلاثةِ أقسامٍ:

- أحدُها: النَّاقصةُ.
- والثَّاني: التَّامةُ. وقد تقدَّم ذكرهُما.
- والثَّالث: الزَّائدةُ، وهي المقصودةُ بهذَا البيتِ، وقدْ ذكرَ ابنُ عصفورٍ أنَّها تزادُ بينَ الشيئينِ المتلازمينِ: كالمبتدأ وخبرِه، نحو (زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ)، والفعلِ ومرفوعِه، نحو (لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ)، والصِّلةِ والموصولِ، نحو (جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ)، والصِّفةِ والموصُوفِ، (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ) وهذَا يُفْهمُ ـ أيضًا ـ من إطلاقِ قولِ المصنفِ (وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ) وإنَّما تنقاسُ زيادتها بينَ (مَا) وفعل التعجب، نحو (مَا كَانَ أَصح عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) ولا تزادُ في غيرِه إلا سماعًا.

وقدْ سُمِعتْ زيادتها بين الفعلِ ومرفوعِه، كقولهِمْ: وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الخُرْشُب الأَنْمَارِيةُ الكملةَ من بني عبسٍ لم يوجدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ. وقد سُمع أيضًا زيادتها بينَ الصفةِ والموصوفِ كقولِهِ:

٦٩- فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[1]

---

(١) ٦٩ - البيت للفرزدق، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل: يمدح سليمان بن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه ببعض تغيير.

الإعراب: (كيف) اسم استفهام أشرب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلا. (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان. (مررت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (بدار) جار ومجرور متعلق بـ"مررت"، ودار مضاف. =

وشذَّ زيادتها بينَ حرفِ الجرِّ ومجرورِه، كقولِهِ:

٧٠- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ المَسَوَّمَةِ العِرَابِ[(١)]

وأكثرُ ما تزادُ بلفظِ الماضِي، وقدْ شذتْ زيادتها بلفظِ المضارعِ في قولِ أُمِّ عقيلِ بنِ أبي طالبٍ:

= و(قوم) مضاف إليه. (وجيران) معطوف على دار قوم. (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران. (كانوا) زائدة - وستعرف ما فيه -. (كرام) صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله: (وجيران لنا كانوا كرام) حيث زيدت "كانوا" بين الصفة وهي قوله (كرام) والموصوف وهو قوله (جيران). هذا مقتضى كلام الشارح العلامة، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه.

(١) ٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل، ويروى المصراع الأول منه:

جياد بني أبي بكر تسامى

اللغة: (سراة) جمع سري، وهو جمع عزيز، فإنه يندر جمع فعيل على فعلة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس. (تسامى) أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداهما تخفيفا. (المسومة) الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى. (العراب) هي خلاف البراذين والبخاتي، ويروى:

على كان المُطَهّمة الصلاب

والمطهمة: البارعة التامة في كل شيء، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد.

المعنى: من رواه (سراة بني أبي بكر...إلخ) فمعناه: إنّ سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول. ومن رواه (جياد بني أبي بكر...إلخ) فمعناه: إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب: (جياد) مبتدأ، وجياد مضاف. و(بني) مضاف إليه، وبني مضاف. و(أبي) مضاف إليه، وأبي مضاف. و(بكر) مضاف إليه. (تسامى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هي" يعود إلى جياد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (على) حرف جر. (كان) زائدة. (المسومة) مجرور بعلى. (العراب) نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى.

الشاهد فيه: قوله (على كان المسومة) حيث زاد "كان" بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

٧١- أَنْــتَ تَكُــونُ مَاجِــدٌ نَبِيــلُ إِذَا تَهُــبُّ شَمْــأَلٌ بَلِيــلُ[1]

---

(١) ٧١ - البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأبي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلا، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:

إِنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي المَلَفَّفُ المحْمُولُ
أَنْتَ تَكُونُ السَّيدُ النَّبِيلُ إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ
يُعْطِي رِجَالَ الحَيِّ أَوْ يُنِيلُ

اللغة: (ماجد) كريم. (نبيل) فاضل شريف. (تهب) مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا، إذا هاجت. (شمأل) هي ريح تهب من ناحية القطب. (بليل) رطبة ندية.

الإعراب: (أنت) ضمير منفصل مبتدأ. (تكون) زائدة. (ماجد) خبر المبتدأ. (نبيل) صفة لماجد. (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان. (تهب) فعل مضارع. (شمأل) فاعل تهب. (بليل) نعت لشمأل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة "إذا" إليها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ.

الشاهد فيه: قولها (أنت تكون ماجد) حيث زادت المضارع من "كان" بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع؛ لأن الماضي لما كان مبنيا أشبه الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة كالباء، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو (بحسبك درهم) وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ونحو ذلك، فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم؛ فتحصن بذلك عن أن يزاد، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذاً، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله.

وَيَحْذِفُونَـــــهَا وَيُبْقُـــونَ الخَبَــــرْ (١٥٥) وَبَعْـــدَ إِنْ وَلَــوْ كَثِــيرًا ذَا اشْتَهَـــرْ

تُحذفُ (كَانَ) معَ اسمِها ويبقَى خبرُها كثيرًا بعدَ إنْ؛ كقولهِ:

٧٢- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِـدْقًا وَإِنْ كَـذِبا فَمَا اعْتِـذَارُكَ مِـنْ قَـوْلٍ إِذَا قِـيلَا؟[١]

التقدير: إنْ كانَ المقولُ صدقًا، وإنْ كانَ المقولُ كذبًا. وبعدَ (لو) ، كقولكَ: "ائْتِنِي بِدَابةٍ وَلَوْ حِمَارًا" أي: وَلَوْ كَانَ المَأْتِي بهِ حِمَارًا.

وقدْ شذَّ حذفها بعدَ (لَدُنْ)، كقولهِ:

---

(١) ٧٢ - البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، من أبيات يقولها في الربيع بن زياد العبسي، في قصة مشهورة تذكر في أخبار لبيد.

الإعراب: (قد) حرف تحقيق. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول. (ما) اسم موصول نائب فاعل. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود على "ما" والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. (إن) شرطية. (صدقا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير (إن كان المقول صدقا). (وإن كذبا) مثل قوله "إن صدقا" وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه. (فما) اسم الاستفهام مبتدأ. (اعتذارك) اعتذار: خبر المبتدأ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. (من قول) جار ومجرور متعلق باعتذار. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (قيلا) فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى قول، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب "إذا" محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إذا قيل قول فما اعتذارك منه.

الشاهد فيه: قوله (إن صدقا، وإن كذبا) حيث حذف "كان" مع اسمها وأبقى خبرها بعد "إن" الشرطية، وذلك كثير شائع مستساغ.

٧٣- مِــنْ لَـــدُ شَوْلًا فَإِلى إِتِــلَائِهَــا[١]

التقدير: مِنْ لَدُ أنْ كَانَتْ شَوْلًا .

(١) ٧٣ - هذا كلام تقوله العرب، ويجري بينها مجرى المثل، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز، وهو من شواهد سيبويه.

اللغة: (شولا) قيل: هو مصدر "شالت الناقة بذنبها" أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها. (إتلائها) مصدر. (أتلت الناقة) إذا تبعها ولدها.

الإعراب: (من لد) جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد – مثلا. (شولا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: "من لد أن كانت الناقة شولا". (فإلى) الفاء حرف عطف، وإلى: حرف جر. (إتلائها) إتلاء: مجرور بإلى، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، وتقدير الكلام: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلائها.

الشاهد فيه: قوله (من لد شولا) حيث حذف "كان" واسمها وأبقى خبرها وهو "شولا" بعد لد، وهذا شاذ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد (إن، ولو) كما سبق، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه.

وَبَعْـدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ(مَا)عَنْهَـا ارْتُكِـبْ (١٥٦) كَمِثْــلِ (أَمَّــا أَنْــتَ بَــرًّا فَاقْتَــرِبْ)

ذكرَ في هذَا البيتِ أنَّ (كَانَ) تُحذفُ بعدَ (أن) المصدرِية ويعوَّضُ عنها (مَا) ويبقَى اسمها وخبرها، نحو (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) والأصلُ (أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فحُذِفتْ (كَانَ) فانفصلَ الضَّميرُ المتَّصلُ بها وهو التَّاء، فصارَ (أَنْ أَنْتَ بَرًّا) ثمَّ أتَى بـ(مَا) عوضًا عن (كَانَ)، فصارَ (أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا) ثمَّ أدغمتْ النونُ في الميمِ، فصارَ (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا) ، ومثلهُ قولُ الشَّاعرِ:

٧٤- أَبَـا خُرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ   فَـإِنَّ قَـومِي لَـمْ تَـأْكُلْهُمُ الضَّـبُعُ[(١)]

---

(١) ٧٤ - البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيبويه، وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور، وفارس مذكور، من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة - بضم النون أو فتحها – أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: (ذا نفر) يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلئ بهم فخرا. (الضبع) أصله الحيوان المعروف، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدبة، قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة، فقالوا: (أكلتنا الضبع).

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم، وكنت تعتز بجماعتك فإن قومي موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة، ولم يضعفهم الحرب ولم تنل منهم الأزمات.

الإعراب: (أبا) منادى حذفت منه ياء النداء، وأبا مضاف، و(خراشة) مضاف إليه، (أما) هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في "ما" الزائدة النائبة عن "كان" المحذوفة. (أنت) اسم لكان المحذوفة، (ذا) خبر كان المحذوفة، وذا مضاف. و(نفر) مضاف إليه. (فإن) الفاء تعليلية، إن حرف توكيد ونصب. (قومي) قوم اسم إن، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (تأكلهم) تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل. (الضبع) فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه: قوله: (أما أنت ذا نفر) حيث حذف "كان" التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها "ما" الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم "كان" وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله "ذا نفر". =

فـ(أن): مصدرية. و(ما): زائـدةٌ عوضًـا عـن "كَانَ "، و(أنـت): اسـمُ كانَ المحذوفة، و(ذا نفر): خبرها، ولا يجوزُ الجمعُ بينَ كانَ ومَا، لكونِ (مَـا) عِوضًـا عنها، ولا يجوزُ الجمعُ بينَ العوضِ والمعوضِ، وأجـازَ ذلـكَ المـبردُ؛ فيقـول: أَمَّـا كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ.

ولمْ يسمعَ منْ لسانِ العربِ حـذفُ (كَانَ) وتعـويضُ (مَـا) عنهـا وإبقـاءُ اسمها وخبرها إِلَّا إِذَا كانَ اسمها ضميرَ مخاطبٍ كمَا مثَّلَ بهِ المصنفُ، ولمْ يُسْمَعْ معَ ضميرِ المتكلِّمِ، نحو (أَمَّا أنَا مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ) والأصلُ (أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًـا)، ولَا معَ الظَّاهرِ، نحو (أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ) والقياسُ جوازهُما كمَا جازَ مـعَ المخاطبَ، والأصلُ (أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْـتُ) وقـدْ مثَّـلَ سـيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابهِ بـ(أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا).

= وأصل الكلام عند البصريين: "فَخُرْتَ علي لأنْ كنت ذا نفر"، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصـار الـكلام: "أن كنت ذا نفر"، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضـمير الذي كان متصـلاً بكان؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض مـن كان بمـا الزائـدة، فـالتقى حرفـان متقاربان - وهما نون "أن" المصدرية وميم "ما" الزائدة - فأدغمهما، فصار الكلام: "أما أنت ذا نفر".

وَمِــنْ مُضَـــارِعٍ لِــكَانَ مُنْجَـــزِمْ (١٥٧) تُحْـذَفُ نُـونٌ وَهْـوَ حَـذْفٌ مَـا الْـتُزِمْ

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارِعُ من (كَانَ) قيل: لم يكنْ، والأصلُ يكونُ، فحذف الجازمُ الضَّمةَ الَّتِي على النونِ؛ فالتقَى ساكنانِ: الواوُ والنونُ؛ فحُذفَ الواوُ لالتقاءِ الساكنينِ؛ فصارَ اللفظُ (لم يكن)، والقياسُ يقتضِي أنْ لَا يحْذفَ منه بعدَ ذلكَ شيءٌ آخر. لكنَّهم حذفُوا النُّونَ بعدَ ذلكَ تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ، فقالوا: (لَمْ يكُ) وهو حذفٌ جائزٌ، لا لازمٌ، ومذهبُ سيبويه ومن تابعهَ أنَّ هذهِ النونُ لا تحذفُ عندَ ملاقاةِ ساكنٍ؛ فلَا تقول: (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا)، وأجازَ ذلكَ يونسُ، وقدْ قرئَ شاذًّا ﴿لَمْ يَكُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[1] [البينة: ١]. وأمَّا إِذَا لَاقتْ متحركًا فلَا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ ذلكَ المتحركُ ضميرًا متصلًا، أوْ لَا؛ فإنْ كانَ ضميرًا متصلًا لمْ تحذفِ النُّونُ اتفاقًا، كقولهِ ﷺ لعمرَ رضي الله عنه في ابنِ صياد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[2]، فلا يجوزُ حذفُ النُّونِ؛

---

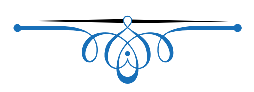
(١) **الإعراب:** (لم): حرف جزم. (يك): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة، (الذين): اسم موصول في محل رفع اسم يكن. (كفروا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة.

وجه الاستدلال: أن نون (لم يكن) حُذفت جوازًا مع أنه وَلِيَها ساكن، وهو مِن أدلة مَن يجيز ذلك.

(٢) رواه البخاري برقم (١٣٥٤)، ومسلم برقم (٢٩٣٠).

الإعراب: (إن): حرف شرط جازم. (يكنه): فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون ، وهو فعل الشرط واسم (يكن) ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود على ابن صياد. والهاء: ضمير في محل نصب خبر (يكن) ، والتقدير: إن يكن ابن الصياد المسيح الدجال. وجملة (كان) ومعموليها ابتدائية. (فلن): الفاء: رابطة لجواب الشرط حرف. لن: حرف نصب. (تسلط): فعل مضارع، مبني للمجهول منصوب بـ(لن)، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. والجملة: "فلن تسلط عليه" في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه ابتدائية. (عليه): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ (تسلط). والتقدير: إن يكن ابن صياد المسيح الدجال فلن تسلط عليه ولن تتمكن من قتله؛ لأن الذي يقتله هو عيسى بن مريم، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله. (وإلا): الواو: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، لا: حرف نفي. (يكنه): فعل مضارع ناقص مجزوم بإن وهو فعل الشرط، واسم يكن: ضمير =

فلا تقول: (إنْ يَكُهُ، وَإلَّا يَكُهُ)، وإنْ كانَ غيرَ ضميرٍ متصلٍ جازَ الحذفُ والإثباتُ، نحو (لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا)[١] وظاهرُ كلامِ المصنفِ أنَّه لا فرقَ في ذلكَ بينَ (كانَ) النَّاقصةِ والتَّامةِ، وقد قرئ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفۡهَا﴾[٢] [النساء: ٤٠]. برفعِ (حسنة) وحذفِ النُّونِ، وهذهِ هي التَّامَّةُ.



= مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود على ابن صياد، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. وجملة كان مع معموليها ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (فلا): الفاء رابطة لجواب الشرط، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. لا: نافية للجنس، حرف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. (خير): اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. (لك): جار ومجرور متعلقان بخبر لا محذوف أي كائن أو حاصل. (في قتله): جار ومجرور متعلقان بخير، وقتل: مضاف، والهاء: مضاف إليه، وجملة (فلا خير...إلخ) في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه معطوفة على ما قبلها فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن النون لم تحذف في قوله: "يكنه" أو "لا يكنه" لاتصال الضمير المنصوب بها، ولما كانت الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فقد ثبتت النون؛ لأنها من أصل الكلمة.

(١) لم يذكر الناظم جميع الشروط؛ إذ لابد من جواز الحذف اجتماع الشروط ولو اختل شرط لم يجز الحذف؛ وقد ذكرها الشارح ابن عقيل مبعثرة وهي:

١. أن تكون مجزومة؛ وهذا يستلزم أن تكون بلفظ المضارع.
٢. أن يكون الجزم بالسكون.
٣. أن لا يأتي بعدها ساكن.
٤. أن لا يأتي بعدها ضمير نصب متصل.
٥. أن تحذف في حالة الوصل لا الوقف.

(٢) قرأ الحرميان برفع حسنة، ونصبها الباقون.

الإعراب: (وإن): الواو: بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين مضارعين. (تك): فعل مضارع مجزوم بإن - وهو فعل الشرط - وعلامة جزمه السكون المحذوف على النون المحذوفة للتخفيف. (حسنة) - على قراء ة الرفع-: "تك": تامة، و"حسنة": فاعل لها مرفوع، أي: وإن وجدت أو حصلت حسنة. و-على قراء النصب-: "تك": مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هي"، و"حسنة" خبره منصوب، وجملة تك حسنة -على القراءتين- ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (يضاعفها): فعل مضارع مجزوم بإن، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود إلى الله، وهاء: ضمير في محل نصب مفعول به.

وجه الاستدلال: جواز حذف نون "تكن"، سواء أكانت تامة أو ناقصة، والقراءاتان تدلان على ذلك.

فصـــل في

(مـــا) و(لا) و(لات) و(إن) الـمُشَبَّهات بـ"لـيس"

إِعْمَـالَ (لَـيْسَ) أُعْمِلَـتْ (مَـا) دُونَ إِنْ (١٥٨) مَـعَ بَقَـا النَّــفْيِ وَتَرْتِيـبٍ زُكِـنْ
وَسَبْــقَ حَــرْفِ جَـرٍّ اوْ ظَـرْفٍ كَــ(مَا (١٥٩) بِي أَنْــتَ مَعْنِيًّــا) أَجَــازَ الْعُلَمَــا

تقدَّمَ في أوَّل بابِ (كان) وأخواتها أنَّ نواسخَ الابتداءِ تنقسمُ إلى أفعالٍ وحروفٍ، وسبقَ الكلامُ على (كان) وأخواتها، وهي من الأفعالِ النَّاسخةِ، وسيأتي الكلامُ على الباقِي، وذكرَ المصنفُ في هذَا الفصلِ من الحروفِ النَّاسخةِ قسمًا يعملُ عملَ (كان) وهو: ما، ولا، ولات، وإن.

أمَّا (ما) فلغةُ بنِي تميمٍ أنَّها لا تعملُ شيئًا؛ فتقول: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) فـ(زيد): مرفوعٌ بالابتداءِ، و(قائم): خبرُه، ولا عملَ لـ(مَا) في شيءٍ منهمَا؛ وذلكَ لأن (مَا) حرفٌ لا يختصُّ؛ لدخولهِ على الاسمِ نحو: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) وعَلَى الفعلِ نحو: (مَا يَقُومُ زَيْدٌ) ومَا لا يختصُّ فحقهُ ألَّا يعملَ، ولغةُ أهلِ الحجازِ إعمالُها كعملِ (ليسَ) لشبهها بها في أنَّها لنفي الحالِ عندَ الإطلاقِ، فيرفعونَ بها الاسمَ، وينصبونَ بها الخبرَ، نحو: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا) قالَ اللهُ تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]

---

(١) **الإعراب:** (ما): حرف نفي يعمل عمل ليس. (هذا): الهاء: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة في محل رفع اسم ما. (بشرا): خبر ما منصوب، وقرأ ابن مسعود: (ما هذا بشر) بالرفع وذلك على إهمال عمل ما.
وجه الاستدلال: أن (ما) عَمِلت عَمَل ليس على لغة الحجازيين، فاسم الإشارة هذا اسمها و"بشرا" خبرها، ومن قرأ بالرفع فعلى لغة التميميين؛ فما بعدها مبتدأ وخبر.

[يوسف: ٣١]، وقالَ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمۡ﴾[(١)] [المجادلة: ٢] وقالَ الشَّاعرُ:

٧٥- أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ، وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا[(٢)]

لكنْ لا تعملُ عندهمْ إلا بشروطٍ ستةٍ، ذكرَ المصنِّفُ منها أربعةً:

الأَوَّل: ألَّا يُزادَ بعدها (إنْ) فإنْ زيدتْ بطلَ عملها، نحو: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) برفعِ قائِمٍ، ولا يجوزُ نصبهُ، وأجازَ ذلكَ بعضهُمْ.

---

(١) **الإعراب:** (ما): حرف نفي يعمل عمل ليس. (هن): ضمير في محل رفع اسم ما. (أمهاتهم): خبر ما منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور. ونقل عن عاصم أنه قرأ: (ما هن أمهاتهم) بالرفع.

وجه الاستدلال: أن ما عملت عمل ليس، على لغة الحجازيين، فالضمير (هن) اسمها، و(أمهاتهم) خبرها، ومن قرأها بالرفع فعلى لغة بني تميم، فما بعدها مبتدأ وخبر.

(٢) ٧٥ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين، وقبله قوله:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجُيُوشُ إِلَيْكُمُ أَقْوَادَهَا

اللغة: (النذير) المُعْلِم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه. (بحرة) أصله الأرض ذات الحجارة السود، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد. (أقوادها) جمع قود، وهي الجماعة من الخيل. (أبناؤها) أي أبناء هذه الكتيبة التي ينذرهم بها، وأراد رجالها، وأباهم: القائد. (متكنفون) أي: قد احتاطوا به، والتفوا حوله، ويروى "متكنفو آبائهم" بالإضافة.

الإعراب: (أبناؤها) أبناء: مبتدأ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه. (متكنفون) خبر المبتدأ. (أباهم) أبا: مفعول به لقوله "متكنفون"؛ لأنه جمع اسم فاعل، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه. (حنقو) خبر ثان، وحنقو مضاف. و(الصدور) مضاف إليه. (وما) نافية حجازية. (هم) اسم ما مبني على الضم في محل رفع. (أولادها) أولاد: خبر "ما" منصوب بالفتحة الظاهرة، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (وما هم أولادها) حيث أعمل "ما" النافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم محلاً، ونصب خبرها لفظاً، وذلك لغة أهل الحجاز.

الثَّاني: أن لا ينتقضَ النَّفيُ بإِلَّا، نحو: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، فَلَا يجوزُ نصبُ (قائم) وكقولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[1] [الشعراء: ١٥٤] وقولِهِ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[2] [الأحقاف: ٩] خلافًا لمَنْ أجازه.

الثَّالث: أَلَّا يتقدَّمَ خبرها على اسمها وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ، فإنْ تقدَّمَ وجبَ رفعهُ، نحو: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)، فلا تقول: (مَا قَائِمًا زَيْدٌ) وفي ذلكَ خلافٌ، فإنْ كانَ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فقدَّمْتَهُ فقلتَ: (مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، و(ما عَنْدَكَ عَمْرٌو) فاختلفَ النَّاسُ في (مَا) حينئذٍ: هَلْ هِيَ عَامِلَةٌ أم لَا؟ فمنْ جعلها عاملةً، قالَ: إنَّ الظَّرفَ والجارَ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ بها. ومن لمْ يجعلها عاملةً، قالَ: إنَّهما في موضعِ رفعٍ عَلى أنَّهما خبرانِ للمبتدأِ الَّذِي بعدهمَا، وهذا الثَّاني هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ؛ فإنَّه شرطَ في إعمالها أنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ بعدَ (مَا) على الترتيبِ الَّذِي زُكِنَ، وهذا هوَ المرادُ بقوله: (وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ) أي: عُلِم، ويعني بهِ أنْ يكونَ المبتدأُ مقدَّمًا والخبرُ مؤخَّرًا، ومقتضاهُ أنَّه متى تقدَّمَ الخبرُ لا تعملُ (مَا) شيئًا، سواء كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، أو غيرَ ذلكَ، وقدْ صرَّحَ بهذَا في غيرِ هذا الكتابِ.

---

(١) **الإعراب:** (ما): حرف نفي مهمل. (أنت): ضمير في محل رفع مبتدأ. (إلا): حرف استثناء ملغى. (بشر): خبر مرفوع. (مثلنا): صفة مرفوعة، وهي مضافة، و(نا): ضمير في محل جر مضاف إليه.
وجه الاستدلال: أن "ما" النافية لم تعمل عَمَل ليس؛ لأنّ نفيها انتقض بإلا.

(٢) **الإعراب:** (وما): الواو: بحسب ما قبلها، ما: حرف نفي مهمل. (أنا): ضمير في محل رفع مبتدأ. (إلا): حرف استثناء ملغى. (نذير): خبر مرفوع.
وجه الاستدلال: أن "ما" النافية لم تعمل عَمَل ليس؛ لأن نفيها انتقض بإلا.

الشَّرطُ الرَّابعُ: ألا يتقدَّم معمولُ الخبرِ على الاسمِ وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ، فإنْ تقدَّمَ بَطَلَ عملها، نحو: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ) فلا يجوزُ نصبُ (آكل) ومَنْ أَجازَ بقاءَ العملِ معَ تقدُّمِ الخبرِ يجيزُ بقاءَ العملِ معَ تقدُّمِ المعمولِ بطريقِ الأَوْلَى؛ لتأخُّرِ الخبرِ، وقدْ يقالُ: لا يلزمُ ذلكَ، لما في الإِعْمَالِ معَ تقدُّمِ المعمولِ من الفصلِ بينَ الحرفِ ومعمولِهِ، وهذَا غيرُ موجودٍ معَ تقدُّمِ الخبرِ.

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لمْ يبطلُ عملها، نحو: (مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا)؛ لأنَّ الظروفَ والمجروراتِ يُتوسَّعُ فيها مَا لا يتوسعُ في غيرِها، وهذَا الشرطُ مفهومٌ من كلامِ المصنِّفِ؛ لتخصيصهِ جوازَ تقديمِ معمولِ الخبرِ بمَا إذَا كَان المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

الشَّرطُ الخامسُ: أَلَّا تتكررَ (مَا)، فإنْ تكررتْ بطلَ عملها، نحو: (مَا مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) فَالأُولَى نافيةٌ، والثانيةُ نَفَتِ النَّفْيَ، فَبَقِي إثْبَاتًا فلا يجوزُ نصبُ (قائم) وأجازهُ بعضهمْ.

الشَّرطُ السَّادس: ألا يبدلَ من خبرها موجَب، فإنْ أُبْدِلَ بطلَ عملها، نحو: (مَا زَيْدٌ بِشَيءٍ إِلَّا شَيءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ) فـ"بشيءٍ": في موضعِ رفعٍ خبرٌ عن المبتدأ الَّذِي هو (زَيْدٌ) ولا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ خبرًا عنْ (مَا)، وأجازهُ قومٌ، وكلامُ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ في هذهِ المسألةِ محتملٌ للقولينِ المذكورينِ ـ أعني القولَ باشتراطِ أَلَّا يبدلَ من خبرها موجَب، والقولُ بعدمِ اشتراطِ ذلكَ -فإنَّه قالَ بعدَ ذكرِ المثالِ المذكورِ- وهو (مَا زَيْدٌ بِشَيءٍ... إلى آخره) ـ: «اسْتَوَتِ اللُّغَتَانِ»، يعني لغةَ الحجازِ ولغةَ تميمٍ، واختلفَ شُرَّاحُ الكتابِ فيما يرجعُ إليهِ قولهُ: «اسْتَوَتِ اللُّغَتَانِ» فقالَ قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسمِ الواقعِ قبلَ (إِلَّا) والمرادُ أنَّه

لَا عملَ لـ(مَا) فيه؛ فاستوتِ اللُّغتانِ في أَنَّهُ مرفوعٌ، وهؤلاءِ هم الَّذِين شرطُوا في إِعمالِ (مَا) أَلَّا يبدلَ من خبرها موجبٌ. وقالَ قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسمِ الواقعِ بعدَ (إِلَّا)، والمرادُ أنَّه يكونُ مرفوعًا سواء جعلت (مَا) حجازِيَّة، أو تميميَّة، وهؤلاءِ هم الَّذِين لم يشترطُوا في إِعمالِ (ما) أَلَّا يبدلَ من خبرها موجبٌ، وتوجيهُ كُلٍّ من القولينِ، وترجيحُ المختارِ منهما وهوَ الثَّاني لا يليقُ بهذَا المختصرِ.



وَرَفْـعَ مَعْطُـوفٍ بِــ(لَكِنْ أَوْ بِــبَلْ) (١٦٠) مِـنْ بَعْـدِ مَنْصُـوبٍ بِمَـا الْـزَمْ حَيْـثُ حَـلْ

إِذَا وقعَ بعدَ خبرِ (مَا) عاطفٌ فَلَا يخلُو: إِمَّا أَنْ يكــونَ مقتضـيًا لِلإيجـابِ، أوْ لَا.

فإنْ كانَ مقتضيًا للإيجابِ تعيَّن رفعُ الاسمِ الواقعِ بعـدهُ وذلـكَ نحـو (بـل، ولكـن) ـ فتقول: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ) أو (بَلْ قَاعِدٌ)، فيجبُ رفعُ الاسـمِ على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير (لَكِنْ هُوَ قَاعِـدٌ، وَبَـلْ هُـوَ قَاعِـدٌ) ولا يجوزُ نصبُ (قاعد) عطفًا على خبرِ (مَا)؛ لأَنَّ (مَا) لَا تعمل فِي الموجبِ.

وإنْ كانَ الحرفُ العاطفُ غيرَ مقتضٍ للإيجـابِ ـ كالـواوِ ونحوهـا ـ جـازَ النَّصبُ والرَّفعُ، والمختارُ النَّصبُ، نحو (مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا) ويجـوزُ الرَّفـعُ؛ فتقول: (وَلَا قَاعِدٌ) وهو خبرُ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ (وَلَا هُوَ قَاعِدٌ).

ففُهِمَ من تخصيصِ المصنِّفِ وجوبَ الرَّفعِ بِمـا إِذَا وقـعَ الاسـمُ بعـدَ (بـلْ، ولكـنْ)؛ أنَّه لا يجبُ الرَّفعُ بعدَ غيرِهِمَا.

وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ (١٦١) وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرْ

تزادُ الباءُ كثيرًا في الخبرِ بعدَ (ليسَ، ومَا) نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[١] [الزمر: ٣٦]، و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾[٢] [الزمر: ٣٧]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[٣] [الأنعام:١٣٢] و﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٤] [ق: ٢٩]، ولا تختصُّ زيادةُ الباءِ بعدَ (مَا) بكونها حجازيةً خلافًا لقومٍ، بلْ تُزادُ بعدها وبعدَ التميميَّةِ، وقدْ نقلَ سيبويه والفرَّاءُ رحمهما الله تعالى زيادةَ الباءِ بعدَ (مَا) عن بني تميمٍ، فلا التفاتَ

---

(١) **الإعراب:** (أليس): الهمزة: حرف استفهام، ليس: فعل ماض ناقص جامد. (الله): لفظ الجلالة اسم ليس مرفوع. (بكاف): الباء: حرف جر زائد (للتوكيد). كاف: خبر منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (عبده): مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، وجملة ليس ومعموليها استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن الباء دخلت على خبر ليس، وهي زائدة، تفيد توكيد النفي الذي تضمنته الجملة، وزيادتها في خبر ليس كثير.

(٢) **الإعراب:** (أليس): الهمزة: حرف استفهام، ليس: فعل ماض ناقص جامد. (الله): لفظ الجلالة اسم ليس مرفوع. (بعزيز): الباء: حرف جر زائد للتوكيد، عزيز: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ذي): صفة مجرورة مراعاة للفظ الموصوف وعلامة جرها الياء لأنها من الأسماء الستة وهي مضافة. (انتقام): مضاف إليه مجرور، وجملة ليس مع معموليها استئنافية.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

(٣) **الإعراب:** (وما): الواو: حسب ما قبلها، ما: حرف نفي يعمل عمل ليس. (ربك): اسم ما مرفوع وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (بغافل): الباء حرف جر زائد (للتوكيد)، غافل: خبر ما منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (عما): جار ومجرور، والجار والمجرور متعلقان بغافل. (يعملون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول.

وجه الاستدلال: أن الباء دخلت على خبر "ما" العاملة عمل ليس، وهي زائدة تفيد توكيد النفي الذي تضمنته الجملة.

(٤) **الإعراب:** (وما): الواو: حسب ما قبلها، ما: حرف نفي يعمل عمل ليس. (ربك): اسم (ما) مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (بظلام): الباء حرف جر زائد (للتوكيد). (ظلام): خبر ما منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (للعبيد): جار ومجرور متعلقان بظلام.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

إلى مَنْ منعَ ذلكَ، وهو موجودٌ في أشعارهِمْ. وقدْ اضطربَ رأيُ الفارسيِّ في ذلكَ؛ فمرةً قالَ: لا تزادُ الباءِ إلا بعدَ الحجازيةِ، ومرَّةً قالَ: تزادُ في الخبرِ المنفِي.

وقدْ وردتْ زيادةُ الباءِ قليلًا في خبرِ (لا) كقوله:

٧٦- فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ[1]

وفِي خبرِ مضارعِ (كَانَ) المنفية بـ(لم) كقولهِ:

٧٧- وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَوْمِ أَعْجَلُ[2]

---

(١) ٧٦ - البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ لَا شَيءَ غَيْرُهُ   وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ
وَأَنَّكَ أَدْنَى المرْسَلِينَ وَسِيلَةً   إِلَى اللهِ يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ الأَطَايِبِ
فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَلٍ   وَإِنْ كَانَ فِيْمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ

اللغة: (فتيلا) هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

الإعراب: (فكن) فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (لي) جار ومجرور متعلق بقوله "شفيعا" الآتي. (شفيعا) خبر كان. (يوم) منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً. (لا) نافية تعمل عمل ليس. (ذو) اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وذو مضاف. و(شفاعة) مضاف إليه. (بمغن) الباء زائدة، مغن: خبر لا، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه. و(فتيلا) مفعوله. (عن سواد) جار ومجرور متعلق بـ"مغن". (ابن) صفة لسواد، وابن مضاف. و(قارب) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله "بمغن" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.

(٢) ٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم "لامية العرب" وأولها قوله:

أَقِيمُو بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ   فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لَأَمْيَلُ

اللغة: (أقيموا صدور مطيكم) هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد في طلب المعالي، يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم (فإني إلى قوم سواكم...إلخ) يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدني في البقاء بينكم. (أجشع القوم) الجشع - بالتحريك - أشد الطمع. (أعجل) هو صفة مشبهة بمعنى عجل، وليس أفعل تفضيل؛ لأن المعنى يأباه؛ إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع، ولكن غرضه أن يقول: إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع، فافهم ذلك. =

فِي النَّكِـرَاتِ أُعْمِلَـتْ كَلَـيسَ (لا) (١٦٢) وَقَـدْ تَـلِي (لاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَـلَا

وَمَـا لِـ(ـلاتَ) فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ (١٦٣) وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

تقدَّمَ أنَّ الحروفَ العاملةَ عملَ (ليسَ) أربعةٌ، وقدْ تقدَّمَ الكلامُ على (مَا) وذكرَ هنا (لَا) و(لَاتَ) و(إنْ). أمَّا (لَا) فمذهبُ الحجازيينَ إعمالُها عملَ (ليسَ)، ومذهبُ تميمٍ إهمالُها[(١)]. ولا تعملُ عندَ الحجازيينَ إلا بشروطٍ ثلاثةٍ[(٢)]:

أحدُها: أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نكرتينِ، نحو (لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ)، ومنه قوله:

= **الإعراب:** (إن) شرطية. (مدت) مد: فعل ماض فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء تاء التأنيث. (الأيدي) نائب فاعل لمد. (إلى الزاد) جار ومجرور متعلق بقوله "مدت" السابق. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (أكن) فعل مضارع ناقص، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا. (بأعجلهم) الباء زائدة، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه. (إذ) كلمة دالة على التعليل قيل: هي حينئذ حرف. وقيل: هي ظرف. وعليه فهو متعلق بقوله "أعجل" السابق. و(أجشع) مبتدأ، وأجشع مضاف. و(القوم) مضاف إليه. (أعجل) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (بأعجلهم) حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم. واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله "نفي كان" نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع.

(١) قال أبو حيان: (لم يصرح أحد بأنّ إعمالَ لا عَمَلَ ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي، فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونهما دون طيء، وفي البسيط: القياس عند تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها). وانظر هذا مع كلام الشارح.

(٢) وبقي من شروط إعمال (لا) عمل ليس شرطان:

أولهما: ألا تكون لنفي الجنس نصاً، فإن كانت لنفي الجنس نصا عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبُنِي اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيها به.

والشرط الثاني: ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها، فإن تقدم نحو (لا عندك رجل مقيم ولا امرأة) أهملت.

٧٨- تَعَــزَّ فَــلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيــا   وَلَا وَزَرٌ مِمَّــا قَضَـــى اللهُ وَاقِيَــا[(١)]

وقولـــه:

٧٩- نَصَـرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَـيْرَ خَـاذِلٍ   فَبُوِّئْـتَ حِصْـنًا بِالْكُمَـاةِ حَصِـينا[(٢)]

وزعمَ بعضهمْ أنَّها قدْ تعملُ في المعرفةِ؛ وأنشدَ للنابغةِ:

---

(١) ٧٨ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (تعز) أمر من التعزي، وأصله من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب "وزر" هو الملجأ، والواقي، والحافظ (واقيا) اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر على ما أصابك، وتسل عنه، فإنه لا يبقى على وجه الارض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: (تعز) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنت). (فلا) الفاء تعليلية، ولا: نافية تعمل عمل ليس (شيء) اسمها. (على الأرض) جار ومجرور متعلق بقوله "باقيا" الآتي،
ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء. (باقيا)خبر لا. (ولا) نافية (وزر) اسمها. (مما) من: حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله "واقيا" الآتي. (قضى الله) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله. و(واقيا) خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: (لا شيء باقيا، ولا وزر واقيا) حيث أعمل "لا" في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

(٢) ٧٩ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (بوئت) فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم: بوأه الله منزلًا، أي أسكنه إياه. (الكماة) جمع كمي، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن، لأحد أمرين: الأول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة. والثاني: لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات، فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غرة.

الإعراب: (نصرتك) فعل وفاعل ومفعول به. (إذ) ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر. (لا) نافية تعمل عمل ليس. (صاحب) اسمها (غير) خبر لا، وغير مضاف. و(خاذل) مضاف إليه. (فبوئت) الفاء عاطفة، بوئ: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وهو مفعول أول لبوئ. (حصنا) مفعول ثان. (بالكماة) جار ومجرور جعله العيني متعلقا بقوله "نصرتك" في أول البيت، وعندي أنه يجوز أن يتعلق بقوله "حصينا" الذي بعده، بل هو أولى وأحسن. (حصينا) نعت لقوله حصنا السابق.

الشاهد فيه: قوله (لا صاحب غير خاذل) حيث أعمل لا مثل عمل ليس، فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان.

٨٠- بَـدَتْ فِعْـلَ ذِي وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَـــا تَوَلَّــتْ، وَبَقَّــتْ حَـاجَتِي فِي فُؤَادِيَـا
وَحَلَّــتْ سَــوَادَ القَلْــبِ، لَا أَنَــا بَاغِيًــا سِـوَاهَا، وَلَا عَـنْ حُبِّهَـا مُتَرَاخِيَـا[1]

واختلفَ كلامُ المصنِّفِ فِي هذَا البيتِ، فمرَّة قالَ: إنَّه مؤولٌ. ومرةً قالَ: إنَّ القياسَ عليهِ سائغٌ.

---

(١) ٨٠ - البيتان للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام.

اللغة: (فعل ذي ود) أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة، فحذف الفعل وأبقى المصدر، والود - بتثليث الواو - المحبة، ومثله الوداد. (تولت) أعرضت ورجعت. (بقت حاجتي) - بتشديد القاف - تركتها باقية. (سواد القلب) سويداؤه وهي حبته السوداء. (باغيا) طالبا. (متراخيا) متهاونا فيه.

الإعراب: (بدت) بدا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي (فعل) قال العيني: منصوب بنزع الخافض، أي: كفعل، وعندي أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تفعل فعل مضاف إلخ، وفعل مضاف. و(ذي) مضاف إليه، وذي مضاف. و(ود) مضاف إليه. (فلما) ظرف بمعنى حين ناصبه. قوله: (تولت) الذي هو جوابه. (تبعتها) فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها. (تولت) تولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. (وبقت) مثله. (حاجتي) حاجة: مفعول به لـ"بقت"، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (في فؤاديا) الجار والمجرور متعلق بقوله "بقت" السابق. (وحلت) حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. (سواد) مفعول به لحلت، وسواد مضاف. و(القلب) مضاف إليه. (لا) نافية تعمل عمل ليس. (أنا) اسمها. (باغيا) خبرها، وفاعله ضمير مستتر فيه.(سواها) سوى: مفعول به لباغ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه. (ولا) الواو عاطفة، ولا: نافية. (عن حبها) الجار والمجرور متعلق بقوله "متراخيا" الآتي، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه. (متراخيا) معطوف على قوله باغياً السابق.

الشاهد فيه: قوله: (لا أنا باغيا) حيث أعمل (لا) النافية عمل "ليس" مع أن اسمها معرفة، وهو"أنا"، وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه - كما أشار إليه الشارح العلامة، نقلا عن المصنف - بتأويلات كثيرة: أحدها: أن قوله "أنا" ليس اسما للا، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام على هذا "لا أرى باغيا" فلما حذف الفعل، وهو "أرى" برز الضمير المستتر وانفصل، أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله "باغيا" حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير "لا أنا أرى باغيا"، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال الذي هو قوله "باغيا" عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير، فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، والله يرشدك ويتولاك.

الشَّرطُ الثَّاني: أَلَّا يتقدَّمَ خبرها عَلَى اسمها، فلَا تقول (لَا قَائِمًا رَجُلٌ).

الشَّرطُ الثَّالث: أَلَّا ينتقضَ النَّفيُ بِإلَّا، فَلَا تقول: (لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ) بنصب (أَفْضَل)، بَل يجبُ رفْعُهُ.

ولمْ يتعرضِ المصنِّفُ لهذينِ الشَّرْطينِ.

وأمَّا (إنْ) النَّافية فمذهبُ أكثرِ البصريينَ والفرَّاءِ أنَّها لَا تعملُ شيئًا، ومذهبُ الكوفيينَ ـ خَلا الفراءِ ـ أنَّها تعملُ عملَ (لَيْسَ)، وقالَ بهِ من البصريينَ أبو العبَّاسِ المبردُ وأبو بكرِ بنُ السراجِ وأبو علي الفَارِسي وأبو الفتحِ بن جنِّي، واختارهُ المصنفُ، وزعمَ أنَّ في كلامِ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ إشارةً إلى ذلكَ، وقدْ وردَ السماعُ بهِ، قالَ الشَّاعر:

٨١- إِنْ هُوَ مُسْتَوليًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ المجَانِينِ[(١)]

(١) ٨١ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة والرواية: يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة:

إحداها: الرواية التي رواها الشارح.

والثانية: إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ المَلَاعِينِ

والثالثة: إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ المنَاحِيسِ

(مستوليا) هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه. (المجانين) جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجن، و"المناحيس" في الرواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.

الإعراب: (إن) نافية تعمل عمل ليس. (هو) اسمها. (مستوليا) خبرها. (على أحد) جار ومجرور متعلق بقوله "مستوليا" السابق. (إلا) أداة استثناء. (على أضعف) جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف. و(المجانين) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (إن هو مستوليا) حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله "مستوليا". وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن "إن" النافية لا تعمل شيئًا، لا في المبتدأ ولا في الخبر. =

وقال آخر:

٨٢- إِنِ المَرْءُ مَيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغى عَلَيْهِ فَيُخْذَلَا[(١)]

وذكرَ ابنُ جنِّي -في المحتسبِ- أنَّ سعيدَ بنَ جبيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قرأ ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمۡثَالَكُمۡ﴾[(٢)] [الأعراف: ١٩٤] بنصبِ العبادِ.

= ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسمًا مفردًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلا "إن"، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ، لوروده في الشعر كثيرًا، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللَّهُ في الآية الكريمة التي تلاها الشارح.

ويؤخذ من هذا الشاهد - زيادة على ذلك - أن (إن) النافية مثل "ما" في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها "لا": فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نص الشارح على هذا، ومثل له.

ويؤخذ منه أيضا أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل؛ لأنه استثنى بقوله: (إلا على أضعف).

(١) ٨٢ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

المعنى: ليس المرء ميتًا بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عونا له، ولا نصيرًا يأخذ بيده، وينتصف له ممن ظلمه، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئًا بالقياس إلى الموت الأدبي.

الإعراب: (إن) نافية. (المرء) اسمها. (ميتا) خبرها. (بانقضاء) جار ومجرور متعلق بقوله "ميتا" وانقضاء مضاف، وحياة من "حياته" مضاف إليه، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه. (ولكن) حرف استدراك. (بأن) الباء جارة، وأن مصدرية. (يبغى) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ"أن"، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (عليه) جار ومجرور نائب عن الفاعل لـ"يبغى"، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالبغي عليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: (ولكن يموت بالبغي عليه). وقوله (فيخذلا) الفاء عاطفة، ويخذل: فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على يبغى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود على المرء، والألف للاطلاق.

الشاهد فيه: قوله (إن المرء ميتًا) حيث أعمل (إن) النافية عمل "ليس" فرفع بها ونصب، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها.

(٢) قرأ سعيد بن جبير إن ساكنة، وعبادًا أمثالكم بالنصب.

الإعراب: (إن): (عند الجمهور) حرف توكيد ونصب. و(في قراءة سعيد) إن حرف نفي بمعنى ما عاملة عمل ليس. (الذين): اسم موصول في محل نصب اسم إنّ (عند الجمهور)، وفي محل رفع اسم إن (في قراءة سعيد). (تدعون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، والعائد محذوف تقدير تدعونهم. (من دون): جار ومجرور متعلقان بالفعل تدعون، ودون مضاف. (الله): لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور. (عباد): (عنده الجمهور) خبر إن، مرفوع. و(في قراءة سعيد أي بنصب عبادا) خبر إن العاملة عمل ليس منصوب. (أمثالكم): (عند الجمهور) صفة لعباد مرفوعة وهي مضافة، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه، و(في قراءة سعيد) هي صفة لعبادا منصوبة بالفتحة، وكم: مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أنّ "إنْ" عوملت عَمَل ليس، فرَفَعت ونَصَبَت. =

ولَا يُشْترطُ في اسمها وخبرها أنْ يكونَا نكرتينِ، بلْ تعملُ في النكرةِ والمعرفةِ، فتقول: (إِنْ رَجُلٌ قَائِمًا، وَإِنْ زَيْدٌ القَائِمَ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا) ".

وأمَّا (لَاتَ) فهي (لا) النَّافية زيدتْ عليها تَاء التأنيثِ مفتوحةً. ومذهبُ الجمهورِ أنَّها تعملُ عملَ (ليس)، فترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، لكنْ اختصتْ بأنَّها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معًا، بلْ إنَّما يذكرُ معها أحدهمَا، والكثيرُ في لسانِ العربِ حذفُ اسمِها وبقاءُ خبرها، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] (١) بنصبِ الحينِ، فَحُذِفَ الاسمُ وبقي الخبرُ؛ والتقدير (وَلَاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ)؛ فـ(الحين): اسمها، و(حين مناص): خبرها، وقدْ قُرِئَ شذوذًا ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، برفعِ الحين عَلَى أنَّه اسمُ (لات) والخبرُ محذوفٌ، والتقدير (وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ لهُمْ) أي: ولاتَ حينُ مناصٍ كائنًا لهمْ؛ وهذَا هو المرادُ بقولِهِ: (وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ... إلى آخر البيت).

وأشارَ بقولِهِ: (وَمَا لِـ"ـلاتَ" فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ) إِلى مَا ذكرهُ سيبويه من أنَّ (لَاتَ) لا تعملُ إلا في الحِين، واختلفَ النَّاسُ فيهِ:

= **فائدة**: يستفاد من هذه القراءة أن إن العاملة عمل ليس لا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة، فاسمها في الشاهد اسم موصول وهو معرفة، وخبرها عبادا نكرة.

(١) **الإعراب**: (فنادوا): الفاء: بحسب ما قبلها، نادوا: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (ولات): الواو: واو الحال، لات: حرف نفي يعمل عمل ليس. (حين): خبرها منصوب، وهو مضاف. (مناص): مضاف إليه مجرور، واسم لات محذوف، والتقدير: وليس الحين حين فرار، والجملة من لات ومعموليها في محل نصب حال من الواو في فنادوا. وقرأ أبو السمال: ولات حين (بالرفع) وهو اسم لات، والخبر محذوف، والتقدير: ليس حين فرار حاصلًا لهم عند تناديهم ونزول العذاب بهم.

وجه الاستدلال: أن (لات) عملت عمل ليس في لفظ الحين فحذف اسمها في قراءة النصب وهو الغالب المشهور، والتقدير: وليس الحينُ حينَ فرار. وحُذف خبرها في قراءة الرفع وهو قليل، والتقدير: وليس حين فرار كائنًا لهم. وذهب الأخفش إلى منع العمل بها، وحين في قراءة النصب على مذهبه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: ولات أرى حين مناص لهم، وهو في قراءة الرفع مبتدأ خبره محذوف والتقدير: ولات حين مناص كائن لهم، والإجماع على خلافه.

- فقالَ قومٌ: المرادُ أنَّها لا تعملُ إلَّا في لفظِ (الحين)، ولا تعملُ فيمَا رادفهُ كالسَّاعةِ ونحوها.
- وقالَ قومٌ: المرادُ أنَّها لا تعملُ إلا في أسماءِ الزَّمانِ، فتعملُ في لفظِ (الحين) وفيمَا رادفهُ من أسماءِ الزَّمانِ، ومِن عَملها فيمَا رادَفَهُ قول الشَّاعرِ:

٨٣- نَـدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمٍ وَالبَـغْيُ مَرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمُ[(١)]

وكلامُ المصنِّفِ محتملٌ للقولينِ، وجزمَ بالثَّانِي في التسهيلِ، ومذهبُ الأخفشِ أنَّها لا تعملُ شيئًا، وأنَّه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوبًا فناصبهُ فعلٌ مضمرٌ، والتقدير (لَاتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ) وإنْ وُجِدَ مرفوعًا فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير (لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لهُمْ). واللهُ أعلم.

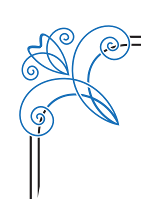
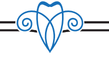
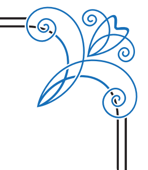
---

(١) ٨٣ - نسبه بعضهم إلى رجل من طيئ، وقيل غير ذلك.

اللغة: (البغاة) جمع باغ، مثل «قاض: وقضاة، وداع: ودعاة، ورام: ورماة»، والباغي: الذي يتجاوز قدره. (مندم) مصدر ميمي بمعنى الندم. (مرتع) اسم مكان من قولهم: رتع فلان في المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعبا، ومنه قوله تعالى ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢]. (وخيم) أصله أن يقال: وخم المكان، إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

الإعراب: (ندم) فعل ماض. (البغاة) فاعل ندم. (ولات) الواو واو الحال، ولات: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف. (ساعة) خبرها، والجملة في محل نصب حال، أي: ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم؛ لأن وقته قد فات، وساعة مضاف. و(مندم) مضاف إليه. (والبغي) مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة. (مرتع) مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة، ومرتع مضاف. ومبتغي من (مبتغيه) مضاف إليه ومبتغي مضاف والهاء مضاف إليه. (وخيم) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله: (ولات ساعة مندم) حيث أعمل (لات) في لفظ (ساعة) وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه، وهو مذهب الفراء - فيما نقله عنه جماعة منهم الرضي -؛ إذ ذهب إلى أن (لات) لا يختص عملها بلفظ الحين، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة.

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ (١٦٤) غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

هذا هوَ القسمُ الثَّاني من الأفعالِ النَّاسخةِ للابتداءِ، وهو (كَادَ)وأخواتها، وذكرَ المصنِّفُ منها أحدَ عشرَ فعلًا، ولا خلافَ فِي أنَّها أفعالٌ إلَّا (عَسَى)؛ فنقلَ الزاهدُ عن ثعلب أنَّها حرفٌ، ونسبَ أيضًا إلى ابنِ السَّرَّاج، والصحيحُ أنَّها فعلٌ؛ بدليلِ اتصالِ تاءِ الفاعلِ وأخواتها بها، نحو (عَسَيْتُ، وعَسَيْتِ، وَعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وَعَسَيتُنَّ).

وهذه الأفعالُ تسمَّى أفعالُ المقاربةِ، وليستْ كلُّها للمقاربةِ، بل هي على ثلاثةِ أقسامٍ:

- أحدُها: ما دلَّ على المقاربةِ، وهي: كَادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.
- والثَّاني: مَا دلَّ على الرجاءِ، وهي: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.
- والثَّالث: مَا دلَّ على الإنْشَاءِ، وهي: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ.

فتسميتها أفعالُ المقاربةِ من بابِ تسميةِ الكلِّ باسمِ البعضِ.

وكلُّها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ؛ فترفعُ المبتدأَ اسمًا لها، ويكونُ خبرهُ خبرًا لها في موضعِ نصبٍ، وهذا هو المرادُ بقوله: (كَكَانَ كَادَ وَعَسَى) لكن الخبرُ في هذَا البابِ لا يكونُ إلا مضارعًا، نحو (كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) وندرَ مجيئهُ اسمًا بعدَ (عَسَى، وَكَادَ) كقوله:

٨٤- أَكْـثَرْتَ فِي العَـذْلِ مُلِحًّـا دَائِمًـا ... لَا تُكْـثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمـا[(١)]

وقــولــه:

٨٥- فَأُبْـتُ إِلَى فَهْـمٍ، وَمَـا كِـدْتُ آيِبًـا ... وَكَـمْ مِثْلِهَـا فَارَقْتُهَـا وَهِي تَصْـفِرُ[(٢)]

---

(١) ٨٤ – البيت من الشواهد التي حصل خلاف في نسبتها.

اللغة: (العذل) الملامة. (ملحا) اسم فاعل من "ألح يلح إلحاحًا" أي أكثر.

الإعراب: (أكثرت) فعل وفاعل. (في العذل) جار ومجرور متعلق بأكثر. (ملحا) حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها. (دائما) صفة للحال. (لا تكثرن) لا: ناهية، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (إني) إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (عسيت) عسى: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه. (صائما) خبره، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه: قوله: (عسيت صائما) حيث أجرى "عسى" مجرى "كان" فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسمًا مفردًا، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

(٢) ٨٥ – هذا البيت لتأبط شرًا – ثابت بن جابر بن سفيان – من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في حماسته (انظر شرح التبريزي) وأولها قوله:

إِذَا المَـرءُ لَـمْ يَحْتَـلْ وَقَـدْ جَـدَّ جِـدُّهُ ... أَضَـاعَ، وَقَـاسَى أَمْـرَهُ وَهْـوَ مُـدْبِرُ

اللغة: (أبت) رجعت. (فهم) اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان. (تصفر) أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا علي.

وقصة ذلك أن قوما من بني لحيان – وهم حي من هذيل – وجدوا تأبط شرا يشتار عسلا من فوق جبل، ورآهم يترصدونه، فخشي أن يقع في أيديهم، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم، وصب ما معه من العسل فوق الصخر، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض، ثم أسلم قدميه للريح، فنجا من قبضتهم.

المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها، وهي تتأسف وتتعجب مني كيف أفلت منها.

الإعراب: (فأبت) الفاء عاطفة، آب: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله. (إلى فهم) جار ومجرور متعلق بـ"أبت". (وما) الواو حالية، ما: نافية. (كدت) كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (آئبا) خبر كاد، والجملة في محل نصب حال. (وكم) الواو حالية، كم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع. (مثلها) مثل: تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه. (فارقتها) فعل وفاعل ومفعول به. (وهي) الواو للحال، هي: مبتدأ. (تصفر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

=

وهذَا هو مرادُ المصنفِ بقوله: (لكن ندر... إلى آخره) لكنْ في قولهِ (غيرُ مضارعٍ) إيهامٌ، فإنَّه يدخلُ تحتهَ: الاسمُ، والظَّرفُ، والجارُ والمجرورُ، والجملةُ الاسميةُ، والجملةُ الفعليةُ بغيرِ المضارعِ، ولمْ يندرْ مجيء هذهِ كلها خبرًا عن (عَسَى، وَكَادَ) بل الَّذِي ندرَ مجيءُ الخبرِ اسمًا، وأمَّا هذهَ فلمْ يُسمعْ مجيئُها خبرًا عن هذينِ.



= **الشاهد فيه:** قوله: (وما كدت آئبا) حيث أعمل (كاد) عمل (كان) فرفع بها الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسمًا مفردًا، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع؛ ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هي (وما كنت آئبا).

وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ عَسَى ... نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيهِ عُكِسَا (١٦٥)

أي: اقتران خبرِ (عسى) بـ(أنْ) كثير، وتجريدهُ من (أنْ) قليل، وهذا مذهبُ سيبويه. ومذهبُ جمهورِ البصريينَ أنَّه لا يتجردُ خبرها منْ (أنْ) إلَّا في الشِّعرِ، ولمْ يردْ في القرآنِ إلَّا مقترنًا بـ(أنْ) قالَ اللهُ تعالى ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[1] [المائدة: ٥٢]، وقالَ عزَّوجلَّ ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[2] [الإسراء: ٨].

ومنْ ورودهِ بدونِ (أنْ) قوله:

٨٦- عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[3]

---

(١) **الإعراب:** (فعسى): الفاء: حرف استئناف، عسى: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر. (الله): لفظ الجلالة اسم عسى مرفوع. (أن): حرف مصدري ونصب. (يأتي): فعل مضارع منصوب. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أنْ وما بعدها في محل نصبٍ خبر عسى، وتقديره: إتيان. (بالفتح): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يأتي".
وجه الاستدلال: اقتران خبر عسى بـ"أن" المصدرية.

(٢) **الإعراب:** (عسى): فعل ماضي ناقص. (ربكم): اسم عسى مرفوع، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (أن): حرف مصدري ونصب. (يرحمكم): فعل مضارع منصوب، والفاعل: ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، وكم: ضمير في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب خبر عسى، والتقدير: راحمًا لكم.
وجه الاستدلال: اقتران خبر عسى بـ"أن" المصدرية.

(٣) ٨٦ - البيت لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في أماليه، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي، وأول هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتَ، وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرُوبُ ... وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ المشِيبُ؟
يُجِدُّ النَأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي ... إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ القُلُوبُ
يُؤَرِّقُنِي اكْتِئَابُ أَبِي نُمَيْرٍ ... فَقَلْبِي مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ: هَدَاكَ اللهُ ! مَهْلًا ... وَخَيْرُ القَوْلِ ذُو اللُّبِّ المصِيبُ
عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة: (طربت) الطرب: خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن، والعامة تخصه بالفرح. (النأي) البعد. (الكرب) الهم والغم. (أمسيت) قال ابن المستوفي: يروى بضم التاء وفتحها، والنحويون إنما يروونه بضم التاء، والفتح عند أبي حنيفة أولى؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التي رويناها، وكان أبو نمير معه في السجن. =

وقــولــهُ:

٨٧- عَسَى فَــرَجٌ يَـأْتِي بِـهِ اللهُ، إِنَّــــــهُ   لَهُ كُلَّ يَــوْمٍ فِي خَلِيقَتِــــهِ أَمْــرُ[1]

وأمَّا (كَادَ) فذكرَ المصنِّفُ أنَّها عكسُ (عَسَى)؛ فيكـون الكثـيرُ فِي خبرهـا أنْ يتجردَ منْ (أنْ) ويقلُّ اقترانهُ بها، وهذَا بخلافِ مَا نصَّ عليـهِ الأندلسـيونَ مـنْ أنَّ اقتِران خبرها بـ(أنْ) مخصوصٌ بالشِّعرِ، فمن تجريدهِ مِنْ (أنْ) قـوله تعـالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[2] [البقــــرة: ٧١] وقـــــال: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ

= **الإعراب:** (عسى) فعل ماض ناقص. (الكرب) اسم عسى مرفوع بـه. (الذي) اسـم موصـول صـفة للكـرب. (أمسيت) أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (فيه) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، والجملـة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول. (يكون) فعل مضارع ناقص، واسـمه ضـمير مسـتتر فيـه. (وراءه) وراء: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراء مضاف والهـاء مضـاف إليـه. (فـرج) مبتـدأ مـؤخر. (قريب) صفة لفرج، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر "يكون"، والجملة من "يكـون" واسـمها وخبرها في محل نصب خبر "عسى".

الشاهد فيه: قوله: (يكون وراءه...إلخ) حيث وقع خبر "عسى" فعلًا مضارعًا مجردًا من "أن" المصدرية، وذلـك قليل، ومثله الشاهد الذي بعده.

(١) ٨٧ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (عسى) فعل ماض ناقص. (فرج) اسمه. (يأتي) فعل مضارع. (به) جـار ومجـرور متعلـق بـــ"يأتي". (الله) فاعل "يأتي"، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عـسى. (إنه) إن: حرف توكيـد ونصـب، والهاء ضمير الشأن اسمه. (له) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (كل) منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبلـه، وكل مضـاف. و(يـوم) مضـاف إليـه. (في خليقته) الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجـرور السـابق، وخليقـة مضـاف والضـمير الموضـوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه. (أمر) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه: قوله: (يأتي به الله) حيث جاء خبر "عسى" فعلا مضارعا مجردًا من أن المصدرية، وهذا قليل.

(٢) **الإعراب:** (فذبحوها): الفاء: بحسب ما قبلها، ذبحوها: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، وها: ضمير في محل نصب مفعول به. (وما كادوا): الواو: حرف عطف، مـا: حـرف نفي، كادوا: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعـة، والـواو: ضـمير في محـل رفـع اسـم كاد، والألف فارقة. (يفعلون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضـمير في محـل رفـع فاعـل، والجملـة الفعلية في محل نصب خبر كاد. =

مِّنْهُمْ﴾(١) [التوبة: ١١٧]، ومِنْ اقترانهِ بـ(أنْ) قوله ﷺ: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أنْ تَغْرُبَ»(٢) وقولهُ:

٨٨- كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ   إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ(٣)

= **وجه الاستدلال:** مجيء خبر كاد مجردًا من أن، على ما هو الشائع في استعمالها. تنبيه: إنما لم يقترن خبر "كاد" بأن؛ لأنه يدل على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقربه من أفعال الشروع في الفعل، فلم يناسبه الاستقبال الذي تفيده أن.

(١) **الإعراب:** (ما): حرف نفي. (كاد): فعل ماض ناقص واسمه ضمير الشأن محذوف. (يزيغ): فعل مضارع مرفوع. (قلوب): فاعل مرفوع، وهو مضاف. (فريق): مضاف إليه مجرور. (منهم): جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لفريق، والجملة الفعلية في محل نصب خبر كاد.
وجه الاستدلال: مجيء خبر كاد مجردًا من أن، على ما هو الشائع في استعمالها.

(٢) صدره الشارح بما يفيد أنه من كلام رسول الله ﷺ، والصواب أنه من كلام عمر رضي الله عنه رواه البخاري في صحيحه،كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت.
الإعراب: (ما كدت): ما: حرف نفي، كدت: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير بارز في محل رفع اسم كاد. (أن): حرف مصدري ونصب.
(أصلي): فعل مضارع منصوب، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب خبر كاد، والتقدير: ما كدت مقاربا صلاة العصر، والجملة الفعلية ما كدت... إلخ ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (العصر): مفعول به. (حتى): حرف ابتداء. (كادت): فعل ماض ناقص مبني على الفتح وتاء التأنيث الساكنة حرف، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين. (الشمس): اسم كاد مرفوع. (أن): حرف مصدري ونصب. (تغرب): فعل مضارع منصوب، والموصول الحرفي لا محل له من الإعراب. والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب خبر "كاد" والتقدير: حتى كادت الشمس مقاربة الغروب، والجملة الفعلية حتى كادت الشمس... إلخ، ابتدائية.
وجه الاستدلال: مجيء خبر كاد مقترنًا بأن في غير الشعر، وهو قليل.

(٣) ٨٨ - هذا البيت لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة، يرثي شخصًا اسمه: عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وقبله:

إِنَّ عَبْدَ المَجِيدِ يَوْمَ تَوَفَّى   هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالمَهْدُودِ
لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ   مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ؟

اللغة: (تفيض) من قولهم (فاضت نفس فلان) ويروى في مكانه (تفيظ) وكل الرواة يجيزون أن تقول: (فاضت نفس فلان) إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول: (فاظت نفس فلان) بالظاء، وكلام غير الأصمعي أسد؛ فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته.
وقول الشاعر في بيت الشاهد (ريطة) - بفتح الراء وسكون الياء المثناة -: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، =

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلا ... خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلا (١٦٦)

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ (أَنْ) مِثْلَ حَرَى ... وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا (١٦٧)

يعني أَنَّ (حَرَى) مثل (عَسَى) في الدّلالةِ على رَجَاءِ الفعلِ، لكنْ يجبُ اقترانُ خبرها بـ(أنْ)، نحو (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) ولمْ يجردْ خبرها من (أنْ) لا في الشِّعرِ ولَا في غيرِهِ، وكذلكَ (اخْلَوْلَقَ) تلزم (أنْ) خبرها نحو (اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ) وهُو مِنْ أَمْثلةِ سيبويه، وأمَّا (أَوْشَكَ) فالكثيرُ اقترانُ خبرها بـ(أنْ) ويقلُّ حذفها منهُ؛ فمن اقترانهِ بها قولهُ:

٨٩- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا ... -إِذَا قِيلَ هَاتُوا- أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[(١)]

= وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت.

المعنى: كادت روحي أن تفارق جسدي حين رأيته مدرجا في أكفانه.

الإعراب: (كادت) كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث. (النفس) اسم كاد. (أن) مصدرية. (تفيض) فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي" يعود للنفس، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع خبرًا لكاد "عليه" جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق "إذ" ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله "تفيض" أيضًا. (غدا) فعل ماض بمعنى صار، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على عبد المجيد المرثى. (حشو) خبر "غدا"، وحشو مضاف. و(ريطة) مضاف إليه. (وبرود) معطوف على ريطة.

الشاهد فيه: قوله (أن تفيض) حيث أتى بخبر "كاد" فعلا مضارعا مقترنا بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها. ومنه قول جبير بن مطعم رضي الله عنه (كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِير) ومع ورود المضارع الواقع خبرا لـ"كاد" مقترنا بأن - في الشعر والنثر- نرى أن قول الأندلسيين: إن اقترانه بأن مع "كاد" ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، غير سديد، والصواب ما ذكره الناظم وهو في هذا تابع لسيبويه.

(١) ٨٩ - هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابي، ولم ينسبه إلى أحد، ورواه الزجاجي في أماليه أيضا (ص ١٢٦) وقبله:

أَبَا مَالِكٍ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ، وَالتَمِسْ ... بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ، وَاللهُ أَوْسَعُ

المعنى: إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء، وأهونها خطرًا، وأقلها قيمة لما أجابوا، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال.

الإعراب: (ولو) شرطية غير جازمة. (سئل) فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط. (الناس) نائب فاعل سئل، وهو المفعول الأول. (التراب) مفعول ثان لسئل. (لأوشكوا) اللام واقعة في جواب "لو"، وأوشك: فعل ماض =

ومن تجردهِ منها قولهُ:

٩٠- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[(١)]

= ناقص، وواو الجماعة اسمه. (إذا) ظرف للمستقبل من الزمان. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول. (هاتوا) فعل أمر وفاعله، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لقيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة "إذا" إليها، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها. (أن) مصدرية. (يملوا) فعل مضارع منصوب بأن، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب خبر أوشك. (ويمنعوا) معطوف على يملوا.

الشاهد فيه: قوله "أن يملوا" حيث أتي بخبر "أوشك" جملة فعلية، فعلها مضارع مقترن بأن، وهو الكثير.

(١) ٩٠ - البيت لأمية بن أبي الصلت، أحد شعراء الجاهلية، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، وليس ذلك بشيء، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩).

اللغة: (منيته) المنية الموت. (غراته) جمع غرة بكسر الغين وهي الغفلة. (يوافقها) يصيبها ويقع عليها.

المعنى: إنّ مَن فرَّ من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها؛ إذ كان الموت ولا بد نازل بكل أحد.

الإعراب: (يوشك) فعل مضارع ناقص. (من) اسم موصول اسم يوشك. (فر) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة. (من منيته) الجار والمجرور متعلق بـ"فر"، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه. (في بعض) الجار والمجرور متعلق بقوله "يوافقها" الآتي، وبعض مضاف وغرات من (غراته) مضاف إليه، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. (يوافقها) يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به، وجملة يوافقها في محل نصب خبر "يوشك".

الشاهد فيه: قوله (يوافقها) حيث أتى بخبر "يوشك" جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من (أن) وهذا قليل.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا ... وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا (١٦٨)

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ ... كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ (١٦٩)

أي: لمْ يذكرْ سيبويه فِي (كَرَبَ) إلَّا تجرُّدَ خبرِها من (أنْ)، وزعمَ المصنِّفُ أنَّ الأصحَّ خلافهُ، وهوَ أنَّها مثلُ (كَادَ)، فيكون الكثيرُ فيها تجْريد خبرِها من (أنْ) ويقلُّ اقترانهُ بها، فمن تجريدِهِ قولهُ:

٩١- كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ ... حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[(١)]

(١) ٩١ - قيل: إن هذا البيت لرجل من طيئ، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

اللغة: (جواه) الجوى: شدة الوجد. (الوشاة) جمع واش، وهو النمام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى (حين قال العذول) وهو اللائم. (غضوب) صفة من الغضب يستوي فيها المذكر المؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: (كرب) فعل ماض ناقص. (القلب) اسمه. (من جواه) الجار والمجرور متعلق بقوله "يذوب" الآتي، أو بقوله "كرب" السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه. (يذوب) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب. (حين) منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله: "يذوب" السابق. (قال) فعل ماض. (الوشاة) فاعل قال. (هند) مبتدأ. (غضوب) خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة "حين" إليها.

الشاهد فيه: قوله (يذوب) حيث أتى بخبر "كرب" فعلًا مضارعًا مجردًا من أن، وهو كثير.

وسُمعَ من اقترانهِ بها قولهُ:

٩٢- سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا   وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[1]

والمشهورُ فِي (كَرَبَ) فتحُ الرَّاءِ، ونُقِلَ كَسْرُها أيضًا.

---

(١) ٩٢ - البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن المغيرة، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته، ولم يعطه، ولم يكتف بالحرمان، بل أمر به فضرب بالسياط، وأول هذه الكلمة قوله:

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى   حَدِيثًا، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذُ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الفَقْرَ وَالغِنَى   وَحَلَّبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة: (مصت الثرى حديثا) أراد أنهم حديثو عهد بنعمة، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة، ولما عبر عنهم أولًا بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام. (بأن تترعرعا) يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة، ويروى (تتزعزعا) بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك، ومعناه تتحرك، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق، فليس لهم في الكرم عرق ثابت، فهم لا يتحركون للبذل، ولا تهش نفوسهم للعطاء. (نقائذ) جمع نقيذ، بمعنى اسم المفعول، يريد أن ذوي قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر. (أضرع) هو جمع ضرع، والعبارة مأخوذة من قول العرب: (حلب فلان الدهر أشطره)، يريدون ذاق حلوه ومره. (ذوو الأحلام) أصحاب العقول، ويروى (ذوو الأرحام) وهم الأقارب من جهة النساء. (سجلًا) - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير. ولا يقال حينئذ: سجل، و"الغرب" - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة، وكذلك "الذنوب" - بفتح الذال المعجمة - مثل السجل، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت، ويقصد بذوي أرحامها بني مروان.

الإعراب: (سقاها) سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة مفعوله الأول. (ذوو) فاعل سقى، وذوو مضاف. و(الأحلام) مضاف إليه. (سجلا) مفعول ثان لسقى. (على الظما) جار ومجرور متعلق بسقاها.

(وقد) الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق. (كربت) كرب: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث. (أعناقها) أعناق اسم كرب، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه. (أن) مصدرية. (تقطعا) فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين وأصله تتقطعا منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى أعناق، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (أن تقطعا) حيث أتى بخبر "كرب" فعلًا مضارعًا مقترنا بأن وهو قليل.

ومعنَى قوله (وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا) أنَّ مَا دلَّ عَلى الشُّروعِ فِي الفعلِ لا يجوزُ اقترانُ خبرهِ بـ(أنْ) لما بينهُ وبينَ (أنْ) من المنَافاةِ؛ لأنَّ المقصودَ بهِ الحال، و(أنْ) للاستقبالِ، وذلكَ نحو (أنْشَأ السائقُ يحدُو[١]، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو، وَجَعَلَ يَتكلَّمُ، وَأَخَذَ يَنْظِمُ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا)[٢].



(١) يحدو: أيْ يُغنّي للإبل لتسرع، والسائق هو الذي يسوقها.

(٢) يتحصل مما ذكره الناظم أن خبر أفعال المقاربة بالنسبة إلى اقترانها بأن وتجردها أربعة أقسام:

١. ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق.
٢. ما يجب تجرده وهو أفعال الشروع.
٣. ما يغلب اقترانه وهو عسى و أوشك.
٤. ما يغلب تجرده وهو كاد وكرب.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا (١٧٠) وَكَادَ لا غَيْرُ وَزَادُوا موشِكَا

أفعالُ هذَا البابِ لا تتصرفُ، إلَّا (كَادَ، وَأَوْشَكَ)؛ فإنَّه قد استعملَ منهما المضارعُ، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[1] [الحج: ٧٢] وقول الشَّاعرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ[2] [٩٠]

وزعمَ الأصمعيُّ أنَّه لم يستعمل (يُوشِكُ) إلَّا بلفظِ المضارعِ ولمْ تُسْتَعملْ (أَوْشَكَ) بلفظِ الماضِي وليسَ بجيدٍ، بلْ قدْ حكَى الخليلُ استعمالَ الماضي، وقدْ وردَ في الشِّعرِ، كقولهِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوْا إِذَا قِيلَ هَاتُوْا أَنْ يَمَلُّوْا وَيَمْنَعُوْا[3] [٨٩]

نعمْ الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ وَقَلَّ استعمالُ الماضِي، وقولُ المصنِّفِ: (وَزَادُوا موشِكًا) معناه أنَّهُ قدْ وردَ أيضًا استعمالُ اسمِ الفاعلِ مِنْ (أَوْشَكَ) كقولهِ:

٩٣- فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا[4]

---

(١) **الإعراب:** (يكادون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع اسم يكاد. يسطون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب خبر يكاد.
وجه الاستدلال: مجيء المضارع من "كاد"، مما يدل على أنها متصرفة.

(٢) قد سبق شرحه قريبًا، ومحل الشاهد فيه هنا قوله (يوشك) حيث استعمل فعلًا مضارعًا لأوشك.

(٣) قد سبق شرحه قريبًا، والاستشهاد به ههنا لقوله (أوشكوا) حيث استعمل الفعل الماضي، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول، على ما حكاه ابن مالك عنهما.

(٤) ٩٣ - هذا البيت لأبي سهم الهذلي، وبعده قوله:

وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابَا

اللغة: (خلاف الأنيس) أي: بَعْدَ المؤانس. (وحوشًا) قفرا خاليًا، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش، تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور. (يبابا): قال ابن منظور في اللسان: (اليباب عند العرب: الذي ليس فيه أحد) أهـ.

=

وقدْ يشعرُ تخصيصهُ (أَوْشَكَ) بالذِّكرِ أنَّه لَمْ يُسْتَعْملِ اسمُ الفاعلِ منْ (كَادَ)، وليسَ كذلكَ، بلْ قدْ وردَ استعمالهُ في الشِّعرِ، كقولهِ:

٩٤- أَمُوتُ أَسىً يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنَّنِي   يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ[1]

= **الإعراب:** (فموشكة) خبر مقدم وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه. (أرضنا) أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه. (أن) مصدرية. (تعود) فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي" يعود إلى أرض. (خلاف) منصوب على الظرفية، وناصبه "تعود" وخلاف مضاف. و(الأنيس) مضاف إليه. (وحوشا) حال من الضمير المستتر في تعود، وقوله (يبابا) حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك.

الشاهد فيه: قوله (فموشكة) حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك.

(١) ٩٤ - هذا البيت لكُثيِّر بن عبد الرحمن -المعروف بكُثيِّر عزة-، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان والد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل، وقبل بيت الشاهد قوله:

وَكِدتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ العَيْنِ عَبْرَةٌ   سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ

قَذِيتُ بِهَا وَالعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا   وَعُوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الجِفْنِ زَائِدُ

فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ البُكَى   وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا المَرَاوِدُ

اللغة: (سها عاند) يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكد يرقأ؛ وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال: إنه عرق عاند. (قذيت بها) أصابني القذى بسببها. (سهو دموعها) ساكنة لينة. (عوارها) قذاها. (تشرى) تلح. (حشحثتها) حركتها. (المراود) جمع مرود بزنة منبر وهو ما يحمل به الكحل إلى العين. (أسى) حزنا وشدة لوعة. (الرجام) بالراء المهملة المكسورة والجيم "موضع بعينه"، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة.

الإعراب: (أموت) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (أسى) مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالًا بتقدير: "آسيا" أي حزينا. (يوم) منصوب على الظرفية الزمانية، وناصبه.

"أموت" ويوم مضاف. و(الرجام) مضاف إليه. (وإنني) إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (يقينا) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: "أوقن يقينا". (لرهن) اللام مؤكدة، ورهن: خبر إن (بالذي) جار ومجرور متعلق بـ"رهن". (أنا) مبتدأ. (كائد) خبره، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبرا لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: (بالذي أنا كائد ألقاه)، مثلا.

الشاهد فيه: قوله (كائد) بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو، حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من "كاد" هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قومًا من النحاة، وقيل: إن الصواب في الرواية "كابد" بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه.

وقدْ ذكرَ المصنِّفُ هذَا فِي غيرِ هذَا الكتابِ.

وأفهمَ كلامُ المصنِّفِ أنَّ غيرَ (كَادَ، وَأَوْشَكَ) منْ أفعالِ هذَا البابِ لمْ يردْ منهُ المضارعُ ولا اسمُ الفاعلِ، وحكَى غيرهُ خلافَ ذلكَ؛ فحكَى صاحبُ الإنصافِ استعمالَ المضارعِ واسمِ الفاعلِ من (عَسَى) قالوا: عسَى يعسِي فهو عاسٍ، وحكَى الجوهريُّ مضارعَ (طَفِقَ)، وحكَى الكسائِي مضارعَ (جَعَلَ).



بَعْدَ (عَسَى) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدْ (١٧١) غِنًى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

أي: اختصتْ (عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ) بأنَّها تستعملُ ناقصةً وتامةً.

فأمَّا النَّاقصةُ فقدْ سبقَ ذكرها، وأمَّا التَّامةُ فهِي المسندةُ إلى (أنْ) والفعلِ، نحو (عَسَى أَنْ يَقُومَ، وَاخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِي، وَأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ) فـ(أنْ) والفعل في موضعِ رفعٍ فاعل (عَسَى، واخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ) واستغنتْ بهِ عن المنصوبِ الَّذِي هو خبرها.

وهذَا إذَا لمْ يلِ الفعلَ الَّذِي بعدَ (أنْ) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ بهِ؛ فإنْ وليهُ نحو (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) فذهبَ الأستاذُ أبو عَلِي الشَّلَوْبين إلى أنَّه يجبُ أنْ يكونَ الظاهرُ مرفوعًا بالفعلِ الَّذِي بعدَ (أنْ) فـ(أنْ) ومَا بعدَها فاعلٌ لـ(عَسَى)، وهي تامَّةٌ، ولا خبرَ لها، وذهبَ المبردُ والسيرافِيُّ والفارسِيُّ إلى تجويزِ مَا ذكرهُ الشلوبينُ وتجويزِ وجهٍ آخرٍ، وهوَ: أنْ يكونَ مَا بعدَ الفعلِ الَّذِي بعدَ (أنْ) مرفوعًا بـ(عَسَى) اسمًا لها، و(أنْ) والفعلُ في موضعِ نصبٍ بـ(عَسَى)، وتَقَدَّمَ على الاسمِ، والفعلُ الَّذِي بعدَ (أنْ) فاعلهُ ضميرٌ يعودُ على فاعلِ (عَسَى) وجازَ عودهُ عليهِ ـ وإنْ تأخَّرَ ـ لأنَّه مقدمٌ في النِّيةِ.

وتظهرُ فائدةُ هذا الخلافِ في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ؛ فتقول - على مذهبِ غيرِ الشلوبينِ - (عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَّيْدَانِ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ، وعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الهِنْدَاتُ) فتأتِي بضميرٍ في الفعلِ؛ لأنَّ الظاهرَ ليسَ مرفوعًا بهِ، بلْ هو مرفوعٌ بـ(عَسَى) وعَلَى رأيِ الشلوبينِ يجبُ أنْ تقولَ: (عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ، وَعَسَى أَنْ تَقُومَ الهِنْدَاتُ) فلَا تأتِي في الفعلِ بضميرٍ؛ لأنَّه رَفَعَ الظاهرَ الَّذِي بعدَهُ.



وَجَـرِّدَنْ (عَـسَى) أَو ارْفَـعْ مُضْـمَرَا (١٧٢) بِهَـا إِذَا اسْـمٌ قَبْلَهَـا قَـدْ ذُكِـرَا

أي: اختصتْ (عَسَى) من بين سائرِ أفعالِ هذَا البابِ بأنَّها إذَا تقدَّمَ عليها اسمٌ جازَ أنْ يُضْمَرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسمِ السَّابقِ، وهذهِ لغةُ تميمٍ، وجازَ تجريدها عن الضَّميرِ، وهذهِ لغةُ الحجازِ، وذلكَ نحو (زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ)؛ فعلى لغةِ تميمٍ يكونُ في (عَسَى) ضميرٌ مستترٌ يعودُ على (زيد) و (أَنْ يقومَ) في موضعِ نصبٍ بعسَى، وعلى لغةِ الحجازِ لا ضميرَ في (عَسَى) و(أَنْ يَقُومَ) في موضعِ رفعٍ بـ"عَسَى".

وتظهرُ فائدةُ ذلكَ في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ؛ فتقول ـ على لغةِ تميمٍ ـ: (هند عست أن تقوم، والزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يقُومَا، والزَيْدُوَنَ عسَوْا أنْ يَقُومُوا، والهِنْدَانُ عَسَتَا أنْ تَقومَا، والِهنْدَاتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ) وتقول ـ على لغةِ الحجازِ ـ: (هِنْدٌ عَسَى أَنْ تَقُوْمَ، وَالْزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، وَالْزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُوْمَوا، وَالهِنْدَانِ عَسَى أَنْ تَقُوْمَا، وَالهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ).

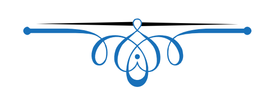
وَأَمَّا غَيرُ (عَسَى) من أفعالِ هذَا البابِ فيجبُ الإضمارُ فيهِ؛ فتقـول: (الزّيْـدَانِ جَعَلَا يَنْظُمَانِ) ولَا يجوزُ تركُ الإضمارِ؛ فلَا تقُول: (الزَّيْـدَانِ جَعَـلَ يَنْظُمَـانِ) كمـا تقُول: (الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُوْمَا).





وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ (١٧٣) نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

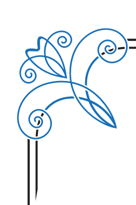
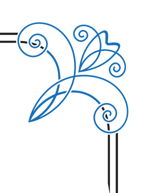
أي: إذَا اتَّصلَ بـ(عَسَى) ضميرٌ موضوعٌ للرَّفعِ، وهو لمتكلمٍ، نحو (عَسَيْتُ) أو لمخاطبٍ، نحو (عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ، وَعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ) أو لغائباتٍ، نحو (عَسَيْنَ) جازَ كسرُ سِينها وفتحها، والفتحُ أشهرْ، وقرأَ نافعٌ: ﴿فَهَلۡ عَسِيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[1] [محمد: ٢٢] بِكَسْرِ السِّينِ، وقرأَ الباقونَ بفتحَها.



(١) قرأ نافع الفعل عسيتم بكسر السن، وقرأ الباقون بفتحها.

الإعراب: (فهل): الفاء: بحسب ما قبلها، هل: حرف استفهام. (عسيتم): فعل ماض جامد، والتاء: ضمير في محل رفع اسم عسى، والميم: للجمع. (إن): حرف شرط جازم. (توليتم): فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والميم: للجمع. والفعل توليتم: في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف تقديره فعساكم، وجملة الشرط وجوابه اعتراضية. (أنْ): حرف مصدري ونصب. (تفسدوا): فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أنْ وما بعدها -وتقديره: الإفساد- في محل نصب خبر للفعل عسى الناقص. (في الأرض): جار ومجرور متعلقان بالفعل تفسدوا.

وجه الاستدلال: أنه يجوز كسر سين "عسى" إذا أسندت إلى "تاء" الفاعل المتحركة أو إلى "نون" النسوة، أو إلى "نا" الدالة على الفاعلين.

إن وأخواتهـا

لإِنَّ، أَنَّ، لَيْــتَ، لَكِــنَّ، لَعَــلْ (١٧٤) كَـأَنَّ عَكْـسُ مَـا لِـكَانَ مِـنْ عَمَـلْ
كَــإِنَّ زَيْــدًا عَالِــمٌ بِــأَنِّي (١٧٥) كُـفْءٌ، وَلَكِـنَّ ابْنَـهُ ذُو ضِغْـنِ

هذَا هو القِسْمُ الثَّانِي من الحروفِ النَّاسخةِ للابتداءِ؛ وهي ستةُ أحرفٍ: إنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وعدَّها سيبويه خمسةً، فأسقطَ (أَنَّ) المفتوحةَ؛ لأنَّ أصلها (إنَّ) المكسورة، كما سيأْتي.

ومعنى (إِنَّ، وأَنَّ) التوكيد، ومعنى (كأَنَّ) التشبيه، و(لكنَّ) للاستدراكِ، و(لَيْتَ) للتَّمنِّي، و(لَعَلَّ) للتَّرجِّي والإشفاقِ، والفرقُ بين التَّرجِّي والتَّمنِّي أنَّ التَّمني يكونُ في الممكنِ، نحو: (لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ) وفي غيرِ الممكنِ، نحو: (لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا) ، وأنَّ الترجِّي لا يكونُ إِلَّا في الممكنِ، فَلَا تقول: (لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ)، والفرقُ بينَ الترجِّي والإشْفاق أنَّ الترجِّي يكونُ في المحبوبِ، نحو: (لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنَا) والإشفاقُ في المكروهِ نحو: (لَعَلَّ العَدُوَّ يَقْدُمُ).

وهذه الحروفُ تعملُ عكسَ عملِ (كَانَ) فتنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ؛ نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فهي عاملةٌ في الجزءينِ، وهذا مذهبُ البصريينَ، وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّها لا عملَ لها في الخبرِ، وإنَّما هو باقٍ على رفعهِ الَّذي كَانَ له قبلَ دخولِ (إنَّ) وهو خبرُ المبتدأ.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذي (١٧٦) كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي

أي: يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذَا البابِ وتأخيرُ الخبرِ، إلَّا إذَا كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ فإنَّه لا يلزمُ تأخيرُه، وتحتَ هذا قسمانِ:

- **أحدهمَا:** أنَّه يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُه، وذلك نحو: (لَيْتَ فِيها غَيْرَ البَذِي) أو (لَيْتَ هُنَا غَيْرَ البَذِي) أي: الوقح، فيجوزُ تقديمُ (فيها، وهنَا) على (غير) وتأخيرهمَا عنها.
- **والثَّاني:** أنَّه يجبُ تقديمُهُ، نحو: (لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَها) فلَا يجوزُ تأخيرُ (في الدَّارِ) لئلَّا يعودَ الضَّميرُ عَلَى متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ إذَا كانَ غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ، نحو: (إنَّ زَيْدًا آكِلٌ طَعَامَكَ) فلَا يجوزُ (إنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا آكِلٌ) وكذَا إنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: (إنَّ زَيْدًا وَاثِقٌ بِكَ) أو (جَالِسٌ عِنْدَكَ) فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسمِ؛ فلا تقول: (إنَّ بِكَ زَيْدًا وَاثِقٌ) أو (إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ) وأجازهُ بعضهمْ، وجعلَ منهُ قولَهُ:

٩٥- فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا، فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[(١)]

(١) ٩٥ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (لا تلحني) - من باب فتح - أي: لا تلمني ولا تعذلني. (جم) كثير، عظيم. (بلابله) أي وساوسه، وهو جمع بلبال، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: (يقول لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها، فالعذل لا يصرفني عنها) اهـ.

الإعراب: (فلا) ناهية. (تلحني) تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به.

(فيها) جار ومجرور متعلق بتلحني. (فإن) الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب (بحبها) الجار والمجرور متعلق بقوله "مصاب" الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه. (أخاك) أخا: اسم إن، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه. (مصاب) خبر إن، ومصاب مضاف. و(القلب) مضاف إليه. (جم) خبر ثان لإن. (بلابله) بلابل: فاعل لـ"جم"، مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى "أخاك" مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر. =

وَهَمْـزَ (إِنَّ) افْـتَحْ لِسَـدِّ مَصْـدَرِ (١٧٧) مَسَـدَّهَا وَفِي سِـوَى ذَاكَ اكْسِـرِ

(إِنَّ) لها ثلاثةُ أحوالٍ: وجوبُ الفتحِ، ووجوبُ الكسرِ، وجوازُ الأمرينِ.

فيجبُ فتحها إذَا قُدِّرَتْ بمصدرٍ، كمَا إذَا وقعتْ في موضعِ مرفوعِ فعلٍ[(١)]، نحو: (يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ) أي: قيامُكَ، أو منصوبِهِ، نحو: (عَرَفْتَ أَنَّكَ قَائِمٌ) أي: قيامكُ، أو في موضع مجرورِ حرفٍ، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ) أي: من قيامك، وإنَّما قالَ: " لِسَدِّ مَصْدَرِ[(٢)]مَسَدَّها" ولم يقل: " لسد مفرد مسدها " لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها، نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ)، فهذِهِ يجبُ كسرُها وإنْ سدَّ مسدَّها مفردٌ؛ لأنَّها في موضعِ المفعولِ الثَّاني، ولكنْ لا تقدَّرُ بالمصدرِ؛ إذْ لا يصحُّ (ظَنَنْتُ زَيْدًا قِيَامَهُ).

فإنْ لم يجبْ تقديرها بمصدرٍ لمْ يجبْ فتحها، بلْ تكسرُ: وجوبًا، أو جوازًا، على ما سنبينُ، **وتحتَ هذَا قسمانِ**:

أحدُهمَا: وجوبُ الكسرِ.

والثَّاني: جوازُ الفتحِ والكسرِ؛ فأشارَ إلى وجوبِ الكسرِ بقولِهِ:

= **الشاهد فيه**: تقديم معمول خبر (إن) وهو قوله "بحبها" على اسمها وهو قوله "أخاك" وخبرها وهو قوله "مصاب القلب" وأصل الكلام (إن أخاك مصاب القلب بحبها) فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إن واسمها، مع بقاء الاسم مقدما على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة.

(١) شمل قول الشارح (مرفوع فعل) ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال الذي ذكره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: أو لم يكفهم إنزالنا، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، أي: قل أوحي إلي استماع نفر من الجن.

(٢) قول الناظم (لسد مصدر) المراد به: المصدر المنسبك من (أنّ) المفتوحة ومعموليها، هو مصدر خبرها إن كان مشتقًا مضافًا إلى اسمها، ومصدر كان مضافًا إلى اسمها، إذا كان جامدًا، فنحو (يسرني أنك مجتهد) يكون التقدير (يسرني اجتهادك)، ونحو (يسرني أنك أسد) يكون التقدير (يسرني كونك أسدًا).

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ (١٧٨) وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

أَوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلْ (١٧٩) حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا (١٨٠) بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

فذكرَ أنَّه يجبُ الكسرُ في ستةِ مواضعٍ:

◈ **الأوَّل**: إذَا وقعتْ (إنَّ) ابتداء، أي: في أول الكلام، نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) ولَا يجوزُ وقوعُ المفتوحةِ ابتداءً، فلَا تقولُ: (أَنَّكَ فَاضِلٌ عِنْدِي) بَلْ يجبُ التَّأخيرُ؛ فتقولُ: (عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ) وأجازَ بعضُهم الابتداءَ بها.

◈ **الثَّاني**: أنْ تقعَ (إنَّ) صدر صلة، نحو: (جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[1] [القصص: ٧٦].

◈ **الثَّالث**: أنْ تقعَ جوابًا للقسمِ وفي خبرها اللَّام، نحو: (وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) وسيأتِي الكلامُ على ذلكَ.

◈ **الرَّابع**: أنْ تقعَ في جملةٍ محكيةٍ بالقولِ، نحو: (قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) قال تعالى:

---

(١) **الإعراب**: (وآتيناه): الواو: بحسب ما قبلها، آتيناه: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول.
(من الكنوز): جار ومجرور متعلقان بالفعل آتينا. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به ثان للفعل آتينا. (إن): حرف توكيد ونصب. (مفاتحه): اسم إن منصوب وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لتنوء): اللام هي اللام المزحلقة، تنوء: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هي، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لإن، وجملة إن مع معموليها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
وجه الاستدلال: أن همزة إنّ قد كسرت هنا لوقوعها بعد ما الموصولة.

﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾[(١)] [مريم: ٣٠]، فإنْ لمْ تُحكَ بهِ ـ بلْ أجريَ القولُ مجرى الظـنِّ ـ فتحتْ، نحو: (أَتَقُوْلُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) أي: أَتَظُنُّ.

◊ الخامس: أنْ تقعَ في جملةٍ في موضعِ الحالِ، كقولهِ: (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُوْ أَمَلٍ) ومنـه قــولهُ تعــالى: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[(٢)] [الأنفال: ٥]، وقول الشَّاعرِ:

٩٦- مَــــا أَعْطَيَـــانِي وَلَا سَــــأَلْتُهُمَا إِلَّا وَإِنِّي لَحَـــــاجِزِي كَـــــرَمِي[(٣)]

---

(١) **الإعراب:** (قال): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية استئنافية لا محـل لهـا من الإعراب. (إني): إن حرف توكيد ونصب، والياء: ضمير في محل نصب اسم إن. (عبـد): خـبر إن مرفـوع وهو مضاف. (الله): لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور، والجملة من إن ومعموليها في محل نصب مقول القول.
وجه الاستدلال: أن همزة إنّ قد كسرت وجوبا بعد الفعل قال؛ لأنها مع معموليها اسمها وخبرها محكيـة بهـذا القول، والمحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها.

(٢) **الإعراب:** (كما): الكاف: حرف تشبيه وجر، ما: حرف مصدري. (أخرجك): فعل مـاض، والـكاف: ضـمير في محل نصب مفعول به. (ربك): فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والمصدر المؤول من ما وما بعدها في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محـذوف يقـع مفعولاً مطلقاً، والتقدير: الأنفال ثابتة لله ثبوتًا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهـم كارهـون، وجملـة أخرجك ربك صلة الموصول الحرفي لا محل لهـا مـن الإعـراب.(من بيتـك): جـار ومجـرور متعلقـان بالفعـل "أخرجك" وبيت: مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (بـالحق): جـار ومجـرور متعلقـان بالفعـل "أخرجك". (وإن): الواو: واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب. (فريقا): اسم إن منصـوب. (مـن المـؤمنين): جـار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة أيضا.(لكارهون): اللام لام الابتداء، كارهون: خبر إن مرفوع وعلامـة رفعـه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وجملة إن مع معموليها في محل نصـب حال من كاف الخطاب في قوله تعالى ﴿أَخۡرَجَكَ﴾، والرابط هنا هو الواو فقط.
وجه الاستدلال: أن همزة إن قد كسرت وجوبا لوقوعها في أول الجملة الحالية المقرونة بالواو.
تتمة: لم تفتح الهمزة في صدر جملة الحال وإن كان الأصل في الحال هو الإفـراد؛ لأن أن المفتوحـة تـؤول مـع مـا بعدها بمصدر مفرد معرفة، وشرط الحال التنكير؛ ولذا كسروها.

(٣) ٩٦ - البيت لكُثيِّر بن عبد الرحمن –المعروف بكُثيِّر عزة–، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بـن مـروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

=

◈ السَّادس: أنْ تقعَ بعدَ فعلٍ مِنْ أفعالِ القلوبِ وقدْ عُلِّق عنها باللَّامِ، نحو: (عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) وسنبينُ هذَا في بابِ (ظنَّ) فإنْ لمْ يكنْ في خبرِها اللَّامُ فتحتْ، نحو: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

هذا ما ذكرهُ المصنِّفُ، وأُوردَ عليهِ أنَّه نقصَ مواضعَ يجبُ كسرُ (إنَّ) فيها:

◂ الأوَّل: إذَا وقعتْ بعدَ (ألا) الاستفتاحية، نحو: (أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ). ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾(١) [البقرة: ١٣].

= دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا   واذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الحَكَمِ

اللغة: (مطلبها) يجوز أن يكون ههنا مصدرا ميميا بمعنى الطلب، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب، والثاني أقرب إلا رواية سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصلح من جهة **المعنى:** (حاجزي) أي مانعي، وتقول: حجزه يحجزه من باب ضرب - إذا منعه وكفه.

الإعراب: (ما) نافية. (أعطياني) أعطى: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، **والتقدير:** ما أعطياني شيئا. (ولا) الواو عاطفة، لا: نافية. (سألتهما) فعل وفاعل ومفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره كالسابق. (إلا) أداة استثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحوال. (وإني) الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (لحاجزي) اللام للتأكيد، حاجز: خبر إن، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (كرمي) كرم:فاعل بحاجز، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال، وكأنه قال: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة إلا هذه.

الشاهد فيه: قوله (إلا وإني...إلخ) حيث جاءت همزة (إن) مكسورة لأنها وقعت موقع الحال، وثمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة (إن) وهو اقتران خبرها باللام، وقال الأعلم (ج ١ ص ٤٧٢): (الشاهد فيه كسر إن، لدخول اللام في خبرها؛ ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة عن الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك) اهـ.

(١) **الإعراب:** (ألا): حرف استفتاح. (إنهم): إن حرف توكيد ونصب، وهم: ضمير في محل نصب اسم إن. (هم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (السفهاء): خبر مرفوع، والجملة الاسمية في محل خبر إن، وجملة إنهم هم السفهاء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. =

- **الثَّاني**: إذَا وقعتْ بعدَ (حيثُ)، نحو: (اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ).
- **الثَّالث**: إذَا وقعتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن اسمِ عينٍ، نحو: (زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ).

ولا يردُ عليهِ شيءٌ من هذِه المواضعِ؛ لدخولها تحتَ قولهِ: (فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا)؛ لأنَّ هذهِ إنَّما كُسِرَتْ لكونها أوَّلَ جملةٍ مبتدأٍ بها.

= **وجه الاستدلال:** أن همزة إن تكسر وجوبًا إن وقعت في ابتداء الكلام حقيقة كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أو حكما كما في هذا الشاهد، فقد كسرت الهمزة في قوله: إنهم؛ لوقوعها في ابتداء الكلام حكما أي لوقوعها بعد ألا الاستفتاحية التي لو لم يبتدأ بها الكلام لصح ابتداء الكلام بدونها في غير القرآن الكريم من غير أن يفسد المعنى.

بعْــدَ إذَا فُجَــــاءَةٍ أَوْ قَسَـــــمِ (١٨١) لا لامَ بَعْــــدَهُ بِوجْهَـــينِ نُمِــــي
مَــعْ تِلْــوِ "فَــا" الجَــزَا، وَذَا يَطَّـرِدُ (١٨٢) فِي نَحْــوِ (خَــيْرُ القَــوْلِ إِنِّي أَحْمَــدُ)

يعني أنَّهُ يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرُها إذَا وقعتْ بعدَ إذَا الفجائيةِ، نحو (خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فمنَ كسرَها جعلها جملةً، والتقدير: (خرجتُ فإذَا زيدٌ قائمٌ). ومن فتحها جعلَها معَ صلتها مصدرًا، وهو مبتدأٌ خبرهُ إذَا الفُجَائية، والتقدير (فإذَا قيامُ زيدٍ) أي: ففِي الحضرةِ قيامُ زيدٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا، والتقديرُ (خَرَجْتُ فَإِذَا قيامُ زيدٍ موجودٌ)، ومما جاءَ بالوجهينِ قولهُ:

٩٧- وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا -كَمَا قِيْلَ- سَيِّدًا   إِذَا أَنَّــهُ عَبْــدُ القَفَــا وَاللَّهَــازِمِ[1]

رُوِيَ بفتحِ (أنَّ) وكسرها؛ فمَنْ كسرها جعلها جملةً مستأنفةً، والتقديرُ: (إذَا هوَ عبدُ القفَا واللهازمِ)، ومَنَ فتحها جعلها مصدرًا مبتدأً، وفي خبرِهِ الوجهانِ السَّابقانِ، والتقديرُ على الأوَّلِ (فَإِذَا عُبُودِيتُهُ) أي: ففِي الحضرةِ عبوديته، وعَلَى الثَّاني (فَإِذَا

(١) ٩٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١٤٧٢): (وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به) أهـ.

اللغة: (اللهازم) جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله (عبد القفا واللهازم) كناية عن الخسة والدناءة والذلة؛ وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته.

المعنى: كنت أظن زيدا سيدًا كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.

الإعراب: (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه (أرى) بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا. (زيدا) مفعوله الأول. (كما) الكاف جارة، وما: مصدرية. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف: أي كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، والتقدير: ظناً موافقاً قول الناس. (سيدًا) مفعول ثان لأرى، والجملة من (أرى) وفاعلها ومفعوليها في محل نصب خبر كان. (إذا) فجائية. (إنه) إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه. (عبد) خبر إن، وعبد مضاف. و(القفا) مضاف إليه. (واللهازم) معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله (إذا أنه) حيث جاز في همزة "إن" الفتح والكسر.

عُبُودِيَتُهُ مَوْجُودَةٌ).

وكذَا يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرها إذَا وقعتْ جوابَ قسمٍ، ولـيسَ في خبرهـا الـلَّام، نحـو (حَلَفْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) بالفتحِ والكسرِ، وقدْ رُوِيَ بالفتحِ والكسرِ قولهُ:

٩٨- لَتَقْعُـــدِنَّ مَقْعَـــدَ القَصِــــيِّ   مِــــنِّي ذِي القَـــاذُورَةِ المَقْـــلِيِّ
أَوْ تَحْلِـــــفِي بِرَبِّـــــكِ العَــــلِيِّ   أَنِّي أَبُـــو ذَيَّالِـــكِ الصَّــــبِيِّ[1]

(١) ٩٨ - البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بَرّي: (هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضـعت ولداً فأنكـره).

اللغة: (القصي) البعيد النائي. (ذي القاذورة) المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجـل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيء طباعه. (المقلي) المكـروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتواه، ويقال في فعله أيضا: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذا من اليائي؛ لأنـه لـو كان مـن الـواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو، وغزا يغزو.

الإعراب: (لتقعدن) اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتـوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله "تقعدينن" فحذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات، فلما حذفت التقى ساكنان، فحذفت ياء المؤنثـة المخاطبـة للتخلص من التقائهما وهي كالثابتة، لكون حذفها لعلة تصريفية، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها. (مقعـد) مفعول فيه أو مفعول مطلق، ومقعد مضاف.

و(القصي) مضاف إليه. (مني) جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال. (ذي) نعت للقصي، وذي مضاف. و(القاذورة) مضاف إليه. (المقلي) نعت ثان للقصي. (أو) حرف عطف بمعنى إلا. (تحلفي) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل. (بربك) الجار والمجرور متعلق بتحلفي، ورب مضاف والكاف مضاف إليه. (العلي) صفة لـ"رب" . (أني) أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه. (أبو) خبر أن، وأبو مضاف. وذيا من (ذيالك) اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب. (الصبي) بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

الشاهد فيه: قوله (أني) حيث يجوز في همزة "إن" الكسر والفتح، لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعـده. أمـا الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقـدير: أو تحلفي على كـوني أبـا لهذا الصبي. وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعي جواباً لابد أن يكون جملة، ويستدعي محلوفـاً =

ومقتضى كلامِ المصنِّفِ أنَّه يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرها بعدَ القسمِ إذَا لمْ يكنْ في خبرها اللَّامُ، سَواء كانتِ الجملةُ المقسمُ بها فعليةً، والفعلُ فيها ملفوظٌ بهِ، نحو (حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) أوْ غيرُ ملفوظٍ بهِ، نحو (واللهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) أوْ اسميةٌ، نحو (لَعَمْرُكَ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)(١).

وكذلكَ يجوزُ الفتحُ والكسرُ إذَا وقعتْ (إنَّ) بعدَ "فاء" الجزاءِ، نحو (مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ) فالكسرُ علَى جَعْلِ (إنَّ) ومعموليها جملةً أجيبَ بها الشَّرْطُ؛ فكأنَّه قالَ: من يَأْتِنِي فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْلِ (أنَّ) وصلتها مصدرًا مبتدأً

= عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى، فإن قدرت "أن" بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم، فتنبه لهذا الكلام.

(١) اعلم أن ههنا أربع صور:

الأولى: أن يذكر فعل القسم، وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: (حلفت بالله إنك لصادق)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقوله جل شأنه ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣].

والثانية: أن يحذف فعل القسم، وتقع اللام أيضا في خبر "إن"، نحو قولك: (والله إنك لمؤدب)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢]، ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة.

والصورة الثالثة: أن يذكر فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨). ولا خلاف أيضا في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان: كسر همزة إن، وفتحها. على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح.

والصورة الرابعة: أن يحذف فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، نحو قولك (والله إنك عالم)، ومنه قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ - ٣]، وفي هذه الصورة خلاف، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة، ويوجبون كسرها، والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر. وقال السيوطي في جمع الجوامع: (وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط، لانه لم يسمع) أهـ وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم، فيكون تجويز الوجهين مخصوصا بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام، وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

والخبرُ محذوفٌ[١]، والتقدير (مَنْ يَأْتِنِي فَإِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ) ويجوزُ أنْ يكونَ خبرًا والمبتدأُ محذوفًا، والتقدير (فَجَزَاؤُهُ الإِكْرَامُ).

وممَّا جاءَ بالوجهينِ قولهُ تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[٢] [الأنعام: ٥٤]

---

(١) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف، ولم يُقرأ في القران الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تتقدم فيه أن مفتوحة، نحو ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤]، وكالآية التي تلاها الشارح.

(٢) قرأ عاصم وابن عامر فأنه غفور بفتح همزة إن، وقرأ الباقون بالكسر.

الإعراب: (كتب): كتب فعل ماض. (ربكم): فاعل مرفوع، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (على نفسه): جار ومجرور متعلقان بالفعل كتب، ونفس: مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (الرحمة): مفعول به منصوب. (أنه): أن: حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير في محل نصب اسم أن. (من): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (عمل): فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لمن، والجملة الاسمية في محل رفع خبر لـ"أن"، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب بدل من الرحمة. (سوءا): مفعول به منصوب. (بجهالة): جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لسوء. (ثم): حرف عطف. (تاب): فعل ماضي. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية معطوفة على جملة عمل منكم. (من بعده): جار ومجرور متعلقان بالفعل تاب، وبعد مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (وأصلح): الواو حرف عطف، أصلح: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة الفعلية معطوفة على جملة عمل منكم. (فأنه): الفاء واقعة في جواب الشرط، إنه: (على قراءتي الكسر أو الفتح) هو حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير في محل نصب اسم إن المكسورة أو أن المفتوحة. (غفور): خبر إن أو أن، مرفوع. (رحيم): خبر ثان مرفوع، والمصدر المؤول من أن وما بعدها -في قراءة الهمزة- مبتدأ، والخبر محذوف؛ للعلم به، أي: فالغفران والرحمة حاصلان لمن عمل سوءا بجهالة. والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، أما قراءة كسر الهمزة فينتج عنها جملة اسمية تكون في محل جزم جواب الشرط.

وجه الاستدلال: من القراءتين: أن همزة فأنه غفور رحيم جاز فيها وجهان لكونها واقعة بعد فاء الجزاء، فمن قرأ بكسر الهمزة فعلى أن "إن" واقعة في صدر جملة، فهي مع معموليها –كما رأينا في الإعراب– في محل جزم جواب الشرط ومن قرأ بفتحها فعلى أن "أن" ليست في صدر الكلام والمصدر المؤول منها ومن معموليها إما في محل رفع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالغفران والرحمة حاصلان، وإما في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فالحاصل الغفران والرحمة.

تتمة: ومما يدل على صحة الوجهين (فتح الهمزة وكسرها بعد فاء الجزاء) أنه قد ورد وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ [فصلت: ٤٩]، مع أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة، =

قُرِئ ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ بالفتحِ والكسرِ؛ فالكسرُ على جعلها جملةً جوابًا لـ"مَـن"، والفَتْحُ عَلى جَعْلِ أنَّ وصلتها مصدرًا مبتدأً خبرهُ محـذوفٌ، والتقـدير (فَالْغُفْرَانُ جَزَاؤُهُ) أوْ عَلَى جَعْلِها خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير (فَجَزَاؤُهُ الْغُفْرَان).

وكذلكَ يجوزُ الفتحُ والكسرُ إذَا وقعتْ (أَنَّ) بعدَ مبتدأٍ هو في المعنَى قـولٌ وخبرُ (إنَّ) قولٌ، والقائلُ واحدٌ، نحو (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ)؛ فمَنْ فتحَ جعلَ (أنَّ) وصلتها مصدرًا خـبرًا عـن (خـير)، والتقـدير (خَـيْرُ القَـوْلِ حَمْـدُ الله) فـ(خَيْر): مبتدَأ، و(حَمْدُ الله): خبرهُ، ومَنْ كسرَ جعلها جملةً خبرًا عـن (خـير) كما تقولُ: (أَوَّلُ قَرَاءَتِي ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[1] [الأعلى: ١])، فأوَّل: مبتدَأ، و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ جملةُ خبرٍ عـن (أَوَّل) وكـذلكَ (خـيرُ القـولِ) مبتـدأٌ، و(إنِّي أحمـدُ اللهَ)خبرهُ، ولا تحتاجُ هذِه الجملةُ إلى رابطٍ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأ فِي المعـنَى، فـهي مثلُ (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي) ومَثَّلَ سيبويه هذِه المسـألةَ بقـوله: (أَوَّلُ مَـا أَقُـولُ أَنِّي أَحْـمَدُ اللهَ)، وخَرَّجَ الكسرَ على الوجهِ الَّذِي تقـدَّمَ ذكْـرُه، وهـو أنَّـه مـن بـابِ الإخبارِ بالجمـلِ، وعليـهِ جـرَى جماعـةٌ مـن المتقـدمينَ والمتـأخرينَ: كالمـبردِ، والزجَّاجِ، والسيرافِي، وأبي بكـرِ بن طاهرٍ، وعليهِ أكثرُ النَّحويينَ.

= فلا بد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به، وهو إما أن يكون المبتدأ أو الخبر، وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ قيل هو الأولى؛

لأنه المعهود في الجملة الجزائية فالتقدير في قوله تعالى: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٞ﴾ أي: فهو يئوس. والمستفاد أن همزة "إن" يجوز فتحها وكسرها بعد فاء الجزاء على التخريجات المذكورة.

(١) **الإعراب:** (سبح): فعل أمر مبني على السكون الظاهر على آخره وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية ابتدائية. (اسم): مفعول به منصوب، وهو مضاف. (ربك): رب مضاف إليه مجرور وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (الأعلى): صفة مجرور بالكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.وجملة (سبح اسم ربك الأعلى) في محل رفع خبر لما تصدرت به وهو قول: أول قراءتي؛ لأن أول مبتدأ مرفوع بالضمة وقراءتي: مضاف إليه.

وجه الاستدلال: تكفل ابن عقيل ببيان وجه الاستدلال من هذه الآية.

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرْ (١٨٣) لامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إِنِّي لَوَزَرْ[(١)]

يجوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ على خبرِ (إنَّ) المكسورةِ، نحو (إِنَّ زَيْدًا لقَائِمٌ) وهذهِ اللَّامُ حقها أنْ تدخلَ على أوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ، فحقها أنْ تدخلَ على (إنَّ) نحو(لإنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) لكنْ لـمَّا كانتِ اللَّام للتأكيدِ، وإنَّ للتأكيدِ، كرهُوا الجمعَ بينَ حرفينِ بمعنًى واحدٍ، فأخَّرُوا اللَّام إلى الخبرِ.

وَلَا تدخلُ هذهِ اللَّام على خبرِ باقِي أخواتِ (إنَّ)؛ فلا تقولُ (لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) وأجازَ الكوفيونَ دخولها في خبرِ (لكن)، وأنشدُوا:

٩٩- يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي   وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[(٢)]

وَخُرِّجَ عَلَى أنَّ اللَّام زائدةٌ، كمَا شذَّ زيادتُها في خبرِ (أَمْسَى) نحو قوله:

---

(١) معنى قوله (إني لوزر) أي المَلجأُ والمعتَصَم يُتحصّن به.

(٢) ٩٩ – كثر دوران عجز هذا البيت في كتب النحاة، واعترض ابن النحاس على الاستشهاد به بقوله: "هذا البَيْت لا يُعرَف قَائِلُه وَلَا أَوَّله، وَلم يُذكر مِنْهُ إِلَّا هَذَا -يعني عَجُزَه-، وَلم ينشده أحد مِمَّن وثق فِي اللُّغَة، وَلَا عُزِي إِلَى مَشْهُور بالضبط والإتقان"، ونحوه لابن مالك وابن هشام. وذكر محيي الدين عبد الحميد أنه لا يعرف أحدًا روى هذا البيت بصدره قبل ابن عقيل. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩)؛ مغني اللبيب (ص: ٣٨٥)؛ خزانة الأدب (١٦/١).

اللغة: (عميد) من قولهم: عمده العشق، إذا هدّه. وقيل: إذا انكسر قلبه من المودة.

الإعراب: (يلومونني) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر مقدم، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى، وإلا فالواو حرف دال على الجمع، وعواذلي: هو فاعل يلوم. وقوله (في حب) جار ومجرور متعلق بـ"يلوم"، وحب مضاف. و(ليلى) مضاف إليه. (عواذلي) مبتدأ مؤخر على الفصحى. (ولكنني) لكن: حرف استدراك ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه. (من حبها) الجار والمجرور متعلق بقوله "عميد" الآتي، وحب مضاف، وها: مضاف إليه. (لعميد) اللام لام الابتداء، أو هي زائدة على ما ستعرف في بيان الاستشهاد، وعميد خبر لكن.

الشاهد فيه: قوله: (لعميد) حيث دخلت لام الابتداء - في الظاهر - على خبر لكن، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين. والبصريون يأبون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بعدة أجوبة: منها: أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات.

١٠٠- مَرُّوا عَجَالَى، فَقَالُوْا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوْا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا[١]

أي: أَمْسَى مجهودًا، وكما زيدتْ في خبرِ المبتدأ شذوذًا، كقولهِ:

١٠١- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[٢]

---

(١) ١٠٠ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (عجالى) جمع عجلان - كسكران وسكارى - ومن العلماء من يرويه "عجالا" بكسر العين على أنه جمع عجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم من يرويه "سراعا" على أنه جمع سريع. (كيف سيدكم) روي في مكانه "كيف صاحبكم". وقوله (من سألوا) يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فقال الذي سألوه، ويروى ببناء الفعل للمجهول، على أن الجملة صلة، والعائد للموصول هو واو الجماعة، وكأنه قال: فقال الذين سئلوا "مجهودا" نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه.

الإعراب: (مروا) فعل وفاعل. (عجالى) حال. (فقالوا) فعل وفاعل. (كيف) اسم استفهام خبر مقدم. (سيدكم) سيد: مبتدأ مؤخر، وسيد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول. (قال) فعل ماض. (من) اسم موصول فاعل قال. (سألوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي سألوه، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى "من". (أمسى) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى سيدكم. (لمجهودا) اللام زائدة، مجهودا: خبر أمسى، وجملة أمسى ومعموليها مقول القول في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله (لمجهودا) حيث زيدت اللام في خبر (أمسى) وهي زيادة شاذة.

(٢) ١٠١ - نسب جماعة هذا البيت - ومنهم الصاغاني - إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري.

اللغة: (الحليس) هو تصغير حلس، والحلس - بكسر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان - وهي أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبيها لها بالأتان (شهربة) بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن (ترضى من اللحم) من هنا بمعنى البدل مثلها في قوله تعالى ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠]، أي بدلكم، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء، وجعلت أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الر قبة - كانت من دالة على التبعيض.

الإعراب: (أم) مبتدأ، وأم مضاف. و(الحليس) مضاف إليه. (لعجوز) خبر المبتدأ. (شهربة) صفة لـ"عجوز". (ترضى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لـ"عجوز". (من اللحم) جار ومجرور متعلق بـ"ترضى". (بعظم) مثله، وعظم مضاف. و(الرقبة) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (لعجوز) حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت.

وأجازَ المبردُ دخولها في خبرِ (أنَّ) المفتوحةَ، وقـدْ قُـرِئ شـاذًّا: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[١] [الفرقان: ٢٠] بفتحِ (أنَّ)، ويتخرَّجُ أيضًا على زيادةِ اللَّامِ.

وَلا يَلِـي ذِيْ الَّـلامَ مَـا قَـدْ نُفِيَـا (١٨٤) وَلا مِـنَ الأَفْعَـالِ مَـا كَرَضِيَـا

وَقَـدْ يَلِيهَـا مَـعْ قَـــدْ كَـإِنَّ ذَا (١٨٥) لَقَـدْ سَـمَا عَلَى العِـدَا مُسْـتَحْوِذَا[٢]

إِذَا كانَ خبرُ (إنَّ) منفيًا لمْ تدخلْ عليهِ اللَّامُ؛ فلَا تقولُ (إنَّ زَيْدًا لَـمَا يَقُـومُ) وقدْ وردَ فِي الشِّعرِ كقولهِ:

١٠٢- وَأَعْلَـمُ إنَّ تَسْـلِيمًا وَتَـرْكًا لَلَامُتَشَـابِهَانِ وَلَا سَـوَاءُ[٣]

وأشارَ بقولهِ: (وَلا مِنَ الأفْعَالِ مَا كَرَضِيا) إلى أنَّه إذَا كانَ الخبرُ ماضيًا

---

(١) قرأ سعيد بن جبير بفتحة همزة أنهم، والجمهور بكسرها.

الإعراب: (إلا): حرف استثناء ملغى "أداة حصر". (إنهم): "على قراءتي كسر الهمزة وفتحها" حرف توكيد ونصب، وهم: ضمير في محل نصب اسم إن. (ليأكلون): اللام: هي لام الابتداء (المزحلقة) -على قراءة كسر الهمزة-، وهي زائدة عند من قرأ بالفتح، ويأكلون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لإن، وجملة إنهم.... إلخ في محل نصب حال من المرسلين، والرابط هو الضمير فقط، الطعام: مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: قوله {ليأكلون} حيث دخلت لام الابتداء على خبر "أنّ" المفتوحة الهمزة، وخُرِّجت على أن اللام زائدة.

(٢) قول الناظم (سما) أي: علا. وقوله (العدا) أي:الأعـداء. وقـوله (مسـتحوذا) أي: مسـتولياً وغالبـاً. فيكـون الـمعنى: إن هذا قد علا على الأعداء حالة كونه غالباً ومستولياً.

(٣) ١٠٢ - البيت لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلي.

اللغة: (إن) إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة؛ لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحـت الهمزة، والأول أقرب؛ لأن الذي يعلق "أعلم" عن العمل هو لام الابتداء، لا الزائدة. (تسليما) أراد بـه التسـليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني. (تركا) أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.

الإعراب: (أعلم) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبـاً تقـديره: أنـا. (إن) حـرف توكيـد ونصـب. (تسليما) اسمه. (وتركا) معطوف عليه. (للامتشابهان) اللام لام الابتداء أو زائدة، ولا: نافية، ومتشـابهان: خبر "إن". (ولا) الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. (سواء) معطوف على خبر إن.

الشاهد فيه: قوله (للامتشابهان) حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ.

متصرفًا غيرَ مقرونٍ بقدْ لمْ تدخلْ عليهِ اللَّام، فلا تقول (إِنَّ زَيْدًا لَرَضِي) وأجازَ ذلكَ الكسائيُّ وهشامٌ، فإنْ كانَ الفعلُ مضارعًا دخلتْ اللَّام عليه، ولا فرقَ بينَ المتصرِّفِ نحو (إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى) وغيرِ المتصرِّفِ، نحو (إِنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ) هذَا إِذَا لمْ تقترنْ بهِ السِّينُ أو سوفَ؛ فإنْ اقترنتْ بهِ، نحو (إِنَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ) أو (سَيَقُومُ) ففِي جوازِ دخولِ اللَّامِ عليهِ خلافٌ؛ فيجوزُ إِذَا كانَ (سوفَ) علَى الصَّحيحِ، وأمَّا إذَا كانتِ السينُ فقليلٌ، وإنْ كانَ ماضيًا غيرَ متصرفٍ فظاهرُ كلامِ المصنِّفِ جوازُ دخولِ اللَّامِ عليهِ، فتقول: (إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإِنَّ عَمْرًا لَبِئْسَ الرَّجُلُ) وهذا مذهبُ الأخفشِ والفراء، والمنقولُ أنَّ سيبويه لا يجيزُ ذلكَ، فإنْ قُرِنَ الماضِي المتصرفُ بـ (قدْ) جازَ دخولُ اللَّامِ عليهِ، وهذَا هو المرادُ بقولهِ: (وَقَدْ يَلِيها مَعَ قَدْ) نحو (إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ).

وَتَصْـحَبُ الْوَاسِـطَ مَعْمُـولَ الخَـبَرْ (١٨٦) وَالْفَصْـلَ وَاسْـمًا حَـلَّ قَبْلَــهُ الخَـبَرْ

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ إذَا توسَّطَ بينَ اسمِ إنَّ والخبرِ، نحو(إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ) وينبغِي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذٍ ممَّا يصحُّ دخولُ اللامِ عليهِ كما مثَّلنَا[١] فإنْ كانَ الخبرُ لا يصحُّ دخولُ اللَّامِ عليهِ لمْ يصحَّ دخولُها على المعمولِ، كما إذَا كانَ الخبرُ فعلًا ماضيًا متصرفًا غيرَ مقرونٍ بـ(قد) لمْ يصحَّ دخولُ اللَّامِ على المعمولِ، فلا تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ) وأجازَ ذلكَ بعضهمْ، وإنَّما قالَ المصنفُ: (وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ) أي: المتوسِّط تنبيهًا على أنَّها لا تدخلُ على المعمولِ إذَا تأخَّر، فلا تقول: (إِنَّ زَيْدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ).

وأشعرَ قولهُ بأنَّ اللَّامَ إذَا دخلتْ على المعمولِ المتوسطِ لا تدخلُ على الخبرِ، فلا تقولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَآكِلٌ)، وذلكَ من جهةِ أنَّه خَصَّصَ دخولَ اللَّامِ بمعمولِ الخبرِ المتوسِّطِ، وقدْ سمعَ ذلكَ قليلًا، حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِمْ (إِنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصَالِحٌ).

---

(١) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط:

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن، سواء أكان التالي لـ"إن" هو اسمها كما في مثال الشارح، أم كان التالي لـ"إن" هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور، نحو: (إن عندي لفي الدار زيدا) أم كان التالي لها معمولا آخر للخبر المؤخر، نحو: (إن عندي لفي الدار زيدا جالس) ويشمل كل هذه الصور قول الناظم (الواسط معمول الخبر)، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها.

الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، وهذا يستفاد من قول الناظم (معمول الخبر) فإن أل في الخبر للعهد الذكري، والمعهود هو الخبر الذي تدخل اللام عليه، والذي بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك.

الشرط الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر، وهو الشرط الذي بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به.

الشرط الرابع: ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزًا، فلا يصح أن تقول: (إن زيدا لراكبا حاضر) ولا تقول: (إن زيدا لعرقا يتصبب)، وأضاف أبو حيان: ألا يكون المعمول مفعولًا مطلقًا ولا مفعولًا لأجله، فعنده لا يجوز أن تقول: (إن زيداً لركوب الأمير راكب)، ولا أن تقول: (إن زيداً لتأديبا ضارب ابنه)، واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخبر، ولا على المفعول معه، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين.

وأشارَ بقولهِ: (والفصل) إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على ضميرِ الفصـلِ، نحـو (إنَّ زَيْدًا لَهُـو القَـائِمُ) وقـالَ الله تعـالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[1] [آل عمـران: ٦٢] فـ(هذَا) اسمُ (إنَّ)، و(هو) ضميرُ الفصلِ، ودخلتْ عليـهِ الـلَّام، و(القَصَـص) خبر (إنَّ).

وسمِّي ضميرَ الفصلِ؛ لأنَّه يفصلُ بين الخبرِ والصفةِ، وذلكَ إذَا قلتَ: (زَيْـدٌ هُـوَ القَائِمُ) فلوْ لمْ تـأتِ بــ(هو) لاحتمـلَ أنْ يكـونَ (القـائم) صـفةً لزيـدٍ، وأن يكون خبرًا عنهُ، فلما أتيتَ بـ(هو) تعيَّن أنْ يكون (القائم) خبرًا عن زيدٍ.

وشرطُ ضميرِ الفصلِ أنْ يتوسطَ بين المبتدأ والخبرِ[2]، نحو: (زَيْدٌ هُـوَ القَـائِمُ) أو بينَ مَا أصلهُ المبتدأُ والخبر، نحو: (إنَّ زَيْدًا لَـهُو القَائِمُ) وأشار بقوله: (وَاسْـمًا حَـلَّ قَبْلَـهُ الخَبَرْ) إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على الاسمِ إذا تأخَّر عن الخبرِ، نحـو: (إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْـدًا)

---

(١) **الإعراب:** (إن): حرف توكيد ونصب. (هذا): الهاء: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة في محل نصب اسـم إن. (لهـو): اللام: هي لام الابتداء، هو: ضمير لا محل له مـن الإعـراب. (القصـص): خـبر إن مرفـوع. (الحـق): صـفة مرفوعة.
ويجوز أن تعربه مبتدأ، والقصص خبره، والجملة في محل رفع خبر "إن"، ولا شاهد فيـه حينئـذ على مـا نحـن بصدده؛ لأن دخوله حينئذ على جملة اسمية فهو ضمير منفصل.
وجه الاستدلال: دخول لام الابتداء على ضمير الفصل "لهو".

(٢) يشترط في ضمير الفصل بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن أربعة شروط:
الأوَّل: أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، وقد ذكر الشارح هذا الشرط.
الشرط الثَّاني: أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو (إن محمدا هو المنطلـق) أو أولهمـا معرفـة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمِن، نحو (محمد هو أفضل من عمرو).
الشرط الثالث: أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة.
الشرط الرابع: أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع، نحو قوله تعـالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، فأنت للخطاب، وهو في الخطاب وفي الإفـراد كمـا قبلـه، ونحـو ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥]، فنحن للتكلم كما قبله.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾[١] [القلم: ٣].

وكلامهُ يشعرُ أيضًا بأنَّه إذَا دخلتْ اللَّامُ على ضميرِ الفصلِ أو على الاسمِ المتأخِّرِ لمْ تدخلْ على الخبرِ، وهو كذلكَ، فلا تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَهُو لَقَائِمٌ)، ولا (إِنَّ لَفِي الدَّارِ لَزَيْدًا).

ومقتضى إطلاقهِ - في قوله: إنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على المعمولِ المتوسطِ بينَ الاسمِ والخبرِ - أنَّ كلَّ معمولٍ إذَا توسطَ جازَ دخولُ اللَّام عليهِ، كالمفعولِ الصرَّيحِ، والجارِ والمجرورِ، والظرفِ، والحالِ، وقد نصَّ النَّحويونَ على منعِ دخولِ اللَّامِ على الحالِ، فلا تقول: (إِنَّ زيدًا لَضَاحِكًا رَاكِبٌ) ".

---

(١) **الإعراب:** (وإن): الواو: بحسب ما قبلها، إن: حرف توكيد ونصب. (لك): جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. (لأجرا):اللام هي لام الابتداء، أجرا: اسم إن منصوب. (غير): صفة منصوبة وهي مضافة. (ممنون): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أنه جاز دخول لام الابتداء على اسم إن وهو قوله (أجراً)؛ لكونه مؤخراً وإنما اشترط لدخوله على الاسم مؤخرا لئلا يجمع بين حرفي التوكيد، وهما إن واللام.



وَوَصْلُ (مَـا) بَـذِي الحُـرُوفِ مُبْطِـلُ (١٨٧) إعْمَـالَهَا وَقَـدْ يُـبَقَّى العَمَـلُ

إذَا اتصلتْ (مَا) غيرَ الموصولةِ بإنَّ وأخواتِها كَفَّتْها عن العملِ إلَّا (لَيْـتَ) فإنَّه يجوزُ فيها الإعْمَالُ والإهْمَالُ فتقول: (إِنَّمَـا زَيْـدٌ قَـائِمٌ) ولا يجـوزُ نصـبُ (زيدٌ) وكذلكَ أنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعَلَّ، وتقـول: (لَيْتَمـا زَيْـدٌ قَـائِمٌ) وإنْ شـئتَ نصبتَ (زَيْدًا) فقلت: (لَيْتَما زَيْدًا قَائِمٌ)، وظاهرُ كلامِ المصنفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ (مَـا) إنِ اتصلتْ بهذهِ الأحرفِ كفَّتْها عن العملِ، وقدْ تعملُ قليلًا، وهذَا مذهبُ جماعـةٍ من النَّحويينَ؛ كالزجَّاجي وابن السَّراج. وحَكى الأخفـشُ والكِسَـائيُّ (إِنَّمَـا زَيْـدًا قَائِمٌ) والصَّحِيحُ المذهبُ الأوَّلُ، وهو أنَّه لا يعملُ منها معَ (مَا) إلَّا (لَيْتَ)، وأمَّـا ما حكاهُ الأخفشُ والكسائيُّ فشاذٌّ.

واحترزنَا بغيرِ الموصولةِ من الموصولةِ؛ فإنَّها لا تكُفُّهـا عـن العمـلِ، بـل تعملُ معها، والمرادُ من الموصولةِ الَّتي بمعنَى (الَّذِي)، نحو (إِنَّ مَا عَنْدَكَ حَسَنٌ) أي: إِنَّ الَّذِي عندكَ حسنٌ، والَّـتِي هي مقـدرةٌ بالمصـدرِ، نحـو (إِنَّ مَـا فَعَلْـتَ حَسَنٌ) أي: إنَّ فِعْلَكَ حسنٌ.



وَجَــائِزٌ رَفْعُــكَ مَعْطُــوفًا عَلَى (١٨٨) مَنْصُــوبِ (إِنَّ) بَعْــدَ أَنْ تَسْتَــكْمِلا

أي: إذَا أتَى بعدَ اسمِ (إنَّ) وخبرها بعاطفٍ جازَ في الاسمِ الَّذِي بعدهُ وجهانِ:

- أحدُهما: النَّصبُ عطفًا على اسمِ (إنَّ) نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا).
- والثَّاني: الرَّفعُ نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو). واخْتُلِفَ فيهِ، فالمشهورُ أنَّه معطوفٌ على محلِ اسمِ (إنَّ) فإنَّه في الأصلِ مرفوعٌ لكونهِ مبتدأً، وهذَا يشعرُ بهِ ظاهرُ كلامِ المصنفِ، وذهبَ قومٌ إلى أنَّه مبتدأٌ وخبرُه محذوفٌ، والتقدير: وعمروٌ كذلكَ، وهو الصحيحُ.

فإنْ كانَ العطفُ قبلَ أنْ تسْتكملَ (إنَّ) ـ أي قبلَ أنْ تأخذَ خبرها ـ تعيَّنَ النَّصبُ عندَ جمهورِ النَّحويينَ، فتقول: (إِنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ، وإنَّكَ وزيدًا ذاهبانِ)، وأجازَ بعضهمْ الرَّفعَ.



وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنْ (١٨٩) مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنْ

حُكْمُ (أَنَّ) المفتوحة و(لكنَّ) في العطفِ على اسمِهِما حكمُ (إنَّ) المكسورة؛ فتقول: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو) برفع (عمروٌ) ونصبه، وتقول: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ) بِالنَّصْبِ فَقَطْ عِنْدَ الجمهورِ، وكذلك تقول: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا، لكنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ وَخَالِدًا) بنصبِ خالدٍ ورفعهِ، و(مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنَّ عَمْرًا وَخَالِدًا مُنْطَلِقَانِ) بِالنَّصْبِ فَقَطْ، وأمَّا (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ) فَلَا يَجُوزُ مَعَهَا إِلَّا النَّصْبُ سَوَاء تقدَّمَ المعطوفُ، أَوْ تأخَّر، فتقول: (لَيْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ، وَلَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا) بنصب (عَمْرو) في المثالينِ، ولا يجوز رفعه، وكذلكَ (كأنَّ، ولَعَلَّ)، وأجازَ الفرَّاءُ الرَّفعَ فيه ـ متقدِّمًا ومتأخِّرًا ـ معَ الأحرفِ الثَّلاثةِ.

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ (١٩٠) وَتَلْزَمُ اللامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
وَرُبَّمَا استُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا (١٩١) مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

إذَا خُفِّفَتْ (إنَّ) فالأكثرُ في لسانِ العربِ إهمالُها، فتقول: (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ) وإذَا أُهْمِلَتْ لَزِمَتها اللَّام فارقةً بينها وبينَ (إنْ) النَّافية، ويقلُّ إعمَالُها فتقول: (إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ) وحَكَى الإعمالَ سيبويه والأخفشُ رحمهما الله تعالى، فلَا تلزمها حينئذٍ اللَّام؛ لأنَّها لَا تلتبسُ ـ والحالةُ هذهِ ـ بالنَّافيةِ؛ لأنَّ النَّافية لا تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وإنَّما تلتبسُ بإنِ النَّافية إذَا أُهملتْ ولم يظهرِ المقصودُ بها فإنْ ظهرَ المقصودُ بها فقدْ يُسْتَغْنَى عن اللَّام، كقوله:

١٠٣- وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ[1]

---

(١) ١٠٣ – البيت للطرماح – الحكم بن حكيم – وكنيته (أبو نفر)، وهو شاعر طائي، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت.

اللغة: (ونحن أباة الضيم) يروى في مكانه "أنا ابن أباة الضيم" وأباة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى – أي امتنع– تقول: أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى، تريد أنه امتنع أن يفعله والضيم: الظلم. (مالك) هو اسم قبيلة الشاعر، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيئ. (كرام المعادن) طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: (ونحن) مبتدأ. (أباة) خبر المبتدأ، وأباة مضاف. و(الضيم) مضاف إليه. (من آل) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، أو حال من الخبر، وآل مضاف. و(مالك) مضاف إليه. (وإن) مخففة من الثقيلة مهملة. (مالك) مبتدأ. (كانت) كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء تاء التأنيث. (كرام) خبر كان، وكرام مضاف. و(المعادن) مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد فيه: قوله (وإن مالك كانت...إلخ) حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر "إن" المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها، فرقاناً بينها وبين "إن" النافية، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقةً منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم، فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن "إن" نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي فهي قبيلة دنيئة الأصول، فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدده، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه، فلم يأت باللام، فالقرينة ههنا معنوية.

التقديرُ: وإنْ مالكٌ لكانتْ، فحُذِفَتِ اللَّامُ؛ لأنَّها لا تلتبسُ بالنَّافيةِ؛ لأنَّ المعنَى على الإثباتِ، وهذَا هوَ المرادُ بقوله: (وَرُبَّمَا استُغْنِي عَنْها إنْ بَدَا...إلى آخر البيت).

واختلفَ النَّحويونَ في هذهِ اللَّام: هلْ هيَ لامُ الابتداءِ أُدْخِلَتْ للفرقِ بينَ (إنِ) النَّافيةِ و(إنِ) المخففةِ من الثَّقيلةِ، أمْ هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرقِ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنَّها لامُ الابتداءِ دخلتْ للفرقِ. وتظهرُ فائدةُ هذَا الخلافِ في مسألةٍ جرتْ بينَ ابنِ أبِي العافيةِ وابنِ الأخضرِ، وهي قولهُ ﷺ: (قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَـمُؤْمِنًا)[1] فمنْ جعَلَها لامَ الابتداءِ أوجبَ كسرَ (إنْ) ومن جعلها لَامًا أُخْرَى اجتُلِبتْ للفرقِ فتحَ (أنْ)، وجرى الخلافُ في هذهِ المسألةِ قبلهمَا بينَ أبي الحسنِ علي بنِ سليمانَ البغداديِّ الأخفشِ الصَّغيرِ، وبينَ أبي عليٍّ الفارسيِّ؛ فقالَ الفارسيُّ: هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجتلبتْ للفرقِ، وبهِ قالَ ابن أبي العافيةِ، وقالَ الأخفشُ الصَّغيرُ: إنَّما هي لامُ الابتداءِ أدخلتْ للفرقِ، وبهِ قالَ ابنُ الأخضرِ.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، حديث رقم (١٨٤).

الإعراب: (قد): حرف تحقيق. (علمنا): علم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة ابتدائية. (إن): مخففة من الثقيلة مهملة (عند من كسر الهمزة واللام ابتداء). (كنت): فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع اسم كان. (لمؤمنا): اللام: لام الابتداء، مؤمنا: خبر كان منصوب، وجملة كان مع معمولها سدت مسد مفعولي علم، وإعراب إن كنت لمؤمنا عند من فتح الهمزة يكون على النحو الآتي: (أن): مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه، أي قد علمنا أن الشأن. (كنت): وإعرابها كالسالفة. (لمؤمنا): اللام: هي اللام الفارقة، مؤمنا: خبر كان منصوب، وجملة كان مع معموليها في محل رفع خبر أن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي علم.

وَالْفِعَـلُ إِنْ لَـمْ يَـكُ نَاسِخـًا فَـلا (١٩٢) تُلْفِيــهِ غَالِبًـا بِــإِنْ ذِي مُوْصَـــلا

إِذَا خُفِّفَتْ (إِنَّ) فلا يليها من الأفعـالِ إِلَّا الأفعـالُ النَّاسـخةِ للابتـداءِ، نحـو كانَ وأخواتها، وظـنَّ وأخواتهـا، قـال الله تعـالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[(١)] [البقـرة: ١٤٣]، وقـال الله تعـالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[(٢)] [القلـم: ٥١]، وقـال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[(٣)] [الأعراف: ١٠٢].

---

(١) **الإعراب:** (وإن): الواو: حسب ما قبلها، إن مخففة من الثقيلة مهملة. (كانت): فعل ماض ناقص، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يعود إلى الصلاة. (لكبيرة): اللام فارقة، كبيرة: خبر كانت، منصوب. (إلا): حرف استثناء ملغى "أداة حصر". (على الذين): جار ومجرور متعلقان بكبيرة. (هدى): فعل ماض مبني على الفتح المقدر. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع. والجملة الفعلية صلة الموصول.

وجه الاستدلال: مجيء "إن" مخففة من الثقيلة وقد وليها فعل ناسخ، على ما هو الغالب في استعمالها.

(٢) **الإعراب:** (وإن): الواو: الواو حرف استثناء، إن: مخففة من الثقيلة مهملة لا عمل لها. (يكاد): فعل مضارع مرفوع. (الذين): اسم موصول في محل رفع اسم يكاد. (كفروا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة صلة الموصول. (ليزلقونك): اللام: فارقة، يزلقونك: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب خبر يكاد. (بأبصارهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل يزلقونك، وأبصار: مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

(٣) **الإعراب:** (وإن): الواو: بحسب ما قبلها، إن: مخففة من الثقيلة مهملة. (وجدنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (أكثرهم): مفعول به أول منصوب، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لفاسقين): اللام فارقة، فاسقين: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

ويقِلُّ أنْ يليها غيرُ النَّاسخِ، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (غالبًا) ومنه قولُ بعضِ العربِ: (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ) وقولهم: «إِنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا»(١).

وأجاز الأخفش (إِنْ قَامَ لَأَنَا)، ومنه قول الشَّاعرِ:

١٠٤- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ(٢)

---

(١) ينسب هذا الكلام إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة ذكرها صاحب المزهر (٣٩٧/٢): أن كاتباً من كتبة أبي موسى الأشعري كتب إلى عمر رضي الله عنه فلحن، فكتب إليه عمر: أن اضرب كاتبك سوطا واحدا". ومعنى "قنعت كاتبك سوطا" أي: ضربته سوطا على رأسه وجعلته له كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار انظر اللسان مادة قنع.

الإعراب: (إن): مخففة من الثقيلة مهملة. (قنعت): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية ابتدائية. (كاتبك): مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه.(لسوطا): اللام فارقة، سوطا: نائب مفعول مطلق منصوب.

وجه الاستدلال: أنه وَلِيَ "إن" المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وهو قليل.

(٢) ١٠٤ - البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القريشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

اللغة: (شلت) بفتح الشين، وأصل الفعل شللت - بكسر العين التي هي اللام الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول، وذلك خطأ "حلت عليك" أي نزلت، ويروى مكانه "وجبت عليك".

الإعراب: (شلت) شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (يمينك) يمين: فاعل شل، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه. (إن) مخففة من الثقيلة. (قتلت) فعل وفاعل. (لمسلما) اللام فارقة، مسلما: مفعول به لقتل. (حلت) حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (عليك) جار ومجرور متعلق بحل. (عقوبة) فاعل لحل، وعقوبة مضاف. و(المتعمد) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (إن قتلت لمسلما) حيث ولي "إن" المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو "قتلت" وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ (١٩٣) وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذَا خُفِّفَتْ أنَّ المفتوحةُ بقيتْ على مَا كانَ لها من العملِ، لكنْ لَا يكونُ اسمُها إلَّا ضميرَ الشَّأنِ محذوفًا، وخبرها لا يكونُ إلا جملةً، وذلكَ نحو (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) فـ(أنْ) مخففةٌ من الثَّقيلةِ، واسمها ضميرُ الشأنِ، وهو محذوفٌ، والتقدير (أنَّه)، و(زيدٌ قائمٌ) جملةٌ في موضعِ رفعٍ خبرُ (أنْ) والتقدير: (عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ) وقدْ يبرزُ اسمها وهوَ غيرُ ضميرِ الشأنِ، كقوله:

١٠٥- فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[1]

---

(١) ١٠٥ - البيت مما أنشده الفراء، ولم يعزه إلى قائل معين.

اللغة: (أنك) بكسر كاف الخطاب لأن المخاطب أنثى، بدليل ما بعده، والتاء في (سألتني) مكسورة أيضا لذلك. (صديق) يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً؛ لأن فعيلاً بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالبا كجريح وقتيل، ويجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل، ويكون تذكيره مع المؤنث جاريا على غير القياس، والذي سهّل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعيلاً بمعنى مفعول، أو أنهم حملوه على (عدو) الذي هو ضده في المعنى؛ لأن من سننهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة.

الإعراب: (فلو) لو: شرطية غير جازمة. (أنك) أن: مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها. (في يوم) جار ومجرور متعلق. بقوله "سألتني" الآتي، ويوم مضاف. و(الرخاء) مضاف إليه. (سألتني) فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول. (فراقك) فراق: مفعول ثان لسأل، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (أبخل) فعل مضارع مجزوم بـ"لم"، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والجملة جواب الشرط غير الجازم، فلا محل لها من الإعراب. (وأنت) الواو واو الحال، أنت: ضمير منفصل مبتدأ. (صديق) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (أنك) حيث خففت (أن) المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير عند ابن الحاجب الذي جرى الشارح على رأيه أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبرها جملة. واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره فإن الخبر يجب أن يكون جملة. أما إذا كان الاسم مذكورا شذوذاً كما في هذا الشاهد، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفردًا.

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا (١٩٤) وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ اوْ (١٩٥) تَنْفِيسٍ اوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

إذَا وقعَ خبرُ (أنْ) المخففةِ جملةً اسميةً لَمْ يحتجْ إلى فاصلٍ؛ فتقول: (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) من غيرِ حرفٍ فاصلٍ بينَ (أنْ) وخبرِها، إلَّا إذَا قُصِدَ النَّفيُ، فيفصلُ بينهمَا بحرفِ النَّفي كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[(١)] [هود: ١٤].

وإنْ وقعَ خبرها جملةً فعليةً، فلَا يخْلو: إمَّا أنْ يكونَ الفعلُ متصرفًا، أو غيرَ متصرِّفٍ، فإنْ كانَ غيرَ متصرفٍ لم يؤت بفاصلٍ، نحو قولهِ تعالى: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[(٢)] [النجم: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ

---

(١) **الإعراب:** (وأن): الواو: بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمه ضمير الشأن محذوف. (لا): نافية للجنس. (إله): اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. والخبر محذوف تقديره لا إله بحق، وجملة لا مع معموليها في محل رفع خبر لأن. (إلا): حرف استثناء ملغى (أداة حصر). (هو): ضمير في محل رفع بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. ويجوز جعله بدلاً من محل لا مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء، كما يجوز جعله بدلاً من محل اسم لا لأنه محله القديم - قبل دخول لا - رفع بالابتداء. (فهل): الفاء: حرف استئناف. (هل): حرف استفهام. (أنتم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (مسلمون): خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة الاسمية استئنافية.
وجه الاستدلال: أن (أَنْ) المخففة من الثقيلة فُصل بينها وبين خبرها -وهو جملة اسمية- بحرف نفي.

(٢) **الإعراب:** (وأن): الواو: بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه في محل نصب. (ليس): فعل ماض ناقص. (للإنسان): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم. (إلا): حرف استثناء ملغى. (ما): اسم موصول في محل رفع اسم ليس مؤخر. (سعى): فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: "هو" يعود على الإنسان، والعائد محذوف تقديره إليه، والجملة الفعلية صلة الموصول، وجملة ليس مع معموليها في محل رفع خبر أن المخففة.
وجه الاستدلال: أن (أن) المفتوحة الهمزة خُفِّفت وعَمِلَت هنا، فحذف اسمها وهو ضمير الشأن ولم يفصل بينها وبين خبرها فاصل؛ لأنه جملة فعلية فعلها جامد وهي جملة: (ليس للإنسان).

أَجَلُهُمْ﴾[1][الأعراف: ١٨٥].

وإنْ كانَ متصرفًا، فلَا يخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ دعاءً، أو لَا؛ فإنْ كانَ دعاءً لمْ يُفْصَلْ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾[2] [النور: ٩] في قراءةِ مَنْ قرأَ (غَضِبَ) بصيغةِ الماضِي.

وإنْ لمْ يكنْ دعاءً، فقالَ قومٌ: يجبُ أنْ يُفْصلَ بينهمَا إلا قليلًا، وقالتْ فرقةٌ منهمُ المصنِّفُ: يجوزُ الفصلُ وتركُهُ، والأحسنُ الفصلُ.

---

(١) **الإعراب:** (وأن): الواو: بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه في محل نصب. (عسى): فعل ماض جامد. (أن): حرف مصدري ونصب. (يكون): فعل مضارع ناقص منصوب، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (قد): حرف تحقيق. (اقترب): فعل ماض.
(أجلهم): فاعل مرفوع، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور، وجملة "قد اقترب أجلهم" في محل رفع خبر يكون، وجملة يكون ومعموليها صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل رفع فاعل عسى، وجملة عسى أن يكون في محل رفع خبر أن.
وجه الاستدلال: أن (أنْ) قد خففت، وحذف اسمها وهو ضمير الشأن، ولم يحتج إلى فاصل يفصل بينها وبين خبرها؛ لأنه جملة فعلية فعلها جامد وهو (عسى).

(٢) قرأ نافع بتخفيف "أن" وكسر الضاد من "غضب"، وقرأ الباقون بتشديد "أن" وفتح الضاد من "غضب".
الإعراب: وإعراب قراءة نافع يكون على النحو الآتي: (والخامسة): الواو: حرف عطف. (الخامسة): مبتدأ مرفوع. (أن): مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه: في محل نصب. (غضب): فعل ماض. (الله): لفظ الجلالة، فاعل مرفوع. (عليها): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"غضب"، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر أن، وأن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ (الخامسة) والجملة الكبرى من المبتدأ والخبر معطوفة على ما قبلها. وإعراب الآية على قراءة تشديد (أن) وفتح الضاد من غضب واضح ظاهر.
وجه الاستدلال من قراءة التخفيف: أنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة لم يفصل بينها وبين خبرها فاصل؛ لأنه جملة فعلية فعلها دال على دعاء.

والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءٍ:

- **الأوَّل:** (قد) كقولهِ تعالى: ﴿وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا﴾(1) [المائدة: ١١٣].
- **الثَّاني:** حرفُ التَّنْفِيسِ، وهو السِّينُ أو سوفَ؛ فمثالُ السِّين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾(2) [المزمل: ٢٠]، ومثالُ (سَوْفَ) قولُ الشَّاعرِ:

١٠٦- وَاعْلَـمْ فَعِلْـمُ الـمَرْءِ يَنْفَعُـهُ ... أَنْ سَـوْفَ يَـأْتِي كُلُّ مَـا قُـدِرَا(3)

(1) **الإعراب:** (ونعلم): الواو: حرف عطف، نعلم: فعل مضارع معطوف على قوله: {أن نأكل منها}، منصوب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنك في محل نصب. (قد): حرف تحقيق.(صدقتنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، ونا: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر أن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي نعلم.
وجه الاستدلال: أن (أن) المخففة من الثقيلة جاء خبرها جملة فعلية فعلها غير دعائي، ففصل بينها وبين خبرها بقد.

(2) **الإعراب:** (علم): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة الفعلية استئنافية. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف والتقدير: أنه. (سيكون): السين: حرف استقبال، يكون: فعل مضارع ناقص مرفوع. ويجوز أن تكون (كان) تامة في هذا الموضع، وشبه الجملة (منكم) متعلق بها و(مرضى) فاعلها. (مرضى): اسم كان مؤخر وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة كان مع معموليها في محل رفع خبر أن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي علم والتقدير: علم كون مرضى منكم.
وجه الاستدلال: مجيء خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملةً فعليةً فعلُها متصرف غير دعائي، ففصل بين أن وخبرها بحرف التنفيس، وهو السين.

(3) ١٠٦ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين، والبيت من الكامل.
الإعراب: (واعلم) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (فعلم) مبتدأ، وعلم مضاف. و(المرء) مضاف إليه. (ينفعه) ينفع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود على "علم" والهاء مفعول به لينفع، والجملة من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ. (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً.(سوف) حرف تنفيس. (يأتي) فعل مضارع. (كل) فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر "أن"، وكل مضاف. و(ما) اسم موصول مضاف إليه. (قدرا) قدر: فعل ماض =

◄ **الثَّالث**: النَّفيُ، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[١] [طه: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾[٢] [القيامة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[٣] [البلد: ٧].

◄ **الرَّابع**: (لوْ) وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَها فَاصِلةً من النَّحويينَ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ

= مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود على "ما" والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (أن سوف يأتي) حيث أتى بخبر "أن" المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين "أن" وخبرها بحرف التنفيس، وهو "سوف".

(١) **الإعراب:** (أفلا): الهمزة: حرف استفهام، والفاء: بحسب ما قبلها، لا: حرف نفي. (يرون):فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لا): حرف نفي. (يرجع): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: "هو" والجملة الفعلية في محل رفع خبر. (إليهم): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ(يرجع). (قولا): مفعول به منصوب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي رأى.

وجه الاستدلال: أنه جيء بخبر أن المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، ففصل بينها وبين خبرها بحرف النفي.

(٢) **الإعراب:** (أيحسب): الهمزة: حرف استفهام، يحسب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (الإنسان): فاعل مرفوع، والجملة الفعلية استئنافية. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لن): حرف ونصب. (نجمع): فعل مضارع منصوب بلن، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لأن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي يحسب. (عظامه): مفعول به منصوب وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

(٣) **الإعراب:** (أيحسب): الهمزة: حرف استفهام، يحسب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (أن): مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لم): حرف جزم. (يره): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. (أحد): فاعل مرفوع. والجملة الفعلية في محل رفع خبر لـ"أن" المخففة، والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي يحسب، وجملة يحسب استئنافية.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾[١] [الجن: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ﴾ [الأعراف: ١٠٠][٢].

---

(١) **الإعراب:** (وأن): الواو: بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمه ضمير الشأن محذوف تقديره: وأنه لو استقاموا. (لو): حرف شرط جازم. (استقاموا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لـ"أن". ويجوز جعلها ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة لأسقيناهم جواب شرط لو، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر لأن. (على الطريقة): جار ومجرور متعلقان بالفعل استقاموا. (لأسقيناهم): اللام: واقعة في جواب لو، أسقيناهم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية جواب لو لا محل لها من الإعراب، وهم: ضمير في محل نصب مفعول به أول. (ماء): مفعول به ثان منصوب. (غدقا): صفة منصوبة.

وجه الاستدلال: أنه جيء بخبر أن المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، ففصل بينها وبين خبرها بـ"لو".

(٢) **الإعراب:** (أولم): الهمزة: حرف استفهام، والواو: حرف استئناف، لم: حرف جزم. (يهد): فعل مضارع مجزوم بلم بحذف حرف العلة. (للذين): جار ومجرور متعلقان بالفعل يهد. (يرثون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة صلة الموصول. (الأرض): مفعول به منصوب. (من بعد): جار ومجرور متعلقان بالفعل يرثون، وبعد مضاف. (أهلها): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، وها: ضمير في محل جر مضاف إليه.

(أن): مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لو): حرف شرط غير جازم. (نشاء): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية خبر "أن". ويجوز جعلها جملة استئنافية أو ابتدائية، وجملة أصبناهم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر "أن". (أصبناهم): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، وهم : ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل رفع فاعل للفعل يهد.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

وممَّا جاءَ بدونِ فاصلٍ قولهُ:

١٠٧- عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ[١]

وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[٢] [البقرة: ٢٣٣] في قراءةِ مَنْ رفعَ (يتم) في قولٍ. والقولُ الثَّانِي: أَنَّ (أنْ) ليستْ مخففةً من الثَّقيلةِ، بلْ هيَ الناصبةُ للفعلِ المضارعِ، وارتفعَ (يتمُّ) بعدهُ شذوذًا.

(١) ١٠٧ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (علموا) فعل وفاعل. (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف. (يؤملون) فعل مضارع مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر (أن) المخففة. (فجادوا) الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة علموا. (قبل) ظرف متعلق بـ"جاد".(أن) مصدرية. (يسألوا) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، وواو الجماعة نائب فاعل، وقبل مضاف. و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه. (بأعظم) جار ومجرور متعلق بـ"جاد"، وأعظم مضاف. و(سؤل) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (أن يؤملون) حيث استعمل فيه "أن" المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة "يؤملون" ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين "أن" وجملة الخبر. والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن "أن" الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير.

(٢) قرأ الجمهور أن يتم بالنصب، وقرأ ابن محيصن أن يتم بالرفع.

الإعراب: (لمن): جار ومجرور، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: ذلك الحكم كائن لمن أراد. ويجوز أن يتعلق بالفعل يرضعن، والتقدير: يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد من الآباء أن يتم إرضاع ولده. (أراد): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول. (أن) -عند جمهور النحويين-: حرف مصدري ونصب. وعلى قراءة ابن محيصن: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف. (يتم) -على قراءة الجمهور-: فعل مضارع منصوب بأن. وعلى قراءة ابن محيصن: فعل مضارع مرفوع، والجملة واقعة خبرا لأن المخففة من الثقيلة، والفاعل - على القراءتين - ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. (الرضاعة): مفعول به منصوب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها - في القراءتين - في محل نصب مفعول به أي لمن أراد إتمام الرضاعة.

وجه الاستدلال من الآية على قراءة ابن محيصن: أن خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ومع هذا لم يفصل بينها وبين خبرها بفاصل.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنُوِي (١٩٦) مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

إِذَا خُفِّفَتْ (كأنَّ) نُوِيَ اسمها، وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ اسميةٍ، نحو (كَأَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) أَوْ جملةٍ فعليةٍ مصدرةً بـ(لم)[١] كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[٢] [يونس: ٢٤]، أو مصدرةً بـ(قدْ) كقولِ الشَّاعرِ:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ[٣]

أي: (وَكَأَنْ قَدْ زَالَتْ) فاسم (كأنْ) في هذهِ الأمثلةِ محذوفٌ، وهو ضميرُ الشَّأنِ، والتقديرُ (كَأَنْهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَأَنْهُ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ، وَكَأَنْهُ قَدْ زَالَتْ) والجملةُ الَّتِي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قولِهِ: (فَنُوِيَ مَنْصُوبُها) وأشارَ بقولِهِ (وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي) إِلى أَنَّه قدْ رُوِي إثباتُ منصوبها، ولكنَّهُ قليلٌ، ومنهُ قولهُ:

١٠٨- وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[٤]

---

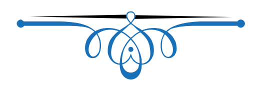
(١) إذا كانت جملة خبر "كأن" المخففة فعلية، فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتما بقد كبيت النابغة الذي أنشده الشارح (رقم ٢)، وإن قُصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة.

(٢) **الإعراب:** (كأن): مخففة من الثقيلة واسمه ضمير الشأن محذوف تقديره: كأنه في محل نصب. (لم): حرف جزم. (تغن): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: "هي"، والجملة الفعلية في محل رفع خبر كأن المخففة. (بالأمس): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"تغن".
وجه الاستدلال: أن (كأن) وردت مخففة، فحذف اسمها وهو ضمير الشأن، وصُدِّر خبرُها بـ"لم" لكونه جملة فعلية.

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب، فانظره هناك، والاستشهاد به هنا في قوله (وكأن قد) حيث خففت "كأن" وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حذفت جملة الخبر؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله (لما تزل برحالنا).

(٤) ١٠٨ - هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه، ولم ينسبوها. =

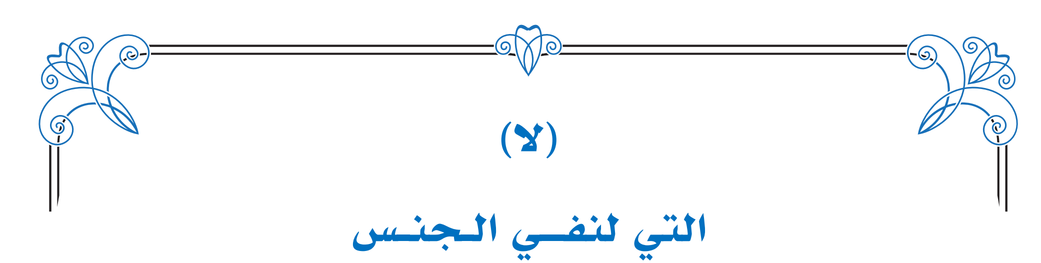
فـ (ثدييه) اسمُ كأنْ، وهو منصوبٌ باليـاءِ لأنَّـه مثـنًّى، و(حقـان) خـبرُ كـأنْ، ورُوِيَ (كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقّانِ) فيكونُ اسـمَ (كـأنْ) محـذوفًا وهـو ضـميرُ الشَّـأنِ، والتقدير: (كَأَنْهُ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ) و(ثدياهُ حقانِ): مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ رفعٍ خـبرُ كأنْ، ويُحْتَمَلُ أنْ يكـونَ (ثدياهُ) اسمُ (كأنْ) وجاءَ بالألفِ على لغةِ مـنْ يجعـلُ المثنَّى بالألفِ في الأحوالِ كلِّها.



اللغة: (وصدر) قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة: "ووجه" وروى غيره في مكانها: "ونحر"، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله "ثدييه" عائدة إلى "وجه" أو "نحر" بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه. (مشرق اللون) مضيء لأنه ناصع البياض، وهذا هو الثابت، وقد رواه الشارح كما ترى. (حقان) تثنية حقة، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفت في تثنية "خصية، وألية" فقالوا: خصيان، وأليان، هكذا قالوا. وليس هذا الكلام بشئ، بل حقان تثنية حق بضم الحاء وبدون تاء وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء. والعرب تُشبه الثديين بحُق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان.

الإعراب: (وصدر) بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف، و**التقدير**: ولها صدر، والأكثرون على روايتـه بالجر، فالواو واو "رب"، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشـتغال المحـل بحركـة حرف الجر الزائد. (مشرق) صفة لصدر، ومشرق مضاف. و(اللون) مضاف إليه. (كأن) مخففة من الثقيلـة. (ثدييه) ثديي: اسمها، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه. (حقان) خبر كأن، ومن روى "ثدياه حقان" فـهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر "كأن"، واسمها محذوف، و**التقدير**: كأنه - أي الحـال والشـأن - ثـدياه حقان، وجملة كأن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وقد ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ الروايتين جميعاً، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه.

الشاهد فيه: قوله (كأن ثدييه حقان) حيث روى بنصب "ثدييه" بالياء المفتوح ما قبلها: على أنـه اسـم "كـأن" المخففة من الثقيلة، وهذا قليل، بالنظر إلى حذف اسمها ومجئ خبرها جملة، ولهذا يروى برفع ثدييه على مـا ذكرناه في إعراب البيت، فيكون البيت -على هذه الرواية- جاريا على الكثير الغالب.



(لا) التي لنفي الجنس

عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لا) فِي نَكِرَهْ (١٩٧) مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

هذا هوَ القسمُ الثالثُ من الحروفِ النَّاسخةِ للابتداءِ؛ وهي (لا) الَّتي لنفي الجنسِ، والمرادُ بها (لا) الَّتي قُصدَ بها التنْصيصُ على استغراقِ النَّفي للجنسِ كلِّهِ.

وإنَّما قلتُ (التَنْصِيصُ) احترازًا عن الَّتي يقعُ الاسمُ بعدها مرفوعًا، نحو: (لَا رَجُلٌ قَائِمًا)، فإنَّها ليستْ نصًا في نفيِ الجنْسِ؛ إذْ يحتملُ نفيُ الواحدِ ونفيُ الجنْسِ، فبتقديرِ إرادةِ نفيِ الجنسِ لا يجوزُ (لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ) وبتقديرِ إرادةِ نفيِ الواحدِ يجوزُ (لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ)، وأمَّا (لَا) هذهِ فهِي لنفيِ الجنْسِ ليسَ إلَّا؛ فَلَا يجوزُ (لَا رَجُلَ قَائِمٌ بَلْ رَجُلَانِ).

وهي تعملُ عملَ (إنَّ)، فتنصبُ المبتدأَ اسمًا لها، وترفعُ الخبرَ خبرًا لها، ولا فرقَ في هذَا العملِ بينَ المفردةِ ـ وهي الَّتي لمْ تتكررْ ـ نحو (لَا غَلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ) وبينَ المكرَّرةِ، نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)[١]، ولا يكونُ اسمها وخبرها إلا نكرةً[٢]، فلَا تعملُ في المعرفةِ، ومَا وردَ من ذلكَ مؤولٌ بنكرةٍ،

(١) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة؛ فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررةً جائزٌ.

(٢) الشروط التي يجب توافرها لإعمال (لا) عمل إن ستة؛ وهي:

- أن تكون نافية.
- وأن يكون المنفي بها الجنس.

=

كقولهم (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا)[١]. فالتقديرُ: ولَا مسمًّى بهـذَا الاسـمِ لهـا[٢]. ويدلُّ عَلَى أنَّه معاملٌ معاملةَ النَّكرةِ وَصْـفُهُ بـالنكرةِ؛ كقولـكَ (لَا أَبَـا حَسَـنٍ حَلَّالًا لَهَا). ولَا يُفْصَلُ بينها وبينَ اسمها، فَإِنْ فُصِـلَ بينهمَـا أُلْغِيَـتْ، كقـولهِ تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٣] [الصافات: ٤٧].



= ◄ وأن يكون النفي نصاً في ذلك.
◄ وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم: (جئت بلا زاد)، وقولهم: (غضبت من لا شيء).
◄ وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
◄ وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ـ أي فاصل ـ ولا خبرها.

وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحدا، وهو ألا يدخل عليها جار.

(١) من كلام أمير المؤمنين عمر في حق أمير المؤمنين علي رضي الله عنهما، وصار مثلا يضرب عند الأمر العسير.

الإعراب: (قضية): خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه القضية، مرفوع. (ولا): الواو حرف استئناف، لا: نافية للجنس. (أبا): اسم "لا" منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. (حسن): مضاف إليه مجرور. (لها): جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره: كائن لها.

وجه الاستدلال: مجيء اسم "لا" منصوبا مع كونه معرفة، وقد خُرّج عِدّة تخريجات.

(٢) هكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق.

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثل أبي حسن لها، و"مثل" كلمة متوغلة في الابهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.

والثاني: أن يجعل " أبا حسن " عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو "حاتم" بالمتناهي في الجود، ونحو "مادر" بالمتناهي في البخل، ونحو "يوسف" بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

(٣) **الإعراب:** (لا): حرف نفي. (فيها): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم. (غول): مبتدأ مؤخر مرفوع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لكأس المتقدم.

وجه الاستدلال: أن (لا) في الآية أُلغي عملها؛ لأنه فُصل بينها وبين اسمها.



فَانْصِب بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ (١٩٨) وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ
وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا: كَلا (١٩٩) حَوْلَ وَلا قُوةَ وَالثَّانِ اجْعَلا
مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا (٢٠٠) وإنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا

لا يخلُو اسمُ (لا) هذِه من ثلاثةِ أحوالٍ:

- **الحالُ الأوَّل:** أنْ يكونَ مضافًا نحو (لَا غَلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ).
- **الحالُ الثَّانِي:** أنْ يكونَ مضارعًا للمضافِ، أي مُشَابِهًا لهُ، والمرادُ به: كلُّ اسمٍ لهُ تعلقٌ بمَا بعدَه: إمَّا بعملٍ، نحو (لَا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ رَاكِبٌ)، وإمَّا بعطفٍ نحو: (لَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا). ويُسَمَّى المشبَّهُ بالمضافِ: مُطَوَّلًا، ومَمْطُولًا، أي: ممدودًا. وحكمُ المضافِ والمشبَّهِ بهِ النَّصبُ لفظًا، كَمَا مثَّل.
- **والحالُ الثَّالث:** أنْ يكونَ مفردًا، والمرادُ بهِ ـ هُنَا ـ مَا ليسَ بمضافٍ، ولا مشبَّهٍ بالمضافِ، فيدخلُ فيهِ المثنَّى والمجموعُ. وحكمهُ: البناءُ على مَا كانَ يُنْصَبُ بهِ، لتَركُّبهِ مع (لَا) وصيرورتهِ معها كالشيءِ الواحدِ، فهو معها كخمسةَ عَشَرَ، ولكنْ محلُّهُ النَّصبُ بـ(لا)؛ لأنَّه اسمٌ لها، فالمفردُ الَّذي ليسَ بمثنى ولا مجموعٍ يُبْنَى على الفتحِ؛ لأنَّ نصبهُ بالفتحةِ نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)، والمثنَّى وجمعُ المذكرِ السَّالم يبنيانِ على مَا كانَا ينصبانِ بهِ وهو الياءُ نحو (لَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ، وَلَا مُسْلِمِينَ)؛ فَمسلمَيْنِ ومسلمِينَ مبنيانِ؛ لتركيبِهما معَ (لا) كما بُنِي (رَجُلٌ) لتَرَكُّبِهِ معَها.

وذهبَ الكوفيونَ والزَجَّاجُ إلى أنَّ (رَجُل) في قولك: (لَا رَجُلَ) معربٌ، وأنَّ فتحتهُ فتحةُ إعرابٍ، لَا فتحةَ بناءٍ، وذهبَ المبردُ إلى أنَّ (مسلمَيْنِ ومسلمِينَ) معربانِ.

وأمَّا جمعُ المؤنَّثِ السَّالم فقالَ قومٌ: مبنيٌّ على مَا كانَ ينصبُ بهِ وهو الكسرُ؛ فتقول: (لَا مُسْلِمَاتِ لَكَ) بكسرِ التَّاء؛ ومنهُ قولهُ:

١٠٩- إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ، وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ[1]

وأجازَ بعضهمْ الفتحَ، نحو (لَا مُسْلِمَاتَ لَكَ).

---

(١) ١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي، من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبابُ حَمِيدًا ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى، وذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ

وَلَّى حَثِيثاً، وذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ

اللغة: (أودى) ذهب وفنى، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه. (حميدا) محمودا. (التعاجيب) العجب، وهو جمع لا واحد له من لفظه، ويروى في مكانه. (الأعاجيب) وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يتعجب منه. (شأو) هو الشوط. (حثيثا) سريعا. (اليعاقيب) جمع يعقوب، وهو ذكر الحجل. (مجد عواقبه) المراد أن نهايته محمودة (الشِيب) بكسر الشين جمع أشيب وهو الذي ابيض شعره، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا:

أَوْدَى الشَّبابُ الَّذي مَجْدٌ...إلخ

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب. (الشباب) اسم إن. (الذي) اسم موصول: نعت للشباب. (مجد) يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، وعواقبه على هذا نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون "مجد" خبرا مقدماً. و(عواقبه) مبتدأً مؤخراً، وجاز الإخبار بالمفرد وهو مجد عن الجمع وهو عواقب لأن الخبر مصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة "مجد عواقبه" سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. (فيه) جار ومجرور متعلق بقوله "نلذ" الآتي. (نلذ) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. (ولا) نافية للجنس. (لذات) اسم لا، مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب. (للشيب) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "لا".

الشاهد فيه: قوله (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالماً، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

وقولُ المصنِّفِ: (وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ) معناهُ أنَّهُ يذكرُ الخبرُ بعدَ اسمِ (لَا) مرفوعًا، والرَّافعُ لهُ (لَا) عندَ المصنِّفِ وجماعةٍ، وعندَ سيبويه الرَّافع لهُ لَا إنْ كانَ اسمها مضافًا أو مشبهًا بالمضافِ، وإنْ كانَ الاسمُ مفردًا: فاختُلِفَ في رافعِ الخبرِ، فذهبَ سيبويه إلى أنَّه ليسَ مرفوعًا بـ(لا) وإنَّما هو مرفوعٌ علَى أنَّهُ خبرُ المبتدأ؛ لأنّ مذهبهُ أنَّ (لَا) واسمها المفرد في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، والاسمُ المرفوعُ بعدهمَا خبرٌ عن ذلكَ المبتدأ، ولمْ تعملْ (لَا) عندَه في هذهِ الصُّورةِ إلَّا في الاسمِ، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بـ(لا) فتكونُ (لا) عاملةً في الجزءينِ كما عملتْ فيهمَا معَ المضافِ والمشبَّه به.

وأشارَ بقولهِ: (والثَّانِي اجْعَلَا) إلى أنَّه إذَا أتَى بعدَ (لَا) والاسمِ الواقعِ بعدَها بعاطفٍ ونكرةٍ مفردةٍ وتكررتْ (لا) نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ) يجوزُ فيهمَا خمسةُ أوجهٍ؛ وذلكَ لأنَّ المعطوفَ عليهِ: إمَّا أنْ يُبْنَى معَ (لَا) عَلى الفتحِ، أو يُنْصَبَ، أو يُرْفَعَ.

فإنْ بُنِي معها على الفتحِ جازَ في الثَّاني ثلاثَة أوجهٍ:

- **الأوَّل**: البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبهِ معَ (لا) الثَّانيةِ، وتكونُ لا الثَّانيةُ عاملةً عملَ (إنَّ)، نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ).
- **الثَّاني**: النَّصبُ عطفًا على محلِّ اسمِ (لا)، وتكونُ (لا) الثانيةُ زائدةً بينَ العاطفِ والمعطوفِ، نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ) ومنهُ قولهُ:

١١٠- لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[1]

---

(١) ١١٠ - البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالثَّوبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبِلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الحِيْلَةِ الصَّانِعِ =

◄ **الثَّالث**: الرَّفعُ، وفيهِ ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوَّل: أنْ يكونَ معطوفًا على محلِّ (لا) واسمها؛ لأنهمَا في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ عندَ سيبويه، وحينئذٍ تكونُ (لا) زائدةً.

الثَّاني: أنْ تكونَ (لا) الثَّانية عملتْ عملَ (ليسَ).

الثَّالث: أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ، وليسَ لـ(لا) عملٌ فيهِ، وذلك نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ) ومنه قوله:

١١١- هَـذَا -لَعَمْـرُكُمْ- الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ لَا أُمَّ لِي -إِنْ كَانَ ذَاكَ- وَلَا أَبُ[1]

= وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر، وهو:

اتَّسَـعَ الخَـرْقُ عَلَـى الرَّاتِـقِ

من كلمة قافية، وقبله:

لَا صُـلْحَ بَيْنِـي فَاعْلَمُوهُ وَلَا بَيْنَكُمْ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيْفِي، وَمَا كُنَّا بِنَجْـدٍ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْـرُ الـوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة: (خلة) بضم الخاء وتشديد اللام هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه. (الراقع) ومثله "الراتق" الذي يصلح موضع الفساد من الثوب. (أنهج) أخذ في البلى. (أعيا) صعب، وشق، واشتد. (العاتق) موضع الرداء من المنكب. (قرقر قمر) قرقر: صوت، وصاح، و"قمر" يجوز أن يكون جمع أقمر، فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قمري، كروم في جمع رومي. (الشاهق) الجبل المرتفع.

الإعراب: (لا) نافية للجنس. (نسب) اسمها، مبني على الفتح في محل نصب. (اليوم) ظرف متعلق بمحذوف خبر لا. (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي. (خلة) معطوف على نسب، بالنظر إلى محل اسم "لا" الذي هو النصب. (اتسع) فعل ماض. (الخرق) فاعل لـ"اتسع". (على الراقع) جار ومجرور متعلق بقوله "اتسع".

الشاهد فيه: قوله (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون "لا" زائدة للتأكيد، ويكون "خلة" معطوفا بالواو على محل اسم "لا" وهو قوله "نسب" عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حمله الشارح تبعا لجمهور النحاة عليه.

(١) ١١١ – اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافًا كثيرًا، ونسبه في الخزانة إلى شاعر جاهلي، اسمه ضمرة بن ضمرة.

اللغة: (هذا لعمركم) العمر بفتح فسكون الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم وهي قوله (لعمركم) مع خبره المحذوف ويروى "هذا وجدكم" والجد: الحظ والبخت، وهو أيضا أبو =

وإنْ نصبَ المعطوفَ عليهِ جازَ فِي المعطوفِ الأوجُهُ الثَّلاثةُ المذكورةُ - أعني البناءَ، والرَّفعَ، والنَّصبَ- نحو: (لَا غُلَامَ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةَ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةً).

وإنْ رفعَ المعطوفَ عليهِ جازَ في الثَّاني وجهانِ:

◂ **الأولُ**: البناءُ علَى الفتحِ، نحو (لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةَ، وَلَا غُلَامُ رَجُلٍ وَلَا امْـرَأَةَ) ومنه قوله:

١١٢- فَــلَا لَغْــوٌ وَلَا تَــأْثِيمَ فِيهَــا ... وَمَــا فَــاهُوا بِــهِ أَبَــدًا مُقِــيمُ[(١)]

= الأب (الصغار) بزنة سحاب الذل والمهانة والحقارة. (بعينه) يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: (هذا) اسم اشارة مبتدأ. (لعمركم) اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، و**التقدير**: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب. (الصغار) خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة. (بعينه) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه. (لا) نافية للجنس. (أم) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا. (إن) شرطية. (كان) فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم. (ذاك) ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، و**التقدير**: إن كان ذاك محموداً، أو نحوه (ولا) الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي (أب) بالرفع - معطوف على محل لا واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله (ولا أب) **حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه:**

◂ إما على أن يكون معطوفا على محل (لا) مع اسمها كما ذكرناه.

◂ أو على أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس، و(أب) اسمها، وخبرها محذوف.

◂ أو على أن تكون (لا) غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون (أب) مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

(١) ١١٢ - البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح - كغيره من النحاة - قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لَغْــوٌ وَلَا تَــأْثِيمَ فِيهَــا ... وَلَا حَــيْنٌ وَلَا فِيهَــا مُلِــيمُ

وَفِيهَــا لَحْــمُ سَــاهِرَةٍ وَبَحْــرٍ ... وَمَــا فَــاهُوا بِــهِ أَبَــداً مُقِــيمُ

اللغة: (لغو) أي قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام. (تأثيم) هو مصدر أثمته - بتشديد الثاء - بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له: يا آثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه. (حَيْن) هلاك وفناء. (مليم) بضم الميم وهو الذي يفعل ما يلام عليه. (ساهرة) هي وجه =

والثَّاني: الرَّفعُ، نحو: (لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا غُلَامُ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ). ولا يجوزُ النَّصبُ للثَّانِي؛ لأنَّه إنَّما جازَ فيمَا تقدَّم للعطفِ علَى محلِّ اسمِ (لَا)، و(لا) هنَا ليستْ بناصبةٍ؛ فيسقطُ النَّصبُ؛ ولهذَا قالَ المصنِّفُ: (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا).



= الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

الإعراب: (فلا) نافية ملغاة. (لغو) مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة. (ولا) الواو عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل إن. (تأثيم) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "لا"، وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر "لا" هذا، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر "لا" هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر. (وما) اسم موصول مبتدأ. (فاهوا) فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول. (به) جار ومجرور متعلق بفاهوا. (أبدا) منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم. (مقيم) خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر "لا" الثانية العاملة عمل "إن" أو خبر "لا" الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة "لا" الثانية العاملة عمل "إن" على جملة "لا" الأولى العاملة عمل "ليس"، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف، لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله (فلا لغو ولا تأثيم) حيث ألغى "لا" الأولى، أو أعملها عمل ليس، فرفع الاسم بعدها، وأعمل "لا" الثانية عمل "إن" على ما بيناه في إعراب البيت.

وَمُفْــــرَدًا نَعْتــــًا لِمَبْـــنِيٍّ يَـــلِي (٢٠١) فَافْتَـــحْ، أَوِ انْصِـــبَنْ، أَوِ ارْفَـــعْ تَعْـــدِلِ

إذَا كانَ اسمُ (لَا) مبنيًا، ونُعِتَ بمفردٍ يليهِ ـ أي لمْ يفصلْ بينهُ وبينهُ بفاصلٍ ـ **جازَ في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ:**

- **الأولُ**: البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبهِ معَ اسمِ (لَا)، نحو (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ).
- **الثَّاني**: النَّصبُ، مراعاةً لمحلِّ اسمِ (لا) نحو (لَا رَجُلَ ظَرِيفًا).
- **الثَّالثُ**: الرَّفعُ، مراعاةً لمحلِّ (لا) واسمها؛ لأنَّهما فِي موضعِ رفعٍ عندَ سيبويه كما تقدَّمَ، نحو (لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ).

وَغَــيْرَ مَــا يَــلِي وَغَــيْرَ المُفْــرَدِ (٢٠٢) لا تَــبْنِ وَانَصِــبْهُ، أَوِ الرَّفْــعَ اقْصِــدِ

تقدَّمَ فِي البيتِ الَّذي قبلَ هذَا أنَّه إذَا كانَ النَّعتُ مفردًا، والمنعوتُ مفـردًا، ووليهُ النَّعتُ ـ جازَ فِي النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ. وذكرَ في هذَا البيـتِ أنَّـه إنْ لـمْ يـلِ النَّعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصِلَ بينهمـا بفاصـلٍ، لـمْ يجـزْ بنـاءُ النَّعـتِ؛ فلا تقول (لَا رَجُلَ فِيها ظَرِيفَ) ببناءِ ظريف، بلْ يتعينُ رفعهُ، نحـو (لَا رَجُـلَ فِيها ظَرِيفٌ) أو نصبهُ، نحو (لَا رَجُلَ فِيها ظَرِيفًا) وإنَّما سقطَ البناءُ على الفـتحِ لأنَّه إنَّما جازَ عنـدَ عـدمِ الفصـلِ لتركُّـبِ النَّعـتِ مـعَ الاسـمِ، ومـعَ الفصـلِ لا يمكنُ التركيبُ، كمَا لا يمكنُ التركيبُ إذَا كانَ المنعوتُ غيرَ مفـردٍ، نحـو (لَا طَالِعًا جَبَلًا ظَرِيفًا) ولَا فرقَ في امتناعِ البنـاءِ على الفـتحِ في النَّعـتِ عنـدَ الفصلِ بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مفردًا ـ كما مثَّل ـ أوْ غيرَ مفردٍ.

وأشارَ بقولهِ: (وَغَيْرَ المفْرَدِ) إِلَى أنَّه إنْ كانَ النَّعتُ غيرَ مفـردٍ ـ كالمضـافِ والمشبَّهِ بالمضافِ ـ تعيَّنَ رفعهُ أو نصبهُ؛ فلَا يجوزُ بناؤهُ على الفتحِ، ولَا فـرقَ في ذلكَ بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مفردًا أو غيرَ مفردٍ، ولا بينَ أنْ يُفْصَلَ بينهُ وبـينَ النَّعتِ أوْ لا يفصلَ، وذلكَ نحو (لَا رَجُلَ صَاحِبَ بِرٍّ فِيها، وَلَا غُلَامَ رَجُـلٍ فِيهـا صَاحِبَ بِرٍّ).

وحاصلُ مَا فِي البيتينِ: أنَّه إنْ كانَ النَّعتُ مفردًا، والمنعوتُ مفـردًا، ولـمْ يفصـلْ بينهمَا، جازَ في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ، نحو (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ، وَظَرِيفًا، وَظَرِيفٌ) وإنْ لـمْ يكنْ كذلكَ تعيَّنَ الرَّفعُ أو النَّصبُ، ولا يجوزُ البناءُ.

وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) احْكُمَا (٢٠٣) لَهُ بِمَا لِلنَّعتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

تقدمَ أنَّه إذَا عُطِفَ على اسمِ (لَا) نكرةٌ مفردةٌ، وتكررتْ (لَا) يجوزُ فِي المعطوفِ ثلاثةُ أوجهٍ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والبناءُ على الفتحِ، نحو (لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا امْرَأَةَ)، وذكرَ في هذَا البيتِ أنَّه إذَا لمْ تتكررْ (لا) يجوزُ في المعطوفِ مَا جازَ فِي النَّعتِ المفصولِ، وقدْ تقدَّمَ فِي البيتِ الَّذِي قبلهُ أنَّه يجوزُ فيه: الرَّفعُ، والنَّصبُ، ولَا يجوزُ فيهِ البناءُ على الفتحِ، فتقول: (لَا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ، وَامْرَأَةً) ولَا يجوزُ البناءُ علَى الفتحِ، وحكَى الأخفشُ (لَا رَجُلَ وَامْرَأَةَ) بالبناءِ علَى الفتحِ، علَى تقديرِ تكررِ (لَا) فكأنَّه قالَ: (لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةَ) ثمَّ حُذِفتْ (لا). وكذلكَ إذَا كانَ المعطوفُ غيرَ مفردٍ لَا يجوزُ فيهِ إلَّا الرَّفعُ والنَّصبُ، سواء تكرَّرتْ (لَا) نحو (لَا رَجُلَ وَلَا غُلَام امْرَأَةٍ) أوْ لمْ تتكَرَّرْ، نحو(لَا رَجُلَ وَغُلَامَ امْرَأَةٍ)[(١)].

هذَا كلُّهُ إذَا كانَ المعطوفُ نكرةً، فإنْ كانَ معرفةً لَا يجوزُ فيهِ إلَّا الرَّفع علَى كلِّ حالٍ، نحو (لَا رَجُلَ وَلَا زَيْدٌ فِيها)، أَوْ (لَا رَجُلَ وَزَيْدٌ فِيها).

---

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا، وحكم نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه.

وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا، وإما أن يكون معرفة، فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب؛ فتقول: (لا أحد رجلا وامرأة فيها)، وتقول: (لا أحد رجل وامرأة فيها)، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع، فتقول: (لا أحد زيد وعمرو فيها).

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي؛ لأن ألفاظه معارف، واسم (لا) نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

وَأَعْطِ (لا) مَعْ هَمْزَةِ استِفْهامِ (٢٠٤) مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

إذَا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ على (لَا) النَّافيةِ للجنسِ بقيتْ علَى مَا كانَ لهَا من العملِ، وسائرِ الأحكامِ الَّتي سبقَ ذكرها؛ فتقولُ: (أَلَا رَجُلَ قائمٌ، وَأَلَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ، وَأَلا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ)، وحكمُ المعطوفِ والصِّفةِ ـ بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ ـ كحكمهِما قبلَ دخولها.

هكذَا أطلقَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنَا، وفِي كلِّ ذلكَ تفصيلٌ؛ وهوَ: أنَّه إذَا قُصِدَ بالاستفهامِ التوبيخُ، أو الاستفهامُ عن النَّفي؛ فالحكمُ كمَا ذكرَ، من أنَّهُ يبقَى عملهَا وجميعُ مَا تقدَّم ذكرهُ: من أحكامِ العطفِ، والصِّفةِ، وجوازِ الإلغاءِ؛ فمثالُ التوبيخِ قولُكَ: (أَلَا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟) ومنهُ قولهُ:

١١٣- أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟[1]

---

(١) ١١٣ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ارعواء) أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي: أي كف عن الأمر وتركه. (آذنت) أعلمت. (ولت) أدبرت. (مشيب) شيخوخة وكبر. (هرم) فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعي الصبوة.

المعنى: أفما يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟!

الإعراب: (ألا) الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار. (ارعواء) اسم "لا". (لمن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "لا" ومن: اسم موصول. (ولت) ولى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (شبيبته) شبيبة: فاعل "ولت"، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول. (وآذنت) الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود إلى شبيبة.

(بمشيب) جار ومجرور متعلق بـ"آذنت". (بعده) بعد: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه. (هرم) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله (ألا ارعواء) حيث أبقى لـ"لا" النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعا التوبيخ والانكار.

ومثالُ الاستفهامِ عن النَّفِي قولك: (أَلَا رَجُلَ قَائِمٌ؟) ومنهُ قولهُ:

١١٤- أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي[1]

وإذَا قُصِدَ بـ(ألا) التَّمنِّي: فمذُهب المازِني أنَّها تبقَى علَى جميعِ مَا كانَ لها مِنْ الأحكامِ؛ وعليهِ يتمشَّى إطلاقُ المصنِّفِ، ومذهبُ سيبويه أنَّه يبقَى لها عملها في الاسمِ، ولا يجوزُ إلغاؤها، ولا الوصفُ أوْ العطفُ بالرَّفعِ مراعاةً للابتداءِ.

ومن استعمالها للتَّمنِّي قولهم: (أَلَا مَاءَ ماءً باردًا)، وقول الشَّاعِرِ:

١١٥- أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ[2]

---

(١) ١١٤ - نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

أَلَا اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أَمْ لَهَا جَلَدٌ

اللغة: (اصطبار) تصبر، وتجلد، وسلوان، واحتمال. (لاقاه أمثالي) كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: (ألا) الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس. (اصطبار) اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب. (لسلمى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "لا". (أم) عاطفة. (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (جلد) مبتدأ مؤخر. والجملة معطوفة على جملة "لا" واسمها وخبرها. (إذا) ظرفية. (ألاقي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (الذي) اسم موصول: مفعول به لـ"أُلاقي". (لاقاه) لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به لـ"لاقى" تقدم على فاعله. (أمثالي) أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (ألا اصطبار) حيث عامل "لا" بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن "لا" النفي، فيكون معنى الحرفين معا الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معا دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات، فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

(٢) ١١٥ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ولّى) أدبر، وذهب. (فيرأب) يجبر ويصلح. (أثأت) فَتَقَتْ وصَدَّعَتْ وشَعَّبَتْ وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء، إذا أصلح ما فسد منهما.

=

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ (٢٠٥) إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

إذَا دلَّ دليلٌ علَى خبرِ (لَا) النَّافيةِ للجنسِ وجبَ حذفهُ عندَ التميميينَ والطائيينَ، وكثُرَ حذفهُ عندَ الحجازيينَ، ومثالهُ أنْ يقالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ؟ فتقولُ: (لَا رَجُلَ) وتَحْذِفُ الخبرَ -وهوَ "قائمٌ"- وجوبًا عندَ التميميينَ والطائيينَ، وجوازًا عندَ الحجازيينَ، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ، كمَا مثَّل، أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو أنْ يقالَ: هَلْ عِنْدَكَ رَجُلٌ؟ أَوْ هَلْ فِي الدَّارِ رَجُلٌ؟ فتقول: (لَا رَجُلَ).

فإنْ لمْ يدلّ على الخبرِ دليلٌ لم يجزْ حذفهُ عندَ الجميعِ، نحو قولهِ ﷺ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»[1] وقولِ الشَّاعرِ:

= **الإعراب:** (ألا) كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمني، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً. (عمر) اسمها. (ولى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود إلى "عمر"، والجملة في محل نصب صفة لـ"عمر". (مستطاع) خبر مقدم. (رجوعه) رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لـ"عمر". (فيرأب) الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود إلى عمر. (ما) اسم موصول: مفعول به لـ"يرأب". (أثأت) أثأى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (يد) فاعل أثأت، ويد مضاف. و(الغفلات) مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره "أثْأَتَه".

الشاهد فيه: قوله (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع "لا" مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون (ألا) للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

(١) أخرجه البخاري حديث رقم (٤٦٣٧).

الإعراب: (لا): نافية للجنس. (أحد): اسم لا في محل نصب. (أغير): خبر لا مرفوع. (من الله): جار ومجرور، متعلقان بـ"أغير".

وجه الاستدلال: أن خبر (لا) في الحديث الشريف لم يجز حذفه لعدم وجود دليل يدل عليه إذا حذف، ألا ترى أنك لو حذفته لحصل فساد من جهة المعنى، لذا أجمع النحاة على وجوب ذكر خبر لا النافية للجنس إذا لم يدل عليه دليل.

١١٦- وَلَا كَرِيــمَ مِــــنَ الوِلْـــدَانِ مَصْبُـــوحُ[(١)]

وإلى هذَا أشارَ المصنفُ بقولِه: (إِذَا الـمُرَادُ مَـعْ سُقُوطِــهِ ظَهَـرْ) واحـترزَ بهذَا ممَّا لَا يظهرُ المرادُ معَ سقوطِهِ؛ فإنَّه لا يجوزُ حينئذٍ الحذفُ كمَا تقدَّم.

---

(١) ١١٦ - نسب الزمخشري في المفصل هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه كما قال - الأعلم لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالـك) - وهـو حي مـن اليمن - وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفـزر يخطبونهـا، فـآثرت حاتما عليهما، وصدر هذا الشاهد:

إِذَا اللِّقَـــاحُ غَـــدَتْ مُلْقـــىً أَصِـــرَّتُهـــا

وبعض النحاة - كسيبويه، والأعلم، وتبعهم الأشموني - يجعل صدر هذا الشاهد قوله:

وَرَدَّ جَـــازِرُهُـمْ حَـــرْفاً مُصَـرَّمَـــــةً

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد.

هَــلَّا سَأَلْـــتَ النَّبِيتِيِّـينَ مَـــا حَسَـــبِي ... عِنْـــدَ الشِّتـــاءِ إِذَا مَـــا هَبَّـــتِ الـــرِّيحُ

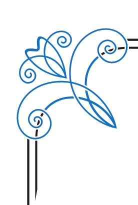
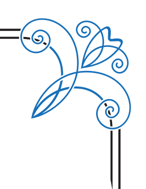
وَرَدَّ جَـــــازِرُهُمْ حَرْفــــاً مُصَــــــرَّمَةً ... فِي الــــرَّأْسِ مِنْهَـــا وَفِي الأَصْـــلاءِ تَمْلِـــيحُ

إِذَا اللِّقَـــاحُ غَـــدَتْ مُلْـــقًى أَصِرتُهـــا ... وَلَا كَـــرِيمَ مِـــنَ الوِلْـــدَانِ مَصْـــبُوحُ

اللغة: (اللقاح) جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب. (أصرتها) جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في سني القحط. (مصبوح) اسم مفعول من صبحته - بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

الإعراب: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط. (اللقاح) اسم لـــ"غدا" محذوفًا يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، و**التقدير**: إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها. (غدت) غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود على اللقاح. (ملقى) خبر غدا، وهو اسم مفعول. (أصرتها) أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه. (ولا) نافية للجنس. (كريم) اسمها. (من الولدان) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم. (مصبوح) خبر "لا".

الشاهد فيه: قوله (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر "لا"، وهو قوله (مصبوح) لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال (ولا كريم من الولدان) لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له. هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعا لسيبويه شيخ النحاة.

ظـن وأخواتهـــا

انصِـبْ بِفِعـلِ القَلْـبِ جُـزْأَيِ ابْتِـدَا (٢٠٦) أَعْـنِي: رَأَى خَـالَ عِلمْـتُ وَجَـدَا

ظَـنَّ حَسِـبْتُ وَزَعَمْـتُ مَـعَ عَـدْ (٢٠٧) حَجَـا دَرَى وَجَعَـلَ الَّـلذْ كَاعْتَقَـدْ

وَهَـبْ تَعَلَّـمْ وَالَّـتِي كَصَـيَّرَا (٢٠٨) أَيْضـًا بِهَـا انْصِـبْ مُبْتَـدًا وَخَـبرَا

هذا هو القسمُ الثَّالثُ من الأفعالِ النَّاسخةِ للابتداءِ، وهو:ظَنَّ وأخواتها.

وتنقسمُ إلى قسمينِ:

أحدهمَا: أفعالُ القلوبِ.

والثَّاني: أفعالُ التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوبِ فتنقسمُ إلى قسمينِ:

- أحدهما: مَا يدلُّ على اليقينِ، وذكرَ المصنِّفُ منها خمسةً: رَأَى، وعَلِمَ، ووَجَدَ، ودَرَى، وتَعَلَّمْ.
- والثَّاني منهما:مَا يدلُّ على الرجحانِ، وذكرَ المصنفُ منها ثمانيةً: خَالَ، وظَـنَّ، وحَسِبَ، وزَعَمَ، وعَدَّ، وحَجَا، وجَعَلَ، وهَبْ.

فمثالُ رأى قولُ الشَّاعرِ:

١١٧- رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[(١)]

فاستَعْمَلَ (رأى) فيه لليقينِ، وقد تُسْتَعمَلُ (رأى) بمعْنى (ظنَّ)[(٢)]، كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾[(٣)] [المعارج: ٦] أي: يظنونه.

---

(١) ١١٧ - البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن.

اللغة: (محاولة) تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى (وأكثرهم جنودا) قد لفق الشارح العلامة - تبعا لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين:

إحداهما رواها أبو زيد، وهي: **وأكثرهم عديدا**

والثانية رواها أبو حاتم، وهي: **وأكثره جنودا**

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل. (الله) منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول. (أكبر) مفعول ثان لرأى، وأكبر مضاف. و(كل) مضاف إليه، وكل مضاف. و(شيء) مضاف إليه. (محاولة) تمييز. (وأكثرهم) الواو عاطفة، أكثر: معطوف على "أكبر"، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه. (جنودا) تمييز أيضا.

الشاهد فيه: قوله (رأيت الله أكبر...إلخ) فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين: أحدهما لفظ الجلالة. والثاني قوله (أكبر) على ما بيناه في الإعراب.

(٢) تأتي (رأى) بمعنى "علم"، وبمعنى "ظن"، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى "حلم"، أي رأى في منامه وتسمى الحلمية وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعولين، وتأتي بمعنى "أبصر" نحو (رأيت الكواكب)، وبمعنى اعتقد نحو (رأى أبو حنيفة حل كذا)، وتأتي بمعنى أصاب رئته وتقول (رأيت محمدا) تريد ضربته فأصبت رئته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين.

(٣) **الإعراب:** (إنهم): إن: حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير في محل نصب اسم إن، والميم: علامة جمع الذكور. (يرونه): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والجملة الفعلية في محل رفع خبر إن. (بعيدا): مفعول به ثان. (ونراه): الواو: حرف عطف. (نراه): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها. (قريبا): مفعول به ثان منصوب، وجملة إنهم يرونه... إلخ استئنافية.

وجه الاستدلال: أن الفعل (رأى) إذا كان بمعنى علم أو ظن، فإنه يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد جاء هذا الفعل مضارعا في الآيتين متضمنا لمعنيين، فقوله: (يرونه) بمعنى يظنونه، و(نراه) بمعنى نعلمه يقيناً، فتعدى كل واحد منهما إلى مفعولين، أولهما: الضمير المتصل في كل منهما، وثانيهما: الاسم الظاهر بعدهما.

ومثالُ (علم) (عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ) وقول الشَّاعرِ:

١١٨- عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المعْرُوف، فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ والأَمَلِ[١]

ومثالُ (وَجَدَ) قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٢] [الأعراف: ١٠٢].

ومثال (دَرَى) قوله:

(١) ١١٨ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (الباذل) اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر (المعروف) اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة، وفي الحديث «صنائع المعروف تقي مصارع السوء». (فانبعثت) ثارت ومضت ذاهبة في طريقها. (واجفات) أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهو ضرب من السير السريع، وتقول: وجف البعير يجف وجفاً - بوزان وعد يعد وعداً – ووجيفاً، إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦].

الإعراب: (علمتك) فعل وفاعل ومفعول أول. (الباذل) مفعول ثان لـ"علم". (المعروف) يجوز جره بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل. (فانبعثت) الفاء عاطفة، وانبعث: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (إليك، بي) كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث. (واجفات) فاعل بـ"انبعث"، وواجفات مضاف. و(الشوق) مضاف إليه. (والأمل) معطوف على الشوق.

الشاهد فيه: قوله (علمتك الباذل...إلخ) فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله الباذل، على ما بيناه في الإعراب. والذي يدل على أن (علم) في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك يستدعي أن يكون مراده إني أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعت إليك مُؤَمِّلًا جَدْواك. وقد تأتي (علم) بمعنى ظن، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وهي - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين. وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى الواحد، وقد تأتي بمعنى صار أعلم - أي مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلا..

(٢) **الإعراب:** (وإن): الواو بحسب ما قبلها، إن: مخففة من الثقيلة مهملة. (وجدنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (أكثرهم): مفعول به أول منصوب وهو مضاف، هم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لفاسقين): اللام فارقة، فاسقين: مفعول به ثان منصوب بالياء جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وجه الاستدلال: أن "وجد" من الأفعال الناسخة التي تنصب مفعولين.

١١٩- دُرِيْتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ[(١)]

ومثالُ (تَعَلَّمْ) -وهي الَّتي بمعنَى اعْلَمْ-[(٢)] قولهُ:

١٢٠- تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمكْرِ[(٣)]

---

(١) ١١٩ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (دريت) بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم. (فاغتبط) أمر من الغبطة، وهي أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، **وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين:**

أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله.

والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد فيلزمك أن تغتبط بهذا، وتقر به عينا، ولا لوم عليك في الاغتباط به.

الإعراب: (دريت) دري: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (الوفي) مفعول ثان. (العهد) يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفعه على الفاعلية؛ لأن قوله "الوفي" صفة مشبهة، والصفة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة. (يا عرو) يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة. (فاغتبط) الفاء عاطفة، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (فإن) الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب. (اغتباطا) اسم إن. (بالوفاء) جار ومجرور متعلق باغتباط، أو بمحذوف صفة لـ"اغتباط". (حميد) خبر "إن" مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (دريت الوفي العهد) فإن "درى" فعل دال على اليقين، **وقد نصب به مفعولين:**

أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل. والثاني هو قوله "الوفي" على ما سبق بيانه.

هذا، واعلمْ أنَّ (درى) يستعمل على طريقين: أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك: (دريت بكذا)، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

(٢) احترز بقوله (وهي التي بمعنى اعلم) عن التي في نحو قولك: تعلم النحو، **والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:**

أحدها: أن قولك (تعلم النحو) أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك (تعلم أنك ناجح) فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال.

وثانيهما: أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد.

وثالثها: أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة، تامة التصرف، تقول: تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

(٣) ١٢٠ - البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.

اللغة: (تعلم) اعلم واستيقن. (شفاء النفس) قضاء مأربها. (لطف) رفق. (التحيل) أخذ الأشياء بالحيلة.

المعنى: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم، فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك، لكي تبلغ ما تريد.

=

وهذهِ مُثُلُ الأفعالِ الدَّالةِ على اليقينِ.

ومثالُ الدَّالةِ على الرجحانِ قولكَ: «خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ» وقدْ تُسْتَعْمَلُ (خَالَ) لليقينِ، كقولهِ:

١٢١- دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ، فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهوَ أَوَّلُ[1]

= **الإعراب:** (تعلم) فعل بمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (شفاء) مفعول أول لتعلم، وشفاء مضاف. و(النفس) مضاف إليه. (قهر) مفعول ثان لتعلم، وقهر مضاف، وعدو من "عدوها" مضاف إليه، وعدو مضاف، وها مضاف إليه. (فبالغ) الفاء للتفريع، بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (بلطف)" جار ومجرور متعلق بـ"بالغ". (في التحيل) جار ومجرور متعلق بلطف، أو بمحذوف صفة له. (والمكر) معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) حيث ورد فيه (تعلم) بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب. ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى "أن" المؤكدة ومعموليها، كما في قول النابغة الذبياني:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهوَ الثُّبُورُ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد.

(١) ١٢١ - هذا البيت للنمر بن تولب العكلي، من قصيدة له مطلعها قوله:

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ

اللغة: (دعاني الغواني) الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة أو هي التي استغنت ببيت أبيها عن الأزواج، أو هي اسم فاعل من (غنى بالمكان) أي أقام به، ويروى: "دعاني العذارى" والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: (دعاء العذارى) ودعاء - في هذه الرواية - مصدر دعا مضاف إلى فاعله، وعمهن مفعوله.

الإعراب: (دعاني) دعا: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول أول. (الغواني) فاعل دعا. (عمهن) عم: مفعول ثان لدعا، وعم مضاف والضمير مضاف إليه. (وخلتني) فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد وهو المتكلم وذلك من خصائص أفعال القلوب. (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (اسم) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال. (فلا) نافية. (أدعى) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا. (وهو) الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ. (أول) خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (وخلتني لي اسم) فإن "خال" فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسما، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين: أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء. وثانيهما: جملة (لي اسم) من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

و(ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ) وقدْ تُسْتَعْمَلُ لليقينِ كقوله تعـالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾(١) [التوبة: ١١٨]، و(حَسِبْتُ زَيدًا صَاحِبَكَ) وقدْ تستعملُ لليقينِ، كقولهِ:

١٢٢- حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ ... رَبَاحًا، إِذَا مَا المرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا(٢)

---

(١) **الإعراب:** (وظنوا): الواو بحسب قبلها، ظنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (أن): مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لا): نافية للجنس. (ملجأ): اسم لا مبني على الفتح (من الله): جار ومجرور متعلقان بخبر لـلا محذوف، والجملة من "لا" ومعموليها صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي ظن. (إلا): حرف استثناء ملغى (أداة حصر). (إليه): جار ومجرور متعلقان بملجأ. ويجوز أن يتعلقا بمحذوف صفة لملجأ، وخبر لا محذوف، أي: موجود. أو: هما بدل من قوله من الله.

وجه الاستدلال: استعمال الفعل "ظن" لليقين.

(٢) ١٢٢ - هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتًا، وأولها قوله:

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلَا ... وَكَانَتْ لَهُ خَبْلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلَا

تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ ... حَسَاءَ البُطَاحِ وانْتَجَعْنَ المَسَايِلَا

اللغة: (كبيشة) على زنة التصغير اسم امرأة. (عاقلا) بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال ياقوت: (الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، ويجوز أن يكون الوادي منسوبا إلى الجبل، لكونه من لحفه)" أهـ (خبلا) الخبل: فساد العقل، ويروى "وكانت له شغلا على النأى شاغلا". وقوله (تربعت الأشراف) معناه: نزلت به في وقت الربيع، والأشراف: اسم موضع، ولم يذكره ياقوت. (تصيفت حساء البطاح) نزلت به زمان الصيف، وحساء البطاح: منزل لبني يربوع، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت، ووهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء. (رباحا) بفتح الراء الربح. (ثاقلا) ميتًا؛ لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحًا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده.

الإعراب: (حسبت) فعل وفاعل. (التقى) مفعول أول. (والجود) معطوف على التقى. (خير) مفعول ثان لحسبت، وخير مضاف. و(تجارة) مضاف إليه. (رباحا) تمييز. (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان. (ما) زائدة. (المرء) اسم لـ"أصبح" محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضًا، والتقدير: إذا أصبح المرء ثاقلًا، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها في محل جر بإضافة (إذا) إليها. (أصبح) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى المرء. (ثاقلا) خبر أصبح، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة.

الشاهد فيه: قوله "حسبت التقى خير تجارة...إلخ" حيث استعمل الشاعر فيه "حسبت" بمعنى علمت، ونصب به مفعولين: أولهما: قوله "التقى". وثانيهما قوله (خير تجارة) على ما بيناه في الإعراب.

ومثالُ (زَعَمَ) قوله:

١٢٣- فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ   فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ[(١)]

ومثال (عَدّ) قوله:

١٢٤- فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى   وَلَكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ[(٢)]

(١) ١٢٣ - هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

اللغة: (أجهل) الجهل هو الخفة والسفه. (الحلم) التؤدة والرزانة.

المعنى: لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريمًا.

الإعراب: (إن) شرطية. (تزعميني) فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أجهل) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من "كان" واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتزعم. (فيكم) جار ومجرور متعلق بأجهل. (فإني) الفاء واقعة في جواب الشرط: إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (شريت) فعل وفاعل، والجملة من شرى وفاعله في محل رفع خبر "إن" والجملة من إن ومعموليها في محل جزم جواب الشرط. (الحلم) مفعول به لـ"شريت". (بعدك) بعد: ظرف متعلق بـ"شريت"، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه. (بالجهل) جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله (تزعميني كنت أجهل) حيث استعمل المضارع من "زعم" بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم. والثاني: جملة "كان" ومعموليها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في (زعم) أن تتعدى إلى معموليها بواسطة "أن" المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، أم كانت مشددة كما في قول كثير عزة:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا   وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرْ؟

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازمًا، بل قد تتعدى (زعم) إلى المفعولين بغير توسط "أن" بينهما، فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده.

(٢) ١٢٤ - هذا البيت للنعمان بن بشير، الأنصاري، الخزرجي.

اللغة: (لا تعدد) لا تظن. (المولى) يطلق - في الأصل - على عدة معان كما سبق بيانها، والمراد منه هنا الحليف، أو الناصر. (العدم) هو هنا بضم العين وسكون الدال الفقر، ويقال: عدم الرجل يعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم، إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك، فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

=

ومثالُ (حَجَا) قوله:

١٢٥- قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَـةٍ   حَـتَّى أَلَــمَّتْ بِنَــا يَوْمًـا مُلِمَّــاتُ[(١)]

= **الإعراب:** (فلا) ناهية. (تعدد) فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (المولى) مفعول أول لـ"تعدد". (شريكك) شريك: مفعول ثان لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه. (في الغنى) جار ومجرور متعلق بشريك. (ولكنما) الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كافة. (المولى) مبتدأ. (شريكك) شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه. (في العدم) جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله (فلا تعدد المولى شريكك) حيث استعمل المضارع من (عد) بمعنى تظن، ونصب به مفعولين: أحدهما قوله: (المولى)، والثاني قوله: (شريك) على ما سبق بيانه في الإعراب.

(١) ١٢٥ - هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم بن أُبيٍّ بن مقبل، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في معجم البلدان أول أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلْتُ، والمَـرْءُ تُخْطِيـهِ عَطِيَّتُـهُ:   أَدْنَى عَطِيَّتِـهِ إِيَّـايَ مِيئَـاتُ

اللغة: (أحجو) أظن. (ألمت) نزلت، والملمات: جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرٍو صديقا يركن إليه في النوازل، ولكني قد عرفت مقدار مودته؛ إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نَفَرَ مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: (قد) حرف تحقيق. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أحجو) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (أبا) مفعول أول لـ"أحجو"، وأبا مضاف. و(عمرو) مضاف إليه. (أخا) مفعول ثان لـ"أحجو"، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان. (ثقة) يقرأ بالنصب منونًا مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منونًا، فأخا -حينئذ- مضاف. و(ثقة) مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات. وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها (حتى) حرف غاية. (ألمت) ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (بنا) جار ومجرور متعلق بألم. (يوما) ظرف زمان متعلق بألم (ملمات) فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله (أحجو أبا عمرو أخا) حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى ظن، ونصب به مفعولين: أحدهما (أبا عمرو) والثاني (أخا ثقة).

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن "حجا يحجو" ينصب مفعولين غير ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ. واعلم أيضا أن "حجا" تأتي بمعنى غلب في المحاجاة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية، وتأتي "حجا" أيضا بمعنى قصد. والتي بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء.

ومثالُ (جَعَلَ) قولهُ تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾(١) [الزخرف: ١٩]. وقيَّدَ المصنفُ (جَعَلَ) بكونها بمعنَى اعتقدَ احترازًا من (جَعَلَ) الَّتي بمعنَى (صَيَّر) فإنَّها من أفعالِ التحويلِ لَا منْ أفعالِ القلوبِ.

ومثالُ (هَبْ) قوله:

١٢٦- فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا(٢)

---

(١) **الإعراب:** (وجعلوا): الواو: حرف استئناف. (جعلوا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية استئنافية. (الملائكة): مفعول به أول منصوب. (الذين): اسم موصول في محل نصب صفة. (هم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (عباد): خبر مرفوع، والجملة الاسمية صلة الموصول. (الرحمن): مضاف إليه. (إناثا): مفعول به منصوب.
وجه الاستدلال: أن الفعل "جعل" من أفعال الرجحان وقد تعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(٢) ١٢٦ - البيت لابن همام السلولي.
اللغة: (أجرني) اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو الغياث والدفاع والحماية. (أبا مالك) يروى في مكانه "أبا خالد". (هبني)" أي عدني واحسبني.
المعنى: فقلت أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين.
الإعراب: (فقلت) فعل وفاعل. (أجرني) أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به لـ"أجر". (أبا) منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف، و(مالك) مضاف إليه. (وإلا) هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلا " فهبني " الفاء واقعة في جواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول " امرأ " مفعول ثان لهب " هالكا " نعت لامرئ.
الشاهد فيه: قوله "فهبني امرأ" فإن "هب" فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله "امرأ" على ما أوضحناه في الإعراب.
واعلم أن "هب" بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة وهي التفضل بما ينفع الموهوب له كان متصرفا تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَـٰقَ ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، وقال سبحانه: ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَـٰثًا ﴾ [الشورى: ٤٩]، وقال: ﴿ رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا ﴾ [الشعراء: ٨٣].
واعلم أيضا أن الغالب على "هب" أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد، وقد يدخل على "أن" المؤكدة ومعموليها، فزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء المحققين: ليس لحنا، لأنه واقع في فصيح العربية، وقد روي من حديث عمر "هب أن أبانا كان حمارا"، وهو مع فصاحته قليل.

ونبَّهَ المصنفُ بقولِهِ: (أَعْنِي رَأَى) على أَنَّ أفعالَ القلوبِ منها مَا ينصبُ مفعولينِ وهو (رَأَى) ومَا بعدهُ ممَّا ذكرهُ المصنفُ في هذا البابِ، ومنها مَا ليسَ كذلكَ، وهو قسمان:

- لازمٌ؛ نحو (جَبُنَ زَيْدٌ).
- ومُتَعَدٍّ إلى واحدٍ؛ نحو (كَرِهْتُ زَيْدًا).

هَذا ما يتعلقُ بالقسمِ الأولِ من أفعالِ هذا البابِ، وهو أفعالُ القلوبِ.

وأمَّا أفعالُ التحويلِ وهي المرادةُ بقولِهِ: (وَالَّتِي كَصَيَّرَا...إلى آخره) فتتعدَى أيضًا إلى مفعولينِ أصلهما المبتدأُ والخبرُ، وعدَّها بعضهم سبعةً: (صَيَّرَ) نحو (صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا) و(جعل) نحو قولهِ تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[1] [الفرقان: ٢٣]، و(وهب) كقولهم (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ) أي صيَّرني، و(تَخِذَ) كقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[2] [الكهف: ٧٧] و(اتخذ) كقولهِ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ

---

(١) **الإعراب:** (وقدمنا): الواو بحسب ما قبلها: قدمنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (إلى ما): جار ومجرور متعلقان بالفعل قدمنا، وما: موصولة. (عملوا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول. (من عمل): جار ومجرور متعلقان بالفعل عملوا. (فجعلناه): الفاء: حرف عطف، جعلناه : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على جملة وقدمنا فهي مثلها. والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول. (هباء): مفعول به ثان منصوب. (منثورا): صفة منصوبة.

وجه الاستدلال: أن الفعل (جعل) في الآية الكريمة هو من الأفعال الدالة على التصيير، فنصب مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (لتخذت) بالتخفيف وكسر الخاء مثل لعلمت وقرأ الباقون بالتشديد وفتح الخاء مثل لافتعلت واكتسبت.

الإعراب: (لتخذت): (على القراءتين) اللام واقعة في جواب لو المتقدمة في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: ٧٧]، تخذت أو اتخذت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية جواب شرط "لو" لا محل لها من الإعراب. (عليه): جار ومجرور متعلقان بالفعل تخذت، وهما في موضع المفعول الثاني. (أجرا): مفعول به أول منصوب.

=

إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[(١)] [النساء: ١٢٥]، و(تَرَكَ) كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[(٢)] [الكهف: ٩٩]، وقولِ الشَّاعِرِ:

١٢٧- وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ   أَخَا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المسْحِ شَارِبُهْ[(٣)]

= **وجه الاستدلال:** من القراءتين: أن الفعل اتخذ أو تخذ هو من أفعال التحويل والتصيير، فتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أولهما: هو قوله : (أجرا)، وثانيهما: هو موضع الجار والمجرور "عليه".

(١) **الإعراب:** (واتخذ): الواو بحسب ما قبلها، اتخذ: فعل ماض مبني على الفتح. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع. (إبراهيم): مفعول به أول منصوب. (خليلا): مفعول به ثان منصوب.

وجه الاستدلال: أن الفعل "اتخذ" من أفعال التصيير والتحويل، فتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(٢) **الإعراب:** (وتركنا): الواو حرف استئناف، تركنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية استئنافية. (بعضهم): مفعول به أول منصوب، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (يومئذ): يوم: ظرف زمان منصوب، متعلق بالفعل تركنا، وهو مضاف، وإذ: ظرف لما مضى من الزمان في محل جر مضاف إليه، وهو متعلق بالفعل تركنا أيضا. (يموج): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب مفعول به ثان للفعل تركنا. (في بعض): جار ومجرور متعلقان بالفعل يموج.

وجه الاستدلال: أن الفعل "ترك" من أفعال التصيير والتحويل، وقد تعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(٣) ١٢٧ - البيت لفرعان بن الأعرف - ويقال: هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار بن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقاً، والبيت من أبياتٍ رواها أبو تمام الطائي في ديوان الحماسة، وأولها قوله:

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَينَ مُنَازِلٍ   جَزَاءً كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدُّرَّ حَالِبُهْ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَمَاً   يَكَادُ يُسَاوِي غَارِبَ الفَحْلَ غَارِبُهْ
فَلَمَّا رَآنِي أَبْصِرَ الشَّخْصَ أَشْخُصاً   قَرِيباً، وَذَا الشَّخْصَ البَعِيدَ أَقَارِبُهْ
تَغَمَّطَ حَقِّي بَاطِلاً، وَلَوَى يَدِي   لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهْ

اللغة: (واستغنى عن المسح شاربه) كناية عن أنه كبر، واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الإعراب: (ربيته) فعل وفاعل ومفعول. (حتى) ابتدائية. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (ما) زائدة. (تركته) فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها. (أخا) مفعول ثان لترك، وأخا مضاف. و(القوم) مضاف إليه. (واستغنى) فعل ماض. (عن المسح) جار ومجرور متعلق باستغنى. (شاربه) شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه. =

و(رَدَّ) كقوله:

١٢٨- رَمَى الحِـدْثَانُ نِسْـوَةَ آل حَـرْبٍ بِمِقْـدَارٍ سَمَـدْنَ لَـهُ سُمُـودَا
فَـرَدَّ شُـعُورَهُنَّ السُّـودَ بِيضًـا وَرَدَّ وُجُـوهَهُنَّ البِيْضَ سُـودَا[1]

= **الشاهد فيه:** قوله (تركته أخا القوم) حيث نصب فيه بـ"ترك" مفعولين؛ لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله "أخا القوم"، وقد أوضحناهما في الإعراب.

(١) ١٢٨ - البيتان لعبد الله بن الزبير بفتح الزاي وكسر الباء الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه، ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في عيون الأخبار البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي) وبعد البيتين قوله:

فَإِنَّـكَ لَـوْ رَأَيْـتَ بُكَـاءَ هِنْـدٍ وَرَمْلَـةَ إِذْ تَصُـكَّانِ الخُـدُودَا
سَـمِعْتَ بُكَـاءَ بَاكِيَـةٍ وَبَـاكٍ أَبَـانَ الدَّهْـرُ وَاحِـدَهَا الفَقِيـدَا

اللغة: (الحدثان) - بكسر فسكون -: نوازل الدهر وحوادثه (سمدن) من باب قعد - أي حزن وأقمن متحيرات، وتوهمه العيني مبنيا للمجهول (فرد وجوههن...إلخ) يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سودا من شدة اللطم، ويشبه هذا ما رُوي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: ابيض مني ما كنت أحب أن يسود، واسود مني ما كنت أحب أن يبيض. يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه، فصار أسود كابيًا.

الإعراب: (رمى) فعل ماض. (الحدثان) فاعل رمى. (نسوة) مفعول به لرمى، ونسوة مضاف. و(آل) مضاف إليه، وآل مضاف، و(حرب) مضاف إليه. (بمقدار) جار ومجرور متعلق برمى. (سمدن) فعل وفاعل. (له) جار ومجرور متعلق بـ"سمد". (سمودا) مفعول مطلق مؤكد لعامله. (فرد) الفاء عاطفة، رد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على الحدثان. (شعورهن) شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه. (السود) صفة لشعور. (بيضا) مفعول ثان لرد، (ورد وجوههن البيض سودا) مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله (فرد شعورهن... إلخ)، وقوله (ورد وجوههن...إلخ) حيث استعمل (رد) في معنى التصيير والتحويل، ونصب به في كل واحد من الموضعين مفعولين.

وَخُـصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا (٢٠٩) مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا
كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ (٢١٠) سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

تقدَّم أنَّ هذهِ الأفعالَ قسمانِ:

- أحدُهما: أفعالُ القلوبِ.
- والثَّاني: أفعالُ التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوبِ فتنقسمُ إلى: متصرفةٍ، وغيرِ متصرفةٍ.

فالمتصرفةُ: مَا عدَا (هَبْ، وتَعَلَّم) فيُستعْمَلُ منها الماضِي، نحو (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وغيرُ الماضِي ـ وهو المضارعُ، نحو (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا) والأمر، نحو (ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا) واسمُ الفاعلِ، نحو: (أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا) واسمُ المفعولِ، نحو (زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا) فَأَبوهُ: هو المفعولُ الأولُ، ارتفعَ لقيامهِ مقامَ الفاعلِ، و(قائمًا) المفعول الثاني. والمصدر، نحو (عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا) ـ ويثْبُتُ لها كُلها من العملِ وغيرهِ مَا ثبتَ للماضِي.

وغيرُ المتصرفِ اثنانِ ـ وهما: (هبْ، وتعلَّم)، بمعنى اعلمْ ـ فلَا يُستَعْمَلُ منهمَا إلا صيغةُ الأمرِ، كقوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمكْرِ[١٢٠]

وقوله:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا[١٢٦]



واختصتِ القلبيةُ المتصرفةُ بالتعليقِ والإلغاءِ(١)؛ **فالتعليقُ هو**: تركُ العملِ لفظًا دونَ معنى لمانعٍ، نحو(ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، فقولـك (لزيـدٌ قـائمٌ) لـم تعمـلْ فيـهِ (ظننتُ) لفظًا؛ لأجلِ المانعِ لها من ذلكِ، وهوَ الـلامُ، ولكنَّـه في موضـعِ نصـبٍ؛ بدليلِ أنَّكَ لو عطفتَ عليهِ لنصبتَ، نحو (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْـرًا مُنْطَلِقًـا)، فهَي عاملةٌ فِي (لَزَيْدٌ قَائِمٌ) في المعنَى دونَ اللَّفظِ.

والإلغاءُ هـوَ: تركُ العملِ لفظًا ومعنىً، لا لِـمَانعٍ، نحو (زَيْـدٌ ظَنَنْـتُ قَـائِمٌ) فليس لـ(ظننتُ) عملٌ فِي (زَيْدٌ قَائِمٌ): لَا فِي المعْنَى، وَلَا في اللَّفْظِ.

ويثبتُ للمضارعِ ومَا بعده من التعليقِ وغيرهِ مَا ثبتَ للماضِي، نحو (أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) و(زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ) وأَخَواتها.

وَغَيْرُ المتصرِّفةِ لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ، وكذلكَ أفعـالُ التَّحويـلِ، نحو (صَيَّرَ) وأخواتها.



(١) هذه العبارة موهمة أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناه. ولـيس كـذلك، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد؛ وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشـارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال، وهذا لا ينافي أن واحـداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب، وهو التعليق.

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل:

(الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: (شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسـيت أإبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن).

(والثاني) كل فعل يدل على العلم، نحو: (تبينت أصادق أنت أم كاذب، واتضح لي أمجتهد أنت أم مقصر).

(النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو: (فكرت أتقـيم أم تسـافر، وامتحنـت عليـاً أيصـبر أم يجـزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها، وسألت أتزورنا غدا أم لا، واستفهمت أمقيمٌ أنت أم راحل).

(الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: (لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت).



وَجَوِّزِ الإلْغَاءَ لا فِي الابْتِدَا ﴿٢١١﴾ وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأنِ أَوْ لامَ ابْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا ﴿٢١٢﴾ وَالتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)
وَ(إنْ) وَ(لا)، لامُ ابْتِدَاءٍ أوقَسَمْ ﴿٢١٣﴾ كَذَا، وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

يجوزُ إلغاءُ هذهِ الأفعالِ المتصرِّفةِ إذَا وقعتْ في غيرِ الابتداءِ، كمَا إذَا وقعتْ وسطًا، نحو(زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ) أوْ آخرًا، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ)[(١)]، وإذَا تَوَسَّطَتْ، فقيلَ: الإعمالُ والإلغاءُ سيَّانِ، وقيلَ: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاءِ، وإنْ تأخرتْ فالإلغاءُ أحسنُ، وإنْ تقدمتْ امتنعَ الإلغاءُ عندَ البصريينَ، فلَا تقول: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ)، بلْ يجبُ الإعمالُ، فتقول: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فإنْ جاءَ من لسانِ العربِ مَا يوهمُ إلغاءها متقدِّمةً أُوِّلَ على إضمارِ ضميرِ الشأنِ، كقولهِ:

١٢٩- أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا   وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[(٢)]

---

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال، ما دام العامل متوسطا أو متأخرا، وليس كذلك، بل للإلغاء - مع ذلك - ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه:

- فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان:

أحدهما: أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك: (عمرو مسافر ظني)، فلا يجوز الإعمال ههنا؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً.

وثانيهما: أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: (لزيد قائم ظننت).

- وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد؛ وهو: أن يكون العامل منفياً، نحو قولك: (زيداً قائماً لم أظن)، فلا يجوز هنا أن تقول: (زيد قائم لم أظن)، لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت.
- ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك.

(٢) ١٢٩- هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ   مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا، لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ
وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ   إِلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

اللغة: (بانت) بعدت، وفارقت. (متبول) اسم مفعول من تبله الحب: أي أضناه وأسقمه. (متيم) اسم مفعول من تيمه الحب بالتضعيف إذا ذلَّلَهُ وقهره وعبده. (إثرها) بعدها، وهو ظرف متعلق بـ"متيم". =

فالتقديرُ (وَمَا إِخَالُهُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيـلُ) فالهـاءُ ضـميرُ الشَّـأنِ، وهِي المفعـولُ الأوَّلُ، و(لَدَيْنَا مَنْكِ تَنْوِيلُ) جملةٌ فِي موضعِ المفعولِ الثَّانِي، وحينئذٍ فَلا إلغاءَ، أوْ علَى تقديرِ لامِ الابتداءِ، كقولِهِ:

١٣٠- كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَـارَ مِـنْ خُلُـقِي   أَنِّي وَجَـدْتُ مِـلَاكُ الشِّـيمَةِ الأَدَبُ[1]

= (يفد) أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يفديه فداء، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه. (مكبول) اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد. (تدنو) تقرب. (تنويل) عطاء.

الإعراب: (أرجو) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (وآمل) مثله. (أن) مصدرية. (تدنو) فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة. (مودتها) مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف وها: مضاف إليه. (وما) نافية. (إخال) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (لدينا) لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف ونا مضاف إليه. (منك) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل. (تنويل) مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لـ"إخال"، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله (وما إخال لدينا منك تنويل) فإن ظاهره أنه ألغى "إخال" مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلماً، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة "لدينا تنويل منك" كما قررناه في إعراب البيت.

(١) ١٣٠ - هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة).

اللغة: (كذاك أدبت) الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: تأديباً مثل ذلك التأديب،

وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أُكْنِيـهِ حِـينَ أُنَادِيـهِ لِأُكْرِمَـهُ   وَلَا أُلَقِّبُهُ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

(ملاك) بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه. (الشيمة) الخلق، وجمعها شيم كقيمة وقيم.

الإعراب: (كذاك) الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لـ"أدبت"، والتقدير على كل حال: تأديباً مثل هذا التأديب أدبت. (أدبت) أدب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل. (حتى) ابتدائية. (صار) فعل ماض ناقص. (من خلقي) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (أني) أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (وجدت) فعل وفاعل، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار. (ملاك) مبتدأ، وملاك مضاف. و(الشيمة) مضاف إليه. (الأدب) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي "وجد"، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، =

التقدير: (أَنِّي وَجَدْتُ لَـمِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ) فهوَ من بابِ التَّعليقِ، وليسَ من بابِ الإلغاءِ في شيء.

وذهبَ الكوفيونَ - وتبعهمْ أبو بكرٍ الزَّبيـديُّ وغـيرهُ - إلى جـوازِ إلغـاءِ المتقدِّمِ، فلا يحتاجونَ إلى تأويلِ البيتينِ.

وإنَّما قالَ المصنِّفُ: (وَجَوِّزِ الإلغَاءَ) لينبهَ علَى أنَّ الإلغاءِ ليسَ بلازمٍ، بـل هوَ جائزٌ؛ فحيثُ جازَ الإلغاءُ جازَ الإعمالُ كما تقدَّم، وهـذَا بخـلافِ التَّعليـقِ فإنَّه لازمٌ، ولهذَا قالَ: (وَالتَزِمِ التَّعْلِيقَ) فيجبُ التعليقُ إذَا وقعَ بعدَ الفعلِ (مَا) النَّافيةُ، نحو (ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، أو (إنِ) النَّافية، نحو (عَلِمْتُ إِنْ زَيْـدٌ قَـائِمٌ) ومثَّلوا لهُ بقولهِ تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1] [الإسراء: ٥٢]، وقالَ بعضهمْ: ليسَ هذَا من بـابِ التَّعليـقِ في شيءٍ؛ لأنَّ شرطَ التعليـقِ أنَّـه إذَا حُـذِفَ الـمُعَلِّقُ تَسَلَّطَ العَامِلُ على مَا بعدهُ فينصبُ مفعـولينِ، نحـو (ظَنَنْـتُ مَـا زَيْـدٌ قَـائِمٌ)،

= والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لـــ"وجد"، ومفعـوله الأول ضـمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله (وجدت ملاك الشيمة الأدب) فإن ظاهره أنه ألغى "وجدت" مع تقدمه؛ لأنه لو أعمله لقال "وجدت ملاك الشيمة الأدبا" بنصب "ملاك" و"الأدب" على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما؛ فقـال الكوفيـون: هو من باب الإلغاء، والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على "ملاك" وإما من باب الإعمال، والمفعـول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان، على ما بيناه في إعراب البيت.

(١) **الإعراب:** (وتظنون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة مـن الفعـل والفاعل في محل نصب حال. (إن): حرف نفي. (لبثتم): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتـاء الفاعـل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والميم: علامة جمع الذكور. (إلا): حرف استثناء ملـغى. (قلـيلا): نائب ظرف زمان منصوب، أي: وقتا قليلا، ويجوز أن نعربه نائب مفعول مطلق و**التقدير:** إن لبثتم إلا لبثـا قليلا. وشبه الجملة متعلق بـ"لبثتم"، وجملة "إن لبثتم إلا قليلا" سدت مسد مفعولي تظنون في محل نصب.

وجه الاستدلال: أن الفعل (تظنون) علق عن العمل لفظا لا محلا لاعتراض ما له صدر الكلام -وهو إن النافية- بينه وبَيْنَ معموليه، وهما محل جملة (إن لبثتم إلا قليلا).

فلوْ حذفتَ (مَا) لقلت: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) والآيةُ الكريمةُ لا يتأتَّى فيها ذلكَ، لأنَّكَ لو حذفتَ المعَلِّقَ ـ وهو (إنْ) ـ لم يتسلَّطْ (تظنونَ) على (لبثتمْ)؛ إذْ لا يقالُ: وتظنونَ لبثتمْ. هكذَا زعمَ هذا القائلُ، ولعلَّه مخالفٌ لما هوَ كالمجمعِ عليهِ من أنَّه لا يُشْتَرَطُ في التعليقِ هذا الشَّرطُ الَّذِي ذكره، وتمثيلُ النحويينَ للتعليقِ بالآيةِ الكريمةِ وشبهها يشهدُ لذلكَ.

وكذلكَ يُعَلَّقُ الفعلُ إذَا وقعَ بعدهُ (لَا) النَّافية، نحو:(ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو) أوْ لَامُ الابتداءِ، نحو: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) أوْ لامُ القسمِ، نحو: (عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ) ولمْ يعدَّها أحدٌ من النحويينِ من المعلَّقَات[1]، أو الاستفهامُ، **وله صور ثلاث:**

- أنْ يكونَ أحدُ المفعولينِ اسمَ استفهامٍ، نحو: (عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ).
- **الثَّانية:** أنْ يكونَ مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، نحو: (عَلِمْتُ غُلَامُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ).
- **الثَّالثة:** أنْ تدخلَ عليهِ أداةُ الاستفهامِ، نحو: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟) وَ(عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟).

---

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم: منهم الأعلم الشنتمري، وتبعه الناظم، وابنه، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ}.

لِعِلْـمِ عِـرْفَانٍ وَظَـنِّ تُهَمَـهْ (٢١٤) تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَـهْ

إذَا كانتْ (علم) بمعنى عرَفَ تعدتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، كقولك: (عَلِمْتُ زَيْدًا) أي: عرفته، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾(١) [النحل: ٧٨].

وكذلكَ إذَا كانتْ (ظَنَّ) بمعنى اتَّهم تعدتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، كقولكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا) أي: اتَّهمْتُهُ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِظَنِينٖ﴾(٢) [التكوير: ٢٤] أي: بِمُتَّهمٍ.



(١) **الإعراب:** (والله): الواو: حرف استئناف، والله: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع. (أخرجكم): فعل ماض، وكم: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر، والجملة الاسمية استئنافية. (من بطون): جار ومجرور متعلقان بالفعل أخرجكم، وبطون: مضاف. (أمهاتكم): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لا تعلمون): لا: حرف نفي، تعلمون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب حال. (شيئا): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: استعمال الفعل "علم" بمعنى "عرف"، وتعديته إلى مفعول واحد.

(٢) "بظنين": مشتق من الظّنّة وهي التُّهمة: والمعنى أنه ﷺ ليس متهما فيما يأتي به من الوحي. وقرئ أيضا: (بضنين) من "ضن يضن – على وزن ضرب يضرب - ضنًّا فهو ضنين"، أي: بخيل، والمراد أنه ﷺ لا يبخل بالوحي، أي لا يقصر في التبليغ والتعليم. وهما قراءتان سبعيتان.

الإعراب: (وما): الواو: واو الحال حرف. ما: حرف نفي عاملة عمل ليس. (هو): ضمير في محل رفع اسم ما. (على الغيب): جار ومجرور متعلقان بظنين. (بضنين): الباء: حرف جر زائد للتوكيد، (ظنين أو ضنين): خبر ما منصوب بالفتحة المقدرة على آخره من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة الاسمية في محل نصب حال.

وجه الاستدلال: أن ظن تأتي بمعنى اتهم فتنصب حينئذ مفعولًا واحدًا.

وَلِـرَأَى الرُّؤْيَـا انْـمِ مَـا لِعَلِمَـا (٢١٥) طَالِـبَ مَفْعُـولَيْنِ مِـنْ قَبْـلُ انْـتَمَى

إِذَا كانتْ (رَأَى) حُلْمِيَّةً[١] -أي: للرُّؤيا في المنامِ- تعدتْ إلى المفعولينِ كما تتعدَى إليهِما (عَلِمَ) المذكورةُ من قبلُ، وإلى هذَا أشارَ بقولِهِ: (وَلِـرَأَى الرُّؤيَـا انْمِ) أي: انسبْ لـ(رَأَى) الَّتِي مصدرها الرُّؤيا مَا نُسِبَ لـ(عَلِمَ) المتعديـةِ إلى اثنينِ؛ فعبَّرَ عن الحلميةِ بما ذكرَ؛ لأنَّ (الرُّؤيـا) وإنْ كانـتْ تقـعُ مصـدرًا لغيرِ (رَأَى) الحلميةِ، فالمشهورُ كونها مصدرًا لها[٢]، ومثالُ استعمالِ (رَأَى) الحلميـةِ متعديـةً إلى اثنـينِ قـولهُ تعـالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦][٣]، فـ(الياءُ) مفعولٌ أوَّلٌ، و(أعصرُ خمرًا) جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثَّاني، وكذلكَ قوله:

١٣١- أَبُـو حَـنَشٍ يُـؤَرِّقُنِي، وَطَلْـقٌ، وَعَمَّـارٌ، وَآوِنَـةً أُثَـالَا

---

(١) (حلمية) هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حَلَمَ يَحْلُمُ -مثل قتل يقتل-: إذا رأى في منامه شيئًا. وتعدت رأى الحلمية إلى مفعولين تشبيها لها برأى العلميـة؛ لأن الحلمية هي إدراك بالحس الباطن فيه كالعلم.

(٢) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول: رأيت رؤيا صالحة، إذا كنت تريد أنك رأيت في منامك، وتقول: رأيت رؤية. إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك في حال يقظتك، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك، ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز أن تقول: رأيت رؤيا - بالألف - وأنت تريد معنى أبصرت في حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعي:

فَكَبَّرَ لِلرُّؤيَـا وَهَـشَّ فُـؤَادُهُ وَبَشَّـرَ قَلْبًـا كَانَ جَمًّـا بَلَابِلُـه

ومع أنهم جوزوا ذلك، واستدلوا لصحته، ليس في مكنتهم أن يدَّعوا كثرته، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولًا؛ ولهذا كان قول الناظم: (ولرأى الرؤيا) إشارة إلى رأى الحلمية.

(٣) **الإعراب:** (إني):إن: حرف توكيد ونصب، وحرك بالكسر لأجل ياء المتكلم، وياء المتكلم: ضمير في محل نصب اسم إن. (أراني): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا والنون للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به أول. (أعصر): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب مفعول به ثان. (خمرا): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: أن رأى حلمية تعدت إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر.

أَرَاهُـــمْ رُفْقَـــتِي، حَـــتَّى إِذَا مَـــا   تَجَــافَى اللَّيْـــلُ وانْخَـــزَلَ انْخِـــزَالَا
إِذَا أَنَـــا كَالَّذِي يَجْـــرِي لِـــوِرْدٍ   إِلَى آلٍ، فَلَـــمْ يُـــدْرِكْ بِـــلَالَا[(١)]

فالهاءُ والميمُ في (أَرَاهُمْ): المفعولُ الأولُ، و(رِفْقَتِي) هو المفعولُ الثَّانِي.

---

(١) ١٣١ – هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم، وأولها قوله:

أَبَـــتْ عَيْنَـــاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّـــا   وَتَحْتَـــالَا بِمَـــا بِهِـــمَا احْتِيَـــالا
كَأَنَّهُمَـــا سُـــعَينَا مُسْـــتَغِيثٍ   يُـــرَجِّي طَالِعـــاً بِهِمَـــا ثِقَـــالا
وَهِي خَرَزَاهُمَـــا، فَالمَـــاءُ يَجْـــرِي   خِلَالَهُمَـــا، وَيَنْسَـــلُّ انْسِـــلَالا
عَلَى حَيَّـــينِ فِي عَامَـــيْنِ شَـــتَّى   فَقَـــدْ عَـــنَّى طِلَابُهُـــمَا وَطَـــالا
فَأَيَّـــةُ لَيْلَـــةٍ تَأْتِيـــكَ سَـــهْواً   فَتُصْـــبِحَ لَا تَـــرَى فِـــيهِمْ خَيَـــالا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيبويه في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.

اللغة: (تلحا) من قولهم "ألح السحاب" إذا دام مطره، يريد أن تدوما على البكاء. (سعينا مستغيث) سعينا: مثنى سعين، وهو تصغير سعن – بوزن قفل – وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلواً يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث وهو المطر. (على حيين) متعلق بقوله "تلحا"، يقول: امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين. (وهي) ضعف أو انشق. (أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالا) أعلام رجال. (تجافى الليل وانخزل انخزالا) كنايتان عن الظهور، وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء. (آل) هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء. (بلالا) – بزنة – كتاب – ما تبل به حلقك من الماء وغيره. (آونة) جمع أوان، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد. (رفقتي) بضم الراء أو كسرها جمع رفيق. (لورد) بكسر الواو وسكون الراء إتيان الماء.

الإعراب: (أبو حنش) مبتدأ، وجملة. (يؤرقني) في محل رفع خبر المبتدأ. (وعمار) وسائر الاعلام معطوفات على "أبو حنش"، وقد رخم "أثال" في غير النداء ضرورة، وأصله أثالة ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم. (أراهم) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والضمير المتصل البارز مفعول أول. (رفقتي) رفقة: مفعول ثان لـ"أرى"، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (أراهم رفقتي) حيث أعمل "أرى" في مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به، والثاني قوله "رفقتي" ورأى بمعنى حلم: أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى (علم)، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن، فلذا أجريت مجراه.

وَلا تُجِــزْ هُنَـــا بِـــلا دَلِيْـــلِ (٢١٦) سُقُـــوطَ مَفْعُـــولَين أَوْ مَفْعُـــولِ

لا يجوزُ في هذَا البابِ سقوطُ المفعولينِ، ولا سقوطُ أحدهمَا؛ إِلَّا إذَا دلَّ دليلٌ علَى ذلكَ؛ فمثالُ حذفِ المفعولينِ للدلالةِ أنْ يقال: (هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا؟) فتقول: (ظننتُ)، التقدير: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فحذفتَ المفعولينِ لدلالةِ مَا قبلهمَا عليهمَا، ومنهُ قولهُ:

١٣٢- بِـأَيِّ كِتَـابٍ أَمْ بِأَيَّـةِ سُـنَّةٍ تَـرَى حُـبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِـبُ؟[1]

أي: (وتحسبُ حبهمْ عارًا عليَّ) فحذفَ المفعولينِ ـ وهما: (حبهمْ)، و(عَارًا عَلَيَّ) ـ لدلالةِ مَا قبلهمَا عليهمَا.

---

(١) ١٣٢ - البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة: (ترى حبهم) رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف. (عارا) العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة، وتقول: عيرته كذا، ولا تقل: عيرته بكذا، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لامية السموأل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة:

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول: عيرته بكذا، ولكنه قليل. (وتحسب) أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: (بأي) جار ومجرور متعلق بقوله "ترى" الآتي، وأي مضاف. و(كتاب) مضاف إليه. (أم) عاطفة. (بأية) جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف. و(سنة) مضاف إليه. (ترى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (حبهم) حب: مفعول أول لـ"ترى"، وحب مضاف وهم: مضاف إليه. (عارا) مفعول ثان لـ"ترى"، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية، ويجوز على الأول جعله حالا. (علي) جار ومجرور متعلق بـ"عار"، أو بمحذوف صفة له. (وتحسب) الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير: (وتحسب حبهم عارا علي).

الشاهد فيه: قوله (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب، وبينه الشارح.

ومثالُ حذفِ أحدهمَا للدلالةِ أنْ يقالَ: (هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا؟) فتقول: (ظننتُ زيدًا) أي: ظننتُ زيدًا قائمًا؛ فتحذف الثَّانِي للدلالةِ عليهِ، ومنهُ قولهُ:

١٣٣- وَلَقَدْ نَزَلْتِ -فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ- مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الـمُحَبِّ الـمُكْرَمِ[(١)]

أي: (فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا) فـ(غَيْرَهُ) هو المفعولُ الأولُ، و(وَاقِعًا) هو المفعولُ الثَّانِي.

وهذَا الَّذِي ذكرهُ المصنفُ هو الصَّحيحُ من مذاهبِ النَّحويينَ.

فإنْ لمْ يدلَّ دليلٌ على الحذفِ لمْ يجزْ: لا فيهمَا، ولا في أحدهمَا؛ فلا تقول: (ظننتُ)، ولا (ظننتُ زيدًا)، ولا (ظننتُ قائمًا) تريد (ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا).



(١) ١٣٣ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاء مِنْ مُتَرَدَّمِ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟

اللغة: (غادر) ترك. (مُتردم) بزنة اسم المفعول وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى. (مترنم) -بالنون- وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد؟ (المُحَبّ) اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول: محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: محب، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم، فلا تظني غير ذلك حاصلًا.

الإعراب: (ولقد) الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق. (نزلت) فعل وفاعل. (فلا) ناهية. (تظني) فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل. (غيره) غير: مفعول أول لتظني، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف. (مني) جار ومجرور متعلق بقوله نزلت. (بمنزلة) جار ومجرور متعلق أيضا بنزلت، ومنزلة مضاف. و(المحب) مضاف إليه. (المكرم) نعت للمحب.

الشاهد فيه: قوله (فلا تظني غيره) حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا، وذلك جائز عند جمهرة النحاة.

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ (تَقُولُ) إنْ وَلِي (٢١٧) مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ (٢١٨) وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

القولُ شأنهُ إذَا وقعتْ بعدهُ جملةٌ أنْ تُحكى، نحو (قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ)، و(تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) لكنَّ الجملةَ بعدهُ في موضعِ نصبٍ على المفعوليةِ.

ويجوزُ إجراؤهُ مجرَى الظنِّ؛ فينصبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولينِ، كما تنصبهمَا (ظَنَّ).

والمشهورُ أنَّ للعربِ في ذلكَ مذهبينِ:

أحدهما: -وهوَ مذهبُ عامَّةِ العربِ- أنَّه لا يُجْرَى القولُ مجرى الظَّنِ إلا بشروطٍ -ذكرها المصنِّفُ- أربعةٍ، وهي الَّتِي ذكرها عامةُ النَّحويينَ:

- **الأوَّل**: أنْ يكونَ الفعلُ مضارعًا.
- **الثَّاني**: أنْ يكونَ للمخاطبِ؛ وإليهما أشارَ بقولهِ: (اجْعَلْ تَقُولُ) فإنَّ (تقولُ) مضارعٌ، وهو للمخاطبِ.
- **الشَّرطُ الثَّالث**: أنْ يكونَ مسبوقًا باستفهامٍ؛ وإليه أشار بقوله: (إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ).
- **الشَّرطُ الرَّابع**: أنْ لا يُفْصَلَ بينهمَا ـ أي بينَ الاستفهامِ والفعلِ ـ بغيرِ ظرفٍ، ولا مجرورٍ، ولا معمولِ الفعلِ، فإنْ فُصِلَ بأحدها لمْ يَضُرَّ؛ وهذا هو المراد بقوله: (وَلَمْ يَنْفَصِلِ بِغَيرِ ظَرْفٍ... إلى آخره).

فمثالُ مَا اجتمعتْ فيهِ الشُّروطُ قولكَ: (أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا)، فعمرًا: مفعولٌ أوَّل، ومنطلقًا: مفعولٌ ثانٍ، ومنهُ قولُهُ:

١٣٤- مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا[(١)]

فلوْ كانَ الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحو: (قَالَ زَيْدٌ: عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) لمْ ينصبِ القولُ مفعولينِ عندَ هؤلاءِ، وكذَا إنْ كانَ مضارعًا بغيرِ تاءٍ، نحو: (يَقُولُ زَيْدٌ: عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) أوْ لمْ يكنْ مسبوقًا باستفهامٍ، نحو: (أَنْتَ تَقُولُ: عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) أوْ سبقَ باستفهامٍ ولكنْ فُصِلَ بغيرِ ظرفٍ، ولَا جارٍ ومجرورٍ، ولا معمولٍ لهُ، نحو: (أَأَنْتَ تَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) فإنْ فُصِلَ بأحدها لمْ يضرَّ، نحو: (أَعِنْدَكَ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و(أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و(أَعَمْرًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا)، ومنهُ قولهُ:

---

(١) ١٣٤- البيت لهدبة بن خشرم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في شرح الحماسة، ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته:

لَقَدْ أَرَانِي وَالغُلَامَ الحَازِمَا نُزْجِي المَطِيَّ ضُمَّراً سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبَّلَ الرَّوَاسِمَا وَالجِلَّةَ النَاجِيَةَ العَوَاهِمَا

اللغة: (القلص) بزنة كتب وسرر جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة. (الرواسم) المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع. (يحملن) يروى في مكانه: (يدنين) ومعناه يقربن. (أم قاسم) هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقربن مني من أحب أن يحملنه إلي؟

الإعراب: (متى) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله "تقول". (تقول) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: "أنت". (القلص) مفعول به أول لتقول. (الرواسما) نعت للقلص. (يحملن) يحمل: فعل مضارع، ونون الإناث فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثان لـ"تقول". (أم) مفعول به ليحملن، وأم مضاف. و(قاسم) مضاف إليه. (وقاسما) معطوف على "أم قاسم".

الشاهد فيه: قوله (تقول القلص يحملن) حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين الأول قوله (القلص). والثاني جملة (يحملن) كما قررناه في الإعراب؛ وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم * متى تظن..إلخ * فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن (تقول) يجري مجرى تظن؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

١٣٥- أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا[1]

فبنِي لؤيٍ: مفعولٌ أوّل، وجهالًا: مفعولٌ ثانٍ.

وإذَا اجتمعتْ الشروطُ المذكورةُ جازَ نصبُ المبتدأ والخبرِ مفعولينِ لـ(تقول)، نحو (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) وجازَ رَفْعُهُما على الحكايةِ، نحو (أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

---

(١) ١٣٥ - هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

اللغة: (أجهالا) الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه "أنواما" وهو جمع نائم. (بنو لؤي) أراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها. (متجاهلينا) المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رووا في صدر البيت "أنواما" يروون هنا "متناومينا" والمتناوم: الذي يتصنع النوم، والمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من الأحداث.

المعنى: أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمأرب لهم في أنفسهم؟

الإعراب: (أجهالا) الهمزة للاستفهام، جهالا: مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول. (تقول) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (بني) مفعول أول لـ"تقول"، وبني مضاف. و(لؤي) مضاف إليه. (لعمر) اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوبًا، وعمر مضاف. وأبي من (أبيك) مضاف إليه، وأبي مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه (أم) عاطفة. (متجاهلينا) معطوف على قوله (جهالا).

الشاهد فيه: قوله (أجهالا تقول بني لؤي) حيث أعمل "تقول" عمل "تظن" فنصب به مفعولين، أحدهما قوله (جهالا). والثاني قوله (بني لؤي) مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهي الهمزة والفعل بفاصل - وهو قوله "جهالا" - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال؛ لأن الفاصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثان له.

وَأُجْـرِي الْقَـوْلُ كَظَـنٍّ مُطْلَقـا (٢١٩) عَنْـدَ سُلَيْـمٍ نَحْـوُ (قُـلْ ذَا مُشْـفِقا)

أشارَ إلى المذهبِ الثَّاني للعربِ في القولِ، وهو مذهبُ سُـلَيْمٍ؛ فيجـرونَ القـولَ مجرى الظنِّ في نصبِ المفعولينِ، مطلقًا، أي: سـواء كانَ مضـارعًا، أمْ غـير مضـارعٍ، وُجِدَتْ فيه الشُّروط المذكورةُ، أمْ لمْ توجدْ، وذلكَ نحو (قُلْ ذَا مُشْفِقًا) فـ(ذَا) مفعولٌ أولُ، و(مشفقًا) مفعولٌ ثانٍ، ومن ذلك قوله:

١٣٦- قَالَـتْ وَكُنْـتُ رَجُـلًا فَطِينَـا: هَــذَا لَعَمْــرُ اللهِ إِسْرَائِينَــا[1]

---

(١) ١٣٦ - البيت لأعرابي صاد ضَبًّا فأتى به أهله، فقالت له امرأته: (هذا لعمر الله إسرائيل) أي: هو ما مسخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه " المعرب " هكذا:

وَقَـالَ أَهْـلُ السُّـوق لَـمَّا جِينَـا: هَـــذَا لَعَمْـــرُ اللهِ إِسْرَائِينَـــا

اللغة: (فطينا) وصف من الفطنة، وتقول: فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم، فطنة - بكسر فسكون - وفطانة، وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضًا: فطن يفطن بوزان قعد يقعد، والفطنة: الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر -. (جينا) أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها. (إسرائين) لغة في إسرائيل، كما قالوا: جبرين، وإسماعين. يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: (قالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي (وكنت) الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص. والتاء اسمه (رجلا) خبر كان. (فطينا) صفة لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال. (هذا) ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مفعول أول لـ"قالت"، بمعنى ظننت. (لعمر) اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً والتقدير: لعمر الله يميني، وعمر مضاف. و(الله) مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول. والثاني (إسرائينا) مفعول ثان لـ"قالت".

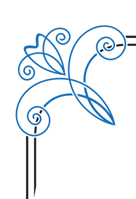
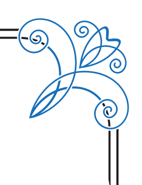
الشاهد فيه: قوله (قالت...هذا... إسرائينا) حيث أعمل (قال) عمل (ظن) فنصب به مفعولين:

أحدهما: اسم الإشارة - وهو "ذا" من (هذا).

والثاني: " إسرائينا " هكذا قالوا. والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا "إسرائينا" منصوبا. وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون "هذا" مبتدأ، "إسرائينا" مضاف إلى محذوف يقع خبرًا، وتقدير الكلام "هذا ممسوخ إسرائينا" فحذف المضاف وأُبقي المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة. =

فـ (هذا): مفعولٌ أولُ لـ(قالت)، و(إسرائينا): مفعولٌ ثانٍ.

= وحذْفُ المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز، وإن كان قليلا في مثل ذلك، وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به لـ"يريد"، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة. وهكذا خرجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أولى؛ لأن الأصل عدم الحذف؛ لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة، ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح.

أعلـم وأرى

إِلَى ثَلاثَـــــةٍ رَأَى وَعَلِمَــــا (٢٢٠) عَـــدَّوْا إِذَا صَـــارَا أَرَى وَأَعْلَـــمَا

أشارَ بهذَا الفصلِ إلى مَا يتعدَّى من الأفعالِ إلى ثلاثـةِ مفاعيـل؛ فـذكرَ سـبعةَ أفعالٍ: منها (أَعْلَمَ، وأَرَى) فذكرَ أنَّ أصلهمَا (عَلِمَ، ورَأَى)، وأنَّهما بـالهمزةِ يتعـديانِ إلى ثلاثةَ مفاعِيل؛ لأنَّهما قبلَ دخولِ الهمزةِ عليهما كانَا يتعديانِ إلى مفعـولينِ، نحـو (عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا، وَرَأَى خَالِدٌ بَكْرًا أَخَاكَ) فلمَّا دخلتْ عليهمَا همـزةُ النَّقـلِ زادتهمَا مفعولًا ثالثًا، وهو الَّذِي كانَ فاعلًا قبلَ دخولِ الهمزةِ، وذلكَ نحـو: (أَعْلَمْـتُ زَيْـدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا) و(أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ)، فزيدًا، وخالدًا: مفعـولٌ أوَّلُ، وهـو الَّذِي كانَ فاعلًا حينَ قلت: (عَلِمَ زَيْدٌ، وَرَأَى خَالِدٌ).

وهذَا هو شأنُ الهمزةِ، وهو: أنَّها تصِّـيرُ مَـا كانَ فـاعلًا مفعـولًا، فـإنْ كانَ الفعلُ قبلَ دخولها لازمًا صارَ بعدَ دخولها متعديًا إلى واحدٍ، نحو: (خَـرَجَ زَيْـدٌ، وَأَخْرَجْتُ زَيْدًا) وإنْ كانَ متعديًا إلى واحدٍ صارَ بعدَ دخولها متعديًا إلى اثنـينِ، نحـو: (لَبِسَ زَيْدٌ جُبَّةً) فتقول: (أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً) وسيأتِي الكلامُ عليـهِ، وإنْ كانَ متعـديًا إلى اثنينِ صارَ متعديًا إلى ثلاثةٍ، كما تقدَّمَ في (أَعْلَمَ، وَأَرَى).

وَمَـا لِـمَفْعُـولَيْ عَلِمْـتُ مُطْلَقَـا (٢٢١) لِلثَّـانِ وَالثَّالِـثِ أَيْضَـا حُقِّقَـا

أي: يثبتُ للمفعولِ الثَّاني والمفعولِ الثَّالثِ من مفاعيلِ (أَعْلَـم، وَأَرَى) مَـا ثبتَ لمفعولي (عَلِمَ، وَرَأَى)؛ من كونهمَا مبتدأً وخـبرًا في الأصـلِ، ومـنْ جـوازِ الإلغاءِ والتعليقِ بالنسبةِ إليهما، ومنْ جوازِ حذفهِما أو حذفِ أحـدهمَا إذَا دلَّ علَى ذلكَ دليلٌ، ومثالُ ذلكَ (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا) فالثَّاني والثَّالثُ من هذهِ المفاعيلِ أصلُهُما المبتدأُ والخبرُ ـ وهما (عَمْـرٌو قَـائِمٌ) ـ ويجـوزُ إلغـاءُ العامـلِ بالنسبةِ إليهِما، نحو: (عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمٌ) ومنه قولهم: (الْبَرَكَـةُ أَعْلَمَنَـا اللهُ مَعَ الأَكَابِرِ) فـ(نا): مفعولٌ أوّل، و(البركةُ): مبتدأ، و(مَعَ الأَكَـابِرِ) ظـرفٌ في موضعِ الخبرِ، وهمَا اللَّذَان كانَا مفعولينِ، والأصـلُ: (أَعْلَمَنَـا اللهُ البَرَكَـةَ مَـعَ الأَكَابِرِ)، ويجوزُ التعليقُ عنهُما، فتقول: (أَعْلَمْـتُ زَيْـدًا لَعَمْـرٌو قَـائِمٌ) ومثـالُ حذفهمَا للدّلالةِ أنْ يقَال: (هَلْ أَعْلَمْتَ أَحَـدًا عَمْـرًا قَائِمًـا؟ فتقـول: أَعْلَمْـتُ زَيْدًا)، ومثالُ حذفِ أحدهمَا للدّلالةِ أنْ تقولَ في هذِه الصورةِ: (أَعْلَمْـتُ زَيْـدًا عَمْرًا) أي: قائمًا، أو (أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا) أي: عمرًا قائمًا.

وَإِنْ تَـعَدَّيَا لِـوَاحِـدٍ بِـلا هَمْـزٍ فَلِاثْنَـيْنِ بِـهِ توصَّـلا (٢٢٢)
وَالثَّـانِ مِنْهُمَـا كَثَـانِي اثْـنَيْ كَسَـا فَهْـوَ بِـهِ فِي كُلِّ حُكْـمٍ ذُو ائْتِسَـا (٢٢٣)

تقدَّم أنَّ (رَأَى، وعَلِم) إذَا دخلتْ عليهمَا همزةُ النَّقلِ تعديَا إلى ثلاثةِ مفاعيل، وأشارَ في هذينِ البيتينِ إلى أنَّه إنَّما يثبتُ لهما هذا الحكمُ إذَا كانَا قبلَ الهمزةِ يتعديانِ إلى مفعولينِ، وأمَّا إذَا كانَا قبلَ الهمزةِ يتعديانِ إلى واحدٍ كما إذَا كانتْ "رَأَى" بمعنى أبصرَ، نحو: (رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا) و"عَلِمَ" بمعنى عَرَفَ نحو (عَلِمَ زَيْدٌ الحَقَّ) فإنَّهما يتعديانِ بعدَ الهمزةِ إلى مفعولينِ، نحو: (أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا) و(أَعْلَمْتُ زَيْدًا الحَقَّ).

والثَّاني من هذينِ المفعولينِ كالمفعولِ الثَّاني من مفعولي "كَسَا" و"أَعْطَى" نحو:(كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً)، و(أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا) في:

- كونهِ لا يصحُّ الإخبارُ بِهِ عن الأوَّلِ، فلا تقول زَيْدٌ الحقُّ، كما لَا تقُول: (زَيْدٌ دِرْهَمٌ).
- وفي كونهِ يجوزُ حذفهُ معَ الأوَّلِ، وحذفُ الثَّاني وإبقاءُ الأوَّلِ، وحذفُ الأوَّلِ وإبقاءُ الثَّاني، وإنْ لمْ يدلَّ عَلَى ذلكَ دليلٌ؛ فمثالُ حذفهِما (أَعْلَمْتُ، وَأَعْطَيْتُ)، ومنهْ قولهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[1] [الليل: ٥]،

(١) **الإعراب:** (فأما): الفاء بحسب ما قبلها، أما: حرف شرط وتوكيد وتفصيل. (من): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (أعطى): فعل ماض، وهو في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والمفعولان محذوفان والتقدير: أعطاك المال. والواو: حرف عطف، اتقى: فعل ماض معطوف، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى "من" والمفعول محذوف والتقدير: واتقى الله، وجملة فسنيسره لليسرى في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر من الشرطية.

وجه الاستدلال: أنه جاز حذف مفعولي أعطى - وإن لم يدل دليل عليهما - والتقدير فأما من أعطاك المال...، أو غير ذلك...، وإنما جاز حذف هذين المفعولين لعدم تعلق الغرض بذكرهما؛ إذ ليس المراد التخصيص أو التقييد بمعرفة الآخِذ أو المُعطَى أو نوع المعطى، بل المراد هو الحث المطلق على البذل والإعطاء فحسب، يضاف إلى ذلك أن حذف هذين المفعولين لم يؤد إلى فساد معنوي، كما أن حذفهما أدى إلى انسجام صوتي عذب بين الفعلين أعطى واتقى، فلو ذُكر مفعولا أعطى، ومفعول اتقى وقيل: أعطاك المال واتقى الله لفات ذلك الانسجام الصوتي الذي يشعر به القارئ.

ومثالُ حذفِ الثَّاني وإبقاء الأوَّلِ (أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[1] [الضحى: ٥]، ومثالُ حذفِ الأولِ وإبقاءِ الثَّاني نحو: (أَعْلَمْتُ الحقَّ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[2] [التوبة: ٢٩]، وهذا معنىٰ قولِهِ: (وَالثَّانِي مِنْهُمَا... إلىٰ آخر البيت)[3].

---

(١) **الإعراب:** (ولسوف): الواو: حرف عطف، اللام: واقعة في جواب القسم، سوف: حرف تنفيس واستقبال. (يعطيك): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، والكاف: ضمير مفعول به أول، والمفعول الثاني محذوف أي: يعطيك ما تريده. (ربك): فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعلية، معطوفة على جملة ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]. (فترضى) الفاء حرف عطف، (ترضى): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها.

وجه الاستدلال: أن المفعول الثاني للفعل (يعطيك) حذف جوازاً والتقدير يعطيك ما تريد، وجاز هذا الحذف مع أنه لا دليل على ذلك؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكره إذ الغرض المراد هو بيان أن العطاء حاصل مطلقا فليس ثمة غرض من تقييده. يضاف إلى ذلك إرادة الإيجاز المناسب للمقام.

(٢) **الإعراب:** (حتى): حرف غاية وجر. (يعطوا): فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أن وما بعدها مجرور بحتى، أي: حتى إعطائهم، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "قاتلوا" الوارد في أول الآية، ومفعول "يعطوا" الأول محذوف و**التقدير**: يعطوكم. (الجزية): مفعول به ثان منصوب. (عن يد): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يعطوا". (وهم): الواو: واو الحال، هم: ضمير في محل رفع مبتدأ. (صاغرون): خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة الاسمية في محل نصب حال.

وجه الاستدلال: أن الفعل "يعطوا" قد حذف مفعوله الأول جوازًا و**التقدير**: حتى يعطوكم الجزية، وجاز حذفه - وإن لم يوجد دليل يدل عليه – إيجازًا.

(٣) عبارة الناظم وهي قوله: (فهو به في كل حكم ذو ائتسا) عامة، ولم يتعرض الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته، فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشأن مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي كسا أنه لا يعلق عنه العامل، ولكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل، ومن التعليق عنه قوله تعالى ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فأرني هنا بصرية؛ لأن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثاني جملة ﴿كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١].

وَكَـأَرَى السَّابِـقِ نَبَّـا أَخْبَـرَا (٢٢٤) حَـدَّثَ أَنْبَـأَ كَـذَاكَ خَبَّـرَا

تقدَّم أنَّ المصنِّفَ عدَّ الأفعالَ ـ المتعدِّية إلى ثلاثةِ مفاعيل ـ سبعةً، وسبقَ ذكرُ (أَعْلَم، وَأَرى) وذكرَ في هذا البيتِ الخمسةَ الباقيةَ، وهي: (نَبَّأ) كقولك: (نَبَّأْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا) ومنهُ قولُه:

١٣٧- نُبِّئْتُ زُرْعَةَ -والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا- يُهْدِي إِلَـيَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ[١]

و(أَخْبَرَ) كقولكَ: (أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا) ومنه قوله:

١٣٨- وَمَا عَلَيْكِ -إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِيْنِي؟![٢]

---

(١) ١٣٧ - هذا البيت للنابغة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابغة ذلك، لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده، فقال أبياتًا يهجوه فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: (نبئت) أخبرت، والنبأ كالخبر وزنا ومعنى، ويقال: النبأ أخص من الخبر؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار. (والسفاهة كاسمها) السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح (غرائب الأشعار) الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه "أوابد الأشعار" والأوابد: جمع آبدة، وأصلها اسم فاعل من "أبدت الوحوش" إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: (نبئت) نبئ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (زرعة) مفعول ثان. (والسفاهة كاسمها) الواو واو الحال، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال. (يهدي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبئ. (إليَّ) جار ومجرور متعلق بـ"يهدي". (غرائب) مفعول به لـ"يهدي"، وغرائب مضاف. و(الأشعار) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (نبئت زرعة يهدي) حيث أعمل "نبأ" في مفاعيل ثلاثة، أحدها: النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني: "زرعة" والثالث: جملة يهدي مع فاعله ومفعوله.

(٢) ١٣٨ - هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة، ولكن رواية الحماسة هكذا:

وَمَا عَلَيْكِ إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفًا رَهْنَ المَنِيَّةِ يَوْمًا أَنْ تَعُودِينَا

أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي القَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة.

=

و(حَدَّثَ) كقولكَ (حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا) ومنهُ قولهُ:

١٣٩- أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلَاءُ؟[1]

و(أَنْبَأَ) كقولكَ: (أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللهِ زَيْدًا مُسَافِرًا) ومنهُ قوله:

= **اللغة:** (دنفا) بزنة كتف هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدنف بفتح الدال والنون جميعا وهو المرض الملازم الذي ينهك القوى. (وغاب بعلك) بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة. (رهن المنية) والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله (أن تعوديني) العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا تقال في زيارة غيره.

الإعراب: (وما) اسم استفهام مبتدأ. (عليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (أخبرتني) أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثان لا خبر. (دنفا) مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها. (وغاب بعلك) الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي - عند أبي العباس المبرد - على تقدير (قد) أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة (أخبرتني دنفا) المجرورة محلا بإضافة إذا إليها. (أن تعوديني) في تأويل مصدر مجرور بفي محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بخبر.

الشاهد فيه: قوله (أخبرتني دنفا) حيث أعمل (أخبر) في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني: ياء المتكلم، والثالث: قوله (دنفا).

(1) ١٣٩ - البيت للحارث بن حلزة اليشكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة: (منعتم ما تسألون) معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأي شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟

(فمن حدثتموه له علينا الولاء) يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى "له علينا العلاء" بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى "الغلاء" بالغين المعجمة، وهو الارتفاع أيضاً.

الإعراب: (منعتم) فعل وفاعل. (ما) اسم موصول: مفعول به لمنع. (تسألون) جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول. (فمن) اسم استفهام مبتدأ. (حدثتموه) حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (له، علينا) يتعلقان بمحذوف خبر مقدم. (الولاء) مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله (حدثتموه له علينا الولاء) حيث أعمل "حدث" في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني: هاء الغائب، والثالث: جملة "له علينا الولاء" كما أوضحناه في الإعراب..

١٤٠- وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُوا خَيْرَ أَهْلِ اليَمَنْ[(١)]

و(خَبَّرَ) كقولك: (خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا) ومنهُ قولهُ:

١٤١- وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا[(٢)]

---

(١) ١٤٠ – هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب، وأولها قوله:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنْ عَلَى المَرْءِ إِلَّا عَنَاءٌ مُعَنْ

اللغة: (معن) هو اسم فاعل من عناه – بتشديد النون – إذا أورثه العناء والمشقة. (ولم أبله) تقول: بلوته أبلوه، إذا اختبرته، ويروى في مكانه (ولم آته) ويذكر الرواة أن قيساً حين سمع هذا البيت قال: أو شك؟ ثم أمر بحبسه.

الإعراب: (وأنبئت) أنبئ: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول. (قيسا) مفعول ثان. (ولم أبله) الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بـ"لم"، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا، ومفعول، في محل نصب حال. (كما) الكاف جارة، وما: يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية، وعلى الأول فجملة (زعموا) لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون "ما". وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كزعمهم (خير) مفعول ثالث لـ"أنبئت"، وخير مضاف. و(أهل) مضاف إليه، وأهل مضاف. و(اليمن) مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله (وأنبئت قيسا خير أهل اليمن) حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة؛ الأول: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل. والثاني: قوله (قيسا)، والثالث: قوله (خير أهل اليمن).

(٢) ١٤١ – هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان، وكَلِفَ بها، وكانت هي تجد به أيضاً، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته، وكر نحوها راجعًا، وهو يقول أبياتا أولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

فَيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلَاحَةُ عَيْنَيْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا؟

وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلَا حَبَّذَا أَخْلَاقُهَا وَجَدِيدُهَا؟

وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أُحِبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلَامُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة).

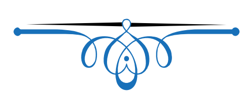
اللغة: (الغميم) بفتح الغين المعجمة وكسر الميم – اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو بضم الغين على زنة التصغير، ويروى "ونبئت سوداء الغميم" ويروى أيضا "ونبئت سوداء القلوب" فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة في قوله:

قِفِي يَا أُمَيْمَ القَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً وَنَشْكُ الهَوى، ثُمَّ افْعَلِي مَا بَدَا لَكِ

ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلبًا، ويروون عجز البيت "فأقبلت من مصر إليها أعودها".

=

وإنَّما قالَ المصنِّفُ: (وَكَأَرَىٰ السَّابِقِ) لأنَّه تقدَّم في هذا الباب أنَّ (أَرَىٰ) تارةً تتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيل، وتارةً تتعدَّىٰ إلىٰ اثنينِ، وكانَ قدْ ذكرَ أوَّلًا أرىٰ المتعدِّيةِ إلىٰ ثلاثةٍ، فنبَّه علىٰ أنَّ هذهِ الأفعالَ الخمسةَ مثلُ (أَرَىٰ) السابقةِ، وهي المتعدِّيةُ إلىٰ ثلاثةٍ، لَا مثلَ (أَرَىٰ) المتأخرةِ، وهي المتعدِّية إلىٰ اثنينِ.



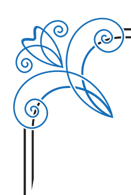
= **الإعراب:** (خبرت) خبر: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول. (سوداء) مفعول ثان، وسوداء مضاف. و(الغميم) مضاف إليه. (مريضة) مفعول ثالث لخبر. (فأقبلت) فعل وفاعل. (من أهلي) الجار والمجرور متعلق بـ"أقبل"، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (بمصر) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم.

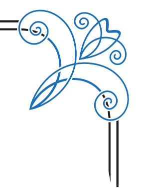
(أعودها) أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، وهاء: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في "أقبلت".

الشاهد فيه: قوله "وخبرت سوداء الغميم مريضة" حيث أعمل (خبر) في ثلاثة مفاعيل؛ أحدها: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل. والثاني: قوله "سوداء الغميم". والثالث: قوله "مريضة" كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الاسلام زكريا الانصاري: (ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة) أهـ.







الفهـــرس

المحتويات	الصفحة


تم بحمد الله